جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

# العلاقات التركية الأفريقية الجديدة

# دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص الدراسات الأفريقية

إعداد الطالب:

- خالد بقاص

إشراف الأستاذ الدكتور:

- محمد خنوش

لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| أ.د. سالم برقوق | جامعة الجزائر -03- | رئيسا |
| أ.د. محمد خنوش | جامعة الجزائر -03- | مشرفا ومقررا |
| أ.د. محمد مجدان | جامعة الجزائر -03- | عضوا مناقشا |
| د. ليلى مدني | جامعة بومرداس | عضوا مناقشا |
| د. عميري عبد الوهاب | جامعة بومرداس | عضوا مناقشا |
| د. مصطفى خواص | المدرسة العليا للعلوم السياسية | عضوا مناقشا |

2018 -2017

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾

التوبة: 105

# الإهداء

إنه من دواعي الخير والبركة والغبطة والسرور، أن أضع بين يدي والدي الكريمين هذا الجهد العلمي والمعرفي، هدية لهما بجميل تربيتهما لي وحرصهما على تعليمي والسهر على استقامتي، وإلى أساتذتي الأفاضل واحدا واحدا الذين شرِّفت أن أكون من طلبتهم وأن أدعى باسم أستاذي كما يدعى الولد باسم أبيه تعظيما وتشريفا له، فإليكم جميعا أهدي هذا العمل، وأرجو من العلي القدير أن يرفع قدركم في الدنيا والآخرة.

كما أهدي هذا العمل إلى زوجتي وابنتي رزان وإلى جدتاي وإخوتي وأعمامي وأخوالي وأصهاري، وإلى جميع أصدقائي.

وأرجو من الله عز وجل التوفيق والسّداد

خالد بقاص

# شكر وعرفان

بداية أحمد الله عز وجل وأشكره أن وفقني لإتمام هذا الجهد العلمي، ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد خنوش المشرف على هذا العمل وإضافاته التي استفدت منها كثيرا، كما أقف وقفة إجلال وإكبار وتقدير واحترام للأساتذة الأفاضل الذين شرفت بمناقشتهم هذا العمل وعلى جهودهم الحثيثة التي يبذلونها في سبيل رفعة كلمتي العلم والمعرفة.

كما أسدي الثناء إلى كل الذين تشرّفت بالتتلمذ على أيديهم وارتويت من ينابيع فضلهم وعلى رأسهم أبي الغالي حفظه الله وأمده بالصحة والعافية

فلهم جميعا كل التقدير والعرفان.

**هي السماحة رُمها من ينابعها  من بحر علمكم حتى تربو مراعينا**

**فلولا نجوى أهل الفضل ما  عطف الإله ولا نارت نواديـــنا**

كما أشكر كل الزملاء الذين قطعت معهم أعز رحلات العمر التي ملؤها السرور والبهجة والفرحة والغبطة حتى هذه اللحظات فشكرا وألف شكر.

كما أقدم شكري الخاص لجميع من ساعدني في إعداد المذكرة من البداية إلى الإخراج وأذكر منهم زوجتي أم رزان ومكتبة الاخلاص بالوادي الذين خطّوا بأيديهم كتابة وتنسيق فصول الأطروحة، فلهم كل الشكر والتقدير.

خالد بقاص

# مقدمة

**مقدمة**

شهدت العلاقات التركية الأفريقية بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية تراجعا كبيرا تسببت فيه عوامل عديدة أهمها التوجه الجديد لتركيا الحديثة بعد سنة 1923 والذي قاده زعيمها كمال أتاتورك حيث اتبع نهجا مختلفا عن نهج الإمبراطورية، وذلك من خلال سياساته العلمانية التي سعى من خلالها إلى تقريب تركيا وربطها بجوارها الأوروبي وإبعادها عن روابطها التاريخية والحضارية، وبنظرة متفحّصة للعلاقات التركية الأفريقية منذ تأسيس تركيا الحديثة وإلى غاية نهاية سنة 2002، نجد أنها كانت في أدنى مستوياتها خصوصا مع دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، والتي سجّلت وجود سفارة واحدة بتركيا في العام 1997 وهي سفارة جمهورية جنوب أفريقيا، غير أن الوضع اختلف تماما بعد سنة 2002 مع وصول الحكومة التركية الجديدة التي قادها حزب العدالة والتنمية، والتي أعلنت عن تبني سياسة خارجية جديدة للبلاد، وهو ما ستسعى الدراسة لبحث جوهرها في العالم بشكل عام وتجاه القارة الأفريقية بشكل خاص، حيث سجّلت الدراسة تصريحات لمسؤولين أتراك حول موضوع الإنفتاح على القارة الأفريقية، ليتطور الأمر بعد ذلك إلى زيارات وسياسات وبرامج اتخذت تجاه القارة، وهو مادفع بالدراسة إلى محاولة بحث وفهم استراتيجيات الحكومة التركية بعد 2002 تجاه أفريقيا وأبعادها المختلفة وصولا إلى النتائج المحققة، ثم بحث تحديات ومستقبل العلاقات التركية الأفريقية.

ولمعالجة هذا الموضوع تبنت الدراسة أربعة فصول، تطرق أولها لتاريخ العلاقات التركية الأفريقية والذي تضمن ثلاث مباحث بحث أولها موضوع التواجد العثماني في شمال القارة الأفريقية، فيما تعرض الثاني للتواجد العثماني في أفريقيا ما وراء الصحراء، أما المبحث الثالث فقد بحث واقع العلاقات بين القارة الأفريقية ودولة تركيا الحديثة.

وتطرقت الدراسة في ثاني فصولها إلى الأبعاد المختلفة لتطوير العلاقات التركية الأفريقية والذي قسم إلى ثلاث مباحث رئيسية تضمن أولها وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة فيما تعرض الثاني إلى الأبعاد السياسية والدبلوماسية والأمنية، في حين ركز المبحث الثالث على الأبعاد الإقتصادية والتجارية للعلاقات التركية الأفريقية.

أما الفصل الثالث فقد عالج مسألة تأثير وكالات التعاون الحكومية وغير الحكومية التركية في تنفيذ أهداف تركيا الأفريقية، وذلك عبر مبحثين رئيسيين بحث أولهما تأثير وكالات التعاون والتنسيق الرسمية التركية والتي من أبرزها وكالة (TIKA) والتي تم شرح تأسيسها وتطور دورها حول العالم، ثم بيان مشاريعها وأنشطتها في القارة الأفريقية.

في حين تعرض المبحث الثاني لدور منظمات المجتمع المدني التركية في تطوير العلاقات التركية الأفريقية، وذلك من خلال إيضاح تاريخ نشأة وتطور تلك المنظّمات وأهمها نشاطا على الساحة العالمية، ثم عرض طبيعة علاقاتها مع الحكومة التركية، ودورها في القارة الأفريقية.

وقد بحث الفصل الأخير للدراسة تحديات ومستقبل العلاقات التركية الأفريقية وذلك من خلال أربعة مباحث تطرق أولها إلى التحديات المتعلقة بالداخل التركي، أما الثاني فناقش مسألة التحديات الإقليمية، فيما تعرض الثالث إلى التحديات المتعلقة بالداخل الأفريقي، في حين ركّز المبحث الرابع على مستقبل وآفاق العلاقات التركية الأفريقية.

# الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

أولا: الإطار المنهجي

ثانيا: الإطار المفهومي

ثالثا: الإطار النظري

## أولا: الإطار المنهجي

### 1- المشكلة البحثية:

شهدت العلاقات التركية الأفريقية حركية سياسية ودبلوماسية كبيرة منذ وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة سنة 2002، حيث تبنّت الحكومة منذ ذلك التاريخ سياسة انفتاحية على العالم الخارجي برزت من خلال فتح عديد من السفارات التركية في عديد الأقطار التي لم تكن لتركيا علاقات بها عبر تاريخها الحديث، وتعد القارة الأفريقية إحدى أبرز هذه المواطن، لذلك ستسعى الدراسة إلى بحث موضوع العلاقات التركية الأفريقية الجديدة بعد سنة 2002 من خلال طرح المشكلة البحثية الرئيسية التالية:

**إلى أي مدى ساهمت الأبعاد والآليات المنتهجة من قبل الحكومة التركية بعد 2002 في تحقيق أهدافها نحو تطوير واقع العلاقات التركية الأفريقية؟**

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أهم مميزات العلاقات التركية الأفريقية خلال الحقبة العثمانية؟

2- فيم تتمثل مرتكزات وأهداف السياسة الخارجية التركية بعد سنة 2002 ؟

3- ما مكانة القارة الأفريقية في برنامج الحكومة التركية بعد 2002؟

4- فيم تتمثل أهم مجالات العلاقات التركية الأفريقية الجديدة ؟

5- ما أبرز التحديات الماثلة أمام تطوير العلاقات التركية الأفريقية ؟

6- ما مستقبل العلاقات بين الطرفين؟

### 2- مجالات الدراسة:

أ- المجال الزماني: ويمتد من نهاية سنة 2002 وهي سنة وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم في تركيا وصولا إلى سنة 2017، مع الرجوع إلى الحقب الزمنية الماضية خلال فترة الإمبراطورية العثمانية التي كان لها علاقات واسعة مع عديد الأقطار الأفريقية خصوصا مع دول شمال أفريقيا، ثم إلى حقبة تركيا الحديثة منذ 1923 وإلى غاية 2002، وتعتبر تلك الحقب فترة قياس تسعى الدراسة عبر بحثها إلى استنتاج المقارنات فيما يخص طبيعة العلاقات بين الطرفين التركي والأفريقي.

ب- المجال المكاني: ويتمثل في دولة تركيا المبادرة عبر سياسة حكومتها الجديدة المعلنة سنة 2002 والمنتهجة نحو عموم القارة الأفريقية شمالا وجنوبا أي دول شمال أفريقيا، إضافة إلى الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

ج- المجال الموضوعي: وتعالج الدّراسة مفاهيم التعاون الدولي والعلاقات الدولية السياسية والدبلوماسية والإقتصادية والأمنية والإنسانية بين الطرفين التركي والأفريقي.

**3- الفروض العلمية:**

أ- كلما استخدمت الدول أبعادا متعددة في سياستها مع العالم الخارجي كلما ساعدها ذلك على تحقيق أهدافها.

ب- إشراك الحكومة لمؤسسات المجتمع المدني المحلية في إنفاذ سياستها الخارجية ينعكس إيجابا على تحقيق أهدافها.

ج- يعد الحوار والتنسيق أفضل الطرق لتلافي التحديات المشتركة وتحقيق علاقات مستقبلية أعمق.

**4- الأهمية العلمية والعملية:**

أ- الأهمية العلمية: تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع أساسا من خلال عودة أهمية المداخل الجيوسياسية والجيو اقتصادية والإنسانية والثقافية في تحليل العلاقات الدولية المعاصرة تحت تأثير العولمة والاعتماد المتبادل، والصراع الدولي على الأسواق الدولية وعلى فرص الإستثمار في الدول التي تشهد برامج تنموية كبيرة.

ب - الأهمية العملية: وتتمثل في التقرب أكثر من الواقع التركي الجديد منذ 2002 والإستفادة من نتائج البحث في فهم أعمق للأحداث والتطورات داخل هذا البلد الذي يعدّ ضمن أبرز النماذج الجاذبة للدّراسة نظرا للتحسن الكبير لتركيا بعد 2002 سياسيا ودبلوماسيا وكذلك تقدّمها اقتصاديا حيث وصلت للمرتبة السادسة عشر ضمن ترتيب أقوى الإقتصادات في العالم، كما تأتي الأهمية العملية لموضوع الدراسة أيضا من خلال بحث المقاربة التركية المنتهجة نحو دول القارة الأفريقية والأبعاد والآليات المتخذة حكوميا لتفعيل العلاقات التركية الأفريقية وتطويرها وصولا إلى تحقيق مفهوم الشراكة الإستراتيجية، والتي يمكن اعتبارها من أفضل صور الإعتماد المتبادل التعاوني.

## 5- المناهج المستخدمة:

ستستخدم الدراسة **المنهج التاريخي** والذي يبحث في جذور المشكلات البحثية وتطور أحداثها وعلاقة تلك الأحداث بالبيئة التي نشأت فيها، وبمعنى آخر ربط الظاهرة موضوع الدراسة بالسياق المجتمعي والدولي والإقليمي التي حدثت في إطاره، كما يسمح المنهج التاريخي للباحث بأن يضع يديه على أبرز نقاط التحول والتطور في الظاهرة محل الدراسة، وهو ما يساعده أخيرا على فهم المشكلة ضمن واقعها المعاصر.

كما يسعى المنهج التاريخي أيضا إلى إعادة بناء الماضي بدراسة أحداثه معتمدا أساسا على الوثائق والأرشيف، من خلال جمع الوثائق المتنوعة وتقييمها ونقدها بناءً على مستويين خارجي وداخلي، فالنقد الخارجي والذي يسمى أيضا بنقد الأصالة أو التنقيب، فيتمثل في إيجاد أصل الوثيقة وإرجاعها إلى زمانها الحقيقي، ومعرفة كاتبها ومؤلفها ومكانها الأصلي وتقييم حالتها عبر كشف مواطن الزيف والنسخ والعثور على الأخطاء الممكنة.

أما النقد الداخلي والذي يسمى أيضا بنقد التأويل أو نقد المصداقية، فيتضمن التحقق من المعاني الحقيقية التي تحتويها الوثيقة التاريخية، والأسباب التي استدعت كتابتها[1].

وقد طبّقت الدراسة جزءا من مقولات المنهج التاريخي والمتعلقة بجذور العلاقات التركية مع مناطق ودول القارة الأفريقية، وذلك بالإستناد إلى بحوث تاريخية معمقة، أملاً في أن تساعد الدراسة في استخلاص بعض النتائج فيما يخص شكل وطبيعة تلك العلاقات، وما يمكن أن تلعبه في واقع العلاقات الثنائية المعاصر، خاصة أن تلك العلاقات قد شهدت شبه قطيعة تاريخية امتدت لنحو ثمانين سنة.

كما ستستخدم الدراسة **اقتراب الدّور** الذي نشأ وتطور في إطار علم الاجتماع الغربي من أسس سيكولوجية بهدف فهم مركز الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والخارجية، وهو ما استدعى علماء السياسة إلى محاولة تطبيقه في علم السياسة، حيث عرّف عالم السياسة الأمريكي كال هولستي Kal Holsti الدّور بأنه: "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والإلتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم وللوظائف التي ينبغي على أية دولة تأديتها باستمرار سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي."

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون (الجزائر: دار القصبة للنشر، ط.2، 2008) ص. 105.

أما الأمريكي ستيفن والكر Steven Walker فقد عرّف الدور على أنه:" تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".

وانطلاقا من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين نقلها إلى حقل العلاقات الدولية من خلال دراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تُعَبِّر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي[1].

ولا يعتبر الدور مجرّد قرار أو سلوك أو هدف، بل يعبّر عن مجموعة وظائف محورية تقوم بها الدولة خلال فترة زمنية معينة وذلك عبر مراعاة ثلاث جوانب رئيسية:

1- تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة: وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى—كبرى – إقليمية – صغرى) ومنه يتحدد توجهها هل في محيطها الإقليمي أم على الساحةالعالمية.

2- تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

3- توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية.

وحسب هولستي فإن هناك ثلاثة متغيرات أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول وهي:

**أ- مصادر الدور**: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.

**ب- تصوّر الدور**: وتتخذها كمتغيرات وسيطة، والتي تُعنى بتصورات وإدراكات صناع القرار لأدوارهم سواءً كانت إقليمية أو دولية، فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة أنها سوف تُؤدي دورا خارجيا فعالا، حيث يجب على صانع القرار أن يكون ذا خبرة وإرادة وهو ما يتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها، فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.

[1] الموسوعة السياسية،" نظرية الدور في العلاقات الدولية، "2017/06/03، **www.political-encyclopedia.org/2017/06/03**

**جـ- أداء الدور:** وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعدّ متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة فعالية الأداء.

وعليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره - كمتغير وسيط - انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك " مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ[1].

**6- أدوات جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة في مجملها على بيانات ثانوية تنوّعت بين كتب على قلتها باللغة العربية نظرا لجِدّة الموضوع المدروس، إضافة إلى دوريات علمية محكَّمة ودراسات منشورة باللغة الإنجليزية والتي شملت كُتّابا من عدة أقطار وخاصة الكُتّاب الأتراك المهتمين بدراسة القارة الأفريقية، نظرا لاهتمام حكومتهم المتزايد بذلك، بالإضافة إلى تقارير ومعلومات استقتها الدراسة من عديد المواقع الإلكترونية الرسمية والحكومية وخاصة التركية على غرار موقع وزارتي الخارجية والإقتصاد التركيتين، إضافة إلى مقالات إنترنت لمختصين وتقارير لهيئات تركية حكومية وغير حكومية مختصة بموضوع تطوير العلاقات مع القارة الأفريقية.

[1] المرجع نفسه.

## ثانيا: الإطار المفهومي

### 1- تعريف المفاهيم الرئيسية للدراسة:

**تركيا:** وهي الدولة التي تأسست سنة 1923م على أنقاض الدولة العثمانية التي عمَّرت لأكثر من ستمائة سنة، والتي تتميز بموقع إستراتيجي كونها تتوسط القسم الغربي من قارة آسيا والشرقي من قارة أوروبا، تحدّها سوريا والعراق والبحر الأبيض المتوسط جنوبا، وجورجيا والبحر الأسود شمالا وإيران وأرمينيا شرقا وبلغاريا وبحر إيجة واليونان غربا، عاصمتها أنقرة، تبلغ مساحتها 783562.38 كيلو متر مربع، في حين وصل عدد سكانها وفقا لتقديرات 2016 إلى نحو 80 مليون نسمة[1].

وتعود أصول الأتراك الأولى إلى منطقة ما وراء النهر والتي تسمى حاليا "تركستان" والتي تمتد من هضبة منغوليا وشمال الصين شرقا إلى بحر الخزر "قزوين" غربا، ومن السهول السيبيرية شمالا إلى شبه القارة الهندية وفارس جنوبا، حيث استوطنت هناك عشائر الغزّ وقبائلها الكبرى، وعرفوا بالترك أو الأتراك، ثم تحركت تلك القبائل في النصف الثاني من القرن السادس ميلادي من موطنها الأصلي نحو آسيا الصغرى في هجرات ضخمة بحثا عن الكلأ والمراعي والعيش الرغيد، وبحثا أيضا عن الإستقرار السياسي كما ذكر بعض المؤرخين هروبا من ضغط قبائل المغول التي كانت تفوقهم عدّة وقوة.

وقد اضطرت تلك القبائل للتوجه غربا حيث نزلت بالقرب من شواطئ نهر جيحون (الواقع في أوزباكستان حاليا) ثم استقرت بعض الوقت في طبرستان (شمال إيران حاليا) وجرجان (جنوب شرقي بحر قزوين)، فأصبحوا بالقرب من الأراضي الإسلامية والتي فتحها المسلمون بعد معركة نهاوند وسقوط الدولة الساسانية في بلاد فارس سنة (**21 هـ/641 م**)[2].

**السياسة الخارجية التركية:**

شهدت تركيا منذ نهاية سنة 2002 تغييرا واضحا في سياستها الخارجية مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في البلاد والذي أعلن عن خطة انفتاحية تجاه العالم الخارجي، بعد أن شهد البلد منذ 1923 انعزالا وقطيعة مع الموروث الإسلامي والعثماني مقابل التوجه والتركيز الكامل نحو العالم الغربي والأوروبي، لدرجة التنكر لأساسيات الإسلام الذي لطالما مثّلته الدولة العثمانية ودافعت عن قيمه لقرون.

---

[1] موقع استثمر في تركيا، " نبذة عن تركيا،"
**www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/TRSnapshot.aspx**

[2] علي محمد الصلاّبي، **الدولة العثمانية** عوامل النهوض وأسباب السقوط (القاهرة: دار ابن الجوزي، ط.1 ،2007) ص.19.

وقد برز دور حكومة العدالة والتنمية من خلال نشاطها وفعاليتها بدءا بدول الجوار الجغرافي ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية سعيا منها للخروج من كونها دولة تابعة للمعسكر الغربي إلى دولة لها رؤيتها الخاصة المنطلقة من مصالحها وأهدافها وأولوياتها مستندة في استعادة صورتها على إرثها التاريخي والثقافي وقوتها الناعمة ومستواها الإقتصادي الذي شهد تحسنا لافتا جعلها من أفضل ستة عشر اقتصادا في العالم، إذ لم تعد تركيا بعد 2002 تتجاهل قضايا مناطق تأثيرها (الشرق الأوسط والقوقاز وأفريقيا) كما كانت في السابق، كما أنها لم تعد تتبنى الموقف الغربي ووجهة نظره في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية.

وقد استندت الحكومة الجديدة المشكّلة نهاية 2002 في سياستها على فكر قادتها الجدد الرئيس رجب طيب أردوغان ومهندس السياسة الخارجية الدكتور أحمد داوود أوغلو والذي عبّر عن رؤية حزبه الجديدة من خلال كتابه المعنون بـ: **"العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"** والذي يؤكد على مركزية تركيا ودورها في إقليمها والعالم.

ولم ينحصر اهتمام حكومة العدالة والتنمية على مجرد تدشين علاقات دبلوماسية وسياسية مع العالم الخارجي، بل تعدته إلى التأسيس لعلاقات استراتيجية مع كثير من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، والمساهمة أيضا في حل عديد المشاكل السياسية والتنموية وخاصة في القارة الأفريقية التي تعاني نسب نمو منخفضة ونسب فقر مرتفعة، حيث اتخذت الحكومة التركية استراتيجية متكاملة للتعامل مع القضايا الأفريقية أوصلتها لصفة الشريك الإستراتيجي للقارة، فضلا عن انتزاعها عقودا استثمارية وتجارية لم تمنح لغيرها من الدول[1].

**أفريقيا:** وهي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان بعد آسيا، تبلغ مساحتها 30.2 مليون كيلومتر مربع (كلم$^2$) ويبلغ عدد سكانها أكثر من 1.2 مليار نسمة وفقا لتقديرات 2015 أي ما نسبته 10% من سكان العالم.

يحدّ القارة من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال الشرقي قناة السويس والبحر الأحمر بينما يحدها المحيط الهندي من الشرق والجنوب الشرقي، والمحيط الأطلسي من الغرب، ويبلغ عدد دول القارة 54 دولة بما في ذلك جزيرة مدغشقر ومجموعات من الجزر، والتي تعتبر ملحقة بالقارة.

[1] رنا عبد العزيز الخماش،" النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014،" **المستقبل العربي**، ع.449 (يوليو 2016) ص ص.73-88.

تعد الجزائر أكبر دول القارة مساحة وتليها السودان، وتعد القارة من أقدم المناطق المأهولة بالسكان تاريخيا، وقد شهدت حضارات مختلفة من أبرزها الرومانية والفينيقية.

ويدين عدد كبير من سكان القارة بالدين الإسلامي الذي وصل إلى أفريقيا في القرن السابع للميلاد، كما تتواجد أديان أخرى على غرار النصرانية المنتشرة في مصر والعديد من دول جنوب الصحراء والتي تتواجد بها أقلية يهودية إضافة إلى أديان وثنية ومحلية قبلية.

وتتحدث القارة الأفريقية لغات مختلفة يصل عددها إلى ألفي لغة، وتعد اللغة العربية لغة رسمية في اثني عشر دولة أفريقية[1].

تعرضت القارة الأفريقية إلى موجات استعمارية أوروبية يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين مرحلة أولى طويلة امتدت لنحو ثلاثة قرون من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، وهي مرحلة "الإستعمار الديمغرافي" وسميت أيضا بـ "الإستعمار الساحلي"، حيث ظلت القوى الإستعمارية تنشط حول الساحل دون أن تتمكن من النفاذ للداخل، وذلك بسبب الجغرافيا الطبيعية للقارة بسواحلها الصحراوية والغابية وبأنهارها الحبيسة، ولذلك السبب اقتصر الإستغلال على أخف وأغلى السلع الساحلية وهي المورد البشري أي تجارة الرقيق، والتي شكّلت نزيفا بشريا رهيبا أصاب القارة بالضمور، وقد اعتبرت هذه الهجرة القسرية من أعظم موجات حركات السكان في التاريخ القديم والحديث.

أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ القرن التاسع عشر وتحديدا من مؤتمر برلين المنعقد أواخر 1884 وبداية 1885 والذي نتج عنه ولوج الإستعمار إلى عمق القارة الأفريقية، لتدخل الأخيرة مرحلة جديدة يطلق عليها "الإستعمار الجغرافي"، والذي مثّل هو الآخر نزيفا اقتصاديا رهيبا ابتزّ موارد القارة، وحوَّلها إلى قارة مشلولة اقتصاديا[2].

وقد استمرّ احتلال جلّ الأقطار الأفريقية إلى غاية خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وهو ما عمّق من معضلتها التنموية، لتدخل بعد مرحلة الإستقلال ضمن موجات من الصراعات الحدودية والعرقية، والتي زادت من شدتها الإنقلابات العسكرية والحروب الأهلية.

---

[1] موقع الجزيرة نت،" أفريقيا،" 2015/07/23،
**www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2015/6/14/**

[2] جمال حمدان، **أفريقيا الجديدة** دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2005) ص ص. 24،25.

وقد أسست دول القارة منذ استقلالها منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963م لتكون بمثابة إطار مؤسسي تعاوني يجمع بينها، وفي سنة 2001 تم تطويرها إلى منظمة الإتحاد الأفريقي الذي أمل أعضاؤه في أن يكون أكثر فعالية من المنظمة التي سبقته.

وتملك القارة الأفريقية نصيبا معتبرا من الإنتاج العالمي لبعض مواد الخام التعدينية والزراعية، ويقوم اقتصادها على الزراعة والتجارة والصناعة والسياحة وموارد بشرية هائلة، لكنه غالبا ما يتسم بالضعف نظرا لضعف الحكومات المتعاقبة على القارة في استغلال وإدارة مواردها بشكل جيد، وهو ما خلّف نسب فقر فاقت معظم قارات العالم، واضطرت الكثير من بلدانها لتصدير مواد خام أو سلع أولية للحصول على النقد الأجنبي.

وتصدّر كل من الجزائر وأنغولا والكونغو برازافيل والغابون وليبيا ونيجيريا النفط الخام للحصول على حوالي70 إلى 95% من النقد الأجنبي، فيما تعتمد بوتسوانا على تصدير الماس للحصول على 80% من النقد الأجنبي وكذلك الأمر بالنسبة لزامبيا التي تصدر النحاس للحصول على 80% من النقد الأجنبي، والنيجر التي تصدر اليورانيوم للحصول على 96% من النقد الأجنبي.

وتصدّر أفريقيا الكاكاو والقرنفل ونواة النخيل، وفول الفانيلا، والكاسافا وفول البلاذر، بالإضافة إلى الموز والبن والفول السوداني والقطن، والمطاط والسكر والشاي، وكذلك الماشية، فضلا عن الثروة السمكية بأنواع عديدة.

وتشكل نيجيريا – أكبر بلد أفريقي من حيث عدد السكان وأول منتج أفريقي للنفط– أكبر قوة اقتصادية في القارة بناتج محلي بلغ 510 مليارات دولار عام 2013. غير أن ذلك لم ينعكس على مستوى معيشة غالبية الشعب النيجيري، ولا على البنية التحتية للبلد.

تختلف مؤشرات التنمية البشرية في القارة الأفريقية، ومنها التعليم على سبيل المثال حيث تصل نسبة الأمية إلى أقل معدل لها في دول مثل موريشيوس (16%) وزيمبابوي (12%) بينما تصل إلى أعلى معدلاتها في دول مثل بوركينا فاسو (77%) وغامبيا (65%) والنيجر بنسبة (85%)[1].

ويعد الإستبداد والحكم العسكري أهم أسباب تردي أوضاع الأفارقة، حيث ينصبّ تركيز معظم قادة الدول الأفريقية إلى الحفاظ على مراكزهم وليس على مصلحة شعوبهم وتنمية دولهم، وهو ما يبقي القارة تنمويا في ذيل الترتيب.

[1] موقع الجزيرة نت،" أفريقيا،" **مرجع سابق**.

## 2- الأدبيات السابقة:

### أ-الأدبيات العربية:

- دراسة فاضل بيات المنشورة سنة 2007 في كتاب بعنوان: "**الدولة العثمانية في المجال العربي**" والصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، والذي يعدّ مرجعا تاريخيا مهمّا استفادت الأطروحة من خلاله في الفصل الأول منها تحديدا، نظرا لتركيزها على التواجد العثماني بالقارة الأفريقية حيث اعتمد الدكتور فاضل بيات على منهج تاريخي حلّل من خلاله طبيعة علاقات العثمانيين بالإيالات أو الولايات التي أسسوها في المنطقة العربية، وذلك بالإستناد إلى وثائق أصلية تركية تحصّل عليها من الأرشيف العثماني، وهو ما أفاد الأطروحة في تفسير بعض ملامح العلاقات العثمانية بدول الشمال الأفريقي والحبشة خلال الحكم العثماني لتلك المناطق.

- دراسة أحمد داود أوغلو المنشورة سنة 2011 في كتاب بعنوان: "**العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**" والمترجم من قبل كل من محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل والصادر عن مركز الجزيرة للدراسات في طبعته الثانية، والذي تطرق فيها إلى فصول عدّة تحدث خلالها عن رؤية تركيا التي تم تبنيها في القرن الواحد والعشرين والتي تقوم على ضرورة الالتزام بمجموعة من المبادئ حتى يمكن تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة تجاه العالم الخارجي، كما نبّه إلى أن تركيا ترى كل بقاع العالم بعين الأهمية، وأن تركيا المعاصرة - أي تركيا في ظل العدالة والتنمية- ستسعى إلى تفعيل العلاقات وتحسينها مع الدول التي لم تكن ذات أهمية كبرى بالنسبة للأنظمة التركية السابقة وقد أشار بشكل واضح إلى القارة الأفريقية وعرض رؤيته لتحسين وتطوير العلاقات مع القارة، وإعطاء الأفارقة الحجم والوزن اللائق بهم وبدولهم وإمكانياتها.

- دراسة محمد أوزكان المنشورة بعنوان: "من القول إلى الفعل: العلاقات التركية- الأفريقية وتحليلها 1998- 2015"، وهي دراسة ضمن سلسلة دراسات ضمّنتها مجلة "**رؤية تركية**" في عددها الرابع المنشور في شتاء سنة 2015 والمعنون بـ:" **الانفتاح التركي على القارة السمراء**" وقد عرض أوزكان لتاريخ العلاقات التركية الأفريقية منذ سنة 1998 وهي السنة التي اتّخذت خلالها الحكومة التركية آنذاك ما يعرف بـ "خطة الإنفتاح على القارة الأفريقية"، غير أن تلك الخطة لم يكتب لها التنفيذ إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002، وقد اعتمد الباحث في دراسته منهجا تاريخيا حلّل فيه تطور العلاقات التركية الأفريقية عبر تقسيمها إلى خمس مراحل زمنية، شرح من خلالها خصائص السياسة التركية الجديدة والتي ركّزت على آليتين أساسيتين وهما المساعدات الإنسانية

والعلاقات الإقتصادية، وذلك بعد أن نجحت في تأسيس واستعادة علاقات سياسية ودبلوماسية مع معظم الدول الأفريقية.

**ب - الأدبيات باللغة الأجنبية:**

- دراسة Mehmet Özkan وBirol Akgun المنشورة في مجلة The Journal Modern African Studies بعنوان: Turkey's opening to Africa والصادرة في ديسمبر 2010 والتي تطرقت للتطور الذي شهدته العلاقات التركية الأفريقية، والذي جاء بفعل جهود حكومة العدالة والتنمية التي فعّلت كل الطاقات الممكنة الرسمية من خلال العلاقات السياسية والدبلوماسية والتجارية والقمم التعاونية، وكذلك غير الرسمية عبر دعم وتفعيل دور المجتمع المدني في تطوير تلك العلاقات عبر مشاريع أخرى مكمّلة للعمل الحكومي الرسمي، كما تطرق الباحثان إلى العلاقات الإقتصادية والإستثمارات التي استطاعت تركيا الحصول عليها وتنفيذها في القارة الأفريقية.

- دراسة Hazim Çağlar بعنوان:

Turkish foreign policy Towards sub Saharan section of African continent,

والمنشورة سنة 2015، وهي عبارة عن مذكرة تخرج نوقشت في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية العلوم الإقتصادية والإدارية بجامعة T.c. Yeditepe Universitesi التركية، حيث ناقش الباحث من خلال أربعة فصول، الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الأفريقية، حيث عاد إلى زمن الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها مع الأفارقة، ثم تطرق في الفصل الثاني إلى الإطار النظري للدراسة والذي ركز فيه على نظريتين أساسيتين هما النظرية الليبرالية والبنائية، وهما ذات النظريتين اللتين اعتمدتهما هذه الأطروحة باعتبارهما الأكثر ملاءمة لتفسير واقع العلاقات التركية الأفريقية، كما تطرق Hazim Çağlar في الفصل الثالث من دراسته إلى تحليل العلاقات السياسية لتركيا مع دول أفريقيا ما وراء الصحراء خلال فترة حكومة العدالة والتنمية من خلال التوقف عند محطات سياسية مهمة ليختتم الفصل الأخير بتحليل العلاقات الإقتصادية التركية مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء خلال ذات الفترة، وقد استفادت الأطروحة من هذه الدراسة في استظهار الآليات المختلفة لحكومة العدالة والتنمية والموجهة تجاه دول أفريقيا ما وراء الصحراء، غير أن الأطروحة أضافت على دراسة الباحث Hazim Çağlar آليات أخرى غير حكومية استخدمتها حكومة العدالة والتنمية لتفعيل علاقاتها مع الدول الأفريقية، فضلا عن أنها توسعت في الدراسة لتشمل دول الشمال الأفريقي، والتي تربطها بتركيا علاقات أعمق من باقي الدول الأفريقية تاريخيا وحضاريا.

– دراسة David Shinn المنشورة عبر مركز دراسات Chatham house بعنوان: Turkey's Engagement in sub Saharan Africa, shifting Alliances and strategic diversification، والصادرة في سبتمبر 2015، والتي ركّزت على أهمية أفريقيا ما وراء الصحراء في تفكير واستراتيجية حكومة العدالة والتنمية، من خلال اعتبار القارة الأفريقية مصدرا اقتصاديا آخر – وليست بديلا– بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط المتوترة، إضافة إلى محاولة القيادة التركية الإهتمام بأوضاع المسلمين في دول أفريقيا ما وراء الصحراء والعمل على حل مشكلاتهم، وهو ما يفسّر اهتمام تركيا بدولة الصومال واعتبارها محورا لاستراتيجيتها الجديدة في أفريقيا، حيث تتواجد بالصومال منظمات إنسانية تركية عديدة حكومية وغير حكومية، وهو ما يدل على البعد الحضاري والإسلامي في فكر قادة حكومة العدالة والتنمية، كما ركز الدكتور والسفير الأمريكي السابق في عدة دول أفريقية David Shinn على استهداف الحكومة التركية لأفريقيا باعتبارها سوقا جديدة للإستثمار الأجنبي المباشر ولتفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقارة، والتي استفادت منها في عديد الدول الأفريقية، وهو ما سينعكس إيجابا على الإقتصاد التركي.

**ثالثا: الإطار النظري:**

ستستخدم الدراسة كلا من النظرية الليبرالية والنظرية البنائية، إذ يعتبران من ضمن أهم النظريات الحديثة المفسرة لواقع العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

**1/ النظرية الليبرالية والاعتماد المتبادل:**

نشأت نظرية الاعتماد المتبادل في سبعينيات القرن العشرين كنقد للنظرية الواقعية التي اعتبرت أن الدولة هي الفاعل الرئيس والأهم في العلاقات الدولية، وقد ركز أصحاب نظرية الاعتماد المتبادل على أهمية الفاعلين غير الدولتيين، على غرار الشركات متعددة الجنسيات ودورها المتنامي، كما أكدوا على أن هناك عوامل أخرى غير عسكرية أصبحت ذات تأثير أكبر من العوامل العسكرية، وذلك عبر تقوية وتفعيل الدور السلمي والتعاوني لمؤسسات التعاون الإقليمية والدولية عبر اتباع نهج القانون الدولي، وتحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف، والبعد عن فكرة الربح الكامل والخسارة الكاملة كما تطرحها النظرية الصفرية[1].

ويمكن القول أن أفكار المدرسة الليبرالية تجد جذورها عند كتابات كلّ من "جون لوك" و"جيريمي بنتام" و"إيمانويل كانط"، حيث قدّم جون لوك مؤلفه "رسالتان حول الحكم" المنشور سنة 1688م، والذي تطرّق فيه إلى قانون الطبيعة، وركّز فيه على مسألتي الحقوق الإقتصادية والحقوق الإنسانية ومفهوم القانون الدولي، ورأى بأن القانون الأخلاقي يسبق السياسة ويتفوق عليها، وقد استخدمت أفكار لوك في الدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك في موضوع إعادة التوزيع العالمي للثروة من القلة الأغنياء إلى الفقراء على أساس أنه لا حق للأغنياء في الإستحواذ على الثروة.

أما صاحب المدرسة الفلسفية النّفعية "جيريمي بنتام" فقد قدّم كتابان سنة 1789م بعنواني: "مدخل إلى مبادئ وأخلاقيات التشريع" و"مبادئ القانون الدولي"، حيث رأى أن تصنيف الأشياء يتم حسبما تنتجه من فائدة أو مزايا أو متعة أو خير أو سعادة، أو ما تمنعه من شر أو ألم أو تعاسة، لذلك يرى بنتام أنه يجب علينا تنظيم حياتنا السياسية لتحقيق "السعادة الأكبر عند العدد الأكبر" أو الوصول بالفائدة إلى حدها الأقصى، كما أن مشروع بناء قانون دولي حسبه ينبغي أن يضحّي بقيم الفائدة الوطنية الذاتية لصالح "قيم السعادة الأكبر لكل الأمم مجتمعة".[2]

---

[1] بول ويلكنسون، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا**، تر: لبنى عماد تركي (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط.1، 2013) ص ص.11، 12.

[2] جوانيتا إلياس وبيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محي الدين حميدي (دمشق: دار الفرقد، ط.1، 2016) ص ص.93-95.

وقد دعا بنتام في مقالة له بعنوان "خطة لسلام عالمي أبدي" إلى تأسيس محكمة دولية مختصة بحل النزاعات وتلافي الحروب.

أما "إيمانويل كانط" صاحب كتاب "أساس ميتافيزيقيا الأخلاق" المنشور سنة 1785، وكتاب "السلام الدائم" المنشور سنة 1795، حيث ذهب في كتاباته إلى مفهوم أرقى من النّفعية التي طرحها "جيريمي بنتام" من خلال اعتباره أن الوصايا الأخلاقية قطعية وليست نفعية، حيث أن الفرد يتصرف بأخلاقية لأن ذلك واجب عليه وليس لأن ذلك يحقق له الفوائد. وقد طُوِّرت نظرية كانط لتوفِّر مبرّرا للحقوق الفردية، وحجة أخرى لأهمية المؤسسات الديمقراطية بالنسبة للسلام، وكذلك حججا في صالح التوزيع العالمي للعدالة. وتعتبر مقولاته الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية من خلال دعوته لحل سياسي أو مؤسساتي لمشكلة الفوضى العالمية.

وحديثا تهتم المؤسساتية الليبرالية الجديدة بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية أو ما تسمى بـ "السياسة الدنيا" إضافة إلى القضايا الأمنية والتي يطلق عليها مصطلح "السياسات العليا"، هذه الأخيرة التي اعتبرتها المدرسة الواقعية أساس السياسة الدولية، في حين اعتبر الليبراليون أن الدولة التي تقدِّم الأمن على حساب التعاون الإقتصادي قد تخسر كثيرا من الفرص التعاونية المربحة التي يوفرها مفهوم الإعتماد المتبادل الدولي المدعوم بالمؤسسات الدولية القائمة، والذي يحقق حيزا كبيرا للتعاون في القضايا الدولية[1].

وبشأن تطبيق هذه النظرية على موضوع الدراسة، فإن الدارس يتوقع أن تساهم مقولاتها في تفسير وتحليل واقع الإنفتاح التركي على العالم وعلى القارة الأفريقية بشكل خاص باعتبارها موضوع الدراسة.

### 2/ النظرية البنائية:

يبدو أن ظهور نظريات الإتجاه التكويني في العلاقات الدولية كان على خلفية العجز الذي سجلته النظريات التفسيرية على غرار المثالية والواقعية وغيرهما، وتعد النظرية البنائية إحدى أهم نظريات الإتجاه التكويني التي حاولت تقديم منظور متكامل يؤسس لبناء نظرية عامة للعلاقات الدولية[2].

وترجع أصول النظرية البنائية إلى القرن الثامن عشر وإلى كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامباتيستا فيكو" الذي اعتبر أن العالم الطبيعي هو من صنع الله، لكن العالم التاريخي –حسبه– من صنع الإنسان، لكن البنائية كنظرية قائمة بذاتها برزت مع نهاية فترة الحرب الباردة، وتحديدا أواخر سنوات

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 95-102.

[2] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، ط.1، 2007) ص.322.

الثمانينيات من القرن العشرين بسبب إخفاق نظريات الإتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا. ومن أبرز دعاة البنائية نذكر "بيتر كاتزنشتاين" و"فريديريك كراتوشيل" و"أليكسندر وونت" و"نيكولاس أوناف" الذي يعد أول من استخدم مصطلح " البنائية" في كتابه المعنون بـ "عالم من صنعنا" والذي انتقد فيه فرضيات وأفكار والتز[1].

ويرى دعاة النظرية البنائية أن العلاقات الدولية عبارة عن بناء اجتماعي، كما تتفق مع الطرح الليبرالي الذي يهتم بالفواعل من غير الدول، كما أن النظام الدولي يعدّ عملية مستمرة ودائمة من البناء الناتج من التفاعل بين الفاعلين والبناء ذاته، فالعالم بالنسبة لهم قضية متجددة، وهو ما يختلف مع طروحات الواقعيين والليبراليين.

ويرفض البنائيون الإفتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الإجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في محيطه.

وتنطلق البنائية من مقولة أن الإنسان اجتماعي بطبعه، وأن العلاقات الإجتماعية هي التي كوّنت الناس وصاغت واقعهم، إذ يرى "نيكولاس أوناف" أن الدول والمجتمعات وكل العالم هو من صنع الناس من خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع البناء.

ويمكن الإشارة إلى ما ذهب إليه "ألكسندر وونت" صاحب كتاب "نظرية اجتماعية في السياسة الدولية" والذي جاء ردّا على كتاب كينيث والتز المعنون بـ "السياسة الدولية" المشرعِن للمدرسة الواقعية الجديدة، حيث ركّز وونت على مسألة الهوية والعلاقة بين الفاعل والبناء، كما يعتبِر أن الأفكار أهم من الجوانب المادية، فمصلحة الفاعل وهويته –سواء كان فردا أو جماعة أو دولة– تتشكل عن طريق الأفكار المشتركة والتفاعلات المتبادلة أكثر مما تتشكل عن طريق الأمور المادية أو الطبيعة[2].

وبالرغم من الإختلاف القائم بينهما إلاّ أن البنائيين اتفقوا مع الواقعيين في بعض الإفتراضات أبرزها ما يتعلق بفوضوية النظام الدولي، والإقرار بالإمكانيات والقدرات الإستراتيجية العسكرية للدول، وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى وعقلانية الفاعلين[3].

وفيما يخص تطبيق مقولات النظرية البنائية على موضوع الدراسة، فإن الدارس يتوقع أن تساهم في فهم واقع السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الأفريقية من خلال فهم التوجه التركي المعتمد على

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 322، 323.

[2] خالد المصري،" النظرية البنائية في العلاقات الدولية،" **مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، م.30، ع.2 (2014)، ص ص. 313-332.

[3] جندلي عبد الناصر، **مرجع سابق**، ص ص. 324، 325.

إبراز الهوية التركية الجديدة والتي تسعى إلى العودة إلى قوتها الحضارية والريادية كما كانت عليه أثناء تسيُّد العثمانيين للعالم، وكذلك تستطيع هذه النظرية المساعدة على إبراز دور الفواعل الرسمية التركية متمثلة في الحكومة ومؤسساتها، وغير الرسمية المتمثلة في مؤسسات الدعم الإغاثي والإنساني في إنفاذ استراتيجية القيادة التركية في أفريقيا.

# الفصل الأول

## تاريخ العلاقات التركية الأفريقية

المبحث الأول: التواجد العثماني في شمال القارة الأفريقية

المطلب الأول: التواجد العثماني في الجزائر والمغرب

المطلب الثاني: التواجد العثماني في تونس وليبيا

المطلب الثالث: التواجد العثماني في مصر

المبحث الثاني: التواجد العثماني في أفريقيا ما وراء الصحراء

المطلب الأول: التواجد العثماني في الحبشة

المطلب الثاني: التواجد العثماني في السودان

المبحث الثالث: العلاقات الأفريقية مع تركيا الحديثة (1923–2002)

المطلب الأول: العلاقات التركية الأفريقية بين (1923–1998)

المطلب الثاني: العلاقات التركية الأفريقية بين (1998– 2002)

## المبحث الأول: التواجد العثماني في شمال القارة الأفريقية

ستتعرض الدراسة خلال هذا المبحث إلى تاريخ الدخول العثماني إلى شمال أفريقيا، كما ستبحث طبيعة العلاقات طيلة فترة التواجد العثماني فيها مركّزين على كل من الجزائر وتونس وليبيا ومصر.

وقبل التطرق إلى المطلب الأول ارتأت الدراسة تقديم تعريف تاريخي بسيط للإمبراطورية العثمانية والتي يبدأ التاريخ الرسمي لها مع حركة "النوماميديك" الريفية الرعوية، والتي ضمت أربعمائة (400) عائلة تركية، بدأت رحلتها من أعلى مجرى نهر "أوفراتز" تسندها قوة عسكرية تمثلت في أربعمائة وأربعة وأربعين فارسا وقائدهم المسمّى "أورتوغرال" والذي يعني "الرجل ذو الثمانية قلوب" والذي عرف بقوته في الحروب وشهامته وانتصاره للمستضعفين، حيث استطاع تحقيق انتصارات عديدة قادت إلى سيطرة الأتراك على جل الجماعات المجاورة، كما شكّلت براعة قيادته العسكرية إطارا مهيكلا ومنظّما لاستقرار الإمبراطورية وتثبيت دعائمها وذلك عن طريق إبنه "عثمان باي".[1]

تأسست الدولة العثمانية تحت قيادة "عثمان باي" في شمال غرب أناطوليا في سنة 1299م وفي نحو سنة 1400م ثبّت العثمانيون سيطرتهم وتفوقهم في أناطوليا وتوسعوا إلى نهاية الأراضي البيزنطية في شرق أوروبا، حيث أقدموا سنة 1402م على محاولة السيطرة على مدينة القسطنطينية والتي وقفت كآخر حصون الإمبراطورية البيزنطية، حيث كانت القسطنطينية آنذاك تعد مدينة إستراتيجية للقوة السياسية في الإمبراطورية العثمانية لسببين أولهما أن الإستيلاء على المدينة يمنح العثمانيين زيادة في الهيبة الدولية وفي موقع قوة الإمبراطورية، وثانيا أن السيطرة على القسطنطينية تعني مراقبة وتغطية دقيقة للتجارة الشرقية والغربية وزيادة في إمكانيات القوة الإقتصادية.

وبرغم مستوى المقاومة العسكرية للبيزنطيين دفاعا عن القسطنطينية إلا أن العثمانيين تمكنوا من فتحها سنة 1453م في عهد السلطان " محمد الفاتح "، وأصبحت المدينة تسمى بإسطنبول، والتي تحولت إلى واحدة من أثرى وأهم المدن الثقافية في تاريخ تركيا، فضلا عن أنها أصبحت عاصمة لأوروبا العثمانية.

ومع فتح القسطنطينية بدأ العثمانيون في التوسع إقليميا من سنة 1512م إلى غاية 1520م مع عهد السلطان "سليم الأول"، لكنها زادت اتساعا في عهد ابنه السلطان " سليمان " الذي بنى على فتوحات أبيه، كما طوّر المدن والمعدات العسكرية، وعرّف بالإمبراطورية العثمانية وثقافتها.

[1] ChigozieEnwere, "The Dimensions and Challenges of Turkey-Africa political Relations: A Historical-Analitical Inquiry," **Turkish journal of politics (TJP)**, Vol.5, N.1, (Summer 2014) pp. 57-72.

واستطاع السلطان سليمان الوصول بالإمبراطورية العثمانية لتصبح أعظم الدول قوة في العالم وذلك خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، إذ امتدت الإمبراطورية تجاه الحدود الجنوبية للإمبرطورية الرّومانية وحول مدينة "فيينا"، هنغاريا وسلوفاكيا وجزر ليتوانيا وغرب أذربيجان في الشرق وفي شمال اليمن وإريتريا في الجنوب، كما توسعت تجاه الجزائر، وأصبحت تغطّي معظم جنوب أوروبا وغرب آسيا وشمال أفريقيا.[1]

## المطلب الأول: التواجد العثماني في الجزائر والمغرب

شهدت بدايات القرن السادس عشر توترا ملحوظا في مناطق البحر الأبيض المتوسط، وخصوصا في سواحل شمال أفريقيا والتي احتل الإسبان أجزاء كبيرة منها، بعدما أنهوا الحكم العربي الإسلامي في الأندلس وسيطروا على جميع أنحائها، حيث كانت سلطنة فاس بالمغرب الأقصى تعيش انهيارا سياسيا وعسكريا، كما لم تشهد الجزائر مراحل ضعف مثلما شهدته آنذاك.

ولم يكن في البحر المتوسط أسطولا إسلاميا يتصدى لتقدم القوات الإسبانية، والتي كانت تسعى ونظيرتها الفرنسية إلى الهيمنة على الطرق التجارية الشرقية وإقامة قواعد لهما في سواحل شمال القارة الأفريقية تؤمّن مصالحها.

### أولا: التواجد العثماني بالجزائر

يبدو أن الحكومة الإسبانية لم تكن تستهدف إقامة بعض المراكز التجارية في الشمال الأفريقي فحسب، بل كانت تتبع سياسة استعمارية ممنهجة فحواها مواصلة سياستها التي بدأتها في الأندلس والمتعلقة بإبادة الجنس العربي الإسلامي، وبرز ذلك واضحا في احتلالهم ميناء وهران بغربي الجزائر سنة 1509م، بعد أن قتلوا أربعة آلاف من سكانها وأسروا ثمانية آلاف آخرين.

كما احتلوا ميناء بجاية، واستطاعوا في وقت وجيز السيطرة على مدن عدة في الساحل الأفريقي كالجزائر وتنس ودلس ومستغانم وشرشال.

وفي تلك الفترة من الضعف والوهن العربي والإسلامي برز البحّاران التركيان عروج وأخاه خضر ريس* الذين وصلا إلى جربة التونسية واتخذاها قاعدة لنشاطهما، حيث حصلا على غنائم كبيرة وذاع صيتهما لدى المسلمين ووصل صداهما إلى المستعمرين الإسبان.

[1] **Ibid**, pp. 57- 72.

* خضر ريس: هو المعروف بخير الدين بربادوس.

وقد استنجد الأمير عبد الرحمان الحاكم السابق على بجاية بعروج وأخيه لتخليصهم من المستعمر الإسباني، فلبّيا طلب الأمير الذي أعدّ لهما ثلاثة آلاف مقاتل، إذ قام عروج بمحاصرة قلعة بجاية مع مائتين من مقاتليه البحارة، لكن أصابته قذيفة أطلقت من القلعة كلّفته قطع ذراعه الأيسر، وهو ما أحزن أخاه خضر الذي قرّر اعتراض ومهاجمة أي سفينة إسبانية يصادفها في عرض البحر، حتى غدت السفن الغربية تستسلم من دون مقاومة عند سماع طاقمها باسم بربروس.[1]

وفي سنة 1515م أعاد عروج الكَرَّة لإنقاذ بجاية من أيدي المسيحيين الإسبان، حيث جهّز اثنا عشر سفينة واتجه مع أخيه الريس خضر ورفاقه، إذ سيطروا على جيجل والتي ألقى بها عروج القبض على مائة جندي جنوي (من جنوة الإيطالية) وأنزل قواته في" وادي صومام -نهر بجاية" حيث يلتقي النهر بالبحر، وقام بنقل مدفعيته إلى البر ثم توجه لمحاصرة قلعة بجاية.[2]

واستطاع إسقاط المدينة في أيدي قواته والمقاتلين المتطوعين من الأهالي، إلا أن القلعة استعصت عليه، مما اضطر إلى تركها.

ونظرا لضعف إمكانياته ومحدوديتها، أرسل عروج أحد بحّارته إلى السلطان التركي سليم الأول مع هدايا قيّمة له، طالبا منه الدعم المادي والبشري، وقد وافق السلطان على طلبه، مانحا إياه سفينتين حربيتين كبيرتين وكمية من العتاد، وأذن له بتجنيد ما يشاء من البحارة من الأناضول.

أما فيما يتعلق بمدينة الجزائر، فهي الأخرى كانت محتلة من قبل الإسبان الذين أرهقوا الأهالي بالضرائب التي أشعرتهم بالذل والعار، لذلك استنجد حاكم الجزائر سالم التومي وتحت ضغط الأهالي بعرّوج لتخليص المدينة من الإسبان أعداء الدين، فلبّى طلبهم وأرسل أسطوله إلى ميناء الجزائر وسار مع 800 من مقاتليه البحريين بطريق البر، وانضم إليه خمسة آلاف من أفراد القبائل المتطوعين ليدخل إلى الجزائر سنة 1516م وسط حفاوة كبيرة من أعيان ووجهاء المدينة والأهالي.

وبرغم سعي بعض أتباع حاكم الجزائر سالم التومي إلى زعزعة الوضع خوفا على مصالحهم أمام التواجد التركي، وذلك بإقناع سالم التومي بالاستنجاد بالإسبان، إلا أن عروج ألقى القبض على المتمردين وأمر بقتلهم، كما أمر بصلب سالم التومي، وأعلن نفسه حاكما على البلاد، وقد نجح في نيل ثقة الأهالي عربا وبربرا، كما بايعه عديد مشايخ العرب والبربر. وقد قام عروج بتقسيم الجزائر

[1] فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، أفريل2007 ) ص ص. 530، 531.

[2] عزيز سامح الترّ، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر (بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 1989) ص ص47، 48.

وبجاية وتوابعها من القلاع بينه وبين أخيه خضر ريس، حيث أصبحت الأراضي الواقعة غرب الجزائر تحت عهدة عرّوج، والواقعة شرقها تابعة لخضر ريس .

وقد استطاع الأخوان عروج وخضر صدّ أسطول إسباني ضخم استهدف الجزائر في سبتمبر 1516م قوامه أربعون سفينة حربية و140 سفينة تقلّ 15 ألف جندي، وبرغم المدافع الإسبانية التي دكّت المدينة، إلا أن الإسبان هزموا وفقدوا 1500 قتيل وعددا كبيرا من الأسرى ومعظم سفنهم ومعداتهم الحربية. كما استعاد عروج مدينة تنس من الإسبان وفتح مليانة والمدية مع إخوته، لتنضوي أجزاء واسعة من المنطقة تحت حكم عروج وذلك في سبتمبر 1517م.ودخل عروج تلمسان أيضا في أواخر 1517م واستقبل بحفاوة كبيرة من أهلها.

وقد قتل عروج سنة 1518 دفاعا عن تلمسان بعد حملة إسبانية شرسة ساهم فيها عديد الأمراء المتحالفين مع الإسبان والذي كان من أبرزهم أبو حمو الثالث حاكم تلمسان السابق.[1]

وبعد مصرع عروج تم إعلان الريس خضر "برباروس" سلطانا على الجزائر، والذي أحسّ بتضييق الإسبانيين عليه فالتجأ بعريضة أرسلها باسم أهالي الجزائر إلى السلطان العثماني سليم الأول مع أربع سفن مملوءة بالأسرى والهدايا يعرض عليه الطاعة والولاء، ويطلب منه المساعدة والدعم، وكانت تلك العريضة مكتوبة باللغة العربية، وقد أرسلت بتاريخ أوائل شهر ذي القعدة 925هـ الموافق لنوفمبر 1519م.

كما أرسل الريس خضر رسالة ثانية عرض فيها الدخول تحت حماية الدولة العثمانية، فوافق السلطان على عرضه، واعترف به حاكما على الجزائر وأطلق عليه اسم "خير الدين" وأرسل له قوة قوامها ألفي شخص، وأعلن خير الدين في الجزائر تبعيته للسلطان العثماني، وبدأ بقراءة الخطبة، وصك النقود باسمه، لتصبح الجزائر قانونيا تحت الحكم العثماني.[2]

ويذكر المختص بالشأن التركي الدكتور "Chigozie Enwere" أن إقليم الجزائر كان المركز الرئيسي للقوة العثمانية في المغرب، لذلك استقرت قاعدة الإمبراطورية العثمانية العسكرية في الجزائر بنحو ألفي جندي مع سلاح المدفعية كتكتيكات استراتيجية لمراقبة السياسات المتوسطية والطرق المائية، والتي كانت ضرورية لصد التهديدات الأوروبية في المنطقة سواء الإسبانية منها أو الدانماركية أو الفرنسية أو الإنجليزية.[3]

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 533، 534.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 535، 536.

[3] Chigozie Enwere, **Op.cit**, pp, 57- 72.

ومع دعم السلطان العثماني لخير الدين استطاع هذا الأخير بسط سيطرته على الساحل الممتد من جيجل حتى وهران وتوطيد الأمن والاستقرار فيه، وجعل الجزائر ميناء آمنا، خاصة بعد سيطرته على قلعة بنون سنة 1529م والتي كانت تمثّل قاعدة عسكرية للإسبان.

كما عمل خير الدين على نقل المسلمين الذين طردهم الإسبان من الأندلس إلى الساحل الأفريقي، موفّرا لهم الأراضي والإمكانات المادية، والذين استطاعوا بما لديهم من حِرَفٍ المساهمة في تطوير الجزائر تجاريا وصناعيا وثقافيا.

ومع توالي انتصارات خير الدين برباروس في البحر المتوسط على الإسبان وغيرهم من الأوروبيين قرّر السلطان العثماني سليمان القانوني أن يعهد بقيادة الأسطول العثماني إلى خير الدين، فعيّنه قائدا عاما على القوة البحرية، وغادر برباروس الجزائر في أوت 1532م، وترك حسن آغا مكانه، وفور وصول خير الدين إلى اسطنبول استقبل استقبال الأبطال وألبسه السلطان خلعا فاخرة، ومنحه سلطات واسعة في مجال صناعة السفن، واتخذ السلطان قرارا بربط الجزائر بالدولة العثمانية، وجعلها بكلربكية* (إيالة) عثمانية سنة 1534م.[1]

واستطاع الأسطول العثماني إلحاق هزائم كبيرة بالأسطول الصليبي سنة 1538م ليؤمّن هذا الانتصار التفوق العثماني في البحر الأبيض المتوسط.

وفي عهد الولاة الذين تولوا الجزائر بعد برباروس، انضوت جميع أنحاء الجزائر تحت الحكم العثماني باستثناء وهران التي خرج منها الإسبان نهائيا سنة 1792م.

وكانت الجزائر جزءا من وحدة إدارية عثمانية أطلق عليها اسم "أوجاقات الغرب" وكان أوجاق الجزائر يشكل أرستقراطية عسكرية، يتراوح سكانها بين 15 ألفا و20 ألفا، وكان قسما منهم قد استقدم من مناطق الأناضول الغربية، من طبقة الفلاحين الذين تركوا أراضيهم لسبب أو لآخر وأصبحوا جنودا بحريين، وبعد تسجيلهم في الأوجاق يتم تجنيدهم في القوات البحرية أو البرية وتخصّص لهم رواتب، وكانوا يعملون تحت قيادة زعمائهم، ويتم ترقيتهم حتى يصلوا مرتبة الآغوية أي "قيادة الانكشارية".

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 537، 538.

* البكلربكية: وحدة إدارية، ويسمى القائم عليها بكلربكي أي أمير الأمراء ولا يقصد بالأمير أنه من العائلة المالكية، ولكنه من يتولى رئاسة الوحدة الإدارية. واستخدمت البكلربكية لأول مرة في أواخر القرن الرابع عشر في عهد السلطان مراد الأول.

أما مصطلح الإيالة فاستخدم لأول مرة في أواخر القرن السادس عشر رسميا للدلالة على أكبر وحدة إدارية، ثم استخدم بعدها مصطلح ولاية.

فيما كان القسم الأساسي من التشكيلة العسكرية مشكّلا من الانكشارية الذين كان يتم إرسالهم من إسطنبول تحت إمرة قائد "آغا"، كما كانت هناك وحدات خيّاله تتكون من الأتراك والقبائل المحلية يطلق عليهم اسم المخازن، وكان صنف المخازن جنودا جاهزين دائما لحماية القوافل ويتولّون جباية الضرائب وإخضاع القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، إضافة إلى تواجد جنود للبحرية.

ويذهب الباحث التركي إسماعيل حقي أوزون جارشيلي إلى أن الجزائر كانت أكثر أوجاقات الغرب من جهة عدم امتثالها لأوامر السلطان العثماني، وذلك بعد وصول الانكشاريين للحكم في الجزائر حيث اضطر الولاة المعينون من مركز الدولة العثمانية إلى الخضوع لرغبات الانكشارية بالرغم من أن بعض الولاة استطاع لجمهم وتأديبهم، لكن سرعان ما يعودون للتصرف على هواهم.

وفي عهد البكلربكي علي باشا (1568–1587) بدأت الروابط بين الجزائر وإسطنبول تتراخى خاصة مع انشغال الدولة العثمانية بالحروب في أوروبا وفي الشرق مع إيران وانشغالها بقمع الاضطرابات في الأناضول، مما أبعدها على الانشغال بالإيالات البعيدة كالجزائر، وهو ما استغله الإنكشاريون الذين أدخلوا إدارة الجزائر في النصف الأول من القرن السابع عشر في أيديهم وهو "دور الآغوات" وبرغم إرسال الحكومة العثمانية ولّاة إلى الجزائر إلا أنّهم فشلوا في التحكم في الإدارة أمام سيطرة وسطوة الانكشاريين.[1]

استمر الآغوات في حكم الجزائر نحو اثني عشرة سنة، استمرت خلالها عمليات القرصنة بكل شدتها، كما نظمت غارات منتظمة على سواحل إسبانيا وإيطاليا، ولم تنج السفن في البحر المتوسط من هجماتهم، وكسبوا غنائم كثيرة وأسروا الكثيرين.

ونظرا لما كان يحصل من صراع داخلي بين الانكشاريين على الحكم والقيادة، تمرّد القباطنة والرياس في ميناء الجزائر، وحولوا تمردهم إلى ثورة عارمة أوصلت داياتهم إلى الحكم، لتدخل الجزائر مرحلة جديدة تسمى "عهد الدايات" إذ أصبح جنود البحرية هم أصحاب النفوذ الفعلي في البلاد ابتداء من 1671م[2]، وهو تاريخ انتخاب أول داي بالجزائر وهو حجّي محمد الذي دام حكمه أحد عشر سنة، وكان شخصا مسنّا أدار معظم أعماله صهره بابا حسن.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 539-541.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 542.

وشهدت فترة الدايات حروبا مع الفرنسيين والهولنديين والإسبان إضافة إلى معاهدات تبادل للأسرى، حيث أعلنت الجزائر الحرب على فرنسا منذ غزوها مصر في 1798م.[1]

وخلال فترة الدايات لم تكن الدولة العثمانية تمارس سياسة إدارية مركزية صارمة في أوجاق الجزائر بل تتبع إدارة مرنة أشبه بالإستقلال الذاتي نظرا لما تم ذكره من أسباب ناتجة عن توسع الإمبراطورية العثمانية من جهة، وتمرد بعض الدايات ورفضهم للولاة المعينين من قبل الدولة من جهة أخرى – وذلك ليس في كل الأحيان – كما ساهمت المعاهدات التي يعقدها الدايات مع الخارج وخاصة مع الدول الأوروبية في التأثير السلبي على السياسة الخارجية للباب العالي.

ويمكن الإشارة إلى أن ضعف التنسيق بين الدايات في الجزائر والدولة العثمانية مع تراجع هذه الأخيرة وانهزامها في عدة حروب كحربها مع روسيا سنة 1828–1829، وانشغالها بالتمرد اليوناني، ساعد على تشجيع فرنسا بالتوجه إلى الهجوم على الجزائر في 14 جوان 1830 واحتلالها للجزائر في 05 جويلية 1830.

وقد قسم الباحث التركي عزيز سامح التر الحكم العثماني في الجزائر إلى أربعة مراحل:

- أ– مرحلة البكلربكيين (الولاة): من 1519 إلى 1587م.
- ب– مرحلة الباشوات: من 1587 إلى 1659م.
- ج– مرحلة الآغوات: من 1659 إلى 1671م.
- د– مرحلة الدايات: من 1671 إلى 1830م.[2]

ويلخص الدكتور عمار بوحوش هذه المراحل كما يلي:

**1– مرحلة الباي لاربايات (أمير الأمراء) أو البكلربكيين:** وتمثل أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر، حيث ازدهرت الجزائر تعليميا واقتصاديا وعمرانيا، بفضل التعاون بين فئة "الرياس" في القيادة وأبناء الجزائر، مستفيدين من مهاجري الأندلس الذين وظّفوا خبراتهم ومهاراتهم في ترقية المهن والعمران وتقوية الإقتصاد الجزائري. وفي هذه الفترة كان قرار تعيين الحاكم في الجزائر يأتي من طرف السلطان العثماني، كما كانت السلطة في يد رياس البحر أو جنود البحرية، كما حرر برج فنار سنة 1529م من الإسبان وحرّرت بجاية من الإسبان سنة 1555م وأنهي التواجد الإسباني في تونس سنة 1574م، وتمتعت الجزائر أيضا في هذه الفترة بالاستقرار السياسي والتعاضد ضد العدو الإسباني.

[1] عزيز سامح التر، **مرجع سابق**، ص ص. 415 -420.

[2] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 544- 546.

**2- مرحلة الباشوات 1587-1659م**: وفيها قرر السلطان العثماني إلغاء رتبة الباي لارباي وتعويضها برتبة "باشا" وذلك على خلفية النزاع بين فئة الرياس وفئة اليولداش* الذين استاءوا من تمتع الرياس برتبة الباي لاربايات، وفي هذه الفترة أصبح السلطان العثماني يعين باشا لمدة ثلاث سنوات يقوم بإرساله من تركيا، ويستدعيه بعد انتهاء فترة تعيينه، على أن يقوم باشا آخر من هناك لخلافته، وقد أدى قصر فترة الحكم هذه إلى توجه الباشوات إلى النهب والسلب وجمع الثروة قبل عودتهم إلى القسطنطينية، وهو ما دفع باليولداش إلى أن يثوروا على الباشوات ويضعفوا نظام حكمهم في الجزائر.[1]

وتميزت هذه المرحلة بتعيين باشا تركي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس بعد أن كان هناك حاكم واحد للمنطقة يوجد مقرّ حكمه بالجزائر**. كما شهدت هذه الفترة بداية نشوب الخلافات بين جنود البحرية الجزائرية "الرياس" وجنود البحرية العثمانية، خصوصا عندما حاول الأتراك إخضاع المصالح الجزائرية لمصالح الإمبراطورية العثمانية. وشهدت ذات المرحلة بروزا لافتا لقوة رجال البحرية الجزائرية لدرجة إخافة الدول الأوروبية التي سعت لإقامة علاقات ودية مع الجزائر، لكن الصراع الداخلي بين الرياس واليولداش نتج عنه إضعاف الدولة الجزائرية.

**3- مرحلة الآغوات 1659-1671م:** وتعتبر أقصر المراحل، وفيها خلَع قادة الجيش البري "اليولداش" الباشا وعوضوه بقائد آخر سموه "الآغا"، وقد مثّل ذلك انقلابا على قرارات السلطان العثماني، وقد كان الحاكم يستعين بالديوان العالي الذي ضم في البداية أعضاء الفرق العسكرية البرية ثم توسعت عضويته إلى فئة "الرياس" وبعض كبار الموظفين ومفتي الجزائر.

وقد أصبح الآغا يعيّن من قبل الجيش البري لمدة سنتين، يترقى بعدها لرتبة " آغا شرف"، ويحل محله "آغا" آخر، وكان نتيجة ذلك استفحال الصراع بين الآغوات من جهة والرياس من جهة أخرى مما ولد الفوضى وانعدام الأمن، واستياء تركيا من انفصال حكام الجزائر عنها، وقطعها لجميع المساعدات عنهم، لينهار نظام حكم الآغوات سنة 1671م ويحل محله نظام الدايات.

وأهم ما يلاحظ في هذه المرحلة هي اضمحلال نفوذ السلطان العثماني وغياب السيادة العثمانية في الجزائر.[2]

---

* اليولداش: رجال الجيش البري.

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1997) ص ص. 57،58.

** في مرحلة الباي لاربايات كانت الجزائر عاصمة للحكم العثماني في شمال القارة الأفريقية، وفي منطقة المغرب تحديدا.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 58، 59.

**4- مرحلة الدايات 1671-1830م:** حسبما تم ذكره فيما سبق ضمن هذا المطلب، فإن الجزائر في هذه المرحلة أصبحت دولة مستقلة عن تركيا، ولم يبق للسلطان العثماني أي فعل حقيقي في الجزائر، غير بروتوكولات شكلية، كالدعاء له في صلاة الجمعة والاعتراف بمراسيم التعيين والتعاون في مجال الحروب، كتدخل البحرية الجزائرية في معركة نافارين لمساعدة البحرية التركية سنة 1827م. وقد مثلت هذه المرحلة عصر القوة العسكرية تحت نفوذ "الرياس" الذين انكبوا لخدمة مصالحهم الشخصية ولم تستفد العناصر الجزائرية شيئا، بل تعرضت للتهميش ولم تكن ذات دور في قيادة البلاد.

ويذكر أن الجزائر تمتعت في هذه الفترة بحرية العمل في المجال السياسي وبنت جيشا قويا ولها ميزانية مستقلة على غرار الدول الكبرى، كما كان الداي يعقد المعاهدات باسم الجزائر ويبعث بقناصل الجزائر إلى الدول الكبرى ويوافق على اعتماد القناصل في بلده ويعلن الحرب ويستعمل العملة الخاصة بالجزائر وهو ما يوضح جليا استقلالية القرار الجزائري.

وأهم إضاءة في هذه المرحلة تتمثل في القضاء نهائيا على التواجد الإسباني في الجزائر بطردهم من وهران والمرسى الكبير.[1]

يمكن القول في ختام الحديث عن التواجد العثماني في الجزائر أن قاعدة بناء العلاقات الجزائرية العثمانية كانت باسم الدين أولا وذلك من خلال استغاثة الجزائريين بالأخوين عروج وخير الدين والتي كان أساسها تخليصهم من المستعمر النصراني، لكن ما يلاحظ استنادا إلى المراحل سابقة الذكر أن العلاقات العثمانية الجزائرية بدأت تتراخى منذ مرحلة الباشوات وتتدهور في مرحلة الآغوات، لتتوجه تقريبا للاستقلال والانفصال في مرحلة الدايات. كما يلاحظ أن تركيز كل من جنود البرية "اليولداش" وقبلهم جنود البحرية "الرياس" على خدمة مصالحهم الشخصية كان سببا رئيسيا في إضعاف العلاقة بين السلطة العثمانية والإدارة الجزائرية، وكذلك كان سببا رئيسيا في تسهيل وصول المتربصين الأوروبيين إلى الجزائر واحتلالها نظرا لما مثّلته من موقع إستراتيجي وحيوي في منطقة البحر المتوسط وشمال القارة الأفريقية.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 60-62.

**ثانيا: العلاقات العثمانية المغربية:**

من المعلوم جغرافيا أن للمغرب الأقصى موقعا استراتيجيا بين بلدان المغرب العربي، باعتباره أقرب المناطق الأفريقية إلى القارة الأوروبية، إذ لا يفصله عن إسبانيا إلا مضيق جبل طارق. ولم يكن المغرب الأقصى في أوائل القرن السادس عشر واقعا تحت حكم كيان سياسي واحد، بل كان منقسما إلى كيانات مختلفة، إذ كانت فاس تحت حكم عبيد الله بن محمد الوطاسي سنة 1471م، وانتقلت إلى ابنه محمد الغالب سنة 1504م ثم لابنه الآخر مولاي محمد سنة 1510م، أما مراكش فكانت تحت حكم المرينيين الذين برز في عهدهم الشرفاء السعديون والذين مثلوا قوة سياسية في المنطقة تحت إمرة زعيمهم عبد الله محمد القائم الذي توفي سنة 1518م، والذي قسمت الأراضي التي كانت تحت نفوذه بين ابنيه أبي العباس الأعرج ومحمد المهدي.

وفي سنة 1529م هاجم أبو العباس الأعرج مراكش وسيطر عليها وأنهى حكم المرينيين فيها، مما اضطر المرينيين إلى إبرام معاهدة مع السعديين أصبحت بموجبها المنطقة الواقعة إلى الجنوب حتى فاس من نصيب السعديين. وفي سنة 1549م نجح الشريف محمد المهدي في الدخول إلى مدينة فاس متغلبا على المرينيين.

كما كانت أجزاء واسعة من المغرب محتلة من قبل المستعمرين الأوروبيين في المنطقة، إذ كان البرتغاليون مسيطرين على سبتة منذ 1415م والقصر الصغير سنة 1465م وطنجة سنة 1471م واستولوا أيضا على أصيلة والدار البيضاء.[1]

في تلك الأوضاع برز العثمانيون في البحر المتوسط كقوة بحرية منافسة للبرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين المطلين على البحر، باعتبارهم حماة المسلمين تجاه المظالم الإسبانية والغزو البرتغالي. وفد بدأ الاهتمام العثماني بفاس في عهد السلطان سليمان القانوني وبالخصوص بعد ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، وسبب ذلك الاهتمام يعود للسياسة التوسعية التي انتهجها الحكام السعديون والذين استولوا على تلمسان التي كانت تحت الحماية العثمانية، وتحالفوا مع الإسبان والبرتغاليين أعداء الدولة العثمانية ليضطر العثمانيون إلى اللجوء للقوة لإيقاف السعديين، حيث تحالفوا مع الوطاسيين والزيانيين واستطاعوا السيطرة على مدينة فاس معقل السعديين سنة 1554م، وسلموها إلى حلفائهم المرينيين الذين لم يستطيعوا الحفاظ عليها بعد انسحاب العثمانيين منها.[2]

---

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 600،601.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 613.

ويشار هنا إلى الحاكم السعدي محمد الشيخ الذي ارتكزت سياسته الخارجية هو وخلفاؤه من بعده على كره الأتراك ومعاداتهم بعد هزيمتهم له، حيث تحالف مع الإسبان متناسيا عداءه الديني معهم، من أجل هزم الأتراك، وذلك على خلفية التقارب بين الأتراك والوطاسيين الذين أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية، وذهب محمد الشيخ بعيدا في عدائه للأتراك، حيث خطط لتنظيم هجوم مشترك مع الإسبان على الجزائر واستطاع دخول تلمسان، لكن حسن باشا بن خير الدين باربا روس الذي عين واليا على الجزائر سنة 1557م استطاع التخلص منه حيث اغتيل محمد الشيخ سنة 1557م، وتم مبايعة ابنه مولاي عبد الله الغالب بالله والذي انتقل من فاس إلى مراكش بسبب كثرة أنصار الترك في فاس، وقد أحبط عبد الله هجوما تركيا سنة 1558م كما شارك مع الإسبان سنة 1560م في الهجوم على الجزائر ودخل تلمسان، لكن هزيمة الأسطول الإسباني على يد الأسطول الجزائري اضطره إلى التراجع والانسحاب من تلمسان.[1]

ويلاحظ من خلال ما سبق أن الدولة العثمانية لم تكن تعتبر فاس جزءا منها، برغم لجوء عديد السعديين إليها لتصديق سلطنتهم، ولم يتجه العثمانيون كثيرا إلى استخدام القوة مع حكام المغرب إلا إذا عمد الحكام إلى التحالف مع الإسبان على غرار ما قام به السعدي محمد المتوكل بن عبد الله الغالب بالله والذي تحالف مع الإسبان وسلّمهم بعض القلاع الساحلية، الأمر الذي عدّته الدولة العثمانية خطرا عليها وعلى مصالح المسلمين في المنطقة، فتدخلت عسكريا ونصّبت عبد الملك سلطانا على فاس سنة 1575م. وقد قدّم العثمانيون عديد المساعدات للمغرب، وسخروا قواتهم وأساطيلهم مرات عديدة لطرد المستعمرين الأوروبيين، وتعتبر معركة وادي المخازن سنة 1578م شاهدة على ذلك، حيث ألحق العثمانيون بالبرتغاليين هزيمة منكرة، بل كان السلطان العثماني يعاتب حكام المغرب إذا لم يطلبوا الدعم العثماني ضد أي معركة مع الأوروبيين.

مما يدل على استقلالية المغرب عن الدولة العثمانية، ما كان في مضمون الرسائل بين السلطان العثماني وحكام فاس والتي كانت تبدأ على الشكل التالي: {الجناب العالي الأميري الكبيري الأفخمي الأمجدي، الأرشدي، الهمامي، الماجدي، الأكملي، الأعدلي،... الغوثي، الواحدي، العضدي، الأصيلي العريقي، الحسبي النسبي، نسل السلالة الهاشمية، فرع الشجرة الزكية، طراز العصابة العلوية، المحفوف بصنوف لطايف عواطف الملك...}.

[1] محمود علي عامر ومحمد خير فارس، **تاريخ المغرب العربي الحديث « المغرب الأقصى– ليبية»** (دمشق، منشورات جامعة دمشق، 1999، 2000) ص ص. 43-47.

وكانت تلك الإرساليات من طرف السلطان العثماني إلى حكام فاس تمثل خطابات سلطانية لا أحكاما سلطانية، لأن هذه الأخيرة لا ترسل إلاّ للتابعين للدولة كالبكلربكي وأمراء السناجق* والقضاة.[1]

وقد سعت كل من الدولة العثمانية وسلطنة فاس إلى إبقاء العلاقات جيدة ومتطورة، كما أن سلاطين فاس كانوا يبعثون برسائل تطمين وتدارك للسلطان العثماني في حالة نشوب أي توترات، وهو ما حدث في عهد السلطان المغربي أحمد منصور الذي حكم بين (1578-1603م)، والذي اتّهم بتحالفه مع الإسبان، مما أدى به إلى البعث برسالة إلى السلطان العثماني يفنّد فيها الاتهامات ضده معلنا فيها الإخلاص والولاء للسلطان العثماني، بل طلب تعيينه في ولايته بطريقة الإيالة، وهو ما تم فعلا في 1582م، واعتبر السلطان أحمد منصور بمنزلة بكلربكي، لكن بالرغم من ذلك لا يمكن القول أن فاس تحولت إلى ولاية عثمانية، حيث أثبتت الوقائع التاريخية أن الرسائل ظلت ترسل إلى فاس بعد ذلك تحت اسم "خطابات سلطانية " وليس تحت اسم "أحكام سلطانية".

وبرغم سيطرة المرابطين الدلائيين على فاس فيما بعد، إلا أن الحضور العثماني ظل قويا فيها، كما أن الخطبة كانت تقرأ فيها منذ سنة 1638م باسم السلطان العثماني، وشهدت العلاقات العثمانية مع عهد الشرفاء الفلاليين تطورا كبيرا، وبقيت فاس على عهدها في إرسال الأموال إلى اسطنبول، كما لم يتردد العثمانيون في تقديم المساعدات اللازمة للمغرب خاصة في مجال تعزيز قدرة العاصمة فاس البحرية والعسكرية.[2]

* السناجق أي وحدات إدارية كل وحدة إدارية تسمى: سنجاق.

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 615،616.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 616، 617.

## المطلب الثاني: التواجد العثماني في تونس وليبيا

### أولا: التواجد العثماني في تونس

خضعت تونس لحكم الحفصيين منذ سنة 1228م، وكان الحفصيون تابعين للحكم المملوكي في مصر، لكن سقوط المملوكيين أدى إلى وقوع تونس بين الضغوط الإسبانية والعثمانية.

ومع بروز الأتراك في المنطقة، كان السلطان مولاي الحسن على رأس الحكم في تونس منذ سنة 1526م، والذي عرف بالبطش والظلم وسوء الخلق.[1]

ومع بلوغ خير الدين حالة تونس واضطرابها عزم على دخولها، فخرج في جيش من الأتراك واستولى على بنزرت، وبلغ الأمر الحسن الحفصي، فهرب من تونس ليدخلها خير الدين سنة 1528م وخطب بها للسلطان العثماني وسكّن الثائرة وأمن الناس، فاستتب له بها الأمر.

وبرغم استنجاد الحسن بالأعراب لم يستطع هزيمة الأتراك، فعمد إلى طلب النصرة من الإسبان مستنجدا بملكها شارل الخامس المدعو "شارلكان" الذي أجاب نداءه مجهّزا جيشا قويا قاده بنفسه لينزل إلى حلق الوادي ويزحف إلى تونس ويدخلها سنة 1535م، حيث أمر جنوده بنهب المدينة وقتلوا وأسروا وسبوا حتى قيل إن عدد سكان تونس كانوا قرابة 180 ألفا قتل ثلثهم وأسر ثلثهم الآخر ونجا الثلث الآخر، كما قام الإسبان بإتلاف مخطوطات جامع الزيتونة ونفائسه. ونصَب شارلكان مولاي الحسن على عرش الحفصيين وأشرك معه أحد قواد الجيوش الإسبانية كمستشار.[2]

بعد إلحاق الجزائر بالحكم العثماني، كلف خير الدين بربا روس أحد رجالاته وهو القرصان درغوت ليقوم بإدخال تونس في الحكم العثماني، واستطاع في وقت وجيز الاستيلاء على قفصة سنة 1556م وطرد الشابية منها ومن وسط تونس، كما استولى على القيروان في جانفي 1558م، ولم تمض سنتان حتى سيطر على سرت.[3] وكان ذلك في عهد أبي العباس أحمد الثاني، حيث استطاع درغوت إزاحة السلطة الحفصية وتنصيب والٍ اسمه حيدر باشا.

وقد سير قليج علي باشا بكلربكي الجزائر حملة لتخليص التونسيين من الإسبان واستطاع دخول تونس سنة 1569م، وخضعت المدن الداخلية والساحلية له، وبعد أن استتب الأمن والنظام أناب مكانه القائد رمضان، وتركه على رأس قوة قوامها ثلاثة آلاف من الحرس، وعاد مع جيشه للجزائر.

---

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص. 576.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس** (تونس: دار الجنوب،2015) ص ص. 106، 107.

[3] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830** (الجزائر: دار هومة، ط.2، 2007) ص ص. 92، 93.

وقد عرف على القائد رمضان استقامته وعدله مما حبب الأهالي فيه. وفي فبراير من سنة 1572م ألحق السلطان العثماني تونس بإيالة الجزائر تحت عهدة البكلربكي علي باشا، ويديرها رمضان بك نيابة عنه بطريقة السنجق "اللواء".

وقد تعرضت تونس لحملة إسبانية جديدة سنة 1573م في عهد الملك فيليب الثاني الذي استهدف طرد الأتراك من أفريقيا وتدمير قواعدها، حيث تمكن من احتلال تونس وانسحبت القوات العثمانية إلى القيروان، لكن الدولة العثمانية جهّزت حملة لاستعادة تونس بقيادة الوزير سنان باشا وبرفقة علي باشا بكلربكي الجزائر، والذين دخلا في معارك ضارية مع الإسبان، وانتصروا عليهم إذ تم تدمير قلاعهم جميعا ومن بينها قلعة حلق الوادي وذلك في سبتمبر 1574م، وبهذه الحملة انطفأ نجم الحفصيين في تونس والذين استمر حكمهم ما يقرب من 350 عاما.

وبسيطرة سنان باشا على تونس، قام بتنظيم شؤونها الإدارية وترك فيها أربعة آلاف من جنود الانكشارية للمحافظة عليها وأبقى حيدر باشا في إدارة الإيالة، وعيّن حسين أفندي قاضيا للقضاة فيها، والذي كان من فحول العلماء، ثم عاد سنان باشا مع جيشه وأسطوله إلى إسطنبول.[1]

أديرت تونس كإيالة مستقلة من 1572 إلى 1574م، وهو تاريخ وفاة بكلربكي طرابلس الغرب مصطفى باشا، فعهد بها إلى حيدر باشا ليديرها إلى جانب تونس، الأمر الذي دلّ على دمج الإيالتين في إيالة واحدة.

واستمر ذاك الوضع إلى يونيو من سنة 1577م، حيث أعيد فصلهما، باستثناء القيروان والمنستير التي أعيدت بعد ذلك لتونس من طرف حيدر باشا، كما أن جزيرة جربة ظلّت ملحقة بإيالة طرابلس الغرب، ولم تتم إعادتها إلى تونس إلا في 1637م، كما بقيت عديد المناطق مثار نزاع بين الإيالتين مثل قفصة وتوزر ونفطة، وصفاقس، ولم تعد إلى تونس إلا بعد سنوات من تاريخ فصل الإيالتين.[2]

وقد شهدت تونس عهد الدايات بدءا من عثمان داي الذي شغل وظيفة الداي سنة 1598م وسنّ قوانين المساواة بين الرعايا والتي عرفت بـ "الميزان" وعمّر البلاد وقوّى أركانها مستفيدا من قدوم نحو 30 ألف مهاجر أندلسي، والذين برعوا في عديد المهن والحرف. وتوفي عثمان داي سنة 1610م ليخلفه صهره يوسف، الذي شهد عهده نموا وتطورا كما شهد عهده نزاعا حدوديا بين تونس والجزائر أدى إلى وقوع قتال بين قبائل القطرين تغلّب فيه الجزائريون في واقعة السطارة، لكن يوسف تدارك الأمر

---

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 579-581.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 593-595.

بالصلح الذي حقن دماء الأشقاء، كما شهد الأسطول التونسي في عهد يوسف نموا وتقدما بفضل رياس البحر وعلى رأسهم إسطا مراد الذي خلف الداي يوسف بعد وفاته سنة 1637م وكان مراد ذا همة عالية ونجدة وحزم ومن عدله عنايته بأهل الذمة وحقوقهم ولم يعمّر طويلا إذ توفي سنة 1640م.

بعد وفاة الداي يوسف تقلّصت سلطة الداي وتراجع نفوذه، لتدخل تونس عهد الدولة المرادية الذي استمر من سنة 1631م إلى سنة 1702م.[1] حيث مثّل حكمهم مرحلة البايات، الذين تولوا الإمارة عن طريق الوراثة، مع نيلهم مصادقة السلطان العثماني بعد ذلك، وانحصرت إمارة الوطن في أسرة المرادية وبعدها الحسينية من 1705م إلى 1837م، وشهد عهد الحسينيين بعض التطورات في إدارة تونس تمثلت في انفراد مؤسس الأسرة الحسينية حسين بن علي بإدارة تونس بعد اختياره أميرا للبلاد، ولم يستطع الانكشاريون الحد من نفوذه، وهنا لم يبق للبكلربكي المعين من قبل السلطان العثماني أي أهمية تذكر في مقابل أمير السنجق الذي تعتبر صلاحياته تحت صلاحيات البكلربكي. واستطاع حسين بن علي أن ينال منصبي الباشوية والبكلربكية من السلطان فيما بعد ليجمع المنصبين معا، وخلف حسين علي باشا الذي تمتع هو الآخر بالمنصبين معا.

ويذكر أن الدولة العثمانية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، سعت إلى إتباع سياسة مرنة تجاه بايات تونس بهدف تعزيز روابطهم مع المركز، ولتحقيق ذلك الغرض منحت أحمد باشا رتبة المشيرية والوزارة.

وللعلم فإن ولاة تونس لم يلجأوا إلى قطع علاقاتهم مع مركز الدولة العثمانية إلا فيما ندر، بل لم يفكروا في الانفصال، والذي كان قد يكلّفهم رفع الدولة لغطاء الحماية عنهم وإيقاف وصول المقاتلين من الأناضول نحوهم، بما يجعلهم عرضة للتهديدات القريبة منهم.

أما التقسيمات الإدارية لتونس قبل أن تصبح إيالة مستقلة، أي عندما كانت سنجقا (لواء) تابعا إلى إيالة الجزائر وتحديدا في سنة 1572م، فكانت كالتالي:

- تونس/ مركز السنجق "الإيالة".
- سوسة.
- القيروان.
- المنستير.
- بلد الجريد.
- بنزرت.

[1] حسن حسني، **مرجع سابق**، ص ص. 113-116.

أما الأقاليم الأخرى التي دخلت فيما بعد في إيالة تونس، فكانت مقسمة بين إيالة الجزائر وإيالة طرابلس الغرب.[1]

**ثانيا: التواجد العثماني في طرابلس الغرب " ليبيا "**

قبل دخول منطقة شمال أفريقيا تحت الحكم العثماني، كانت مدينة طرابلس محتلة من قبل الإسبان الذين تمكنوا من إخضاعها سنة 1510م من قبل القائد بيدرو نوفارو (أونافارا) بعد حملة حشد لها نحو 120سفينة بحرية صغيرة وكبيرة، وقد عانت مدينة طرابلس من نهب الإسبان وتهجيرهم للأهالي حتى عمّها الخراب والدّمار، فهجرها التجار، وانتقلت الأهمية التجارية إلى موانئ ليبية أخرى كمصراتة وتاجوراء.

وقد ألحق الملك الإسباني مدينة طرابلس بمملكة صقلية بحجة قربها منها، فغدت المدينة ترتبط بحكومة نائب الملك المقيم في صقلية مباشرة. لكن بروز القوة العثمانية في الجزائر خاصة بعد تعيين خير الدين بكلربكيا على الجزائر سنة 1531م - باعتبارها عاصمة التواجد العثماني في شمال أفريقيا وحاملة للواء الدفاع عن البقاع الإسلامية في مواجهة المسيحيين- أدى بالملك الإسباني إلى قبول العرض المقدم إليه من فرسان القديس يوحنا المقدسي* والمتمثل في منحهم طرابلس الغرب لقاء تعهدهم بقتال المسلمين والوقوف إلى جانبه، فاتخذوها قاعدة عسكرية لهم.[2]

استنادا إلى ما تعرض له الليبيون من ظلم وقهر الإسبان ثم فرسان القديس يوحنا، اقتنع سكان طرابلس بضرورة طلب الدعم من السلطان العثماني سليمان القانوني، لإزاحة وإراحة المسلمين من ظلم وبطش المسيحيين، حيث ذهب وفد ليبي برفقة مراد آغا إلى السلطان سليمان سنة 1536م طالبين منه الدعم والتخليص باسم العقيدة والدين أولا، فأكرم السلطان وفادتهم وكلّف مجموعة من الانكشاريين أرسلهم مع الوفد ومراد آغا، وكلّفهم بقتال الفرسان حتى يتم تجهيز أسطول التحرير.

بعودته إلى ليبيا اتخذ مراد آغا من تاجوراء مقرا لإمارته وباشر بتحصينها وجمع عديد الجنود الليبيين معه، وبدأ يشن هجمات متفرقة ضد الفرسان، وتمكن سنة 1543م من ضمّ مدينتي مصراتة

---

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 596، 597.

* منظمة القديس يوحنا: نشأت في بيت المقدس منذ مطلع الحروب الصليبية، بدأت كمنظمة خيرية لمساعدة الفقراء المسيحيين وتأمين سلامة حجهم لبيت المقدس، لكنها تحولت فيما بعد إلى تنظيم عسكري محض، تعهد بالدفاع عن بيت المقدس، وطردهم الملك صلاح الدين الأيوبي من القدس بعد فتحه لبيت المقدس، وذلك سنة 1187م، فانتقل مركزهم لعكا وطردها المسلمون من هناك فانتقلت إلى جزيرة رودس.

[2] محمود علي عامر ومحمد خير فارس، **مرجع سابق**، ص ص. 149-157.

وترهونة، وفي سنة 1544م ضم غريان وبني الوليد، وكان بين الحين والآخر يعلم اسطنبول بأخباره، ويحث على ضرورة الإسراع بإرسال الأسطول.

ومما زاد في تسريع قدوم الأسطول إلى ليبيا ذهاب الريس درغوت إلى اسطنبول ولقائه السلطان وحثه على أهمية تحرير ليبيا وتوسيع الحكم العثماني في شمال أفريقيا، وهو ما تم فعلا، حيث أمر السلطان القبطان سنان باشا بتجهيز الأسطول والتوجه إلى طرابلس الغرب لطرد الفرسان منها، وقد جهّز سنان أسطولا ضم 112 سفينة و52 مركبا صغيرا وكبيرا واصطحب معه 8000 انكشاري و400 محارب وصانع و600 فارس بخيولهم مع كميات كبيرة من المؤن والمعدات اللازمة، وكلف الريس درغوت بقيادة مجموعة أخرى من السفن، وبالرغم من مقاومة فرسان مالطا إلا أنهم عجزوا عن التصدي للعثمانيين وحوصرت مدينة طرابلس إلى أن استسلم الفرسان وطردوا منها في 14 أوت 1551م.[1]

بفتح طرابلس الغرب أصبحت الأخيرة إيالة عثمانية اسمها "إيالة طرابلس الغرب" وأصبحت مدينة طرابلس سنجق الباشا أي مركز الإيالة، واستمرت إيالة طرابلس الغرب إيالة مستقلة وكان مراد آغا بكلربكيها، ثم خلفه بعد ذلك الريس درغوت، وبوفاة هذا الأخير في معركة مالطا ربطت طرابلس الغرب بالجزائر مدة من الزمن، ثم عادت لتكون إيالة مستقلة من جديد.[2]

وقد شهد الحكم العثماني في طرابلس الغرب أربعة مراحل إدارية كالتالي:

**المرحلة الأولى: عهد البكلربكية (1551–1606)**: وقد شهد حكما عثمانيا مباشرا، حيث كان البكلربكي يعيّن من مركز الدولة مباشرة.

**المرحلة الثانية: عهد الدايات (1606–1711م)**: كان الداي ينتخب من قبل ديوان الانكشارية، ثم تصادق الحكومة العثمانية عليه، وقد جمع الدايات في هذه المرحلة وظيفتي البكلربكية والداي.

**المرحلة الثالثة: العهد القرمانلي (1711–1835م)**: وفيها انحصر الحكم بأيدي الأسرة القرمانلية باعتراف ضمني بالدولة العثمانية.

**المرحلة الرابعة: عهد الباشوات (1835–1911)**: وفيها تم فرض السيطرة المركزية للحكومة العثمانية على جميع أرجاء طرابلس، وقد مثل هذه المرحلة مراد آغا الذي انصرف لتحصين مدينة طرابلس وللنظر في شؤون الرعية، وبوفاته خلفه الريس درغوت الذي شجّع الأعمال البحرية وأشرف

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 159–163.

[2] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص. 571.

عليها شخصيا ووضع عائداتها في خزانة الولاية وسخرها لتحسين أوضاع الرعية وشؤون الولاية، وقد تعرضت طرابلس الغرب في عهده إلى حملة إسبانية جديدة سنة 1560م لكنها فشلت أمام خبرة وقوة الريس درغوت وجنوده، الذين ألحقوا بالإسبان هزيمة مذلة، نتج عنها زيادة ذياع صيت الريس درغوت في المنطقة.

لكنه توفي في الحملة العثمانية على مالطا سنة 1565م ودفن في ليبيا بعد نقل جثمانه إليها وكانت حملة مالطا بمثابة نكسة للعثمانيين، حيث فقد فيها الأتراك أكثر من 35 ألف رجل، إضافة إلى 15 ألف رجل من ولايات الشمال الأفريقي.

وبعد وفاة الريس درغوت انصرف خلفاؤه إلى حياة اللهو والفساد، وكثرت في عهدهم الاضطرابات الأمنية والفساد الإداري وزادت الصراعات العسكرية بين الجند، ليسيطر الانكشاريون على الوضع الإداري، ويؤول الأمر والنهي في الإيالة إليهم.

ويذكر أن عددا من المدن التونسية كسوسة والمنستير والقيروان وتوزر وقفصة ونفطة وحتى صفاقس كانت تابعة لطرابلس الغرب في الفترة ما بين 1578م و1588م، لكنها عادت فيما بعد إلى تونس كما تبعت جزيرة جربة التونسية إلى طرابلس الغرب حتى 1637م وهو تاريخ إعادتها إلى تونس عن طريق الداي يوسف.[1]

وقد كانت إيالة طرابلس الغرب قبل تحويلها إلى ولاية تنقسم إلى أربع قائم مقاميات وهي: الجبل الغربي والخمس وبنغازي وفزان، وكان على رأس كل قائم مقامية قائم مقام، وهي بدورها تنقسم إلى أقضية، يدير كلا منها مدير. وعقب الإصلاحات التي تمت سنة 1864م تم تحويل الإيالة إلى ولاية وأطلق على كل قائم مقامية اسم لواء يديره متصرف.[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 572-574.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 576.

## المطلب الثالث: التواجد العثماني في مصر.

ارتبط الدخول العثماني إلى مصر ارتباطا واضحا بالشام، نظرا لخضوع كل من الشام ومصر لحكم الدولة المملوكية، لذلك سعى العثمانيون إلى إخضاع المماليك لهم، فزحف السلطان سليم الأول على الشام وتمكن من هزم القوات المملوكية في معركة مرج دابق سنة 1516م، ثم دخل إلى مدينة حلب وانحاز إليه الخليفة العباسي المتوكل على الله، مما شجع السلطان على مواصلة زحفه إلى مصر وأخذت بقية مدن الشام تسقط في يده واحدة بعد أخرى. واستطاع السلطان سليم إلحاق الهزيمة بالسلطان المملوكي الجديد في مصر "طومان باي" عند الريدانية في صحراء العباسية في 23 يناير 1517م بالرغم من مقاومته للعثمانيين في أماكن عدة، ودخل العثمانيون القاهرة وخطب السلطان سليم في مساجدها، وخوفا من قيام طومان باي بثورة ضد العثمانيين تم إعدامه شنقا في 23 أفريل 1517م لتصبح الشام ومصر من الممتلكات العثمانية، وتم تعيين سليم جان بردي الغزالي واليا على الشام وخاير بك واليا على مصر بعد أن تولاها لفترة قصيرة يونس باشا العثماني.[1]

وبعد أن تم للسلطان سليم فتح مصر وضع لإدارتها نظاما يكفل بقاء خضوعها للعثمانيين، فوضع لها ثلاث سلطات، تمثلت الأولى في سلطة الوالي والذي من أهم أعماله إبلاغ الأوامر التي ترد عليه من السلطان إلى عمال الحكومة ومراقبة تنفيذها.

أما السلطة الثانية فتمثلت في جيش الحامية، وقد تكون من ست فرق تحت إمرة قائد يقيم بالقلعة وجعل لكل فرقة ستة من الضباط، وشكل من هؤلاء الضباط مجلسا "ديوانا" يساعد الوالي في إدارة شؤون البلاد، وكان لهذا الديوان الحق في رفض مشروعات الوالي إذا لم ير فيها مصلحة.

وسميت السلطة الثالثة بالمماليك، حيث نصّب السلطان سليم كل واحد من المماليك على سنجق "مديرية" من الأربع والعشرين مديرية التي تتكون منها البلاد، وكان هؤلاء الرؤساء من المماليك يعرفون بـ "البيكوات"، وتسمى مديرياتهم "سناجق".

ومع انقضاء حكم السلطان سليم سنة 1520م خلفه السلطان سليمان القانوني الذي أنشأ مجلسين آخرين عرفا بـ "الديوان الأكبر والأصغر" يجتمع أولهما في الشؤون الخطيرة، فيما يجتمع الثاني يوميا، ويضم الديوان الأكبر رجال الجيش والعلماء معا، فيما لا يضم الثاني العلماء. وأضاف سليمان فرقة سابعة للجيش مكونة من عَتْقَى المماليك ليبلغ جيش الحامية نحو عشرين ألفا.[2]

---

[1] موقع ترك برس، " الحكم العثماني لمصر بدايته وأسسه، " 22 جوان 2015،

**www.turkpress.co/10de/9751 (12/07/2016)**

[2] عمر الإسكندري وسليم حسن، **تاريخ مصر من الفتح العثماني (إلى قبيل الوقت الحاضر)** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.2، 1996) ص.60.

وبسيطرة العثمانيين على مصر، دخلت الحجاز بما فيها الحرمين الشريفين تحت الحكم العثماني لتصبح الدولة العثمانية أعظم دولة إسلامية تمتد بحدودها من أواسط أوروبا شمالا حتى مصر جنوبا. [1]

استخدم العثمانيون نظاما يتعلق بالمحاصيل في مصر وجبايتها يسمى بنظام "التيمار" والذي كان بموجبه يدفع الحاكم نسبا معينة كضرائب عن المحاصيل الكلية إلى السلطة المركزية في إسطنبول فيما يوجّه الباقي إلى تنمية مقاطعته.[2]

وأنشأ السلطان سليم بالقاهرة قلما يعرف بقلم "الأفندية" لتقرير الضرائب ومراقبة جمعها وتسلمها من الملتزمين، وجعل فيها دفاتر لحصر حساب الحكومة وأخرى لتدوين انتقال الملكية.

وقد تعرض الفلاحون المصريون فضلا عن الضرائب إلى ابتزاز بيكوات المماليك أنفسهم، حيث أن كل بيك من حكام المديريات كان يفرض على محصول الأراضي ضريبة لإدارة المديرية تسمى "كشوفية" وكثيرا ما يفرض على السكان ضرائب إضافية كلما احتاج إلى المال لمحاربة نظرائه من المماليك أو مكافحة الباشا أو السلطان بهذه الضرائب المضاعفة، التي لم تكن محددة، مما أدى بوصول الأهالي إلى حالة مزرية من الفاقة والعوز في أواخر القرن الثاني عشر. [3]

وقد شهدت مصر أكبر تغيير في أوضاعها الإدارية أواسط القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، إذ أحدثت فيها الحكومة العثمانية أحد عشر لواء، كان معظمها سابقا تحت تصرف الأمراء المماليك، واستبدلهم بأمراء عثمانيين، حيث سعت الحكومة المركزية آنذاك إلى تقليص دور المماليك في مصر، وتعزيز التواجد العثماني في مختلف أجزاء مصر. [4]

وتجدر الملاحظة أن جل البكلربكيين الذين تولوا إيالة مصر أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر كانوا ضعافا وغير أكفاء، ووصلوا إلى مصر عن طريق دفع مبالغ عالية إلى رجالات الدولة في المركز، لذا انصرفوا فيما بعد إلى الاغتنام من مصر، ولم يركزوا على بسط سيطرتهم في ولاياتهم لا اقتصاديا ولا عسكريا ولا ماليا، ومع مرور الوقت ازداد نفوذ الأمراء المماليك مرحليا على حساب السلطة المركزية خاصة بعد أن نالوا مراكز جيدة في إدارة الولاية ككشاف وحكام وأمراء سناجق، وإطارات في المؤسسات المالية كأمناء وعمال، واستطاع الأمراء المماليك أيضا إدخال أبنائهم وأتباعهم ضمن الوحدات العسكرية المختلفة للولاية، حتى أضحوا يتولون الوظائف العسكرية والأمنية

---

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص. 402.

[2] Chigozie Enwere, **Op.cit**, pp. 57-72.

[3] عمر الإسكندري وسليم حسن، **مرجع سابق**، ص. 402.

[4] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 440، 441.

والإدارية والمالية، بشكل جعلهم يبرزون كقوة منافسة للبكلربكي، واعتبارا من أواسط القرن السابع عشر أصبحوا القوة المؤثرة في مقدرات الإيالة، واستمر ذات الوضع إلى القرن الثامن عشر.

وما يلاحظ بشأن ما تقدم أن الإدارة المركزية في اسطنبول تغاضت عن البتّ في أمر المماليك وصراعهم فيما بينهم وعلاقاتهم بالبكلربكي حتى الغزو الفرنسي لمصر، ولم تتدخل إلا عند ظروف الخيانة العظمى كما حدث مع الأميرين المملوكيين مراد بك وإبراهيم بك اللذين أرادا الخروج عن الدولة العثمانية بالتحالف مع الفرنسيين، حيث أرسلت أسطولا بقيادة غازي حسن باشا في يونيو 1786م، والذي أفشل مخططهما الانفصالي.

ومع الغزو الفرنسي لمصر سنة 1798م توجهت الدولة العثمانية بالاهتمام إلى مصر، وأعادت حساباتها مقدمة عديد التنازلات للقوى العظمى في سبيل طردها للمحتلين، وتمكنت من ذلك سنة 1801م، وبالرغم من إحكام العثمانيين لقبضتهم من جديد على مصر بعد الانسحاب الفرنسي إلا أن تلك القبضة لم تكن دائمة، بسبب ما أثبته محمد علي من عدم إذعان للعثمانيين، غير أنه بقي في الأخير واليا عثمانيا وبقيت مصر ولاية عثمانية، ولم تتمتع بوضع ولاية مستقلة.[1]

وقد شيّد العثمانيون في مصر عديد المباني التي لا تزال شاهدة عليهم، ومن أهمها الجوامع ذات الشكل المميز المستمدّ من شكل كنائس بيزنطة القديمة، والذي من أبرز طابعها اتخاذ القباب بدلا من الأسقف المستوية، فأضحت القبة في كل جامع هي المركز الذي يدور عليه البناء، بعد أن كانت القبة سابقا ترمز إلى الأضرحة والقبور، ومن أول الجوامع المبنية على الطراز البيزنطي جامع سليمان باشا الشهير بسارية الجبل والذي شيّد داخل القلعة سنة 1528م، وجامع سنان باشا المشيّد سنة 1571م وجامع الملكة صفية المشيّد بالداودية سنة 1610م.[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 436- 438.

[2] عمر الإسكندري وسليم حسن، **مرجع سابق**، ص. 63.

**المبحث الثاني: التواجد العثماني في أفريقيا ما وراء الصحراء.**

مع التسليم – وفقا لما تم الاطلاع عليه من مراجع– بالقول أن التأثير السياسي العثماني في أفريقيا ما وراء الصحراء لم يكن بنفس مستوى ما كانت عليه العلاقات العثمانية مع منطقة شمال أفريقيا والتي وصلت إلى ولايات تابعة للسلطان العثماني في إسطنبول، فإن الدراسة تهدف من خلال هذا المبحث إلى بحث طبيعة العلاقات العثمانية التاريخية مع الأفارقة جنوب الصحراء وشكل هذه العلاقات لغرض الخروج بخلاصة ذات فائدة للتأسيس عليها فيما بعد عند دراسة واقع العلاقات التركية الجديدة مع الأفارقة ما وراء الصحراء.

بشكل عام يمكن القول أن التواجد العثماني كان واضحا في شرق أفريقيا تحديدا وذلك من خلال الإيالة التي شكلها العثمانيون وهي إيالة الحبشة، بيد أنه توجد عديد المصادر التي تحدثت عن وجود علاقات دبلوماسية للدولة العثمانية مع بعض الإمبراطوريات الأفريقية الواقعة غرب ووسط القارة الأفريقية ومن ذلك إمبراطورية "بورنوكارم"* والتي امتدت بين القرنين التاسع والتاسع عشر ميلادي حيث دخلت هذه الإمبراطورية في تحالف مع الإمبراطورية العثمانية هدفت من خلاله إلى زيادة قدرة قواتها العسكرية، حيث استوردت من العثمانيين سلاح المسكتس**، حيث استخدم جيش إمبراطورية بورنو تحت قيادة الكومندو"إدريس ألوما" سلاح المسكتس في أغلب المعارك التي خاضوها وكان دورها فعالا في الاستيلاء على حصون قوية لأمساكا الواقعة بين "قامارغو" و"ماندارا"، وعمل ذلك التحالف بين الإمبراطوريتين العثمانية وبورنو على تحقيق هدفين، فالهدف الأول تمثل في مساعدة الإمبراطوريتين على ضمان أمن معيشة وممتلكات التجار، وتأمين طريق الحج وسفر الرحالة عبر الطرق التجارية الصحراوية فيما كان الهدف الثاني من التحالف التزويد بالعساكر والجنود والسلاح والذخيرة لمساعدة إمبراطورية بورنو على الجهاد ضد غير المسلمين.[1]

* بورنو كارم:إمبراطورية أسست بين القرنين 14م وال19م مركزها نيجيريا حاليا.

** المسكتس "Muskets": هو نوع من البنادق القديمة التي كان يستخدمها العثمانيون في حروبهم.

[1] ChigozieEnwere, **Op.cit**, pp. 57-72.

**المطلب الأول: التواجد العثماني في الحبشة.**

بدأ الاهتمام العثماني بأفريقيا الشرقية بعد إدخالهم السواحل الشرقية والغربية للبحر الأحمر تحت سيطرتهم، خصوصا بعد إقامتهم لإيالة اليمن، وكانت دوافع السيطرة العثمانية على المنطقة تتمثل في عديد النقاط من أهمها أهمية المنطقة بالنسبة للتجارة الشرقية، خاصة بعد تحكم العثمانيين بسواحل البحر الأحمر، وبالتالي أصبح لزاما تأمين الطريق البحري المؤدي من البحر الأحمر وخليج عدن وإليهما.

كما أن بروز البرتغاليين كقوة استعمارية في المنطقة، وإقامتهم لقواعد عسكرية على سواحل الحبشة ولعلاقات ودية مع ملكها وسعيهم إلى الامتداد إلى البحر الأحمر ودعم المسيحية ونشرها في الحبشة عن طريق التنظيمات التنصيرية، كل ذلك كان سببا دفع العثمانيين للسيطرة على المنطقة، حيث استطاع الأسطول العثماني تدمير القواعد التي أقامها البرتغاليون على السواحل الحبشية سنة 1525م، وأدخل تلك السواحل تحت السيطرة العثمانية.[1]

غير أن الخطر البرتغالي بقي يهدد عديد المناطق التي لم تستقر إلا بعد عديد الحملات البحرية العثمانية، وأشهر من قام بها القائد العثماني "أوزدمير باشا" الذي كان مستشارا خاصا لسليمان باشا مختصا بالشؤون الأفريقية وخاصة الحبشة وجنوب البلاد العربية، اشتغل أوزدمير باشا الذي التحق بالجيش العثماني سنة 1517م -في إيالة مصر- عندما كان برتبة نقيب (يوزباشي)، ثم أرسله سليمان باشا بأسطول إلى النيل بغرض الكشف.

نزل أوزدمير إلى النوبة بالبحر الأحمر ثم إلى سواكن، واستقطع قسما من الحبشة وربطها بإيالة مصر، غير أن الإدارة العثمانية رأت صعوبة إدارة تلك الأقطار البعيدة عن القاهرة، لذلك تمكن القائد أوزدمير باشا من تأسيس إيالة الحبشة، وعين في 5 جويلية 1555م بكلربكيا عليها، وكان أول أمير أمراء على إيالة الحبشة. هذه الأخيرة تعد أبعد نقطة للدولة العثمانية في حدودها الجنوبية، وتشمل شريطا ساحليا طويلا، يمتد من الحدود الجنوبية لمصر حتى القرن الأفريقي، ويضم سواحل السودان وإريتريا، وجيبوتي والشريط الساحلي المطل على خليج عدن من الصومال، وجزء من إثيوبيا.

شهدت سواكن في عهد أوزدمير باشا تطورا إداريا مهما، إذ أصبحت عاصمة لإيالة الحبشة ومركزا لها، وبذلك انتقلت من مجرد مركز لواء إلى مركز للإيالة بكاملها، وأصبح اللواء معروفا بلواء الباشا، لأن العثمانيين كانوا يطلقون هذا الاسم على اللواء الذي يقيم فيه أمير الأمراء.

---

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 451، 452.

ونظرا لوجود غالبية مسلمة في الموانئ والأماكن التابعة للإيالة الجديدة، فقد تم تعيين قضاة بجانب شيوخ القبائل بهدف حفظ الأمن بها، حيث عيّن الشيخ عبد الوهاب أفندي قاضيا على ولاية الحبشة، وبقي أمر القضاء في الولاية في مدينة سواكن حتى عندما انتقل مركز الولاية إلى الجنوب إلى مصوع، كما استحدث في الولاية منصب ناظر الأموال.[1]

بعد وفاة أوزدمير باشا حدثت اضطرابات في أواسط الجيش الذي توغل في عديد المناطق في الحبشة، وحتى تتحكم الدولة العثمانية في الموقف، ارتأت تعيين والٍ له من المعرفة الجيدة بالإيالة، فوقع الاختيار على عثمان ابن أوزدمير باشا، الذي عيّن واليا على الحبشة سنة 1561م، والذي كان يعمل قبل تعيينه سنجاقا في ولاية مصر، وقد قام من قبل بإمارة الحج المصري، وقد سار عثمان باشا على نهج والده في إدارة الولاية وتوسيع أراضيها على حساب أراضي ملك الحبشة.

وتعتبر فترة أوزدمير باشا وابنه عثمان هي فترة التأسيس لهذه الولاية التي امتدت أراضيها من البحر الأحمر شرقا إلى داخل أفريقيا، وخلفهم من بعدهم حسين باشا سنة 1567م ثم أحمد بن اسكندر باشا سنة 1570م، ومن بعده رضوان باشا سنة 1573م وغيرهم. وكان لإيالة الحبشة علاقات جيدة مع عديد الإمارات المسلمة في داخل أفريقيا، مثل إمارة هرر وإمارة الفونج وإمارة الفور وإمارة بيلول والذين رضوا جميعا بالتبعية الإسمية للدولة العثمانية.[2]

ويذكر أن العلاقات مع ملك الحبشة كانت متوترة مع الإيالة، إذ شهدت حروبا عديدة بينهما حيث كان الأحباش يستغلون فراغ السلطة عند تبديل البكلربكي (أمير الأمراء) فيقومون بهجوماتهم فبمجرد مغادرة رضوان باشا أراضي الإيالة قامت القوات الحبشية بالهجوم على مدينة دباروا وتمكنت من السيطرة عليها، وبقيت في أيديهم حتى أعادها البكلربكي الجديد أحمد باشا بعد أن باشر عمله في 25 يونيو 1577م، كما أحاط المدينة بسور حولها لحمايتها، واستطاع أحمد باشا توسيع حدود الإيالة، فسيطر على بوروهندبة وولاية ماترر، واتخذها ألوية للإيالة، غير أنه لم يتمكن من الحفاظ على ما حققه من انجازات، إذ تلقت قواته ضربات قاسية على أيدي القوات الحبشية المدعومة من البرتغاليين بعد تزويدهم بأسلحة نارية تفوق ما كان بحوزة القوات العثمانية في المنطقة وذلك في المعركة التي وقعت سنة 1579م، وتوفي أحمد باشا وعدد من جنوده في تلك المعركة، ودخلت القوات الحبشية إلى مدينة

---

[1] أحمد خضر الزين، " العثمانيون والعاصمة الإدارية للحبشة، " 2015/07/06،
**www.turkey-post.net/p- 57895/ (05/07/2016)**

[2] طارق محمد نور، " إضاءة على جانب من تاريخ السودان على ضوء الوثائق العثمانية (سواكن 1840-1864 )،"**الدراسات الانسانية والتربوية،** مداولات المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي، المجلد الثاني، كلية الآداب، جامعة الخرطوم (فبراير 2013)، ص ص.1-9.

دباروا وهدمت سورها وجامعها، واضطرت القوات العثمانية إلى الانسحاب نحو الساحل، وبقيت مصوع دون مدافعين عنها.[1]

وعقب ذلك أرسل العثمانيون المدد العسكري من اليمن، وتمكنوا من تخليص مصوع وأركيكو من الحبشيين، كما نجح البكلربكي الجديد خضر باشا الذي تولى البكلربكية بين (1579-1582م) في تطهير مصوع وجوارها خلال مدة قصيرة، كما أعاد السيطرة على منطقة الإيالة باستثناء دباروا، كما حشد نحو سبعة آلاف مقاتل من الجنود والعشائر، وألحق الهزيمة بالحبشيين على مشارف دباروا واستعاد منطقة تكره من الحبشيين.

واستمر الصراع بين إيالة الحبشة والحبشيين حتى بدايات القرن السابع عشر أين دخلت العلاقات مرحلة الدبلوماسية حيث سمح ولاة الحبشة للتجار بنقل بضائعهم من الموانئ التابعة للإيالة إلى داخل الحبشة، مقابل دفعهم رسوما جمركية، وفي مقابل ذلك قبل العثمانيون بالواقع الذي فرضته مملكة الحبشة على تكره فتخلوا عن حقهم فيها.

ومع مرور الزمن بدأت إيالة الحبشة تفقد أهميتها لدى مركز الدولة العثمانية اعتبارا من أواسط القرن السابع عشر، ويعود سبب ذلك إلى ما آلت إليه الإدارة العثمانية في اليمن، حيث انتهى التواجد العثماني هناك، كما عانت إيالة الحبشة من الأزمات المالية في أواخر القرن السابع عشر، حيث تركت المناطق الجنوبية من الإيالة منذ 1698م تحت إدارة عمال محليين، ونتج عن ذلك تناقص الموارد الجمركية بشكل لم تشهده الإيالة من قبل، وأصبح البكلربكي يقيم في سواكن، أما مصوع وأرجاؤها فقد تركت تحت إدارة عمال محليين.[2]

ونتج عن ذلك التدهور أن دمجت الدولة العثمانية إيالة الحبشة مع منطقة جدة والحرمين. ومع هذا الضعف الظاهر في جسد الدولة العثمانية بدأت القوى الجديدة الصاعدة في العالم والأوروبية منها خصوصا تتطلع إلى خلافة ووراثة ما كانت تملكه السلطة العثمانية من السلطة والنفوذ، ومن دلائل ذلك غزو نابليون لمصر نهاية القرن الثامن عشر، وبالرغم من عودة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية إلا أن الأوروبيين ظلوا مهتمين بوضع موطئ قدم لهم في القارة الأفريقية والمنطقة العربية وهو ما استطاعوا إليه فيما بعد.

---

[1] فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص ص. 455، 456.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 457.

واستمر الوضع في إيالة الحبشة إلى غاية توغل قوات والي مصر محمد علي باشا في الأراضي السودانية.

واستخدم العثمانيون في إيالة الحبشة نفس الأسلوب الإداري الذي استخدمته في الإيالات الأخرى، إذ كان على رأس الإيالة أمير للأمراء يعرف بالبيْلربك يتم تعيينه وتحدّد مخصصاته بواسطة السلطان مركزيا، وكان التعيين أول الأمر للأمراء من ولاية مصر واليمن، وحين ألحقت الإيالة بجدة أصبحت العواصم السابقة كسواكن تضم قائم مقام يعين من المركز وروعي في تعيينه إجادته للّغة العربية، كما شهدت إيالة الحبشة إدارة وجباية مالية تتأتى من تحصيلات الموانئ ورسوم بناء الوكالات التجارية والرسوم على البضائع العابرة، وكانت تلك التحصيلات تدار عن طريق الالتزام.

وكان من أهم الأنظمة الإدارية في إيالة الحبشة نظام القضاء والدفتردارية والنظم العسكرية، وكان للعسكر قلعة على الموانئ.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن التواجد العثماني في هذه المنطقة كان له دور لا يمكن تجاهله نظرا لما صرف من مال وأرواح وجهود واضحة في حماية السواحل الأفريقية، وتأمين طريق الحج للمسلمين، خصوصا للوافدين من شبه القارة الهندية بطريق البحر الأحمر، والتصدي للاستعمار البرتغالي والذي اعتبرته الدولة العثمانية واجبا شرعيا لابد من أدائه لذلك لم تتردد في إرسال القوات العسكرية إلى إيالة الحبشة كلّما لزم الأمر، وطبعا حسب إمكانياتها المتوفرة.

---

[1] طارق محمد نور، **مرجع سابق**.

**المطلب الثاني: التواجد العثماني في السودان.**

قبل الولوج إلى الحديث عن الدخول العثماني للسودان يجدر بالدراسة تبيان مصطلح السودان والذي كان يشير سابقا إلى مصطلح مغاير للمصطلح المتداول حاليا والذي يعني دولة السودان الحديث التي أسست عام 1956م.

فمصطلح بلاد السودان استخدمه الرحالة والجغرافيون العرب، وقصدوا به المنطقة التي تشمل مناطق السافنا التي تتوسط الصحراء الأفريقية الكبرى في الشمال والغابات الاستوائية في الجنوب، وتمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، وكان ذلك الحزام الكبير مقسما إلى ثلاثة أقاليم رئيسية من الغرب إلى الشرق وهي: السودان الغربي، والسودان الأوسط والسودان الشمالي الشرقي وهذا الأخير يسمى أيضا سودان وادي النيل وهو الذي يعرف حاليا بـ "جمهورية السودان"، لذلك ستركز الدراسة على بحث التواجد العثماني في السودان الشرقي.

ويبدأ تاريخ السودان العثماني مع دخول قوات محمد علي باشا الوالي العثماني على مصر* إلى السودان في سنة 1820-1821م.[1]

وجاء اختيار محمد علي للسودان لأسباب عديدة، من بينها حماية ملكه من التهديدات الأوروبية للإمبراطورية العثمانية من خلال تكوين جيش نظامي قوي وحديث على شاكلة الجيوش الأوروبية وكذلك بغية تأمين حدوده الجنوبية، كما هدف محمد علي أيضا إلى البحث عن الذهب الذي كانت البلاد تحتاجه للإنفاق العسكري والصناعي والزراعي، وقد شاع خبر وجوده في أماكن عدة بالسودان كـ: فازوغلي وبني شنقول وجبل شيبون وجبال النوبة.

كما شكل التخوف من حرب المياه سببا للسيطرة على منابع النيل، إذ كانت الحبشة مدعومة بسند انجليزي، وتمثّل تهديدا لمصر بتحويلها لنهر النيل، الذي كان أساسا للنهضة الزراعية التي يسعى محمد علي للقيام بها.

ولتحقيق ما ذكر من أهداف أرسل محمد علي باشا وفدا وديا إلى سلطان الفونج سنة 1813م بمهمة الاستخبار عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية هناك، فكان التقرير ناصّا على ضعف السلطنة وخلوّ السودان من الأسلحة النارية.

---

* بقي محمد علي واليا على مصر بين ( 1805- 1848م ).

[1] حسن أحمد إبراهيم، " العهد العثماني في السودان 1820-1885 الدوافع والاستجابة والإرث،"
**www.attarikh-alarabi.ma/Html/adad21partie2.htm**

بعد ذلك صدر فرمان* سلطاني بتحرك محمد علي لضمّ سلطنة الفونج الإسلامية وعاصمتها سنار، حيث دخل في معارك شديدة في ديار الشايقية والجعليين حتى سقطت سنار سنة 1821م ولإخضاع السلطنة تماما ألحق بالحملة جمع من علماء يمثلون المذاهب المالكية والحنفية والشافعية، كي يؤكدوا لأهل السلطنة بأن من واجبهم الديني الاستسلام لقوات أمير المؤمنين السلطان العثماني.[1]

وقد حقق العثمانيون قدرا من النجاح في مساعيهم لاستغلال موارد السودان الزراعية والحيوانية ويعود الفضل في ذلك إلى سعيهم الجاد لتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني، وذلك من خلال إرسال الخبراء الزراعيين وتطوير طرق الري وإدخال محاصيل جديدة واحتواء الأوبئة والآفات المتعددة، كما أرسلوا أطباء بيطريين لمعالجة الماشية وفنيين في صناعة الجلود، إضافة إلى تأمينهم طرق التجارة بين مصر والسودان وتمهيدهم الطريق للتجارة الأوروبية مع السودان، غير أن هذا الازدهار الزراعي والحيواني لم ينعم به أهل السودان، ذلك أن محمد علي فرض سياسة احتكارية صارمة أرسلت بمقتضاها كل منتجات وصادرات البلاد الزراعية لمصر، والتي حصلت أيضا على الحصة الأكبر من الماشية السودانية ومنتجاتها كالجلود والصوف وبأسعار زهيدة.

كما عانى السودانيون من عبء الضرائب المفروضة عليهم من العثمانيين، وتحديدا من الجنود غير النظاميين والذين يطلق عليهم (الباشبزق) حيث كانوا يجمعون الضرائب من السكان على اختلاف أوضاعهم المعيشية، والتي كانت في غالبها أوضاعاً مزرية، وهو ما ولّد استياء لدى السودانيين الذين لم يجدوا بدّا إلا في الانتفاضة على ذلك الوضع، ومنها انتفاضة شندي في شمال السودان سنة 1822م والتي قتل فيها إسماعيل ابن محمد علي باشا والذي كان قائدا لحملة الغزو، وثورة الأمير هارون في غرب السودان سنة 1877م والتي استمرت لأكثر من ثلاث سنوات، وقد عملت هذه الاحتجاجات والثورات على إضعاف نفوذ العثمانيين وحكمهم إلى غاية قيام الثورة المهدية سنة 1885م.[2]

وبرغم ما ذكر من جوانب غير ايجابية للعثمانيين في السودان، فإن هناك جوانب ايجابية يجدر بالدراسة ذكرها، حيث شملت حركة حداثة وتطوير عمراني وتجديد ديني وإثراء عرقي.

وينسب تأسيس مدينة الخرطوم إلى علي خورشيد باشا حوالي سنة 1830م بعد توليه الحكمدارية سنة 1824م، حيث بنى مقرّا للمديرية وجامعا بقي حتى أيام المهدية، وأقام السكان مبانيهم بالطوب

---

* أمر سلطاني.

[1] عبد الرحمان أحمد عثمان، "الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر،" **جامعة أفريقيا العالمية:** مؤتمر العلاقات الأفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، (2015/10/27)**www.dspace.iua.edu.sd/123456789/1101**

[2] حسن أحمد إبراهيم، **مرجع سابق**.

الأحمر وذلك في سنة 1834م، وقد تميزت الخرطوم في ذلك الزمن بالتطور مقارنة بما جاورها من الأماكن، كما أصبحت تضم خمسة عشر ألفا من السكان أو ما يزيد.

وقد خلف خورشيد باشا في حكم السودان أحمد أبو أدان سنة 1838م والذي كان ميّالا للسودانيين، بذل جهودا حثيثة في تنظيم المدينة وإرضاء الجند ورعاية المواطنين وإعانتهم على بناء المنازل وتنظيمها، وتفادي كوارث الفيضانات والأمطار.

كما نقل عن أبي أدان حثه رعيته على الزواج وتخفيضه مهور البنات كي يزيد عدد السكان، كما اهتم بالمظهر العام للمدينة، واستعان في إدارته للبلاد بالمشايخ الوطنيين، ومنع التعدي على المواطنين وأرسى قواعد استمر عليها خلفاؤه من بعده، ومن أبرزهم الحكمدار موسى حمدي وخلفه أحمد أبو سن، والذين بنيت قبتين على قبريهما بعد وفاتهما، وهما موجودتان حاليا وسط العاصمة الخرطوم.[1]

ويتفق مؤرخو الحقبة العثمانية في السودان على أن تاريخ السودان الحديث بدأ بسيطرة العثمانيين على إقليمي سنار وكردفان سنة 1821م، وكان ذلك مؤشرا على تكوين جمهورية السودان الحالية، إذ أن العثمانيين تمكنوا من ضم شمال السودان ووسطه وربطه بمديرية التاكا "كسلا" حاليا سنة 1841م وألحقوا به إقليم دارفور والاستوائية وبحر الغزال والبحر الأحمر في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879م)، وقبل اندلاع الثورة المهدية أصبح السودان يضم أراض واسعة ممتدة من الشلال حتى البحيرات الاستوائية جنوبا والبحر الأحمر شرقا ودارفور غربا.

وإضافة لهذا التوحيد السياسي، فقد أدخل العثمانيون عديد الابتكارات التكنولوجية والعسكرية كالأسلحة النارية والبواخر النيلية، والتيلغراف الذي امتدت خطوطه للسودان في عهد الخديوي إسماعيل، وقد لعب ذلك دورا حيويا في التوسع العثماني جنوبا، وفي إقامة النظام المركزي الذي أرساه العثمانيون في سودان القرن التاسع عشر، والذي توارثته أنظمة الحكم التي حكمت السودان بعد العثمانيين.

كما يمكن الإشارة إلى تأثير العثمانيين في الأوضاع الدينية شمال السودان، فبالرغم من أن كلا من السودانيين والعثمانيين مسلمون، إلا أن شكل الإلتزام اختلف بين النهج السني الفقهي الذي تبنّاه العثمانيون والنهج الصوفي الذي انبهر به السودانيون منذ عهد الفونج، إذ سعى محمد علي وخلفاؤه من بعده إلى تهميش المؤسسات الدينية التي انحصرت صلاحياتها في حدود ضيقة تتعلق

[1] عبد الرحمان أحمد عثمان، **مرجع سابق**، ص ص. 219-234.

بالأحوال الشخصية فقط، حيث قلّصت صلاحيات شيوخ الطرق الصوفية وامتيازاتهم في مقابل الرفع من شأن العلماء الذين أعانتهم الدولة على الدراسة في الأزهر ليصبحوا قضاة ومفتين.[1]

في ختام هذا المطلب يمكن القول أن التواجد العثماني في السودان كان له أثر اعتبره بعض الباحثين سلبيا، غير أنه من جهة أخرى خلف إرثا حضاريا وسياسيا لا يمكن تجاهله أو إنكاره، نظرا لما تقدم من عرض حول سِيَر عديد من الحكام الذين اهتموا برعيتهم وسعوا إلى الرقي بهم وازدهارهم.

[1] حسن أحمد إبراهيم، **مرجع سابق**.

## المبحث الثالث: العلاقات الأفريقية مع تركيا الحديثة (1923-2002)

يتطرق هذا المبحث إلى واقع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية بين تركيا الحديثة المعلنة سنة 1923 والقارة الأفريقية وما بعد ذلك التاريخ وصولا إلى سنة 1998م وهي سنة تبني تركيا خطة الانفتاح الجديدة على القارة الأفريقية وإلى غاية سنة 2002 وهي سنة وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، حتى يمكن مقارنة حجم وشكل العلاقات التركية الأفريقية خلال فترات زمنية متعددة لمعرفة مدى زيادة شدة العلاقات الصراعية أو التعاونية بين الطرفين.

### المطلب الأول: العلاقات التركية الأفريقية بين (1923-1998):

تميّزت العلاقات التركية بالقارة الأفريقية بعد انهيار الدولة العثمانية بمميزات خاصة اختلفت عما كانت عليه سابقا، حيث كان مستوى العلاقات ضعيفا جدا بالرغم من أن التاريخ سجّل افتتاح أول سفارة تركية في أفريقيا جنوب الصحراء سنة 1926م أي بعد إعلان الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923م بأقل من ثلاث سنوات، وقد كان ذلك في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، كما قامت إثيوبيا في ذات السنة بفتح سفارة لها في أنقرة.[1]

كما قامت علاقات بين مصر وتركيا، وإن كانت في أبسط صورها وذلك سنة 1925م بدرجة قائم بالأعمال، ولم ترتق العلاقات إلى درجة السفراء إلا في سنة 1948م وهو ما يدل أيضا على ضعف العلاقات بين الطرفين وبرودتها.[2]

ويعود ضعف العلاقات وتراجعها إلى أسباب تتعلق بالطرفين التركي والأفريقي، فبالنسبة للطرف التركي يمكن القول أن سياسته الخارجية خلال تلك المرحلة ارتكزت على تدعيم علاقاتها مع الدول الغربية حتى نهاية الحرب الباردة انطلاقا من الظروف التي شهدتها الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة من ناحية والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي مرت بها تركيا من ناحية أخرى والتي أعاقت قدرتها على تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية.

كما أن دخول تركيا كعضو في منظمة الأمم المتحدة سنة 1946م، وانضمامها لحلف شمال الأطلسي سنة 1952 وتخندقها في المعسكر الغربي أثر سلبا على مستوى علاقاتها الخارجية مع عديد

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، " البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة، " **مجلة دراسات دولية**، ع.50 (ماي 2014) ص ص .1-36.

[2] محمود عرفات، " ورقة بحثية حول مسار ومستقبل العلاقات المصرية التركية، " نوفمبر 2013،
**www.ar.mideastyouth.com/?p=37759**

من دول العالم الكبرى كالاتحاد السوفياتي، وأيضا مع دول أفريقيا وآسيا، إضافة إلى أن اعتقاد تركيا بعدم فعالية حركة عدم الانحياز قاد إلى علاقات غير جيدة بينها وبين الدول الأفريقية المنتمية للحركة.[1]

كما أحدث الموقف التركي غير الداعم لقضية استقلال الجزائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1956 شرخا أضر بالعلاقات التركية الأفريقية.

أما الأسباب المتعلقة بالطرف الأفريقي، فتمثلت في معاناة جل الدول الأفريقية في الفترة المدروسة من الاستعمار الأوروبي الذي كان محتلا لتلك الدول مسيطرا على إرادتها، ولم تبدأ من التخلص منه إلا في منتصف سنوات الخمسينيات مع استقلال تونس والمغرب سنة 1956 ثم استقلال غانا سنة 1957 وهي أول دولة أفريقية جنوب الصحراء تنال استقلالها – باستثناء إثيوبيا وليبيريا ووضع جنوب أفريقيا المعقد– ثم دخلت الدول الأفريقية بعد استقلالها في عملية بناء الدولة والاهتمام بشؤونها الداخلية أكثر من علاقاتها الخارجية.

وقد اعترفت تركيا باستقلال كافة الدول الأفريقية مع مطلع الستينيات من القرن العشرين.[2]

وقد تميزت العلاقات التركية مع الدول الأفريقية بتوترات عديدة في فترة الحرب الباردة أهمها ما شهدته العلاقات المصرية التركية في الفترة ما بين 1952 و1975، حيث شهدت طردا للسفراء وصداما سياسيا وصل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وقد كان سبب ذلك ما كان من عداء سياسي بين مسار مصر في حكم الرئيس جمال عبد الناصر المتحالف مع الكتل الشرقية، وعلاقات تركيا الوثيقة بالغرب وبالكيان الصهيوني، حيث طردت مصر السفير التركي سنة 1954م على خلفية تدخّله في اتصالات بين الأمير عبد المنعم الوصي على العرش وانجلترا، والتي تم تفسيرها كعمل عدائي، وكذلك في سنة 1961م حينما قطعت العلاقات الدبلوماسية بعد انتهاء الوحدة المصرية السورية واعتراف أنقرة بالحكومة الجديدة في دمشق، كما شهدت تلك الفترة توافقا تركيا صهيونيا ضد مصر، من خلال لقاء بن غوريون مع عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا سنة 1958 لأجل التنسيق ضد نظام الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

---

[1] محمود زكريا محمود ابراهيم، "العلاقات السياسية الأفريقية– التركية: المحددات والقضايا، " (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، مؤتمر العلاقات الأفريقية) ص ص. 193-218. **مؤتمر العلاقات الأفريقية /www.Research.iva.edu.sd**

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 193-218.

وبالرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية سنة 1963، إلا أنها ظلت عدائية متوترة، ولم تنجح المواقف التركية الرسمية من الأزمات المصرية كموقفها في حرب 1967، من تغيير واقع التناقض بين مصر وتركيا والمتأتي من ارتباط كل طرف بحلف عسكري واقتصادي مناقض ومناهض للآخر، مما جعل تحسّن العلاقات في تلك الفترة أملا شبه مستحيل، واستمر ذلك الوضع حتى سنوات السبعينيات والتي شهدت بعض التطور في العلاقات نظرا لتغير القيادة المصرية مع وصول أنور السادات الذي تحوّل نحو المحور الذي تتبعه تركيا، إضافة لاتفاقية السلام الموقعة بين مصر والكيان الصهيوني سنة 1979م، مما أدى بالعلاقات إلى التحسن مقارنة بما كانت عليه في فترة الرئيس عبد الناصر، إذ شهدت تبادلا للزيارات بين كبار المسؤولين وزيادة محدودة في التبادل التجاري ولم ترق العلاقات خلال تلك الفترة أيضا إلى درجة كبيرة من التحسن.[1]

واستطاعت تركيا فتح سفارات أخرى لها في القارة الأفريقية ابتداء من شمالها نظرا لما تمثله هذه المنطقة من أهمية استراتيجية ومن عمق تاريخي بالنسبة لها، ففضلا عن مصر فتحت سفارات لها في طرابلس وتونس والرباط وفي الجزائر، ثم في دول ما وراء الصحراء في السودان، ونيجيريا والسينيغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وفي جنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري، وأخرى كانت فتحت قبل ذلك في الصومال ثم في تنزانيا.[2]

وقد بدأت العلاقات الدبلوماسية الجزائرية التركية بعد استقلال الجزائر مباشرة سنة 1962 وكذلك مع المغرب قبل ذلك التاريخ في 10 أفريل 1957 أين اعتمد أول سفير تركي بالمملكة المغربية وهو السيد ناظم فيصل الظين، وكانت سنة 1966 بداية لتوقيع المعاهدات وتبادل الزيارات الرسمية بين تركيا والمملكة المغربية إذ زار الملك الحسن الثاني تركيا سنة 1968، وزار الرئيس التركي كنعان أفرين المملكة المغربية أواخر مارس من سنة 1987م.[3]

كما أقامت تونس علاقات دبلوماسية مع تركيا مباشرة بعد استقلالها وذلك سنة 1956 وأقامت عدة اتفاقيات تعاونية مع الطرف التركي في المجال التجاري وذلك في 1958/04/17، كما وقعت اتفاقا ثنائيا يقضي بإلغاء التأشيرة بين الطرفين وذلك في أفريل 1962، واتفاقا في المجال الثقافي في

---

[1] محمود عرفات، **مرجع سابق**.

[2] Gabrielle Angey, "L'ouverture turque à l'Afrique: une évolution de la politique etrangère turque? 11/03/2013,
**www.ovipot.hypothèses.org/8456**.

[3] زهراء النظام، " العلاقات المغربية التركية وتطورها عبر التاريخ، " 2011/02/24،
**www.groups.google.com/forum/!topic/Fayad1/MCVZzLp3jE8.**

1964/02/25، إضافة إلى بروتوكول في المجال الاقتصادي والتجاري في 1967/07/17 واتفاقيات عديدة في مجالات السياحة والفلاحة والنقل الجوي والمجال البيئي والتعاون العلمي والثقافي.[1]

كما كان لليبيا علاقات دبلوماسية مع تركيا منذ سنة 1953م والتي كان أساسها الموقف التركي من قضية استقلال ليبيا في أروقة منظمة الأمم المتحدة، حيث كانت تركيا ممثلة في أول لجنة مفوضة اجتمعت في الثالث من أكتوبر 1949 لتقرير مصير مستقبل المستعمرات الإيطالية، حيث انتقد عدنان كورال – ممثل تركيا آنذاك – استمرار الإدارة العسكرية للدول الأجنبية في ليبيا، وطروحات الدول الاستعمارية في مسألة فرض الحماية عليها، كما انتقد أيضا عدم التطرق لقضية تقرير المصير ومنح الاستقلال لليبيا وغيرها من الدول المستعمرة، إضافة إلى تذمّره من موقف بريطانيا القاضي بأن ليبيا ليست لها القدرة على إدارة شؤونها بنفسها، وطلب رد الأمر إلى الشعب الليبي، وبالرغم من أن الموقف التركي كان يحمل في طياته بعدا استراتيجيا يتسق والسياسة الخارجية التركية آنذاك والتي هدفت إلى الحيلولة دون وصول المد السوفياتي إلى المنطقة، إلا أن ذلك الموقف اعتبر ايجابيا لتركيا ومساعدا على إقامة علاقات جيدة مستقبلا بين الطرفين الليبي والتركي خاصة أن ليبيا نالت استقلالها في ذلك الوقت في 24 ديسمبر 1951 بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك في 12 نوفمبر 1949م.

وقد أقام البلدان علاقات دبلوماسية بينهما سنة 1953 على مستوى مفوضية ثم رفع التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة في 11 سبتمبر 1954م، وتطورت العلاقات الدبلوماسية بشكل كبير سنة 1955، حيث تم تبادل الزيارات الرسمية رفيعة المستوى إذ زار رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم أنقرة بتاريخ 21 جوان 1955، وتبعتها زيارة للملك إدريس السنوسي في أوت 1956م على رأس وفد كبير إلى تركيا، فيما زار رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ليبيا في جانفي 1957م وأتبعه رئيس الجمهورية التركية جلال بايار في فيفري 1958م، وقد وقع الطرفان عدة اتفاقيات تعاون في المجال الثقافي والاقتصادي، وقد استمرت الزيارات الرسمية بين البلدين كان آخرها في عهد الملك السنوسي زيارة الرئيس التركي جودت صوناي لليبيا في 27 أفريل 1968 بدعوة رسمية من الملك السنوسي الذي تم الانقلاب عليه في الفاتح من سبتمبر 1969م من طرف العقيد معمر القذافي.

وبشأن الميزانية الليبية فإنها اعتمدت اعتمادا شبه كلي على المساعدات الخارجية حتى نهاية الخمسينيات عند اكتشاف النفط سنة 1958 وبدء إنتاجه سنة 1961م، وحسب تقرير السفير التركي

---

[1] الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الخارجية، علاقات ثنائية، البلد تركيا،
**www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=357&...**

في طرابلس في الخمسينيات جلال قره سابان، فإن 50% من الميزانية الليبية كانت تمول من قبل بريطانيا والتي كانت تقدمها كمساعدات ونحو 30% من قبل الولايات المتحدة الأمريكية* و4% تموّل من قبل فرنسا وتركيا، أما ما تبقى من موارد الميزانية فكانت من الواردات الليبية ومساعدات من بلدان أخرى وما تنتجه ليبيا من موارد زراعية تأتي من المناطق الساحلية، واستمر هذا الوضع حتى نهاية 1955م.[1]

ولم تكن تركيا تشغل موقعا مهما في تجارة ليبيا، إذ كانت الدول الرئيسية التي تتعامل مع ليبيا أوروبية متمثلة في إيطاليا وبريطانيا وهولندا وألمانيا، إضافة إلى الجارة مصر، إذ لم تتجاوز قيمة المواد المستوردة من تركيا 82 ألف جنيه ليبي سنة 1959، غير أنها تحسنت بعد ذلك خاصة في النصف الثاني من سنوات الستينيات وبشكل أخص في السنتين الأخيرتين من الحكم الملكي حيث شهد العام 1968 محادثات ثنائية تركية ليبية لدعم وتفعيل العلاقات التجارية والاقتصادية وهو ما حقق قفزة سجلت سنة 1969 إذ بلغت الصادرات الليبية إلى تركيا أكثر من مليون دولار، وقد كانت مقتصرة على النفط الخام، فيما بلغت الواردات الليبية في نفس السنة 2.5 مليون دولار تمثلت في مواد غذائية وماشية ووقود وأخشاب وقطن ومنسوجات... وغيرها.[2]

ومع وصول نظام القذافي بعد انقلاب 1969 شاب العلاقات فتور استمر حتى سنة 1974 كان سببه جهل تركيا بحقيقة ما يحدث على الأرض من جهة وعلاقاتها الجيدة مع نظام الملك السنوسي من جهة أخرى، كما اهتمت ليبيا من جهتها بترتيب وضعها الداخلي وصراعها الذي قادته للتخلص من النفوذ الأجنبي والقواعد العسكرية في البلاد، وتحرير مقدراتها النفطية من سيطرة الشركات الأجنبية.[3]

ويمكن الإشارة إلى زيارة وزير الخارجية الليبي صالح بويصير إلى أنقرة سنة 1970 حيث توّجت زيارته بتوقيع اتفاقية تجارية وسجّلت العلاقات منذ ذلك التاريخ تطورا في المجال التجاري وقطاع المقاولات العامة والقطاع العسكري، كما ألحقت اتفاقية تجارية أخرى بين الطرفين سنة 1972م، كما

* كانت تلك المساعدات تتدفق لليبيا بموجب معاهدات استراتيجية بعيدة المدى كالمعاهدة البريطانية الليبية سنة 1953 والتي تقضي بمنح بريطانيا حق الاحتفاظ بقواعدها العسكرية في ليبيا، ومسؤولية بريطانيا في الدفاع عن ليبيا، وكذلك إقامة قاعدة عسكرية أمريكية (هويلس) في طرابلس الغرب واستخدام مطارات في درنة وبنغازي وذلك بموجب معاهدة وقعت سنة 1954م مقابل 70 مليون دولار وأطنان من القمح و4 مليون دولار سنويا على مدى (6) سنوات ومدة الاتفاقية 18 عاما.

[1] نبيل المظفري، **العلاقات الليبية التركية 1969–1989 دراسة سياسية اقتصادية** ( عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط.1، 2010 ) ص ص. 50-55.

[2] **المرجع نفسه،** ص ص. 58، 59.

[3] **المرجع نفسه،** ص ص. 83.

شهد البلدان زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الوزراء سنة 1975، والوزارات القطاعية سنة 1977 1978، نتج عنها عقد عديد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والعلمية.

وبرغم انقلاب 1980م في تركيا إلا أن العلاقات ظلت على نفس الوتيرة تتحسن أحيانا وتترنح أحيانا أخرى لتعود إلى الانبعاث من جديد من خلال الزيارات التركية من جهة ثم الليبية من جهة أخرى.

ويمكن القول أن العلاقات بين البلدين تأثرت بالقضايا السياسية التي تخص البلدين والمنطقة كالقضية الفلسطينية، والعلاقات التركية مع الكيان الصهيوني، وقضية قبرص التي كان لليبيا موقف مساند لتركيا فيها، وكذلك الموقف التركي من الاعتداء الأمريكي على ليبيا وكلها أثرت في مسيرة العلاقات بين الطرفين، غير أن محور العلاقات بين الطرفين كان قائما بالدرجة الأولى على الجانب الاقتصادي التجاري.[1]

وفيما يخص الأفارقة جنوب الصحراء، فإنه وفقا لما تم الإشارة إليه في مقدمة هذا المطلب من فتح تركيا أول سفارة لها وذلك في إثيوبيا سنة 1926، إلا أنّ العلاقات ظلت ضعيفة وفقا لما تم ذكره من أسباب، لكن يجدر بالدراسة ذكر بعض واقع العلاقات مع الدول الأفريقية والتي قام معظمها بعد استقلال الأفارقة من الاستعمار الأوروبي.

ففي نيجيريا ومباشرة مع إعلان الاستقلال نهاية سنة 1960م فتحت تركيا قنصلية عامة لها في مدينة لاغوس آملة في فتح علاقات دبلوماسية مع الدولة النيجيرية الجديدة، وبعد أربعة أشهر فقط من إعلان الاستقلال وتحديدا في 1961/02/16م رفعت تركيا مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى سفارة، مما يدل على رغبة تركية واضحة في رفع مستوى العلاقات بين البلدين، لكن الحرب الباردة وانعكاساتها أدى بكلا الدولتين إلى التركيز على الواقع القريب بدلا عن أهداف السياسة الخارجية غير القارية.

لكن انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة منح فرصا وتحديات جديدة من شأنها القضاء على الانقسام الإيديولوجي، وخلق أرضية جديدة للعمل المشترك.

هذه الأرضية الجديدة بدأت تظهر من خلال تبادل الزيارات الرسمية التي شهدها البلدان في سنة 1996، حيث زار رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان نيجيريا، وقد أعطت تلك الزيارة قوة دفع

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 87-111.

جديدة للعلاقات بين البلدين، إذ تضمنت توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية وأربعة بروتوكولات مثلت أساسا لعلاقات اقتصادية وسياسية نشطة وفعالة.[1]

فعلى الصعيد التجاري تضاعف حجم التجارة بين تركيا ونيجيريا بين سنتي 1995 و1997 ومنذ 1996 زار تركيا خمسة عشر وزيرا نيجيريا، وفي المقابل زار نيجيريا خمس وزراء أتراك خلال نفس الفترة.

تمثل كلا الدولتين قوى إقليمية في مناطقهما، وحضورهما وإسهامهما النشط يعتبر عاملا مفتاحيا في حفظ الأمن والاستقرار في محيطهما المضطرب، وهو ما سينعكس بالاستقرار أيضا في أقاليمهما وهذه الوضعية كقوى إقليمية ستجعل سياستهما الخارجية مؤثرة وضاغطة في الساحة الدولية.[2]

وبشأن العلاقات مع الصومال، فيعود أول حضور تركي هناك كما ذكر في المبحث الثاني إلى العهد العثماني وتحديدا في القرن السادس عشر في عهد السلطان سليم الأول الذي قدم لمساعدة الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي ضد البرتغاليين والإثيوبيين، ثم من بعده السلطان عبد الحميد الثاني الذي حاول جاهدا الدفاع عن مصالح المسلمين في القرن الأفريقي.[3]

أما عن تركيا الحديثة فقد اجتمعت مع الصومال سنة 1969م كعضوين مؤسسين لمنظمة التعاون الإسلامي، وفي سنة 1981 عينت تركيا أول سفير لها في مقديشو وحافظت على وجودها الدبلوماسي هناك حتى سنة 1991 حين أغلقت سفارتها نتيجة الخطر الذي كانت تشكله الحرب الأهلية آنذاك وغياب تواجد حكومة مركزية في البلاد.

وقد شاركت تركيا في سنة 1991 في عملية الأمم المتحدة في الصومال المسماة (UNOSOM) كما لعب الجنود الأتراك دورا في جهود حل الصراع في الصومال، حيث قاد الجنرال التركي شفيق بير عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال (UNOSOM 2) وذلك بين سنتي 1993-1995م.[4]

---

[1] Hasan Ulusoy, "Turkish-Nigerian Relations (with a view to Turkey`s policy Towards Black Africa For the Next Millennium) **journal of International Affairs**, Vol.3, N.3, September-November 1998.

[2] **Ibid**.

[3] موقع أخبار الصومال، " الدور التركي في الصومال- الأبعاد- الآفاق- وملامح المستقبل، " 2015/01/28، **www.somalianewsweb.com/detail.aspx?Id=1298**

[4] Kevin Knodell, "The Turkish Army Is Going to Somalia, " 13/01/2016, **www.warisboring.com/the-turkish-army-is-going-to-somalia**

غير أن العلاقات عادت للضمور فيما بعد نظرا لفشل الجهود الدولية والأممية لتحقيق الاستقرار في البلاد، لكن تغيّر الإدارة في تركيا بعد 2002 أعاد العلاقات للتحسن وفق رؤية جديدة سيتم التطرق إليها فيما سيأتي من مباحث.

**العلاقات مع السودان:**

كما جرت العادة مع عديد الدول الأفريقية، فتحت تركيا سفارة لها في الخرطوم سنة 1956 وهي ذات السنة التي استقلت فيها السودان وبالرغم من أن العلاقات لم ترق إلى درجة كبيرة من التطور منذ الاستقلال، إلا أنها انتعشت ابتداء من سنوات الثمانينيات بدءا من الجانب التجاري ووصولا إلى الجانب الثقافي.[1]

وقد أقام السودان تمثيلا دبلوماسيا على مستوى سفارة في تركيا سنة 1981م وهي ذات السنة التي زار فيها الرئيس الأسبق جعفر النميري تركيا، وقد كانت تلك الزيارة الأولى لرئيس سوداني إلى تركيا، غير أن السفارة أغلقت سنة 1983 ضمن برنامج تقليص السفارات، وأعيد فتحها سنة 1987.[2]

غير أن سنوات الثمانينيات الأولى سجلت توقيع عديد الاتفاقيات والبروتوكولات التي شملت مجالات التربية والتدريب، إضافة إلى مجال الطب والمجالات الفنية، إذ وقعا اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، وأخرى للتعاون الثقافي وذلك بتاريخ 1982/08/02م في العاصمة أنقرة.

ومنذ سنة 1990 تحسنت العلاقات السودانية التركية إذ تم الاتفاق في أنقرة على البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية في الفترة من 1993 إلى 1995 وذلك بتاريخ 1993/08/31، وتوالى طيلة فترات التسعينيات وما بعدها توقيع عديد الاتفاقيات والبروتوكولات في المجال الاقتصادي والتركيز على الحقل الزراعي والسياحي والتكنولوجي.[3]

كما تأسست العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والسينيغال سنة 1963، بعد ثلاث سنوات فقط من استقلال السينيغال سنة 1960، إذ افتتحت تركيا سفارة لها في العاصمة داكار، وتميزت العلاقات منذ تلك الفترة بالفتور وقلة الزيارات حتى سنة 1993 والتي سجلت زيارة الرئيس التركي أوزال إلى داكار.[4]

---

[1] محمد حقي حوتشين، " البعد الثقافي والعلمي في العلاقات التركية- السودانية، " 28 جوان 2015،
**البعد-الثقافي-والعلمي-في-العلاقات الد/www.mehemthakkisucin.com/2015/06/28**

[2] موقع وزارة الخارجية السودانية، " العلاقات السودانية التركية، " 2016/07/31
**www.mof.gov.sd/new/more.php?main_id=9&sub_id=40&id=383**

[3] محمد حقي، **مرجع سابق**.

[4] Panapress,"Turkey to increase trade with Senegal," 25 September 2008,
**www.Panapress.com/Turkey-to-increase-trade-with-Senegal-13-518276-18-Lang1-index.HTML**

وافتتحت تركيا سفارة لها في جمهورية جنوب أفريقيا بعد إلغاء نظام الفصل العنصري، وكان ذلك سنة 1994م، كما سجلت سنوات منتصف الثمانينيات من القرن الماضي توقيع تركيا اتفاقيات تعاون مع دول أفريقية أخرى في مجال الصناعة والتجارة ومنها أوغندا سنة 1987م وبتسوانا وتشاد وجيبوتي وغامبيا وزامبيا سنة 1989م.[1]

في ختام هذا المطلب ومن خلال استظهار واقع العلاقات بين تركيا الحديثة والدول الأفريقية، فإنه يمكن القول أن تلك العلاقات ظلت ضعيفة حتى أواخر سنوات تسعينيات القرن العشرين خصوصا مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء، والتي كان جل التواصل معها عن طريق المنظمات الدولية.[2]

كما لم تتعد العلاقات المجال الدبلوماسي والسياسي لها والمتمثل في تبادل بعض الزيارات، وكل ذلك راجع إلى وضعية الأفارقة التي تم توضيحها في مقدمة المطلب، واستغراق الطرف التركي أيضا في قضاياه الداخلية والإقليمية، حيث كان أكثر نشاطا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان، من خلال مشاركته في الأنشطة الدولية لحفظ الأمن، وارتباطه بحلف الناتو الذي كانت تعاديه عديد الدول الأفريقية.[3] إضافة إلى مشاكل تركيا الداخلية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي وحالة الانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد بدءا بانقلاب 1960 ثم 1971 ثم انقلاب 1980 وانقلاب 1997م، وهو ما مثل عائقا أمام استمرار قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وسياسية جيدة مع المحيط الإقليمي والدولي عموما، وليس أفريقيا فقط.

---

[1] محمود زكرياء، **مرجع سابق**، ص ص. 193، 218.

[2] Gabrielle Angey, **op.cit**.

[3] **Ibid**.

## المطلب الثاني: العلاقات التركية الأفريقية بين 1998-2002.

شهدت تركيا مشاكل عديدة في علاقاتها الدولية سنة 1997 والتي من أبرزها رفض الاتحاد الأوروبي ترشيح تركيا للانضمام له لأسباب متعلقة بالصراع مع اليونان وقبرص، وهو ما جعل الأتراك يجمّدون الحوار السياسي مع الأوروبيين، ويتجهون إلى بدء انتهاج سياسة خارجية أوسع وأكثر انفتاحا على العالم الخارجي غير الغربي، وكانت القارة الأفريقية أحد أهم نقاط الارتكاز في هذا الموضوع، مع التركيز على الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، ولتحقيق ذلك الغرض تبنت تركيا سنة 1998 خطة عمل سميت بـ "الانفتاح على أفريقيا" التي أعدتها وزارة الخارجية وشارك في التحضير لها العديد من الفاعلين المحليين المتمثلين في رجال أعمال ومجتمع مدني وممثلي الوزارات وممثلي عديد الشركات والمؤسسات الخاصة، إضافة إلى الأفارقة الذين حضروا عديد الاجتماعات لمناقشة موضوع العلاقات التركية الأفريقية.[1]

وقد ارتكزت خطة الانفتاح على أربعة عوامل رئيسية أولها الشق الدبلوماسي الذي هدفت من خلاله تركيا إلى زيادة عدد التمثيليات الدبلوماسية في القارة الأفريقية ورفع مستوى التمثيل إلى أرقى درجاته وهي درجة السفارة، وثانيها الشق السياسي من خلال تبادل الزيارات الرسمية وهذا يرتبط بشكل وثيق مع الجانب الدبلوماسي، أما الشق الثالث فهو الجانب الاقتصادي والتنموي، حيث هدفت تركيا إلى تشجيع التبادل التجاري وتنشيط العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وزيادة الدعم الإنساني والتنموي للقارة الأفريقية التي تعاني مشاكل تنموية كبيرة، أما الشق الرابع فهو الثقافي وذلك من خلال تعميق أواصر التعاون الثقافي وتطويره، خاصة أن الأفارقة يتشاركون مع الأتراك في بعد ثقافي يشملهما وهي الثقافة الإسلامية والإرث الإسلامي الذي يشكل عاملا مشجعا يمكن الاستناد عليه في توثيق الصلات مع عديد الدول الأفريقية.[2]

وقد تضمنت العوامل الأربعة سابقة الذكر إجراءات اشترطت خطة الانفتاح تحقيقها للرقي بالعلاقات مع الدول الأفريقية إلى أرقى المستويات، ويمكن توضيحها كالتالي:

[1] Volkan Ipek, "The 2011 Landing of Turkey on Somalia: The " State To People " Aspect of Turkish foreign policy Towards sub Saharan Africa," **European scientific journal**, May 2014/Special/Edition ISSN: 1857-7881 (Print) C-ISSN 1857-7431, pp.412- 428.

[2] Ali Belgic and Daniela Nascimento, " Turkey's new focus on Africa : causes and Challenges, " **NOREF**, Policy Brief,( Sept 2014) p.1.

أ) **العامل الدبلوماسي**: والذي تضمن أربعة إجراءات تمثلت في:

1- زيادة مستوى التمثيل الدبلوماسي التركي في أفريقيا.

2- تحسين البنية التحتية للسفارات التركية في أفريقيا.

3- تعيين القناصل الأتراك في أفريقيا.

4- منح التصديق والاعتماد المباشر للسفراء الأتراك في أفريقيا.

ب) **العامل السياسي**: وتضمن أيضا أربعة إجراءات تمثلت في:

1- تكثيف الزيارات الرسمية بين تركيا وأفريقيا.

2- إقامة وتطوير الصلات مع صانعي السياسة الأفارقة عن طريق المنظمات الدولية.

3- تفعيل ميكانيزمات التشاور السياسي بين تركيا والأفارقة .

4- حفظ السلام وتقديم المساعدات الإنسانية للدول الأفريقية.[1]

وقد أعطت خطة الانفتاح أولوية للزيارات رفيعة المستوى من قبيل الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والبرلمانيين، وقد سجل شهر أفريل من سنة 2000 زيارة الرئيس التشادي لتركيا، فيما لم يزر أي مسؤول تركي رفيع أفريقيا خلال الفترة 1998-2003، وهو ما يدل على عدم تطبيق تلك الإجراءات حتى سنة 2003، ولم تسجل الفترة المذكورة إلا إقامة برلمانيين أتراك للجان صداقة مع برلمانيين سودانيين سنة 1999م.

ج)- **العامل الاقتصادي**: والذي تضمن تسعة (9) إجراءات توضحها النقاط التالية:

1- زيادة حجم التجارة الخارجية مع الدول الأفريقية.

2- دعوة الأفارقة إلى توقيع اتفاقيات عديدة للتعاون التجاري والاقتصادي والتكنولوجي والتنسيق مع الحكومات الرسمية ووزاراتها للتجارة والصناعة والصحة والزراعة والتعليم.

3- دعوة الأفارقة للدخول في برامج تدريبية قصيرة الأمد لتخريج مختصين أفارقة في مجالات الصحة والزراعة والصناعات الدوائية والتعدين وتنظيم إدارة المياه.

4- إنشاء صندوق خاص بالمساعدة التقنية للدول الأفريقية.

5- سعي تركيا للتواجد كعضو مانح لبنك التنمية الأفريقي للدول غير الإقليمية.

6- تأسيس مجلس الأعمال المشترك لغرف التجارة مع الدول الأفريقية.

7- المساهمة في البنك الأفريقي للصادرات والواردات.

---

[1] Volkan Ipek, **op.cit**, pp. 412- 428.

8- إنشاء روابط نقل واتصالات جوية وبحرية مع الدول الأفريقية.

9- تشجيع المقاولين الأتراك للولوج إلى الأسواق الأفريقية.[1]

د)- **العامل الثقافي**: وقد تضمن خمسة إجراءات تمثلت في:

1- توقيع اتفاقيات ثقافية مع الدول الأفريقية.

2- توثيق الصلات بين الجامعات من خلال تقديم منح للطلبة الأفارقة للدراسة في تركيا.

3- دعوة الأفارقة الباحثين والمهتمين إلى حضور مختلف الملتقيات والمهرجانات الدولية التي تقام في تركيا.

4- التعاون في المجال الدبلوماسي من خلال دورات تدريبية للموظفين الدبلوماسيين، والاهتمام بالتعاون في التدريب العسكري من خلال دعوة الأفارقة لتدريبات عسكرية في تركيا نظرا للخبرة والإسهام التركي في أنشطة حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وهو ما سينعكس بالاستفادة على الدول الأفريقية.

5- تأسيس معهد في تركيا مختص بالدراسات الأفريقية، وذلك لأجل تنوير الرأي العام التركي من جهة وفهم مشاكل القارة الأفريقية من جهة أخرى.[2]

وبالرغم من هذه الإجراءات المفصلة التي جاءت بها خطة الانفتاح سنة 1998 بهدف تدشين مرحلة جديدة في العلاقات بين تركيا والدول الأفريقية إلا أن واقع التطبيق كان بعيدا عما كتب في الوثائق، وذلك بسبب المشاكل والاضطرابات السياسية الداخلية التي عانت منها تركيا بسبب تواجد ثلاثة أحزاب في الائتلاف الحكومي* إضافة إلى الزلزال الكبير الذي حدث في تركيا سنة 1999 والذي خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة، وما تلاه من أزمة اقتصادية حادة وقعت بين سنتي 2000 و2001. وللإشارة فإن وزير خارجية حكومة الائتلاف "إسماعيل جيم" صرّح مرات عديدة موضحا رؤيته الجديدة للسياسة الخارجية التركية والتي تقوم على أبعاد متعددة تنظر من خلالها إلى القارة الأفريقية على أنها قارة مهمة لتركيا.[3]

---

[1] **Ibid**, pp.412- 428.

[2] Mehmet Ozkan and Birol Akgien, " Turkey's opening to Africa, " **The Journal Modern African Studies**, Vol. 48/ss.4 (November 2010) pp. 525- 546.

* تشكل من حزب الوطن الأم (ANAP) وحزب اليسار الديموقراطي (DSP) وحزب تركيا الديمقراطي (DTP) بين سنتي 1999-2002 برئاسة بولند أجاويد.

[3] **Ibid**, pp. 525- 546.

**خلاصة الفصل:**

تميزت العلاقات التركية الأفريقية خلال المرحلة العثمانية بالتقارب نظرا لدور العثمانيين في مناطق عديدة في القارة، والتي من أهمها منطقة شمال أفريقيا، كما أن العامل الديني كان هو الأساس في العلاقات التركية الأفريقية باعتبار أن الدخول العثماني كان استجابة لحكام عديد المناطق الأفريقية الذين طلبوا تخليصهم من بطش الصليبيين الإسبان.

كما شهدت الفترة العثمانية في أفريقيا محطات إيجابية وانتصارات ضد العدوان الغربي في مناطق عديدة من القارة، إضافة إلى محطات سلبية شهدتها بعض مراحل الحكم العثماني على غرار فترة حكم الإنكشاريين الذين ركّز معظم حكامهم على تعظيم مصالحهم الشخصية.

وبشأن العلاقات الأفريقية مع تركيا الحديثة بعد سنة 1923 فقد تميزت بالفتور والتراجع، نظرا لسياسة القادة الأتراك الجدد المتجهة إلى المحيط الغربي بعيدا عن المحيط الشرقي الإسلامي، وقد استمر ذات الوضع طيلة وجود حكم العسكر في تركيا وإلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين.

# الفصل الثاني

## أبعاد تطوير العلاقات التركية الأفريقية في عهد حكومة العدالة والتنمية

المبحث الأول: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة

المطلب الأول: خلفيات وأهداف حزب العدالة والتنمية التركي

المطلب الثاني: أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجديدة

المطلب الثالث: موقع أفريقيا في منظور حكومة العدالة والتنمية

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والدبلوماسية والأمنية للعلاقات التركية الأفريقية

المطلب الأول: الأبعاد السياسية والدبلوماسية

المطلب الثاني: الأمن كبعد جديد في العلاقات التركية الأفريقية

المبحث الثالث: الأبعاد الإقتصادية والتجارية للعلاقات التركية الأفريقية

المطلب الأول: الأبعاد الإقتصادية للعلاقات التركية مع دول شمال أفريقيا

المطلب الثاني: الأبعاد الإقتصادية للعلاقات التركية مع دول جنوب الصحراء

**تمهيد:**

ستتطرق الدراسة في هذه الفصل إلى الأبعاد والإستراتيجيات المنتهجة من قبل حكومة العدالة والتنمية بعد وصولها للسلطة في تركيا، والهادفة لتحسين وتطوير واقع العلاقات التركية الأفريقية، والتي كانت في أدنى مستوياتها قبل سنة 2002 خصوصا مع دول أفريقيا ما وراء الصحراء، غير أنّه يجدر بالدراسة قبل ذلك شرح ظروف وصول حزب العدالة للسلطة وبيان رؤيته وسياسته تجاه العالم الخارجي إجمالا والقارة الأفريقية بشكل خاص.

## المبحث الأول: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة

سيتطرق هذا المبحث إلى التعريف بحزب العدالة والتنمية من خلال بحث خلفيته وأهدافه وأسس وأبعاد السياسة الخارجية التركية المنتهجة بعد سنة 2002 وموقع القارة الأفريقية من تلك السياسة.

### المطلب الأول: خلفيات وأهداف حزب العدالة والتنمية التركي

#### النشأة وظروف الوصول للسلطة:

يعد حزب العدالة والتنمية* امتدادا لحزب الرفاه ذو الطرح الإسلامي الذي ولد رسميا سنة 1983م والذي تشكل هو الآخر من الكوادر الوسطى لحزب الخلاص الوطني الذي تم حظره سنة 1980 على خلفية الإنقلاب العسكري.

غير أن حظر حزب الرّفاه أيضا سنة 1998م بعد الإطاحة بزعيمه ورئيس الحكومة التركية بين سنتي 1996-1997 نجم الدين أربكان**جعل الحزب يُنظِّم نفسه بسرعة تحت اسم حزب الفضيلة لكن هذا الأخير تم حظره أيضا في 22 يونيو 2001م، وأدى الحظر الجديد إلى انشقاق في صفوف الحركة الإسلامية بين حزب السعادة الذي يضم مجموعة محافظة ومتمسّكة بالتوجهات والشعارات القديمة ومنها نجم الدين أربكان، ومجموعة أخرى نتج منها حزب العدالة الذي يمثل التيار المسمى "تجديديا"[1].

بلغ عدد الأعضاء المؤسسين لحزب العدالة والتنمية– الذي يحمل شعارا على شكل مصباح كهربائي يتشكل من اللونين الأصفر والأسود– 63 شخصا بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان (الرئيس السابق لبلدية اسطنبول) ورفيقه عبد الله غول، إذ تقدم أردوغان بطلب الحصول على ترخيص تأسيس حزب أطلق عليه (حزب العدالة والتنمية)، ضمت الهيئة التأسيسية للحزب 13 امرأة بينهن أربعة (4) محجبات منهن ممثلة ومطربة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى عدة شخصيات من حزب الفضيلة المحظور، وفئة أخرى جاءت من أحزاب أخرى.

---

* الاسم المختصر لحزب العدالة والتنمية: "AKPARTI"

** نجم الدين أربكان: يعد واحدًا من السياسيين الإسلاميين البارزين في تركيا، قاد حربا سياسية ضد العلمانية، وتمكن لأول مرة في التاريخ التركي المعاصر من إيصال الإسلاميين إلى السلطة في بلد علمانية. اهتم بالعلاقات والتقارب مع الدول العربية والإسلامية، شغل منصب نائب رئيس الوزراء ثم رئيسا للوزراء، لم يخف موقفه الرافض للعلاقات مع الكيان الصهيوني، حظر حزبه "الرفاه" من قبل المحكمة الدستورية التركية سنة 1998بدعوى مخالفته للمبادئ العلمانية، وسجن أربكان لمدة سنتين، ومن حزبه تشكلت عديد الأحزاب التي نتج منها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ 2002.

[1] ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1،2010) ص.63.

وقد جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001 تحت عنوان "العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع"، ويحترم الحزب الحريات الدينية والفكرية ويتبنّى طرح الإنفتاح على العالم والتسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد مشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوربي[1].

وقدّم حزب العدالة والتنمية صورة حزب "ديمقراطي محافظ" متمسك بمرجعيته الدينية، غير أنه لا يفضل الابتعاد عن حركة الرأسمالية المعولمة، ويستند الحزب إلى قاعدة انتخابية متنوعة، إذ يتمتع بصيت قوي وسط الأناضول، وقطاع كبير من ناخبيه يعيش في الأرياف وفي المدن الصغيرة والمتوسطة.

يصوّر الحزب نفسه بأنه حزب الفقراء والمحرومين ويرفض الفساد، كما أنه يغري الفئات المحرومة في ضواحي المدن الكبرى وخصوصا اسطنبول، مثلما يستقطب قطاعا معتبرا من الجمهور الكردي شرق تركيا، إضافة إلى حصوله على تأييد رجال الأعمال كونه حزبا يدعم المبادرة الحرة، كما يجتذب الفئات الليبرالية الساعية لفك الارتباط الكامل بين الدولة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب انفتاحه السياسي، وكلها عوامل مساعدة على اعتلاء الحزب مركزا جيدا في ذهن الناخبين الأتراك[2].

جاء حزب العدالة على خلفية جملة مشاكل كانت تعانيها تركيا شملت الشأن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إذ خلّفت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا منذ نهاية التسعينيات موجة غضب وتشاؤم وإحباط في صفوف المجتمع التركي تجاه الطبقة السياسية التقليدية، حيث انتهت الدورة البرلمانية 1999-2002 بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس ضم أحزاب اليمين واليسار القومي وتميزت الحكومة خلال الفترة المذكورة بعجز مزمن كان من أبرز ملامحه تفشي الفساد وتوالي الفضائح واقتراب الوضع الاقتصادي من الإفلاس.

ونتيجة للأزمة المالية الكبرى في 2001 ونسب التضخم المرتفعة والمديونية القياسية، انخفضت الليرة التركية بنسبة 40%، وارتفعت نسبة البطالة في المدن من 12.6% سنة 2001 إلى 15.1% سنة 2002 وزادت نسبة الشباب العاطل عن العمل نحو 3% في أقل من سنة، وقد أدى ذلك الوضع الاقتصادي المتدني إلى رفض قطاع واسع من الشعب للطبقة السياسية الحاكمة وهو ما دلّت عليه نتائج انتخابات 2002.

---

[1] ديلي صباح، "حزب العدالة والتنمية التركي.. النشأة والانجازات،"2015/09/12،
**www.turkpress.com/node/12544**

[2] ميشال نوفل، **مرجع سابق**، ص ص.63، 64.

واستطاع حزب العدالة والتنمية الوصول كأول قوة سياسية في تركيا في تلك الانتخابات، إذ حصل على نسبة 34% من الأصوات وعلى عدد 363 نائبا في الجمعية الوطنية من أصل 550.

كما تمكن حزب العدالة والتنمية لأول مرة في تركيا منذ سنة 1987 من تولّي المسؤوليات الحكومية دون اضطرار إلى تشكيل ائتلاف، حيث لم يكن أمامه في البرلمان سوى حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على 178 مقعدا، وقد سجّلت تلك الانتخابات غيابا للأحزاب التقليدية التي تلقّت هزيمة كبيرة.[1]

واستطاع حزب العدالة سنة 2004 الفوز في الانتخابات البلدية بحصوله على نسبة 41.67% من مجموع أصوات الناخبين، وهو ما مكّنه من الفوز برئاسة 58 بلدية من أصل 81 هي عدد المحافظات.

وتوالت النجاحات في عديد الإستحقاقات الانتخابية التي شهدتها تركيا في سنوات 2007 2009 و2011 و2015 ثم في 2016 والتي فاز فيها بالأغلبية التي تخوّله تشكيل الحكومة بمفرده، بعدما تعذر عليه ذلك في 2015.[2]

**المرتكزات والأهداف الأساسية لحزب العدالة والتنمية "AK PARTI":**

وفقا للائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية كما ترجمها الدكتور طارق عبد الجليل، حددت المرتكزات والأهداف كالتالي:

**أولا: المرتكزات "المبادئ":**

حزب "العدالة والتنمية" تنظيم سياسي تأسس من أجل القيام بالعمل الحزبي والأنشطة السياسية طبقا للائحته وبرنامجه في إطار دستور الجمهورية التركية والمواثيق الدولية المصدّق عليها من قبل مجلس الأمة التركي، وعلى رأسها البيان الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وقانون الأحزاب السياسية وقوانين الانتخابات والقوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة.

**ثانيا: الأهداف الأساسية:** وقد تضمنت حسب اللائحة النقاط التالية:

1- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن "النظام الجمهوري" هو أهم مكسب إداري للأمة التركية وأن السيادة أصبحت في يد الشعب دون قيد أو شرط، ويسلّم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة، وينادي بضرورة امتثال المؤسسات والأشخاص الذين يستخدمون السلطة السياسية

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.64، 65.

[2] ديلي صباح، **مرجع سابق**.

باسم الأمة لمبدأ سيادة القانون، ويقبل العقل والعلم والتجربة على أنهم مرشدو الطريق ويؤكد على أن الإدارة الوطنية وسيادة القانون، والعقل والتجربة والديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية للفرد والأخلاق هي مرجعيات أساسية لمفهوم الإدارة السياسية.

2- يدافع حزب العدالة عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها، ويقبل بالقيام بأنشطة مناسبة للمعايير والمسلمات العامة من أجل الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة التي أرشد إليها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، بل وحتى الارتقاء فوقها وذلك مع الحفاظ على قيمنا الموروثة كأرضية للحياة السياسية.

3- حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي محور اهتمامه الإنسان، ويؤمن بأن الخدمة الأفضل هي خدمة الإنسان، ويؤكد على أن جميع أفراد شعبنا هم عائلة كبيرة تنضوي تحت اسم "دولة جمهورية تركيا" المؤسسة في أرض تركيا، وأن الدول الأخرى كل في حدوده هي عائلة جارة. ويؤمن بأنه من خلال القيمة التي تعطى للإنسان يمكن التعايش في سلام دائم.

4- يدرك حزب العدالة والتنمية بأن الناس يتمتعون بحقوق مثل العقائد المختلفة والفكر، والعرق واللغة والتعبير والتنظيم والمعيشة منذ ولادتهم ويحترمها، ويقبل بأن الاختلاف ليس سبب فرقة بل هو غنى يعزز ثقافتنا.

5- يرفض الحزب كل أشكال التمييز التي لا تتوافق وأسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة، ويرى في الدولة مؤسسة خدمية فعالة شكّلها الأفراد من أجل خدمة الفرد.

6- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يمكّن الإرادة الوطنية من أن تسود، ويساعد المجتمع على العيش في إطار نظام ديمقراطي حر يتصف بالتعددية والمشاركة.[1]

7- يؤكد حزب العدالة والتنمية على ضرورة أن يراعي جميع الأشخاص والمؤسسات والهيئات العاملون بالوظائف العامة داخل هيكل الدولة، استخدامهم السلطات وأداءهم للمهام وفق معايير دولة القانون كأساس للشرعية.

8- يؤكد الحزب على حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون، وحقهم في التعبير عما يفكّرون، وهو أمر لا يقبل النقاش، كما أن حق وسلطة الإعلان والدعاية عن الاعتقاد والفكر بصورة موافقة للقانون،

[1] موقع حزب العدالة والتنمية التركي، "لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات 2009) ، " تر: طارق عبد الجليل، **www.akparti.org.tr/upload/documents/parti_arapca.pdf**

هي ملك للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وأن لكل فرد نفس الحقوق المتساوية والمشتركة في كل مؤسسة وفي كل مجالات الحياة، لذلك فإنه يجب على الدولة عدم اتخاذ موقف إلى جانب أو ضد أي اعتقاد أو فكر قط، وأن مبادئ المساواة أمام القانون والعلمانية الموجودة في الدستور تشكل ضمانا لهذا المفهوم ووجهة النظر هذه، ويقرّ بضرورة أن تكون المهمة التي يمكن أن تتحملها الدولة والشخصية الاختيارية للحزب هي عبارة عن إعداد بيئة حرة تحقّق وتضمن استخدام الحقوق فحسب، ويدافع عن أن الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن أن تكون موضع اقتراع.

9- يعطي حزب العدالة أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجا يحيي الإنسان حياة إنسانية.[1]

10- يؤمن الحزب بالإنسان كمصدر أساسي وهدف للتطور الاقتصادي، ويهدف إلى تأسيس اقتصاد السوق بجميع مؤسساته وقواعده.

ويعرف دور الدولة في الاقتصاد كمنظم ومراقب. ويرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية. ويدافع عن إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة، والحماية من السلبيات التي جلبتها معها.

11- يؤمن الحزب بأن العائلة هي أساس المجتمع التركي، وبأن العائلة التي تقوم بوظيفة الجسر بين الماضي والمستقبل هي مؤسسة اجتماعية أساسية لا غنى عنها في نقل قيمنا القومية ومشاعرنا وأفكارنا وعاداتنا وتقاليدنا الخاصة إلى الأجيال الجديدة.

12- يهتم حزب العدالة والتنمية بأن يكون كل شخص وخاصة فئة الشباب واثقا من نفسه متقدما متطورا وفي مستوى رفاهية مرتفع، وأن يرتبط الشباب بوطنهم تركيا، التي تنعم بالأمن والسلم وأن يزوّدوا بقيم الروح المعنوية العالية، ولهذا السبب يحاول الحزب تطبيق مفهوم تدريس وتعليم وتعلّم مزوّد بالوسائل والمعطيات العلمية الحديثة من أجل خلق مجتمع معلومات حرّ على كافة المستويات.

13- يهتم الحزب بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة. ويؤمن بأهمية مؤسسات المجتمع المدني، وبأنه لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص وتأسيس إدارة عامة ذات إنتاجية وجودة، وفي إجراء الرقابة عليها وإدامتها.

[1] المرجع نفسه.

14- يقبل الحزب بالاستفتاء العام كطريقة فعالة من أجل تأمين مساهمة الشعب في عملية الإدارة.

15- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن العدالة تمكّن من الوقوف بقوة أمام تحديات الداخل والخارج، كما يؤمن الحزب أيضا بأن القوة تنبع من القانون وليس العكس، وأن القانون يقضي على العوائق التي تمنع سيادة الشعب، ويؤمّن حق القضاء العادل وحرية البحث عن الحقّ بكل صوره، وهو ما يضمن العيش الصالح للشعب ويحمي الوطن واستقلاله وبنيته المتحدة.[1]

**المطلب الثاني: أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجديدة**

تطرّقت عديد المراجع والبحوث العلمية إلى التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، خاصة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة التي كانت تمثّل عائقا أمام توسيع تركيا لعلاقاتها مع العالم الخارجي وذلك بفعل الاستقطاب الحاد الموجود في تلك الفترة.

غير أن أفضل ما يمكن عرضه للحديث عن السياسة الخارجية التركية، ما تعرّض له البروفيسور أحمد داود أوغلو القيادي في حزب العدالة والتنمية والذي يطلق عليه مهندس السياسة الخارجية التركية، هذه الأخيرة التي مثّلها واقعا وتطبيقا في الفترة ما بين 01 ماي 2009 و28 أوت 2014 حيث يذكر في كتابه: " العمق الاستراتيجي" رؤية تركيا التي تم تبنيها في القرن الواحد والعشرين والتي تقوم على ضرورة الالتزام بستة مبادئ حتى يمكن تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة وهي:

**المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن**

اعتبر أوغلو أنه من دون تحقيق أي دولة لهذا التوازن بداخلها، فلن تستطيع التأثير على محيطها كما أن تحقيق مشروعية النظم السياسية مرتبط بتوفير هذه الأخيرة الأمن لشعوبها وعدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك، فالأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها ولقومها من دون الحرية ستتحول بمرور الوقت إلى أنظمة سلطوية، كما أن الأنظمة التي تضحي بالأمن بحجة منح الكثير من الحريات ستصاب بحالة من الاضطراب المخيف.

ويشير أوغلو إلى التوجه العالمي تجاه تقليص الحريات عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر بحجة التهديدات الإرهابية، وينوّه بالجهود التركية والتي يصفها بالناجحة، حيث أنها وفّقت بين مسألة توسيع مساحة الحريات وعدم المغامرة بأمنها. ويشير إلى سنة 2007 التي تعرضت فيها تركيا إلى

[1] المرجع نفسه.

مخاطر الإرهاب وتهديداته، غير أنها حرصت في ذات الوقت على صون الحريات، ويؤكد أوغلو في ختام هذا العنصر على أن الديمقراطية هي أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا.[1]

**المبدأ الثاني: تصفير المشكلات مع دول الجوار "صفر مشكلة"**

ويذكر الدكتور أوغلو أن المقارن لوضع تركيا السابق ووضعها الحالي- أي بعد وصول حزب العدالة للسلطة- سيجد أن علاقات تركيا بدول الجوار أصبحت علاقة جيدة، ويضرب أمثلة على ذلك بدءا بسوريا التي يذكر أن العلاقات معها تحسنت بشكل ملحوظ- وهذا بالطبع قبل دخول سوريا في أزمتها سنة 2011-كما يذكر أن العلاقات التركية الجورجية تطورت كثيرا، حيث أصبح لتركيا إمكانية استخدام مطار (باتوم) الجورجي كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية، وهذا يعد نجاحا دبلوماسيا مهما. ويواصل أوغلو في إعطاء أمثلة على علاقات الجوار الجيدة على غرار بلغاريا وإيران*.

**المبدأ الثالث: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار**

والمقصود هنا تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، إذ كان للخارجية التركية اهتماما مؤثرا وجادا في البلقان في سنوات التسعينيات خصوصا في أزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو، على خلاف حجم التأثير الذي كان في منطقة الشرق الأوسط والذي كان محدودا بسبب الخلفيات التاريخية التي تربط العرب بالأتراك والصورة السلبية التي كانت تعتري الطرفين تجاه بعضهما غير أن الضرورات البراغماتية للتعاون والتنسيق الدبلوماسيين حطّمت تلك الحواجز النفسية والتاريخية وجعل تركيا أكثر التزاما بسياسة شرق أوسطية فعالة منذ 2001 خصوصا حيث أضحت تركيا تملك قدرات واتصالات تجعلها متابعة للتطورات في الشرق الأوسط لحظة بلحظة[2]، وقد كانت زيارة عبد الله غول 2004 للبنان عندما كان وزيرا للخارجية تعد أوّل زيارة يقوم بها وزير خارجية تركي إلى لبنان، وقد دلّ ذلك على اهتمام دبلوماسي واضح بواقع ومشاكل منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط.2، 1432هـ- 2011م) ص. 612.

* الأزمة في سوريا وتجلياتها المختلفة والمعقدة أثرت جدا على هذا المبدأ بدءا بالعلاقات مع سوريا والتي وصلت للتصعيد مرات عديدة على خلفية اللاجئين والتي مست جميع الأطراف الدولية، وأيضا التدخل الروسي في سوريا وتأثيره على العلاقات التركية الروسية، وأيضا أثر الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية التركية.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 612 - 614.

**المبدأ الرابع: السياسة الخارجية متعددة الأبعاد**

ويقصد بهذا المبدأ أن العلاقات مع مختلف اللاعبين الدوليين لا تعد بديلة عن بعضها البعض، بل متكاملة فيما بينها، وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما أن سعي تركيا للانضمام للتحالف الأوروبي بالتزامن مع سياسة تركيا مع روسيا وأوراسيا لا يمكن فهمها في إطار متضاد وإنما تفهم في إطار متكامل، والمقصود مما ذكر سابقا أن السياسة متعددة الأبعاد التي تنتهجها تركيا منذ 2002 لا تتضارب ولا تتناقض مع بعضها، إذ أنها سياسات مؤسسية راسخة، وهذا بالطبع على عكس ما كان قائما في فترة الحرب الباردة، حيث أن أي تنسيق مع أي طرف ضمن الحلف الغربي يعد استعداء للحلف الشرقي والعكس صحيح.

**المبدأ الخامس: الدبلوماسية المتناغمة**

شهدت الدبلوماسية التركية منذ 2003 نشاطا بارزا من خلال عضويتها في عديد المنظمات الدولية واستضافتها لعديد المؤتمرات الدولية، إذ استضافت تركيا بعد 2003 قمة الناتو وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي ومنتديات دولية كثيرة، كما أصبحت عضوا مراقبا في الاتحاد الأفريقي بعدما شهدت تركيا انفتاحا على أفريقيا منذ 2005 وشارك رجب طيب أردوغان عندما كان رئيسا للوزراء في قمة الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى مشاركة تركيا لعديد اللقاءات المنعقدة تحت إشراف جامعة الدول العربية.[1]

كل هذه التحركات جعلت الدكتور أحمد داود أوغلو يطلق على الفترة ما بين 2002 وحتى سنة طبع مؤلفه وهي 2010، بفترة التغيير الإيجابي، حيث ذكر أن تركيا أصبحت في عين الرأي العام العالمي دولة ذات دور في تأسيس الاستقرار لها وللدول المحيطة بها، وأنها انتقلت من دولة مركز إلى قوة عالمية.

وقد أشار أوغلو إلى ملاحظة مهمة تساعد في فهم موضوع الدراسة وهو أن هناك حالة من التوافق والانسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والإستراتيجية الصغرى للشركات والمؤسسات والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، ويعطي مثالا على ذلك بالعلاقات مع الدول الأفريقية، حيث بمجرد تبني الدولة التركية سياسات الانفتاح مع أفريقيا قام اتحاد رجال الأعمال الأتراك (TUSKON) بعقد قمة لرجال الأعمال في أفريقيا ضم مئات رجال الأعمال وعشرات الوزراء.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 614، 615.

كما قامت مؤسسة أخرى لرجال الأعمال تدعى Müsiad* بتنظيم اجتماع فخم لرجال الأعمال في الخليج، كما لمنظمة الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك "Müsiad" دورا نشطا في الاتحاد الأوروبي، وكل هذه المنظمات تساهم في رسم صورة تركيا الجديدة ذات الدبلوماسية المتناغمة.[1]

**المبدأ السادس: أسلوب دبلوماسي جديد**

ويتمثل في تحول تركيا من كونها دولة جسر إلى دولة فاعلة، حيث أدى مفهوم دولة الجسر إلى أن تظهر تركيا للشرق بأنها غربية وتظهر للغربي بأنها شرقية، لذلك دعا أوغلو إلى رسم خريطة جديدة لتركيا تجعل منها دولة ذات دور رئيسي ومركزي، وذلك من خلال عملها على إنتاج أفكار وحلول في منابر الشرق ومنتديات باسم هويتها الشرقية وأن تقدم في ذات الوقت رؤيتها لمستقبل أوروبا في المحافل الأوروبية، وتطبيق هذه الخطة حسب أوغلو لا ينسحب على السياسيين والدبلوماسيين فقط بل يتعداهم للمثقفين الأتراك أيضا، والذين عليهم جميعا نقل موروثاتهم التاريخية والحضارية لأوروبا بشكل يضيف لأوروبا ويجعل الأوروبيين مقتنعين بأن انضمام تركيا يعد مكسبا وليس عبئا.

ويسوق أوغلو مثالا في ذلك بالكلمة التي ألقاها عبد الله غول في طهران عندما كان وزيرا للخارجية، إذ انتقد الأنظمة غير الديمقراطية في دولة شهدت أزمات في مسارها الديمقراطي، وبرغم ذلك لم يوجه له أي انتقاد.[2]

في ذات السياق حدد أحد صانعي السياسة الخارجية التركية الدكتور إبراهيم كالن –كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والناطق الرسمي باسم الرئاسة التركية– ثلاث مبادئ أساسية ارتكزت عليها السياسة الخارجية لتركية منذ سنة 2002 وهي سنة وصول حزب العدالة للسلطة.[3]

**1– مبدأ العدالة السياسية والاقتصادية:** حيث أكد القادة الأتراك عديد المرات على وجوب إقامة النظام العالمي على مبادئ العدالة والمساواة كشرط مسبق لإيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل للصراعات التي تدور في العالم والمشاكل القائمة فيه.

وقد اعتبرت تركيا ذلك عنصرا أساسيا في علاقاتها الخارجية مع دول البلقان ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأماكن أخرى في العالم، كما رفعت القيادة التركية ذات الشعار في سياق الحديث

---

* منظمة رجال الأعمال والصناعيين المستقلين.

[1] **المرجع نفسه**، ص.615.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 615، 616.

[3] Ibrahim Kalin," Turkish Foreign Policy, " 2013,
**www.ibrahimkalin.com/test/turkish-foreign-policy**

عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة وذلك عندما تعرضت للقضية الفلسطينية، حيث طالبت بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحمّلت المجتمع الدولي جميعا مسؤولية تحقيق العدالة السياسية للشعب الفلسطيني المحتل.

كما طرحت تركيا مسألة مهمة في القمة الرابعة لمنظمة الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا في العالم والتي استضافتها اسطنبول سنة 2011، إذ تحدثت عن رفع الظلم الاقتصادي عن الدول الضعيفة ودعوتها الدول الغنية في العالم تقديم المساعدة لنظيرتها الفقيرة في أفريقيا وآسيا.

**2- مبدأ التوازن بين الأمن والحرية:** وهو ذات المبدأ الذي تحدث عنه الدكتور أوغلو في تعرضه لمبادئ السياسة الخارجية التركية، غير أن إبراهيم كالن ركّز على ارتباط مبدأ التوازن بالسياستين الداخلية والخارجية على السواء، وحذّر من أن يغلّب عنصر على آخر، فتغليب عنصر الأمن على الحرية يقود للاستبداد، كما أن العكس يقود للفوضى وعدم الاستقرار، وأشار كالن إلى الانقلابات العسكرية التي حدثت في تركيا وتأثيرها على هذا المبدأ.

**3- مبدأ التنمية الاقتصادية والتجارية:** والذي يتحقق من خلال تطوير وتعزيز العلاقات السياسية بواسطة التجارة والاستثمار، وقد استطاعت تركيا – مع تحقيقها للمرتبة السابعة عشر (17) عالميا من بين أكبر الاقتصادات في العالم والمرتبة السادسة (06) من بين أكبر الاقتصادات في أوروبا – من أن تحتل مكانة مرموقة وموثوقا بها بين الاقتصادات الكبرى، وقد سعت القيادة التركية إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع غيرها من القوى الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وذلك ضمن استراتيجية لإقامة علاقات اقتصادية قوية مع قوى ودول غير غربية.[1]

وتمكّنت تركيا في هذا الإطار من إقامة ومتابعة مشاريع تعاونية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي مع الدول المجاورة عن طريق إقامة مناطق للتجارة الحرة ورفع متطلبات الحصول على التأشيرة أو تسهيلها، محققة ما أطلق عليه الدكتور إبراهيم كالن بـ "التمكين المتبادل" أي خلق وضع اقتصادي مريح لجميع الأطراف المعنية عبر التبادل الاقتصادي والتجاري، وقد أثمرت تلك السياسة كثيرا من الأرباح لتركيا وشركائها التجاريين في الشرق الأوسط والبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وآسيا الوسطى.[2]

[1] **Ibid**.
[2] **Ibid**.

وترشد الدراسة أيضا في هذا المطلب إلى ما تعرض له "أمر الله إيشلر" القيادي في حزب العدالة والتنمية عندما تحدث عن السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة وذلك في مقالته المنشورة بموقع الجزيرة نت، حيث استهل كلامه بالانطلاق من ركيزة أساسية تحكم جميع الدول في علاقاتها ببعضها وهي لغة المصالح، وليست المبدئية والمثالية، غير أن حزب العدالة والتنمية استطاع إحداث تغييرات في السياستين الداخلية والخارجية وصفها بالثورية، حيث شمل التغيير تحولا في العقلية السياسية يتسم بالشفافية والمصداقية والأخلاقية، كما استطاع الحكام الجدد بناء علاقات تستند إلى مفهوم "الكسب المتبادل" الذي يهدف إلى تحقيق مصلحة الطرفين معا.[1]

وأرجع إيشلر عدم تركيز تركيا من قبلُ على سياستها الخارجية، إلى بذور النزاع التي كانت موجودة داخل تركيا والتي كان سببها الأساسي الانقلابات العسكرية المتوالية وعدم الاستقرار السياسي.

لكن مع استلام حزب العدالة والتنمية السلطة بدأ التغير التاريخي للسياسة الخارجية التركية، والذي يمكن ملاحظته في عديد النقاط التي يذكر منها مسوّدة القرار الصادر في مارس 2003 والذي منع من خلاله البرلمان التركي قوات الولايات المتحدة الأمريكية من غزو العراق أو شن عمليات عسكرية ضده انطلاقا من الأراضي التركية، وقد مثل هذا القرار حسب إيشلر رسالة قوية بخصوص السياسة الخارجية الجديدة لتركيا.

كما حققت تركيا من خلال مؤتمر دافوس 2009 نقلة في الخطاب السياسي التركي والذي تحول من خطاب يؤكد على أن تركيا محاطة بالأعداء من أربع جهات إلى خطاب تقوده سياسة "صفر مشاكل مع دول الجوار".

كما اعتمدت تركيا سياسة البحث عن الحلول أمام الأزمات وانتهاج مقاربات براغماتية تجاه الأحداث بدلا من المواقف السلبية.

فسياسة تصفير المشاكل مع الجيران هدفت لإنشاء جيل ملتزم بتحقيق السلام والاستقرار، وينعم برفاهية العيش من خلال تحقيق أعلى درجات التكامل مع البلدان الجارة وغيرها، ويذكر "إيشلر" أن سياسة تركيا الجديدة مكّنتها من تطوير علاقات إيجابية ولا متناهية مع دول الشرق الأوسط والبلقان وشمال أفريقيا والقوقاز، كما جعلتها توقع اتفاقيات استراتيجية مع عشرات الدول، ومكنتها أيضا من تقلد دور فعال في الساحة الدولية من خلال تولي وظائف مهمة في الأمانة العامة لمنظمة التعاون

[1] أمر الله ايشلر، "السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية،" 2014/01/21، **www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/21**

الإسلامي، والعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، ونيابة الأمانة العامة لحلف شمال الأطلسي ومنظمات دولية أخرى[1].

## المطلب الثالث: موقع أفريقيا في منظور حكومة حزب العدالة والتنمية

يمكن الاستناد في مقدمة هذا المطلب إلى التحليل الذي قدمه البروفيسور أحمد داود أوغلو في كتابه: "العمق الاستراتيجي"، عندما تحدث على موضوع الانفتاح على أفريقيا، حيث تعرض للصورة السلبية التي شكّلها الأفارقة على تركيا بسبب انتهاج تركيا لخيار استراتيجي لم يكن يروق للأفارقة في فترة الحرب الباردة، وهو ما أثر بشكل واضح في العلاقات التركية الأفريقية طيلة فترة ما قبل 2003 وخلص أوغلو في حديثه إلى أن عدم اهتمام تركيا بالتطورات في القارة الأفريقية واعتبارها مجموعة دول متخلفة وإغفال الموارد المهمة التي تمتلكها، يعد نقطة ضعف لا يمكن تبريرها بالنسبة لتركيا التي تعتبر قوة إقليمية تمتلك مقومات تاريخية وجغرافية هامة، كما أضاف أن من نتائج هذا الضعف تمركز تركيا في موقف انعزالي ضعيف عند كل قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يكون فيه دور للدول الأفريقية.[2]

ويستمر أوغلو في تحليله قائلا أن القوة الفعلية لأية دولة ليست ضمن محيطها فقط بل في تأثيرها الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي في المناطق المختلفة كذلك، ويضرب مثالا على ذلك بما حققته اليابان من علاقات مع الدول الأفريقية بالرغم من عدم وجود اتصال مباشر لها مع القارة، ويختتم تحليله في هذا العنصر بأنه يتوجب على تركيا الراغبة في تعزيز تأثيرها الدولي أن تهتم بالمنافسة الاقتصادية والسياسية الدولية، وأن تجدد روح السياسة الخارجية من أجل الانفتاح على أفريقيا مركزة على الجوانب الثقافية والاقتصادية في المراحل الأولى.[3]

إضافة إلى ما سبق يمكن فهم رؤية تركيا للقارة الأفريقية في إطار أكبر وهو التغير الحاصل في السياسة الخارجية التركية بشكل عام منذ 2002، حيث تنظر حكومة حزب العدالة إلى جغرافيا العالم بطريقة جديدة مختلفة عما كانت عليه زمن الحرب الباردة، إذ لم تعد الدول الأفريقية أو الآسيوية مناطق تأثير ومصدرا للمشكلات، بل هي دول يجب إقامة علاقات سياسية واقتصادية معها، ثم تطوير تلك العلاقات إلى شراكات إن تطلب الأمر، وكل ذلك يدخل ضمن استراتيجية تركية تهدف إلى إعادة التموضع بين كبرى الاقتصادات العالمية، وفي سبيل ذلك اتخذت تركيا من

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص ص. 233، 234.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 234.

الإرث التاريخي والثقافي منطلقا لها، وأصبحت تشكل مواقف ووجهات نظر إقليمية وعالمية خاصة بها، حيث تحولت في علاقاتها مع الغرب من كونها دولة عادية إلى دولة تقرر مصيرها وسياساتها بشكل مستقل.

فانتقال تركيا من كونها "جسر تواصل" إلى مفهوم "الدولة المركزية" مثل قيمة كبيرة ومؤشرا واضحا لرؤيتها المستقبلية.[1]

وتأسيسا على الصورة الجديدة بدأت حكومة حزب العدالة تظهر رغبتها في إظهار سياستها الخارجية وعلاقاتها مع أفريقيا وآسيا من خلال أداء دور رئيس في تلك المناطق وفي السياسة الدولية عن طريق زيادة علاقاتها مع تلك الدول، والإسهام أيضا في السلام العالمي وتأثيرها في المحيط الإقليمي والدولي.

ولم تنظر تركيا إلى العلاقات مع أفريقيا باعتبارها بديلا عن علاقاتها مع أوروبا أو تعارضا معها، بل نظرت لتلك العلاقات في إطار مبدأ أعلنته في سياستها الخارجية الجديدة بعد 2002 وهو مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد.[2]

وقد شهدت تركيا بدءا من سنة 2003 وما بعدها استقرارا سياسيا داخليا ودعما خارجيا كبيرا نتج عن سياسات الحكومة الجديدة في مجال استثمارات القطاع الخاص الذي أولته الحكومة اهتماما خاصا، إضافة إلى تراجع المراقبة الحكومية لذات القطاع خاصة في المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع، مما أسفر عن ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار تجاوز الأربعة الأضعاف في ظرف سبع (07) سنوات.[3]

وقد انسحبت العلاقات السياسية والاقتصادية على الدول الأفريقية أيضا والتي اعتبرها أحمد داود أوغلو دولا استراتيجية، من خلال حديثه عن أنه لا يمكن للسياسة الخارجية التركية التأثير في السياسات الإقليمية أو العالمية على حد سواء دون أن يكون لديها تصور ورؤية لعلاقاتها مع القارة الأفريقية، والتي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وثقافية، ويضيف أوغلو أن المنظور التركي الجديد لأفريقيا لا يعتبر الأخيرة بعيدة، إذ تعد تركيا من الناحية الجيوسياسية دولة أوراسية ذات جوار مباشر مع

---

[1] محمد أوزكان، "من القول إلى الفعل: العلاقات التركية- الأفريقية وتحليلها 1998- 2015"، في: "الانفتاح التركي على القارة السمراء،" **رؤية تركية**، السنة4، ع.4،(شتاء 2015) ص ص. 7- 23.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 7- 23.

[3] محمد صادق اسماعيل، **التجربة التركية ... من أتاتورك إلى أردوغان** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.2، مارس 2013) ص.23.

أفريقيا، واعتبر بأن أفريقيا تمثل ساحة اختبار حقيقي لرؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة، والتي ترتكز على التصور الجيوسياسي والعمق الاستراتيجي والأسلوب الدبلوماسي.[1]

ويعتبر الأسلوب الدبلوماسي أفضل الطرق لتعميق وتوثيق الصلات مع الدول الأفريقية والتي ترتبط بتركيا عن طريق علاقات تاريخية وسياسية متميزة ومغايرة للواقع الذي شهدته أفريقيا مع الدول الأوروبية، والذي كان واقعا مأساويا لم يخلف إلا الجهل والدمار والتخلف والضعف الاقتصادي، هذا الأخير الذي يمكن اعتباره مدخلا مهما للتعاون مع الدول الأفريقية، والتي تعاني أغلبها – وخاصة دول أفريقيا ما وراء الصحراء– وضعا اقتصاديا مزريا، لذلك هي في أمس الحاجة للمساعدات الاقتصادية والتكنولوجية والتي تستطيع تركيا تأمينها في مقابل استفادة الأتراك من الأسواق الأفريقية لتسويق بضائعها وتأمين نسب معتبرة من المواد الخام التي تزخر بها القارة الأفريقية وأهمها النفط، وقد شكل الانضمام التركي لمنظمة التجارة العالمية فرصة للدول الأفريقية للاستفادة من الصادرات التركية التي تسيطر على جانب هام في السوق العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة ولعب الأطفال وبعض الأدوات الكهربائية.

كما تحتل تركيا موقعا بارزا في مجال الزراعة، حيث احتلت المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط والسابعة عالميا، وهو ما يمكنه أن يفيد الدول الأفريقية التي يمكنها أن تستفيد أيضا من قطاع البناء والمقاولات التركي والذي يشغل مركزا بين أول ثلاثة قطاعات على مستوى العالم.[2]

وقد أسّست القيادة التركية الجديدة علاقاتها مع الدول الأفريقية استنادا إلى المبادئ الرئيسية التالية:[3]

1– يمكن إقامة علاقات سياسية أوثق من خلال تكثيف عدد الزيارات الثنائية رفيعة المستوى والدفاع عن الحقوق والمصالح المشروعة للدول الأفريقية في المحادثات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف.

2– تقديم الدعم للأفارقة في المجال الاقتصادي للتغلب على الصعوبات الموجودة، وذلك عبر التجارة والاستثمار والمساعدة الإنسانية.

---

[1] أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص.641.

[2] عبد اللطيف محمد سعيد، "السياسة التركية نحو أفريقيا: المقومات والأهداف،" **جامعة أفريقيا العالمية:** مؤتمر العلاقات الأفريقية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2015/10/27) ص ص .237 – 246.
**مؤتمر العلاقات الأفريقية /www.Research.iua.edu.sd**

[3] **المرجع نفسه**، ص ص.237، 246.

3- تفعيل الدبلوماسية التركية من خلال العمل على التسوية السلمية للنزاعات في القارة الأفريقية.

4- تقديم المساعدة للقارة في سبيل التقدم في مجالات الديمقراطية والحكم الراشد.

5- تقديم الدعم للأطر المؤسساتية في القارة (المنظمات الإقليمية والدولية) لزيادة الحوار والتفاهم والسلام في المنطقة.

6- المشاركة التركية النشيطة في بعثات حفظ السلام في أفريقيا.

7- التمسك بالمبادئ الأساسية التي تتبناها المؤسسات الرسمية الأفريقية في حل نزاعاتها ومشاكلها وأهمها :"حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية".

ويمكن القول أن المنظور التركي الجديد للعلاقات مع الدول الأفريقية كان امتدادا لخطة الانفتاح على أفريقيا المعلنة سنة 1998، والتي تم شرح وتوضيح أهم بنودها في نهاية الفصل الأول، غير أن القيادة الرسمية الجديدة بعد 2002 تميزت عن سابقتها بتحويل تلك الخطة من القول إلى الفعل والتطبيق، وهو ما برز بشكل واضح منذ أوائل 2003، حيث أعدّت مستشارية التجارة الخارجية استراتيجية سمتها "استراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية"[1]، والتي أُردفت فيما بعد بعديد الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأفريقية، والتي تعددت أشكالها من اتفاقيات ثنائية وأخرى مع منظمات حكومية أفريقية كالاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية وغيرهما، كما ترجمت زيارات المسؤولين الأتراك للدول الأفريقية رغبة حكومة حزب العدالة في الارتقاء بمستوى العلاقات التركية الأفريقية إلى أعلى مستوياتها، وفي شتى مجالاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وهو ما ستوضحه الدراسة في المباحث الموالية.

[1] موقع وزارة الخارجية التركية، "العلاقات التركية مع الدول الأفريقية"،
**ar.mfa -العلاقات- التركية- مع- الدول- الأفريقية /www.mfa.gov.tr**

## المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والدبلوماسية والأمنية للعلاقات التركية الأفريقية

ستتعرض الدراسة في هذا المبحث إلى أبعاد العلاقات التركية الأفريقية المختلفة والتي يمكن فهمها استنادا إلى الآليات المختلفة المعتمدة من قبل الحكومة التركية بعد 2002 والتي سعت من خلالها إلى استعادة العلاقات مع بعض الدول الأفريقية التي كانت تربطها بتركيا علاقات قديمة، ومن ناحية أخرى إلى افتتاح علاقات جديدة مع دول أفريقية أخرى لم يسبق لتركيا أن أقامت معها أيّ علاقات، ثم تطور تلك العلاقات إلى مجال أوسع تمثل في البعد الأمني الإستراتيجي.

### المطلب الأول: الأبعاد السياسية والدبلوماسية

#### أولا: الزيارات الرسمية والفعاليات السياسية

نظرا لما تملكه القارة الأفريقية من مكانة مهمة في الخريطة العالمية، ولتوفرها على إمكانيات عديدة من أرض خصبة ومياه ومعادن طبيعية ثمينة (ثلث إنتاج العالم من اليورانيوم الطبيعي) وإمكانيات نفطية معتبرة وسوق استهلاكي واسع، فقد دخلت مجال اهتمام وإدراك السياسة الخارجية التركية خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة والذي أسلفت الدراسة عرض رؤيته للقارة الأفريقية ولأن تاريخ تركيا الحديث والمعاصر شهد علاقات وإن لم تكن قوية مع دول شمال أفريقيا، فإن ذات التاريخ سجّل ضعفا في علاقات تركيا مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء وصل في كثير من الأحيان إلى العدم أصلا، وهو ما سعت الحكومة الجديدة بعد 2002 إلى تغييره، حيث سعت القيادة الجديدة إلى إقامة عديد الفعاليات السياسية المختلفة بغية الوصول إلى هدفين رئيسيين وهما تطبيع العلاقات مع الأفارقة أولا ثم تحسينها والرقي بها إلى درجة الشراكة الإستراتيجية ثانيا. وفي سبيل تحقيق أهدافها سعت حكومة حزب العدالة إلى انتهاج آليات سياسية متعددة كان أولها التواصل المباشر مع الدول الأفريقية وخصوصا الجنوبية منها – جنوب الصحراء – عن طريق الزيارات والدعوة إلى مبادلة الزيارة.

وقد بدأ المسؤولون الأتراك برنامج إعادة العلاقات مع الدول الأفريقية بإعلان سنة 2005 سنة لأفريقيا، وتبع هذا الإعلان زيارة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان في مارس من نفس السنة لكل من إثيوبيا وجنوب أفريقيا، وقد كانت تلك الزيارات تاريخية، كونها الأولى في تاريخ الجمهورية التركية، ثم توالت بعدها زيارات أخرى إلى عديد الدول الأفريقية.

وقد أثمرت تلك الزيارات نتائج سريعة على المستوى المؤسسي، إذ نالت تركيا في الثاني عشر من أفريل 2005 موقع أو صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، واستطاعت بعد ثلاث سنوات وتحديدا في جانفي 2008 الحصول على صفة الشريك الاستراتيجي للإتحاد الأفريقي والتي جاءت مباشرة بعد

قمة الإتحاد الأفريقي مع نظيره الأوروبي التي عقدت في ديسمبر 2007 في مدينة مدريد الإسبانية، والتي شارك فيها رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان.[1]

**قمة إسطنبول 2008**: استضافت تركيا بين 18 و21 أوت 2008 قمة اسطنبول التي اعتبرت أهم قمة في تاريخ العلاقات بين تركيا وأفريقيا، وقد عنون شعار القمة بـ: "التضامن والشراكة من أجل مستقبل مشترك".

وقد ترافقت القمة مع سياق الحملة التي بدأتها تركيا منذ 2007 للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن من بين مقعدين جديدين غير دائمين سيتم اختيارهما للسنتين 2009- 2010، وهو ما اعتبر سببا رئيسيا من أسباب دعوة تركيا لزعماء الدول الأفريقية لتلك القمة والتي شهدت حضورا أفريقيا مكثّفا، ضمّ مسؤولين عن 53 دولة أفريقية بينهم رؤساء دول كلّ من السودان وجيبوتي وبوركينافاسو وجزر القمر وغينيا الاستوائية، إضافة إلى ممثلين عن عشرين (20) منظمة دولية من ضمنهم رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الأفريقية.

زيادة على ما سبق هدفت القمة إلى وضع برنامج عمل لتطوير العلاقات التركية الأفريقية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، حيث أعلنت تركيا سعيها لفتح سفارات لها في القارة الأفريقية، وتطوير التمثيل الدبلوماسي التركي في أفريقيا إلى أرقى درجاته، كما أبدت تركيا رغبتها في زيادة حجم التبادل التجاري مع الأفارقة وتوسيع نطاق الرحلات الجوية المتبادلة، وأعلنت عن تعاونها العلمي والثقافي من خلال منح الطلبة الأفارقة منحا دراسية في تركيا.[2]

وقد نتج عن القمة صدور "إعلان اسطنبول للتعاون الاقتصادي والثقافي والتجاري" بين تركيا وأفريقيا، والذي كان بمثابة نجاح معنوي للإتحاد الأفريقي الذي حقّق هدف شروع أعضائه في إقامة علاقات متنوعة مع العالم، إضافة إلى استفادة بعض الدول الأفريقية من هذه القمة في كسر الحصار المفروض على قادتها، حيث حضر الرئيس السوداني عمر حسن البشير قمة اسطنبول برغم مذكرة التوقيف التي أصدرها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بحقّه سنة 2009 على خلفية اتهامه

[1] أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص. 641.

[2] أيمن السيد، "العلاقات التركية الأفريقية"، في محمود أبو العينين (محرر): **التقرير الاستراتيجي الأفريقي2007/2008** . (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس، أكتوبر 2008) ص ص. 647، 648.

بالإبادة الجماعية في إقليم دارفور بغرب السودان، إذ مثلت تركيا أول جولة خارجية للبشير بعد صدور مذكرة التوقيف.

ويبدو أن الطرف التركي هو الآخر قد نجح في تحقيق أهمّ هدف له من وراء القمة خاصة على المدى القريب وهو كسب مقعد غير دائم في مجلس الأمن، والذي تحقّق من خلال الدعم الأفريقي الكامل خلال انتخابات أكتوبر 2008، إضافة إلى الأهداف الاستثمارية والتجارية، فالقارة الأفريقية قارة كبرى بها فرص استثمارية مغرية نظرا لإمكانياتها الكبيرة.[1]

وتمكّنت تركيا سنة 2008 أيضا من الانضمام إلى البنك الأفريقي للتنمية والذي يعد أكبر مؤسسة مالية في القارة الأفريقية، حيث أعلن البنك في ماي 2008 موافقته على انضمام تركيا لتصبح العضو غير الإقليمي الخامس والعشرين له، والذي يسمح لها بالمساهمة في رأسمال البنك.[2]

وقد ساعد هذا الارتباط المؤسسي بين تركيا وأفريقيا في توثيق الصلات وتعميقها، ويظهر ذلك واضحا من خلال مؤشر تزايد عدد الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك ونظرائهم الأفارقة.

فعلى الجانب التركي مثلت زيارات الرئيس عبد الله غول إلى كل من كينيا وتنزانيا سنة 2009 حدثا بارزا، حيث كان أول رئيس تركي تتوجه طائرته نحو بلاد جنوب القارة الأفريقية بعد عقود من الزمن، وقد مثلت تلك الزيارة دلالة واضحة على الرغبة التركية في البحث عن تواجد جديد لها في أفريقيا.[3]

كما زار غول جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون ونيجيريا سنة 2010 وكل من غانا والغابون في مارس 2011.

ويعد عبد الله غول أول رئيس تركي يلقي خطابا في دولة أفريقية جنوب الصحراء وذلك أمام البرلمان الغاني خلال زيارته لغانا سنة 2011، وفي الفترة ما بين 2008-2011، تم عقد نحو خمسة وسبعين مؤتمرا وزاريا بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، ومع مطلع سنة 2013 وصل عددها إلى حوالي أربعة وثمانين مؤتمرا.

ولم تشمل الزيارات المتبادلة بين الأتراك والأفارقة المستوى الرئاسي والوزاري فقط، بل تعدّته إلى لجان الصداقة البرلمانية، والتي شكلت إحدى الآليات الرئيسية لتنظيم الزيارات المتبادلة، ففضلا عن

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 648، 649.

[2] عبد الله تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا – مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده–** (تونس: دار نقوش عربية، ط.1، 2010) ص. 233.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص. 233، 234.

الصداقة البرلمانية التركية السودانية التي أسّست سنة 1999، أنشأ البرلمان التركي صداقة مع برلمانات أفريقية جديدة، كالبرلمان المالي سنة 2006 والبرلمان الغيني سنة 2009، والبرلمان التنزاني سنة 2010 والبرلمان السينيغالي سنة 2013، وقد سجّلت سنة 2009 زيارة وفد لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان السوداني إلى تركيا، وأيضا زيارة في 2010 لوفد لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان السينيغالي، وهي ذات السنة التي زار فيها تركيا وفد من إحدى لجان البرلمان الكيني.[1]

وسجّلت سنة 2011 أيضا زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان إلى كل من السودان والصومال وإثيوبيا وجنوب أفريقيا والغابون، كما زار مع مطلع سنة 2013 كلا من النيجر والسينيغال.

وعلى الجانب الأفريقي سجلت أنقرة زيارات رسمية من قبل رؤساء كل من نيجيريا وتشاد وجيبوتي والصومال وموريتانيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

ومع تولي رجب طيب أردوغان رئاسة الجمهورية التركية قام بزيارات رسمية إلى كل من إثيوبيا والصومال وجيبوتي في جانفي 2015.[2]

أما فيما يتعلق بواقع العلاقات التركية مع المؤسسات الأفريقية، فقد سجّلت سنة 2005 زيارة "ألفا عمر كوناري" رئيس لجنة السّلم والأمن بالاتحاد الأفريقي إلى تركيا، وذلك بعد أشهر فقط من نيل تركيا صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي وكذا اعتماد سفير لتركيا في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في ماي 2005، وقد هدفت تلك الزيارة إلى إعطاء دفعة جيدة لأجل تطوير العلاقات بين تركيا والاتحاد الأفريقي.

كما قام الاتحاد الأفريقي بدعوة رئيس الوزراء التركي في 2007 رجب طيب أردوغان إلى حضور الجلسة الافتتاحية للقمة العادية الثامنة له في أديس أبابا بصفته ضيف شرف وذلك في 2007/01/29، وقد أكد أردوغان خلال تلك القمة على رغبة بلده دعم الاتحاد الأفريقي وجهوده فيما يتعلق بتحقيق السلام والتنمية والديمقراطية والرفاهية للشعوب الأفريقية.[3]

---

[1] محمود زكرياء محمود إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص. 193- 218.

[2] Hazim çaglar, "Turkish foreign policy Towards sub Saharansection of African Continent", graduation Thesis, T.c. Yeditepe Universitesi, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Department of political Sciences and International Relations, 2015, pp.21- 23.

[3] **Ibid**, pp .22,23.

ويوضح الجدول التالي عدد الزيارات رفيعة المستوى التي قام بها المسؤولون الأتراك إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء وذلك في الفترة الممتدة بين 1923 سنة تأسيس دولة تركيا الحديثة وإلى غاية سنة 2014 .

**عدد زيارات المسؤولين الأتراك لدول أفريقيا جنوب الصحراء بين سنتي 1923– 2014.**

| السنوات | الرئيس | رئيس الوزراء | وزير الخارجية | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 1923 -1998 | 2 | 1 | 1 | 4 |
| 1998 -2003 | - | - | - | - |
| 2003 -2014 | 8 | 7 | 3 | 18 |

**الجدول رقم –01–** **المصدر: وزارة الخارجية التركية**

ومن خلال الأرقام المبينة في الجدول يمكن قراءة ما يلي:

– أنه طيلة ثمانين سنة زار المسؤولون الأتراك الدول الأفريقية جنوب الصحراء أربع مرات فقط، كما أن الفترة من سنة 1998 إلى غاية 2003 وهي خمس سنوات لم تسجل أي زيارة لأفريقيا، فيما عبرت الفترة ما بين سنة 2003 وهي السنة الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية في الحكم وإلى غاية سنة 2014 عن زيارات عديدة إلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء، إذ تضمنت هذه الفترة ثمانية عشر (18) زيارة رسمية من بينها ثمان زيارات لرئيس الدولة وسبع زيارات لرئيس الوزراء وثلاث زيارات لوزير الخارجية، وهذا يمثل مؤشرا واضحا على اهتمام بارز للقادة الجدد بالقارة الأفريقية والتي كانت مهملة من قبل الحكومات السابقة لفترة قربت من القرن، كما دلّت تلك الزيارات على تطبيق واضح لمقولات وأفكار الحزب وقادته الذين أعلنوا منذ وصولهم للحكم تبني سياسة واستراتيجية خارجية جديدة تجاه عديد الدول التي لم تكن ذات أهمية في منظور القادة السابقين لتركيا، حيث سجلت الفترة ما بين سنتي 2009 و2011 نحو سبع وثلاثين (37) زيارة لمسؤولين أتراك إلى القارة الأفريقية، وقد تنوعت درجة الزيارات من الرئيس التركي إلى رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ووزراء قطاعيون وممثلون برلمانيون، كما سجلت ذات الفترة نحو ست وسبعين (76) زيارة لقادة أفارقة نحو تركيا.[1] ويمكن القول أن زيارات المسؤولين الأتراك المتزايدة نحو القارة الأفريقية تعد مؤشرا واضحا على استراتيجية جديدة منتهجة من قبل القيادة التركية بعد 2002 لزيادة الاهتمام بأفريقيا وفتح علاقات

[1] David shinn, "Turkey's Engagement in sub Saharan Africa, shifting Alliances and strategic diversification, "**Chatham house**, **The Royal Institute of international Affairs** ( September 2015) pp. 2- 20.

جيدة مع الأفارقة بل وتوسيع مجال تلك العلاقات إلى الإتفاقات الاستراتيجية، وهو ما يؤكد بشكل واقعي على تطبيق واضح لمقولات وأفكار حكومة حزب العدالة التي أعلنت منذ وصولها للحكم تبني سياسة خارجية جديدة ومختلفة تجاه العالم الخارجي.

كما أن ارتفاع عدد الزيارات من قبل القادة الأفارقة نحو تركيا مثل مؤشرا يمكن الاستناد إليه للدّلالة على تقدم السياسة الخارجية التركية الهادفة لتطوير العلاقات مع دول أفريقيا جنوب الصحراء.

ويضاف إلى ما تقدم أنّ حصول تركيا على موقع الشريك الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، مثّل هو الآخر مؤشرا على بروز نفوذ تركي جديد في القارة الأفريقية دعّمته سياسة تركيا الناعمة تجاه الأفارقة الذين قبلوا بالأتراك كقوة إقليمية لها أدوار ذات أهمية.[1]

**ثانيا: الأبعاد الدبلوماسية**

عمدت الحكومة التركية بعد 2002 إلى تحقيق هدف رئيس لها في علاقاتها مع العالم الخارجي والذي تمثل في زيادة عدد التمثيليات الدبلوماسية لها خارج تركيا وبالأخص في الأقاليم والدول التي لم تحظ باهتمام من قبل الحكومات السابقة، إضافة إلى تمثيل تلك الدول بسفارات لها داخل تركيا وذلك لأجل انفتاح أكثر وتعاون أوسع في شتى مجالات العلاقات الدولية.

وقد شغلت القارة الأفريقية الحيز الأكبر في الاهتمام التركي بالمسألة الدبلوماسية، وخصوصا دول أفريقيا جنوب الصحراء المسماة اختصارا بـ (Sub Saharan Africa (SSA، نظرا لما تم ذكره من قلة التمثيليات الدبلوماسية بالنسبة للطرفين منذ 1923 إلى عام 2002 وهذا عكس العلاقات الدبلوماسية التركية مع دول شمال أفريقيا – والتي كانت قائمة منذ سنة 1925 مع مصر– نظرا لعديد الاعتبارات التاريخية والجغرافية والثقافية المشتركة، حيث كان لجلّ دول شمال أفريقيا تمثيليات دبلوماسية دائمة لدى تركيا.

ففي سنة 2005 زادت الحكومة التركية من تمثيلها السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء وذلك من خلال قرارها بإقامة مزيد من السفارات في أفريقيا[2] مقابل العمل على إقامة سفارات أفريقية لديها، والتي كانت قليلة جدا قبل تلك السنة، حيث سجّلت سنة 1997 وجود سفارة واحدة لدول أفريقيا جنوب الصحراء في تركيا وهي سفارة جنوب أفريقيا.[3]

---

[1] Hazim çaglar, **op. cit**, p. 23.
[2] Chigozie Enwere, **op. cit**, pp .57-72
[3] David shinn, **op. cit**, pp .2- 20

وقد سجلت تركيا إنشاء اثنا عشر (12) سفارة لها في القارة الأفريقية سنة 2009، بعد فتح سفارة لها في كل من ساحل العاج وتنزانيا، أضافتها لسفاراتها في إثيوبيا وكينيا ونيجيريا والسينيغال وجنوب أفريقيا والسودان والكونغو الديمقراطية، وفي سنة 2010 فتحت سفارات أخرى لها في أنغولا والكاميرون وغانا ومدغشقر ومالي وأوغندا، وألحقتهم بأخرى سنة 2011 في كل من غامبيا وموريتانيا وموزمبيق والصومال وجنوب السودان وزامبيا وزيمبابوي، وفي سنة 2012 توالت السفارات التركية المفتوحة في كل من بوركينافاسو والغابون وناميبيا والنيجر وفي سنة 2013 ألحقت سفارات لكلّ من تشاد وغينيا وجيبوتي، ومع فتح السفارة التركية في إريتريا سنة 2013 أصبحت تركيا أول دولة في العالم تملك تمثيلا دبلوماسيا بدرجة سفارة في كل دول القرن الأفريقي.[1]

وما يوضح أكثر عملية الانفتاح الدبلوماسي الواسعة التي قامت بها الحكومة التركية بعد 2002 الأرقام المضاعفة لعدد السفارات في أفريقيا حيث انتقل من اثني عشر (12) سنة 2003 إلى تسعة وثلاثين (39) سفارة في 2015، وبالمقابل زاد أيضا عدد السفارات الأفريقية المفتوحة في تركيا من عشر (10) سفارات سنة 2009 إلى واحد وثلاثين سفارة سنة2015، كما نجم عن انفتاح السياسة الخارجية التركية على أفريقيا أن أصبحت الخطوط الجوية التركية تنظم رحلات نحو ثمان وأربعين (48) مركزا في ثمان وعشرين (28) دولة أفريقية.[2]

ومن بين الدول الأفريقية التي افتتحت سفارات لها في تركيا نذكر نيجيريا والسينيغال وكينيا والكاميرون والصومال وجنوب أفريقيا وغامبيا وإثيوبيا وأنغولا وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرهم.[3]

ويوضح الجدول التالي عدد السفارات التركية المفتوحة في القارة الأفريقية منذ 1926 (سنة أول فتح سفارة لتركيا) وصولا إلى سنة 2013:

---

[1] **Ibid**, pp. 2- 20.
[2] Elem Eyrice Tepecikliogluِ,"What is Turkey Doing in Africa? African Opening in Turkish Foreign policy," Apr 30. 2015/ foreign policy,
**www.researchturkey.org/ category/ political- analysis/ foreign- policy/**
[3] chigozie Enwere, **op.cit**, pp. 57- 72.

**عدد السفارات التركية في القارة الأفريقية 1926– 2013**

| السنة | عدد السفارات | |
|---|---|---|
| 1926 | 1 | (1926- 2013) |
| 1960 | 1 | |
| 1962 | 1 | |
| 1968 | 1 | |
| 1974 | 1 | |
| 1978 | 1 | |
| 1994 | 1 | |
| 2009 | 2 | |
| 2010 | 6 | |
| 2011 | 4 | |
| 2012 | 8 | |
| 2013 | 4 | |

**الجدول رقم– 02–** **المصدر: وزارة الخارجية التركية**

ومن خلال الجداول والبيانات الموضحة يمكن القول أن القيادة التركية ومنذ وصولها للحكم أواخر سنة 2002 عملت على إرساء سياسة خارجية ودبلوماسية مختلفة عن سابقاتها، حيث أن إقامتها لهذا العدد الكبير من السفارات في القارة الأفريقية أكسبها قوة جديدة في علاقاتها السياسية مع أفريقيا ومنحها هوية دولية جديدة باعتبارها دولة محورية في السياسات الأفريقية ولاعبا فاعلا في تسوية الأزمات السياسية في القارة الأفريقية.[1]

وقد عبر عن هذا الدور وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو سنة 2012 في تصريح مفاده رغبة حكومته في جعل تركيا مركزا لتحقيق الاستقرار في الأقاليم المحيطة بها عن طريق توفير رؤية جديدة وبعث أفق جديد لعلاقاتها الدولية.[2]

[1] **Ibid**. pp. 57- 72.
[2] David shinn, **op.cit**, pp. 2- 20.

**المطلب الثاني: الأمن كبعد جديد في العلاقات التركية الأفريقية**

يبدو أن الانفتاح التركي على القارة الأفريقية امتد ليشمل مجالات أخرى إضافة إلى المجالات السياسية والدبلوماسية ، ويعتبر البعد الأمني أهم تلك المجالات.

فمنذ سنة 2011 أصبحت تركيا أكثر ارتباطا بمسألة السلام والأمن في القارة الأفريقية، ويمكن القول أن البعد الأمني في العلاقات التركية الأفريقية يتأسس على عدة مرتكزات رئيسية أهمها:

**المرتكز الأول:** مشاركة تركيا في الجهود الدولية لتحقيق السلام والاستقرار في القارة الأفريقية: حيث ساهمت أنقرة في مهمات منظمة الأمم المتحدة عن طريق قوات منتشرة في أفريقيا، فابتداء من شهر أوت 2015 أخذت تركيا حصة في سبع من مجمل تسع مهام أممية متواجدة في القارة الأفريقية.

ومع نهاية سنة 2014 درّبت تركيا على أراضيها 2200 عسكريا يمثلون أكثر من عشرين دولة أفريقية، وقد تم تنفيذ ذلك التدريب من خلال مشروع مشترك بين وكالة التنسيق والتعاون التركية المعروفة اختصارا بـ "TIKA"، والأكاديمية الوطنية للشرطة التركية في أنقرة في الفترة بين سنتي 2015 و2016 ومن المتوقع أن يستقبل هذا المشروع أكثر من 1200 متدرب عسكري إضافي أفريقي في الفترة المذكورة.[1]

وللإشارة، فإن البرلمان التركي كان قد وافق في نوفمبر 2014 على المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية في كل من مالي وأفريقيا الوسطى.

كما تشارك القوات التركية بعدد قليل من رجال الشرطة في كل من ليبيريا وجنوب السودان وساحل العاج والكونغو الديمقراطية، ويرجع هذا التواجد المحدود إلى دعم أنقرة لجهود السلام التي تقودها المنظمات الإقليمية الأفريقية لتسوية تلك الصراعات، حيث تدعم تركيا جهود الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "الإيكواس" في تسوية الصراع في مالي، كما تساند جهود الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا "إيكاس" في تسوية الصراع في أفريقيا الوسطى، إضافة إلى دعم جهود الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا "إيغاد" لتسوية الصراع في جنوب السودان.[2]

ويمكن القول أن مشاركة الجيش التركي في عديد الجهود الدولية لحفظ السلام خارج تركيا له انعكاسات ايجابية على القدرات التنظيمية للقوة العسكرية التركية، حيث اكتسبت القوات المسلحة

---

[1] Mehmet Ozkan, "Turey's African Experience : from venture to Normalisation," **Institute Affari Internazionali (IAI)** working papers 16120- August 2016, ISSN2280-4331/ ISBN978-88-9368-000-4, pp. 1-16.

[2] بدر حسن الشافعي، "تركيا ومعضلة الأمن في أفريقيا،" الاثنين 2015/12/21.
**www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/201512218630668242.html**

التركية خبرات عسكرية جيدة فيما يخص إنشاء فرق العمل المختلفة، إذ شاركت في عمليات عسكرية تجمع بين القوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة، وهو ما أدى إلى تراكم الخبرة العملية في عدة تخصصات أهمها عمليات حفظ السلام ومكافحة القرصنة البحرية فضلا عما توفره من دخل إضافي للجيش يتأتى من تلك العمليات.

ويذكر أنه منذ 2010 بدأت القوات المسلحة التركية تولي اهتماما خاصا بدورها الدولي من خلال تعاون وثيق مع عديد الجيوش الخارجية، حيث وقّع الجيش التركي اتفاقيات تعاون عسكري مع 68 دولة في مجالات عديدة من أهمها مسألة التدريب العسكري، حيث بلغ عدد العسكريين الأجانب الذين يحصلون على التدريب ودورات مهنية خاصة في تركيا 1278 عسكريا، وذلك حسب إحصائيات سنة 2009، وقد ارتفع ذلك العدد بنسبة 270% ليصل إلى نحو 3355 عسكريا سنة 2015.

وفي سنة 2009 كان لتركيا نحو 53 ملحقا عسكريا في الخارج، وقد ارتفع عددهم بنسبة 52% ليصل إلى 81 ملحقا عسكريا سنة 2014.

أما بشأن صادرات الصناعات العسكرية التركية فارتفعت بنسبة 98% من 832 مليون دولار سنة 2009 لتصل لنحو 1.6 مليار دولار سنة 2014.[1]

وقد انسحب هذا التطور التركي بالاهتمام العسكري الخارجي على القارة الأفريقية وتحديدا الدول الأفريقية جنوب الصحراء والتي وقع العديد منها اتفاقيات أمنية مع الجانب التركي، نذكر منها اتفاقا بين تركيا وتنزانيا سنة 2013 بشأن تحديث وتطوير الأمن التنزاني وذات الاتفاقية وقعتها تركيا مع كينيا في أفريل 2014، كما اتفقت مع الحكومة الأوغندية على تدريب عدد من الجنود الأوغنديين في تركيا.[2]

وقد أخذ التوجه التركي نحو لعب دور أمني في القارة الأفريقية شكلا أكثر وضوحا ظهر ذلك سنة 2014، حين أبحرت فرقاطة قوة المهام البحرية التركية باربروس إلى الساحل الأفريقي، وزارت 25 ميناءً في 24 دولة أفريقية من بينها 19 ميناءً لأول مرة، بما في ذلك الصومال.[3] كما قامت

[1] Metin Gurcan, "Erdogan's conquest of Africa , "04/03/2016
**www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/03/turkey-erdogan-conquest-of-Africa.htmi**

[2] بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق**.

[3] Metin Gurcan, **op.cit**.

السفن العسكرية التركية في أفريل 2015 بإجراء مناورات بحرية مع الأسطول السوداني في بورسودان وهي المنطقة التي يتواجد بها ميناء بورسودان على ساحل البحر الأحمر.[1]

**المرتكز الثاني:** ويتمثل في مساهمة تركيا في تأمين التجارة الدولية من خلال جهودها في منطقة القرن الأفريقي، فمنذ سنة 2009 أخذت تركيا دورا فاعلا في مكافحة القرصنة في خليج عدن، كما قدمت دعما عسكريا لأجل هذا الهدف وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة، حيث انضمّت فرقة تركية (فرقاطة تركية) المسماة اختصاراً بـ "TCG Giresun" إلى قوات المهام المشتركة 151 والمشكّلة من قبل مجلس أمن منظمة الأمم المتحدة. وقد أرسلت الفرقاطة التركية جيريسون في مهمة لأربعة أشهر ابتدأت في 25 فيفري 2009 ضمن تفويض من قبل القوات المسلحة التركية وذلك للعمل قرابة السواحل الصومالية. وحسب ذلك التفويض فإن أفراد القوات المسلحة التركية لا تشارك في عمليات برية ضد القراصنة وعمليات السطو المسلح، وتوفّر القوات التركية الموجودة قرابة الساحل الصومالي الحماية للتجارة التركية والسفن العابرة من تلك السواحل، وقد عادت الفرقاطة جيريسون إلى تركيا بعد انتهاء مهمتها في 25 جوان 2009، غير أن تركيا أرسلت في 19 جوان 2009 فرقاطة أخرى تسمى "Gediz" إلى خليج عدن متكونة من 28 ضابطا و156 ضابط صف وعشرة عساكر من درجة رقيب متخصص و72 موظفا برتبة رقيب، وبعد انتهاء مدة الفرقاطة Gediz عادت لتركيا في سبتمبر 2009 لتخلفها فرقاطة أخرى تسمى "TCG Gokova" والتي أرسلت لمكافحة القرصنة، وقد ضمّت ما مجموعه 267 موظفا من بينهم ثلاثون ضابطا و158 ضابط صف و79 جنديا، وقد اشتغلت هذه الفرقاطة لمدة خمسة أشهر ونصف في خليج عدن، وقد استطاعت فرقاطة تركية تخليص سفينة يابانية من قراصنة تعرضوا لها في خليج عدن بعد عملية نفذوها بنجاح، وكان ذلك في 20 فيفري 2010.[2]

**المرتكز الثالث:** ويتمثل في المسألة الصومالية تحديدا، فهي الإطار الوحيد الذي يمكن من خلاله قراءة التوجه التركي الأمني نحو القارة الأفريقية، حيث تساهم الحكومة التركية في عملية بناء الدولة في الصومال في عديد المجالات ويعد الأمن أهم تلك المجالات، حيث تقدّم الدعم للحكومة الصومالية في مجال تدريب الأجهزة الأمنية، فمنذ 2011- وهي السنة التي زار فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الصومال عندما كان رئيسا للوزراء، كأول زعيم غير أفريقي يزور مقديشو منذ عشرين عاما-

[1] بدر حسن الشافعي، **مرجع سابق**.

[2] Mehmet Özkan," Turey's African Experience…", **op.cit**, pp. 1-16.

خصّصت تركيا ميزانية لإعادة هيكلة قوات الجيش والشرطة الصومالية والأجهزة التابعة لها، قدّرت بعشرين مليون ليرة تركية ( أي ما قيمته 5.7 مليون دولار أمريكي) وقد ضمّت إحدى تلك المشاريع بناء مدرسة لتكوين الضباط في العاصمة "مقديشو" بطاقة استيعابية قدرها مائة طالب وطالبة في المرحلة الأولى، تلتها خطط للشروع في بناء قواعد لمدارس عسكرية احترافية برية وبحرية وجوية، كما قامت تركيا على مستوى مديريتها العامة للأمن والأركان العامة التركية ووزارة الشؤون الخارجية بدراسات متعددة حول بحث أفضل السبل لإعادة هيكلة قوات الجيش والشرطة الصومالية بغية ضمان الاستقرار، ومن أجل ذلك استقبلت تركيا نحو ستين ضابطا من أفراد الشرطة الصومالية أشرفت عليهم المديرية العامة للأمن تلقّوا تدريبهم في أكاديمية الشرطة في تركيا.

كما تدرّب أكثر من خمسائة (500) ضابط شرطة صومالي في تركيا في الفترة ما بين 2013-2015.

وقد وسّعت تركيا في 2016 من أنشطتها العسكرية من خلال إشراف القوات المسلحة التركية على تدريب الجيش الصومالي، وذلك بعد طلب رسمي من الحكومة الصومالية.[1]

وللإشارة فإن القوات التركية لعبت دورا سابقا في الجهود الدولية لحفظ السلام في الصومال في سنوات التسعينيات، حيث قاد الجنرال التركي "شفيق بير" قوة لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بين سنتي 1993-1995.[2]

وهذا يدل على أن وجود تركيا في أفريقيا لم يكن منعدما تماما، لكنه لم يخرج من عباءة المنظمات الدولية، حيث لم تشهد تركيا حركية ونشاطا في علاقتها الثنائية مع الأفارقة – خصوصا دول جنوب الصحراء- إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002.

ويبدو أن الدور التركي في الصومال لم يكن مرضيا لجميع الأطراف الموجودة داخل البلاد، حيث هوجمت السفارة التركية في العاصمة مقديشو في 27 جويلية 2013 من قبل حركة الشباب المجاهدين المتمردة التي أسفر هجومها عن قتلى بين قوات الأمن التركية، كما كشف الأمن قبل زيارة أردوغان للصومال في جانفي 2015 بفترة وجيزة عن مخطط تفجيري خطّط له في إحدى الفنادق يستهدف الأتراك أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عليه.[3]

---

[1] **Ibid**, pp.1-16.

[2] Kevin Knodell, "The Turkish Army is going to somalia," 13/01/2016,
**www.ubrisboring.com /the-turkish-army-is-going-to-somalia-404 cef 31739 e#. sj 04 g 251f**

[3] Mehmet Özkan, "Turkey's African Exp… ", **op.cit**, pp. 1-16.

وقد وصل التعاون العسكري والأمني بين تركيا والصومال إلى إنشاء قاعدة عسكرية تركية في الصومال وتحديدا في العاصمة مقديشو، وقد تم الانتهاء من تجهيزها كليا في شهر سبتمبر 2016 حيث يعتزم الجيش التركي أن تكون تلك القاعدة مركزا لتدريب القوات الصومالية، وكذا الجيش الوطني الصومالي الحديث، وذلك بمساعدة قوات الاتحاد الأفريقي، والقوات الخاصة الأمريكية المعروفة بـ "Commondos" وذلك لأجل مواجهة حركة الشباب المجاهدين التي تهدد استقرار البلاد منذ سنوات. وتعتبر القاعدة التركية في الصومال ثاني قاعدة عسكرية تركية خارجية بعد أن أعلن مسؤولون أتراك في ديسمبر 2015 عزمهم افتتاح قاعدة عسكرية في قطر تضم نحو 3 آلاف جندي تركي.[1]

وحسبما ذكر الملحق العسكري التركي في الصومال فإن القاعدة العسكرية بدأت عملها مطلع 2017، حيث تم نشر حوالي 200 ضابط تركي في مقديشو لبدء المرحلة الأولى من التدريب والتي تشمل أكثر من عشرة آلاف (10آلاف) جندي من الجيش الوطني الصومالي وجنود أفارقة آخرين.

كما ذكر مسؤول عسكري تركي بأن بلاده تعتزم فتح شركة في مقديشو لصناعة اللّباس الخاص بالزيّ العسكري الصومالي، وفي تصريح لوكالة الأناضول التركية في 30 سبتمبر 2016 أشاد الرئيس الصومالي السابق حسن شيخ محمد بالتواجد التركي في القرن الأفريقي قائلا:

**" لتركيا دور بارز في الصومال ينظر إليه من عديد المستويات الإنسانية والبنية التحتية والصحة والاستثمار، ولا أبالغ إذا قلت بأن الزيارة التاريخية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان للصومال سنة 2011 كانت نقطة تحول في تطوّر مسألة الأمن والاستقرار في البلاد..."**

وأضاف الرئيس الصومالي بأن:

**".. تركيا شريك رئيسي وتاريخي للصومال، إذ وقفت معنا في الوقت الذي تجاهلَنا العالم كله... كما أن تركيا وجّهت انتباه العالم إلى الصّومال، وأن الشعب الصومالي يحترم ويقدّر الحكومة والشعب التركيين على جهودهم.."**

وقد زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الصومال سنة 2016 لتكون هي الزيارة الثالثة في ظرف ثلاث سنوات، وهو ما يدل على أهمية كبرى للصومال في المنظور الرسمي التركي.[2]

---

[1] Kevin knodell, **op.cit.**

[2] Site Daily News, "Turkey finalizes military training base in Somalia," 01/10/2016, **www.hurriyetdailynews.com/turkey-finalizes-military-training-base-in-somalia.aspx?PageID=238&NID =104468&NewsCatID=510**

وتأسيسا على ما تقدم يمكن الإشارة إلى أن التدخل التركي في استعادة السلام والأمن في الصومال يفهم من ثلاث عوامل:

أولها يتمثل في **العامل الإنساني** وهو الموضوع الرئيس الذي اعتمدته الخطابات الرسمية التركية منذ بداية العلاقات الثنائية، ولم يتعلق العامل الإنساني بالمساعدات العاجلة التي قدمها الأتراك فقط، وإنما تجاوزها إلى المساعدة التنموية، وقد أدى ذلك التنوع في سياسات المعونة إلى أن تصبح تركيا لاعبا قياديا واضحا في الصومال.

أما العامل الثاني الذي استخدمه الأتراك فهو **عامل تنفيذ السياسات التنموية** في الصومال، والذي لم يقتصر فقط على الجهاز الرسمي المتمثل في الحكومة، بل ساهمت فيه بشكل واضح مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشؤون الإنسانية والتنموية ومن تلك المؤسسات نجد "هيئة الإغاثة الإنسانية" التركية المعروفة اختصارا بـ IHH وعدة مؤسسات أخرى وقد أدى هذا التحالف إلى تعزيز الرؤية الشاملة للتصوّر التركي في الصومال، فبالرغم من أن عديد المشاريع الإغاثية والإنسانية تقوم بها المنظمات الإنسانية التركية غير الرسمية، إلا أن الفائدة فيما بعد تنعكس على الصورة الإجمالية لتركيا كدولة وكإطار رسمي، وهذا العامل (التحالف بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة) نجحت فيه القيادة التركية الرسمية نجاحا كبيرا.

وقد ركّز العامل الثالث الذي اعتمدته القيادة التركية في اهتمامها بالشأن الصومالي على **النهج الإقليمي**، حيث أدرك الأتراك أن مشكلة الصومال بكل تعقيداتها تتجاوز الدولة القومية لتشمل الأبعاد الإقليمية والعالمية، وقد نبع هذا التصور من فهم جيوسياسي مفاده أنه بدون حلّ قائم على التوازن الإقليمي لن يتحقق أي سلام دائم في الصومال.

ففي مؤتمر السفراء السنوي الخامس المنعقد في أنقرة في الثاني من شهر جانفي 2013 أوضح وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو النهج الإقليمي عندما ذكر بأنه لا بد من توفر استراتيجية متكاملة لمعالجة القضايا في شرق أفريقيا ككل، وهو ما تطبقه تركيا، وقد عبّر وزير الخارجية في ذلك المؤتمر عن التزام بلده بالعمل على تخفيف حدة التوتر بين إثيوبيا وإريتريا وبين السودان وجنوب السودان وفي الداخل الصومالي، وقد أصبحت تركيا مع فتحها لسفارة في إريتريا سنة 2013 الدولة الوحيدة التي تملك سفارات في كل دول إقليم شرق أفريقيا.[1]

[1] Mehmet Özkan," Turey's African Experience…", **op. cit**, pp . 1-16.

وقد نظمت تركيا في مارس 2016 مؤتمرا دوليا في أنقرة سمته "مؤتمر الصومال الدولي" في استهداف من القيادة التركية لمزيد من لفت الأنظار الدولية لمسألة الوضع في الصومال، وقد ذكر حينها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن الصومال أصبح رمزا لنظرة تركيا إلى أفريقيا وإلى العلاقات الأخوية التي يستهدف الأتراك إقامتها مع الشعوب الأفريقية، كما دعا جميع أطراف المجتمع الدولي إلى تحمّل أدوارهم وتنشيطها تجاه الوضع في الصومال، خاتما خطابه باستمرار بلده في العمل حتى يصبح الصومال بلد السلم والاستقرار.[1]

**المرتكز الرابع**: ويتمثل في التنافس الدولي حول القارة الأفريقية، حيث يعتقد الأتراك بحكم التاريخ والجغرافيا والعلاقات الثقافية والدينية، أن لهم فرصا أفضل في العلاقات مع الدول الأفريقية مقارنة بالصين والهند والبرازيل، من خلال اهتمامهم ببناء المساجد في أفريقيا والاهتمام بالتعليم الديني والمساعدات الإنسانية، وهذه ميزة تفضلهم عن الدول الأخرى.

كما تستفيد تركيا من قلق الغرب تجاه تزايد النشاط الاقتصادي للصين في القارة الأفريقية، مما يشجعها على تنفيذ مشاريعها بتسهيل ودعم من المؤسسات الغربية كالاتحاد الأوروبي.

وفي نفس الإطار تعتبر إيران منافسا إقليميا لتركيا ليس في منطقة الشرق الأوسط فقط، وإنما في أفريقيا أيضا، وتلك المنافسة ليست اقتصادية فقط من قبيل أن إيران ترى في أفريقيا متنفّسا من العقوبات الغربية، وبل أيضا في الجانب العقائدي، فتركيا دولة مسلمة سنيّة لديها قبول في جلّ الدول الأفريقية المسلمة والتي تنتمي معظمها للسنّة، وهذا الأمر تمّ ملاحظته في السودان حيث أغلقت مراكز ثقافية إيرانية عديدة وتم طرد القائمين عليها من السودان، بدعوى نشرهم للتشيّع في البلاد، وهو ما ينعكس ايجابيا على وضع تركيا التي لديها مصالح استثمارية معتبرة في السودان، ونفس الأمر مع دولة الكيان الصهيوني التي تتحرك في أفريقيا خاصة في جنوبها مركّزة على الجانب الأمني، وكلا العاملين يطرحان تركيا بديلا أكثر استقرارا وبعداً عن الصراعات في القارة.

**المرتكز الخامس**: ويتعلق بملاحقة جماعة فتح الله غولن والتي تسمى بالتنظيم الموازي والذي تلاحقه الحكومة التركية وتتهمه بالتخطيط للانقلاب عليها من خلال تغلغله في مؤسسات الدولة التركية، وهو من تعتبره الحكومة المسؤول الرئيس عن الانقلاب الفاشل الذي نفّذ في جويلية 2016.

لذلك تسعى القيادة التركية إلى تعقب ذلك التنظيم المتغلغل في القارة الأفريقية من خلال مؤسساته التعليمية والإغاثية وذلك بالتنسيق الأمني والاستخباراتي مع الدول الأفريقية الصديقة، وقد استطاعت

[1] **Ibid.**

الحكومة التركية سابقا تحقيق أهدافها من خلال التنسيق الأمني مع الأفارقة حيث تمكّنت من اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني المحظور وذلك في كينيا.[1]

في ختام هذا المطلب يمكن القول أنه بناء على المرتكزات الموضحة، أصبحت القيادة التركية بعد 2002 تولي اهتماما خاصا بالقارة الأفريقية ليس في الشأن الدبلوماسي والسياسي فقط، بل في الشأن الأمني أيضا، ولعل هذا الأخير هو نتاج للتقدم الدبلوماسي والسياسي، فلولا ذلك العدد الكبير للسفارات وحجم العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المرتفع عاما بعد عام في أفريقيا لما اضطرت تركيا إلى توسيع علاقاتها مع الأفارقة في الشأن الأمني العسكري منه والإستخباراتي، لذلك أفردت الدراسة فيما يلي مبحثا خاصا بالأبعاد الإقتصادية والتجارية للعلاقات التركية الأفريقية.

[1] محمود سمير الرنتيسي، "الدور التركي بشرق أفريقيا في ظل التنافس الإقليمي،" 2015/01/27،
**الدور- التركي- بشرق- أفريقيا- في- ظل- التنافس- الإقليمي2015/01/27/www.aljazeera.net/knowledegate/opinions**

## المبحث الثالث: الأبعاد الإقتصادية والتجارية للعلاقات التركية الأفريقية

تسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى بيان واقع العلاقات الاقتصادية ونسب التبادل التجاري بين تركيا والقارة الأفريقية خلال فترة حكومة حزب العدالة والتنمية التركي أي بعد سنة 2002 وإلى غاية 2016، حيث سيتم التطرق إلى النسب الإجمالية للقارة ثم إلى واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول شمال أفريقيا من جهة ومع دول جنوب الصحراء من جهة أخرى، نظرا لجِدّة العلاقات مع الأخيرة مقارنة بدول الشمال الأفريقي.

ويمكن القول أن تطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين التركي والأفريقي سيؤدي إلى فتح مجالات أوسع وأكبر للتعاون الثنائي، ويعتبر الحقل الاقتصادي أهم هذه المجالات نظرا لارتباطه بالمصلحة المادية المنفعية المباشرة التي تسعى لها كل دولة، ولتكامله الطبيعي مع جوانب التعاون الأخرى.

وقد ركّز المسؤولون الأتراك منذ 2002 على تحقيق تقدّم في العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا والتي كانت علاقات ضعيفة قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، حيث كانت مركّزة بشكل أكبر مع دول شمال أفريقيا مقارنة بدول أفريقيا جنوب الصحراء، بالرغم من أن نسب العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول شمال أفريقيا لم تكن في أعلى مستوياتها، فلقد وضعت حكومة العدالة والتنمية سنة 2003 خطة للتعاون الاقتصادي والتجاري مع أفريقيا سمّيت بـ: "استراتيجية تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع أفريقيا" والتي تمثلت أهم أهدافها فيما يلي:

- زيادة حصة تركيا في حجم التجارة الكلي مع الدول الأفريقية بأكثر من 3% في ثلاث سنوات.
- فتح الطريق لشركات المقاولات التركية الصغيرة والمتوسطة لاختراق دول المنطقة.
- القيام باستثمارات مشتركة أو استثمارات تركية مباشرة مع الدول الأفريقية لزيادة القوة التنافسية لتركيا في قطاعات محددة.
- نقل التكنولوجيا التركية لدول المنطقة.
- رفع حصة شركات البناء التركية الاستشارية والهندسية في الأسواق الأفريقية.
- التخفيف من حدة الفقر عن طريق الاستثمار في الدول الأفريقية من خلال زيادة النشاطات الاقتصادية وإرساء مزيد من القيم المضافة في اقتصاداتهم المحلية.[1]

[1] Attila G.Kizil Arslan, "Economic Relations Between Turkey and African Countries," Turkish and African civil society organization,
**www.tasam.org/Files/Icerik/File/economic_relations_between_turkey_and_african_countries_6ce316f3-3a36-4f09-9e22-982252428ea2.pdf**

وحتى تتحقق الأهداف المذكورة وضعت الحكومة التركية أدوات رئيسية لذلك تمثلت في النقاط التالية:

- بدء حوار منتظم ومفاوضات اقتصادية مشتركة.
- التسريع في إبرام اتفاقيات أساسية تكون كإطار قانوني للعلاقات المتبادلة بين تركيا والدول الأفريقية.
- وضع ترتيبات للتجارة التفضيلية واتفاقيات تجارة حرة مع الدول الأفريقية تماشيا مع الالتزامات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي ومسؤولياتها الدولية الأخرى.
- تزويد الدول الأفريقية بالمساعدات التقنية في إعداد وتنفيذ القوانين المتعلقة بأدوات السياسة التجارية المتوافقة مع الممارسة الدولية.
- دعم جهود الدول الأفريقية الهادفة لعضوية منظمة التجارة الدولية.
- توفير ظروف مريحة لعقد أنشطة تمهيدية كمعارض تجارية للمشترين.
- إنشاء مكاتب جديدة للاستشارة التجارية في الدول الأفريقية.
- مساعدة شركات الاستشارة التقنية التركية لتأطير نفسها في الدول المستهدفة وتعزيز إنشاء مشاريع جديدة في الدول الأفريقية، وذلك من خلال إعانة تلك الشركات وتقديم قروض لها وفق شروط مقبولة.
- تعزيز نشاطات البنوك التركية في الدول الأفريقية.
- تزويد الدول الأفريقية بمساعدات تقنية ودعم تعليمي في المجالات التي تمتلك تركيا خبرة جيدة فيها.[1]

ففي سنة 2003 وحسب الجدول رقم -**03**- الموضح في الصفحة الموالية، وصل حجم تجارة تركيا مع كل الدول الأفريقية إلى نحو 5.4 مليار دولار أمريكي وبلغ سنة 2008 نحو 16 مليار دولار، أي أنه تضاعف في فترة خمس سنوات ثلاث مرات.[2]

وبالرغم من هذه الزيادة الواضحة وبمقارنة حجم التجارة التركية الأفريقية المذكورة سنة 2008 مع حجم التجارة التركية الكلي مع العالم والبالغ نحو 300 مليار دولار، يمكن القول أن العلاقات التجارية مع الأفارقة لازالت منخفضة نسبيا.[3]

---

[1] **Ibid**, pp.19- 27.
[2] Mehmet Özkan and Birol kgun, **op.cit**, p p. 525- 546.
[3] **Idem**, pp.525- 546.

غير أن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أنه بين سنتي 2003 و2008 زادت الصادرات التركية إلى كل من دول شمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء بشكل واضح سنة بعد سنة وصولا إلى قيمة 9 مليار دولار سنة 2008 بعدما كانت ضعيفة وشبه مستقرة في الفترة ما بين 1997 و 2003، ونفس الملاحظة يمكن تسجيلها بالنسبة للواردات التركية من أفريقيا، حيث زادت لتصل إلى 7.7 مليار دولار سنة 2008، بينما ظلت شبه ثابتة ومتناقصة في سنوات أخرى في الفترة ما بين 1997 و2003 وذلك بالرغم من إطلاق تركيا خطتها المشهورة والمعروفة بخطة الانفتاح على القارة الأفريقية والمعلنة سنة 1998. ومن هنا يمكن القول أن الحكومة التركية التي قادت البلاد بين سنتي 1998 و2003 لم تطبق ما نص عليه البرنامج الاقتصادي المذكور في خطة سنة 1998 والذي تعرضت له الدراسة في آخر الفصل الأول، وهو ما قد يفسر ضمن المشاكل التي تعرضت لها حكومة الائتلاف في تركيا والتي حكمت البلاد في الفترة المذكورة.

**التجارة التركية مع القارة الأفريقية 1997- 2008 (بالمليون دولار)**

❖ **الصادرات**

| السنوات | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دول شمال أفريقيا | 980 | 1.502 | 1.344 | 1.087 | 1.150 | 1.267 | 1.577 | 2.203 | 2.544 | 3.097 | 4.030 | 5.850 |
| دول أفريقيا جنوب الصحراء | 253 | 316 | 311 | 285 | 371 | 430 | 454 | 765 | 1.087 | 1.469 | 1.947 | 3.212 |
| المجموع | 41.23 | 81.81 | 1.655 | 1.373 | 11.52 | 71.69 | 2.131 | 2.968 | 3.631 | 4.566 | 775.9 | 9.062 |

❖ **الـــواردات**

| السنوات | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دول شمال أفريقيا | 31.81 | 31.49 | 41.40 | 72.25 | 52.11 | 82.13 | 2.529 | 13.23 | 24.21 | 4.878 | 63.61 | 75.26 |
| دول أفريقيا جنوب الصحراء | 385 | 265 | 283 | 457 | 704 | 558 | 820 | 1.589 | 51.83 | 62.52 | 3.168 | 032.5 |
| المجموع | 2.197 | 1.758 | 1.687 | 2.714 | 92.81 | 2.696 | 3.338 | 204.8 | 6.047 | 7.405 | 46.78 | 7.770 |

**الجدول رقم-03-** **المصدر: رئاسة الوزراء التركية 2009**

## المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للعلاقات التركية مع دول شمال أفريقيا

يبدو أن نمو اقتصادات الدول في منطقة شمال أفريقيا مع مطلع القرن الواحد والعشرين والذي ترافق مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، وعلاقات تلك الدول المتطورة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أدى إلى اهتمام تركي متزايد بالمنطقة، خصوصا بعد أكثر من عقد من تأخر تحقيق الأتراك لطموحاتهم في الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وقد ارتفعت نسبة التجارة التركية مع دول شمال أفريقيا ارتفاعا سريعا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا أواخر سنة 2002، حيث سجلت الصادرات نسبة نمو قدرها 40%سنة 2004 بالغة نحو 2.2 مليار دولار ممثلة نحو 4% من مجمل الصادرات التركية ونحو 19% من الصادرات المتوجهة لمجمل الدول العربية، وقد سجلت سنة 2005 زيادة في التجارة بين تركيا ودول شمال أفريقيا، إذ ارتفعت النسبة الإجمالية لصادرات تركيا الموجّهة إلى كل من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس- وذلك خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2005 - إلى نحو 43% عما كانت عليه خلال الستة الأشهر الأولى من سنة 2004، كما ارتفعت نسبة الواردات التركية من دول شمال أفريقيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2005 إلى نحو 20% مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من سنة 2004.

وقد عقدت تركيا اتفاقيات تجارة حرة مع كل من المغرب وتونس أعقبتها زيارات أهمها زيارة وزير الدولة التركي "كيرصاد تيزمان" والذي ذكر بأن عدد المشاريع التي يقوم بها متعاقدون أتراك في شمال أفريقيا قد تضاعف سنة 2004 وأنّ تلك المشاريع التي انتهت سنة 2004 بلغت قيمتها نحو 15 مليار دولار.[1]

[1] kaan Nazli,"Turkey and North Africa Challenge and Opportunity",
**www.esiwed.org/pdf/esi-turkey-tpq-id-33.pdf**

**أولا: العلاقات الاقتصادية الجزائرية التركية:** بعد هدوء التوتر الداخلي في الجزائر، وبداية العودة نحو الاستقرار السياسي والذي ترافق مع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية في سنة 2004، سعى النظام الجزائري إلى استقطاب الاستثمار الخارجي في مجالات عديدة منها قطاعي الكهرباء والاتصالات، وقطاع الطاقة الذي اعتبر المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في المستقبل القريب خاصة مع ارتفاع أسعارها في السوق العالمي، والذي عزّز من وضعية الجزائر اقتصاديا وتنمويا.

وقد قاد ارتفاع إنتاج النفط الخام بنسبة 40% إلى ارتفاع الناتج المحلي الخام إلى نحو 6.1% سنة 2004 بفضل الصادرات المنتجة من خلال مشاريع الغاز في عين صالح والتي تدفقت إلى السوق الخارجي منتصف 2004، كما انطلقت صادرات غازية أخرى أنتجت من خلال مشروع غاز عين أميناس الذي بدأ إنتاجه بداية سنة 2006.

وقد تقدم الرئيس الجزائري بوتفليقة بخطوات واثقة نحو ترسيخ وضعية البلاد السياسية وتنفيذ إصلاحات اقتصادية وبرامج متنوعة، غير أن تنفيذ تلك الإصلاحات قابلته عديد المشاكل التي شملت مجالات البنوك، التأمين والخوصصة والاستثمار الخارجي المباشر، ولازالت الجزائر تعاني مشاكل أبرزها الفساد الإداري وقلة الخبرة وضعف أداء مؤسسات القطاع العام.

وقد عملت الحكومة التركية منذ تولي حزب العدالة السلطة في تركيا على توثيق علاقاتها بالجزائر، حيث زار عبد الله غول الجزائر سنة 2005 عندما كان وزيرا للخارجية، وقد ذكر الرئيس الجزائري بوتفليقة خلال تلك الزيارة بأن الجزائر خصصت نحو 55 مليار دولار من أجل إعادة بناء البلد وذلك خلال مدة خمس سنوات، كما أكد أن الجزائر تعطي أولوية للشركات التركية في ذلك.[1]

وتعتبر الجزائر واحدة من أهم الشركاء التجاريين لتركيا في القارة الأفريقية، حيث تحتل المرتبة الثانية والثلاثين (32) في القائمة التركية للشركات التجارية من حيث الحجم. ومن ناحية أخرى فتركيا واحدة من بين العشرة الأوائل ضمن أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث تجاوزت التجارة بين الطرفين 4 مليار دولار سنة 2015.

ويسعى المستثمرون الأتراك إلى زيادة حصتهم الاستثمارية في الجزائر، ففي سنة 2013 دشّنت شركة الفولاذ التركية "Tosyali" مصنعا للفولاذ والحديد في مدينة وهران بالغرب الجزائري باستثمار بلغت قيمته 750 مليون دولار، ويعد المصنع الأكبر من نوعه في الجزائر.

[1] **Ibid.**

وبسبب الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر، فإن الشركات التركية تستهدف العمل في الأسواق الجزائرية، حيث تمكن رجال الأعمال الأتراك من الحصول على مشاريع وتوقيع عقود في الجزائر وصلت قيمتها لأكثر من ستة (6) مليار دولار.[1]

وقد دخلت الشركات التركية في عدد واسع من المشاريع التي ضمت بناء سكنات اجتماعية ومستشفيات وسدود وطرق رئيسية وأنفاق وموانئ، ويتجه عدد المشاريع الاستثمارية إلى الزيادة في ظل تشجيع الحكومتين على ذلك.

ومن أجل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عملت الحكومة الجزائرية على وضع خطط تفتح فرصا جديدة لرجال الأعمال الأتراك للاهتمام والاستثمار أكثر في الجزائر.

وهناك عامل رئيسي يجعل من الجزائر موردا مهما جدا لتركيا وهي الموارد الطبيعية، فالجزائر تعد تاسع أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وهي العاشرة في ترتيب أكبر احتياطاته.

كما أنها تحتل المرتبة السادسة عشر (16) في العالم من حيث احتياطات النفط، وتعتبر الجزائر ثالث أكبر مزوّد لتركيا بالغاز الطبيعي بعد كل من روسيا وإيران وذلك بنسبة 9% من مجمل الواردات التركية سنة 2013، وتسعى تركيا لضمان استمرارية تدفق الغاز الجزائري نحوها، لذلك مددت أنقرة اتفاقيتها للغاز مع الجزائر لعشرة سنوات إضافية وذلك في 2013.[2]

وقد زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجزائر في نوفمبر من سنة 2014، ليتم خلالها التأكيد على العلاقات الثنائية ومدى عمقها، حيث ذكر موقع وزارة الخارجية التركي بأن قيمة المشاريع التركية في الجزائر بلغت 12.2 مليار دولار.

كما أنجزت الشركات التركية مشاريع عديدة كجامعة الجزائر*-2- والتي ساهمت بها تركيا في إطار توثيق العلاقات الثقافية مع الجزائر.[3]

---

[1] Ismail Numan Telci," why is Algeria Important for Turkey,"31/05/2014,
**www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/05/algeria-turkey-Relations-2014530121233560219.html**

[2] **Ibid**.

* كلية الحقوق التابعة لجامعة الجزائر -1-.

[3] The web site of Ministry of Turkish foreign Affaires," Relations between Turkey-Algeria,"
**www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-algeria.en.mfa**

ويوضح الجدول التالي احصائيات التجارة الثنائية بين الجزائر وتركيا

**إحصائيات التجارة الثنائية بين تركيا والجزائر(بالمليون دولار)**

| السنة | الصادرات التركية | الواردات التركية | الحجم | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| **2011** | 1.471 | 2.716 | 4.187 | -1.246 |
| **2012** | 1.813 | 2.651 | 4.464 | -838 |
| **2013** | 2.002 | 2.283 | 4.286 | -281 |
| **2014** | 2.083 | 921 | 3.004 | 1.162 |
| **2015** | 1.827 | 741 | 2.568 | 1.086 |

**الجدول رقم– 04–** **المصدر: وزارة الاقتصاد التركي**(Tuik)

ويبدو من خلال الأرقام الموضحة في الجدول رقم –04– بأن الصادرات التركية نحو الجزائر ارتفعت بشكل ملاحظ من سنة لأخرى، فبعدما كانت قيمتها نحو 1.5 مليار دولار سنة 2011 ارتفعت إلى 1.8 سنة 2012 وصولا إلى 2.08 مليار دولار لسنة 2014، وهو ما يدل على الاهتمام التركي بالسوق الجزائري كسوق واعدة للسلع والمنتجات التركية، حيث تصدّر تركيا للجزائر حافلات للنقل العام والحديد والفولاذ وآلات النسيج والحلويات، أما الواردات التركية من الجزائر فقد شهدت ثباتا تقريبا عند قيمة 4 مليار دولار طيلة سنوات2011 ،2012، 2013 وتراجعت سنة 2014 عندما بلغت 3 مليار دولار، وقد تمثلت في مواد طاقوية ومنتجات كيميائية غير عضوية وبعض المواد المعدنية إضافة لبعض المواد الغذائية والسكر، وقد شهد الميزان التجاري التركي مع الجزائر عجزا طيلة سنوات 2011، 2012، 2013، غير أن سنة 2014 سجلت فائضا لصالح تركيا قدر بنحو مليار دولار.[1]

**ثانيا: العلاقات الاقتصادية التركية المصرية:**

تُعدّ مصر أكثر الدول في شمال أفريقيا نموا ديمغرافيا، لذا فهي ذات أهمية بالنسبة لأي دولة تبحث عن أسواق كبيرة لتصريف منتجاتها، ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم سعى قادته إلى تفعيل علاقاتهم مع جلّ الدول ومن ضمنها مصر التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وثقافية مشتركة.

وفي المجال الاقتصادي انفتحت مصر على العالم الخارجي في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي حيث وقعت اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 بعد سنوات من المفاوضات الشاقة

[1] **Ibid**.

خاصة في ما يتعلق بقطاع الفلاحة، وقد بدأ سريان الاتفاقية فعليا سنة 2004، حيث يعد الاتحاد الأوروبي شريكا تجاريا رئيسيا لمصر، حيث مثلت الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي نسبة 40% من مجمل صادراتها وذلك سنة 2002، أي ما قيمته 1.6 مليار دولار.

ورغم العلاقات الطويلة والتاريخية بين تركيا ومصر، فإن التعاون التجاري بين الطرفين ظل محدودا، حيث مثل النفط الخام أكبر حصة في الصادرات المصرية نحو تركيا، إضافة إلى بعض المنتجات الأولية منخفضة القيمة كالسلع الزراعية والمعدنية البسيطة.[1]

وقد وقع الطرفان التركي والمصري اتفاقية للتجارة بينهما سنة 2005 لأجل زيادة التعاون الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الشعب في كلا البلدين وإزالة العقبات والقيود المفروضة على التجارة، وتطوير علاقات اقتصادية أفضل بين البلدين.

وبعد توقيع الاتفاقية وصل حجم التجارة بين البلدين إلى 1.1 مليار دولار أمريكي سنة 2006 ومع إتمام تنفيذ الاتفاقية كاملا وصل حجم التجارة بينهما إلى 1.5 مليار دولار سنة2007.

وقد لوحظ تراجع مستويات التصدير بين البلدين على خلفية الأزمة المالية العالمية سنة 2008 غير أن رجال الأعمال الأتراك أبقوا ثقتهم في الاقتصاد المصري.

ومع حلول سنة 2009 انتعشت الصادرات التركية نحو مصر، حيث وصلت إلى نحو 2.6 مليار دولار، وتلتها استثمارات تجاوزت قيمة 1.5 مليار دولار سنة 2010.

وعقب قيام "الثورة المصرية" في جانفي 2011 – ووصول الرئيس المعزول الدكتور محمد مرسي كأول رئيس يصل إلى السلطة في البلاد بطريقة ديمقراطية – بدأت العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا تتجه نحو التطور والعمق، حيث زار الرئيس مرسي أنقرة سنة 2012 وحضر لفعاليات المؤتمر العام الثالث لحزب العدالة والتنمية، وقد قدمت تركيا خلال زيارة الرئيس المصري قرضا لمصر بقيمة 01 مليار دولار والتي قابلها الرئيس المصري آنذاك بالشكر والثناء لتركيا واصفا إياها بالداعمة للدول الطامحة للحرية والاستقلال.

وفي نهاية سنة 2012 بادل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نظيره المصري الزيارة، حيث وصل للقاهرة لحضور المنتدى الاقتصادي المصري التركي رفقة مجموعة كبيرة من رجال الأعمال الأتراك

[1] Kaan Nazli, **op.cit**.

الذين يمثلون أكثر من ثلاثمائة (300) شركة تركية، وقد ذكر الرئيس المصري خلال كلمته بأن من شأن المنتدى أن يساعد على زيادة الاستثمار التركي في مصر.[1]

العلاقات الاقتصادية بعد انقلاب يوليو 2013:

يمكن القول أن انقلاب يوليو 2013 مثل منعطفا في العلاقات المصرية التركية بشكل عام، إذ رفض الموقف الرسمي التركي الانقلاب رفضا مطلقا وقرر عدم التعاطي مع النظام الإنقلابي غير المحترم لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعقب الموقف التركي الواضح قرر النظام الإنقلابي في مصر 2014 عدم تمديد العمل باتفاق التجارة الحرة مع تركيا، كما قرر أيضا سنة 2015 عدم تجديد اتفاق النقل البحري والبري بين الطرفين والذي يسمح بنقل البضائع والسلع بين مصر وتركيا، وهو ما يؤثر سلبا على الحركة التجارية بين الطرفين.

غير أن مصر وجدت بديلا آخر أقوى من الطرف التركي، والذي تمثل في أنصار يملكون المال ويستطيعون تقديم الدعم لنظام الانقلاب في مصر وهي الأنظمة الخليجية المتمثلة في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، حيث قدموا لمصر منذ سنة 2015 نحو 6 مليار دولار كمساعدة، كما قدموا معاً نحو 12.5 مليار دولار توزعت بين مساعدات واستثمارات وودائع لدى المصرف المركزي المصري لأجل دعم حليفهم قائد الإنقلاب عبد الفتاح السيسي.[2]

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة الثنائية بين مصر وتركيا منذ سنة 2011 إلى سنة 2015 كالتالي:

**حجم التجارة الثنائية بين تركيا ومصر (بالمليون دولار)**

| السنة | الصادرات التركية | الواردات التركية | الحجم | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| 2011 | 2.758 | 1.318 | 4.140 | 1.376 |
| 2012 | 3.681 | 1.342 | 5.023 | 2.339 |
| 2013 | 3.201 | 1.629 | 4.830 | 1.572 |
| 2014 | 3.301 | 1.437 | 4.738 | 1.864 |
| 2015 | 3.129 | 1.216 | 4.345 | 1.913 |

**الجدول رقم – 05–** **المصدر: وزارة الاقتصاد التركية "Tuik"**

[1] Turkish Think Tank,"Economic relations between Turkey and Egypt restricted by political disagreements," 2016,

**www.turkishthinktank.net/articles/egypt/economic_relations.../**

[2] **Ibid**.

من خلال الجدول رقم **–05–** يمكن القول أن الصادرات التركية نحو مصر ارتفعت بين سنتي 2011 و2012 من قيمة 2.7 إلى 3.7 مليار دولار، ثم تراجعت نسبيا لتصل إلى ما قيمته 3.1 مليار دولار سنة 2015، وقد تمثلت الصادرات التركية نحو مصر في كل من الفولاذ والحديد وحافلات النقل العام، أما ما تستورده تركيا من مصر فبلغ حسبما يوضحه الجدول قيمة 1.3 مليار دولار سنة 2011 واستقر عند 1.2 مليار دولار سنة 2015، وقد تمثلت الواردات التركية من مصر في البلاستيك والمنتجات البلاستيكية، ومنتجات كيميائية متنوعة وغير عضوية.

لكن الميزان التجاري بين البلدين ظل مرجّحا لكفة تركيا، حيث سجلت فائضا قدره 1.3 مليار دولار سنة2011 ووصل سنة 2015 إلى نحو 1.9 مليار دولار.

وقد أسس الطرفان لجنة مشتركة تعنى بالعلاقات التعاونية، غير أنها لم تجتمع منذ مارس 2012، وقد قامت لجنة سميت بلجنة المفاوضات التجارية رفيعة المستوى، والتي كان آخر اجتماع لها في نوفمبر 2012 خلال حكم الرئيس المصري السابق الدكتور محمد مرسي، كما أقام الطرفان منتدى مشترك سمي بـ "منتدى الأعمال" وقد عقد لقاءات كان آخرها في سبتمبر 2012 في أنقرة، ثم "مجلس الأعمال" والذي كان آخر اجتماع له في ماي 2013 في القاهرة.[1] قبل شهرين من الانقلاب على الرئيس السابق محمد مرسي، ويمكن القول أن ما ذكر من لجان تعاون مشتركة قد تجمد بعد الانقلاب العسكري في مصر، نظرا للموقف الرسمي التركي الرافض للانقلاب، أما تفسير التراجع البسيط أو الثبات النسبي في حجم العلاقات التجارية والاقتصادية البينية، فيعزى إلى الاتفاقات الاقتصادية المبرمة سابقا والتي تستمر لخمس سنوات أو أكثر من ذلك، كما أن الثبات ذاته يمكن الاستناد إليه لتفسير عدم تطور العلاقات والتي كانت ستشهد ارتفاعا ملحوظا إذ استمر حكم الرئيس السابق مرسي نظرا للحركية السياسية والاقتصادية بينه وبين النظام السياسي في تركيا خلال فترة حكمه التي لم تتجاوز سنة واحدة.

[1] The web site of Ministry of Turkish foreign Affairs, "Turkey-Egypt Economic and Trade Relations," 2015,
**www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-egypt.en.mfa**

**ثالثا: العلاقات الاقتصادية التركية التونسية:**

تأسيسا على الماضي التاريخي بين الدولتين، فإن تونس ليست بلدا جديدا على الأتراك، كما أن الأتراك ليسوا غريبين عن تونس، وقد شهدت بدايات التسعينيات من القرن العشرين حركية اقتصادية بين الطرفين، إذ وقع الطرفان في سنة 1991 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار بينهما، كما وقعا في سنة 1992 اتفاقية للتعاون التقني والاقتصادي والتجاري.[1]

ومع وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى الحكم أواخر سنة 2002، بدأت العلاقات الاقتصادية تتجه نحو مزيد من التطور، حيث تتويجها بتوقيع الطرفين على اتفاقية تجارة حرة بينهما في سبتمبر 2004، وقد هدفت هذه الأخيرة إلى زيادة حجم التجارة بين الدولتين والتي عبر عنها ساسة الدولتين من خلال تبادل الزيارات بينهما، إذ زار وزير الخارجية التونسي الأسبق عبد الباقي الهرماسي أنقرة في فيفري 2005، وقد عبر عن رغبة بلاده في رفع حجم التجارة بين تونس وتركيا إلى نحو مليار دولار آفاق سنة 2008، وأثبتت تلك الرغبة زيارة رجب طيب أردوغان لتونس في الفترة من بين 28 إلى30 مارس 2005 عندما كان رئيسا للحكومة.[2]

وقد تم في سنة 2005 توقيع اتفاق للتعاون الصناعي بين الطرفين هدفا من خلاله إلى تعزيز القدرة التنافسية من أجل إقامة مشاريع صناعية مشتركة تحسن من أداء القطاع الخاص، كما اتفق الطرفان على التعاون في مجال تعزيز تكنولوجيا المعلومات وتبادل الخبرات.

وقد بلغ عدد الشركات التركية في تونس نحو ثلاث وعشرين(23) شركة، كما تتواجد نحو ثمان وأربعين(48) شركة تونسية في تركيا تشتغل في التجارة والتصنيع والعقارات وقسم التجارة بالجملة والتجزئة.

وحسب إحصائيات البنك المركزي التركي فإن الإستثمارات التركية في تونس بلغت سنة 2007 قيمة قدرها 200 مليون دولار، في حين أن الإستثمار التونسي المباشر في تركيا يعد ضئيلا.[3]

وعلى إثر الحراك الشعبي الذي انطلق أواخر شهر ديسمبر 2010 واستمر حتى مطلع جانفي 2011 تأثرت تونس اقتصاديا بشكل ملحوظ، إذ أدت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى مغادرة المستثمرين الأجانب، وتراجع عائدات السياحة، وقد زاد عدم الاستقرار السياسي من حالة الفقر التي

---

[1] Saliha Ergün," The Past and Future Trade Relations between Tunisia and Turkey," **www.sde.org.tr/en/newsdetail/the-past-and-futur-trad-relations-between-tunisia-and turkey/2929.**

[2] kaan Nazli, **op.cit**.

[3] Saliha Ergün, **op.cit**.

يعيشها عديد من المواطنين التونسيين خاصة في المناطق الجنوبية والوسطى والتي كانت قبل سقوط نظام بن علي تعيش وضعا اقتصاديا متدهورا، غير أن الوضع الاقتصادي عاد لينتعش مع مطلع 2012 غير أن ذلك لم يدم طويلا، حيث سجل النمو الاقتصادي سنة 2011 نسبة قدرت بـ1.9% وارتفعت سنة 2012 لتبلغ نسبة 3.6% ثم عادت سنة 2013 للتراجع حيث بلغت 2.6%، وذلك بسبب التباطؤ والتراجع في الإنتاج الزراعي والصناعي.

وقد سجلت نسبة البطالة تراجعا من 16.7% سنة 2012 إلى 15.3% نهاية 2013، وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة بعد 2011 سياسات مالية ونقدية توسعية وذلك لدعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل، وقد أدت تلك السياسات إلى انخفاض نسبة التضخم من 6.3% سنة 2013 إلى 5.5% مع بداية سنة 2014، ويمكن القول أن الوضع السياسي الذي شهدته تونس منذ 2011 أثّر على الاستثمار المباشر، حيث شهد انخفاضا سريعا سنة 2011 وعاد ليرتفع بعض الشيء سنة 2012 ليبلغ ما قيمته 1.7 مليار دولار، ثم جاءت احتجاجات سنة 2013 والتي ترافقت مع الأزمة السياسية وحالات العنف والاغتيالات المسجلة، مما ولد حالة عدم استقرار أدت إلى تراجع الاستثمار المباشر إلى نحو 1 مليار دولار في تلك السنة.

ومع حل الأزمة السياسية مطلع سنة 2014 واعتماد العمل بالدستور بدأت ثقة المستثمرين في الاقتصاد التونسي تعود، ليدخل مرحلة انتعاش جديدة.[1]

ويذكر أن 80% من تجارة تونس الخارجية هي مع دول الاتحاد الأوروبي، فتونس دولة جذابة للمستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في شمال أفريقيا.

وقد أنجزت شركات البناء التركية مشاريع مهمة في تونس، حيث بدأت العمل في هذا المجال منذ سنة 2007، ووصلت قيمة تلك المشاريع إلى نحو 700 مليون دولار، من أهمها مشروع مطار نفيضة الواقع قرب مدينة الحمامات والذي نفذته شركة TAV التركية، إضافة إلى مشروع مصنع اسمنت جبل الرصاص والذي نفذته شركة EKON التركية، وقد مثل هذان المشروع أكبر مشاريع الإنشاء الكبرى للأتراك في تونس.

وتعتبر القطاعات الناشئة كالسياحة وإنتاج الطاقة وتوزيعها وخصوصا الغاز الطبيعي والكهرباء والتنقيب عن النفط والتجهيز، أهدافا لشركات الإنشاء التركية.

[1] Nebahat Tanriverdi Yasar, "Turkey-Tunisia Relations on the Eve of Elections in Tunisia," **Center for Middle Eastern Strategic Studies (ORSAM)**, Report No.192(October 2014).

ففي سنة 2012 عقد "اجتماع التجارة والاستثمار بين تركيا وتونس" في تونس، وقد حضر عن الجانب التركي وزير الاقتصاد "ظافر كاجليان" وبرفقته لجنة رجال الأعمال الأتراك المكوّنة من مائة (100) عضو، وقد صرح حينها الوزير التركي بأن العلاقات التجارية بين الدولتين تنمو ببطئ إذا ما قورنت بالإمكانيات التجارية للبلدين، إذ بلغ حجم التجارة الكلي لتركيا نحو 375 مليار دولار، فيما بلغ ذات المؤشر لتونس نحو 45 مليار دولار، في حين أن حجم التجارة بين تونس وتركيا انحصر في 1.1 مليار دولار، وهو رقم اعتبره الوزير التركي ضعيفا ودعا إلى العمل المشترك مع الشركاء التونسيين على رفع حجمه.[1]

ويوضح الجدول التالي احصائيات التجارة الثنائية بين تونس خلال الفترة (2011-2015)[2]

**التجارة الثنائية بين تركيا وتونس (2011-2015) بالمليون دولار**

| السنة | الصادرات التركية | الواردات التركية | الحجم | الميزان |
|---|---|---|---|---|
| **2011** | 803 | 250 | 1.053 | 553 |
| **2012** | 797 | 195 | 992 | 602 |
| **1013** | 893 | 289 | 1.182 | 604 |
| **2014** | 915 | 197 | 1.112 | 718 |
| **2015** | 820 | 144 | 964 | 676 |

**الجدول رقم – 06–** **المصدر: وزارة الاقتصاد التركية** Tuik(**2015**)

من خلال الجدول المبين أعلاه يمكن القول أن حجم التجارة بين البلدين لم يتغير كثيرا من سنة 2011 إلى غاية سنة 2015 إذ تراوح بين 1.2 مليار دولار كحد أقصى سنة 2013 وإلى 964 مليون دولار كحد أدنى سنة 2015.

فالصادرات التركية بلغت أقصى حد لها سنة 2014 إذ وصلت إلى 915 مليون دولار، فيما بلغ حدها الأدنى قيمة 797 مليون دولار سنة 2012، وقد تمثلت في المركبات ومنتجات الغزل والنسيج إضافة إلى الحلويات.

أما الواردات التركية من تونس فبلغت أقصى حد لها سنة 2013، حيث سجلت قيمة قدرها 289 مليون دولار، في حين تراجعت إلى أدنى حد لها سنة 2015 لتبلغ 144 مليون دولار، وتمثلت الواردات التركية من تونس في بعض الأسمدة والكيماويات والحلويات.

[1] Saliha Ergün, **op.cit**.

[2] The web site of Ministry of Turkish foreign Affairs, " Turkey-Tunisia Economic and Trade," 2015, **www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-tunisia.en.mfa**

ويلاحظ أيضا أن الميزان التجاري التركي سجل طيلة الخمس سنوات المسجلة في الجدول فائضا تراوح في أقصاه إلى 718 مليون دولار سنة 2014 وفي أدناه إلى قيمة 553 مليون دولار سنة 2011.

ويمكن القول أن نسب التبادل التجاري لا تتأثر كثيرا مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعتبر حساسا جدا للتطورات السياسية والاقتصادية الداخلية، كونه يتعلق برأسمال أجنبي يستطيع المغادرة في وقت إذا لم تتوفر الظروف الموالية للاستثمار، بينما تستمر العلاقات التجارية رغم تراجع الاستقرار السياسي للشريك التجاري للدولة.

أما عن ميكانيزمات التعاون الثنائي الاقتصادي بين تونس وتركيا، فتوجد عدة هيئات منها لجنة الشراكة التونسية التركية التي عقدت لقاءات عديدة منها لقاءها الأخير في 17 ديسمبر 2013 في أنقرة التركية، إضافة إلى مجلس الأعمال والذي عقد آخر لقاء له في 04 ديسمبر 2015 في العاصمة التركية اسطنبول.[1]

**رابعا: العلاقات الاقتصادية التركية المغربية:**

بالرغم من وجود علاقات تاريخية بين تركيا والمملكة المغربية إلا أن التركيز على الجانب الاقتصادي والتجاري لم يكن كبيرا، حيث شهدت سنوات الثمانينيات من القرن الماضي تبادلا تجاريا منخفضا، إذ اقتصر على عدد قليل من المنتجات، ولم تتجاوز قيمته 70 مليون دولار في مدة عشر سنوات امتدت بين سنتي 1980و 1989، غير أن الوضع تحسن نسبيا في سنوات التسعينيات نتيجة لتطبيق دينامية اقتصادية جديدة وذلك من خلال زيادة نسبة الواردات المغربية من تركيا، وقد وصل متوسط التبادل التجاري التركي المغربي في فترة ما بين 1990 و 1999 إلى نحو 110 مليون دولار.[2]

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا سنة 2002، وإعلانه سياسة الانفتاح الاقتصادي على القارة الأفريقية، بدأت العلاقات التركية المغربية تتجه إلى التحسن أكثر، خاصة مع توقيع الدولتين لاتفاقية التجارة الحرة بينهما في 07 أفريل 2004 في أنقرة والتي اندرجت – حسبما يوضحه الموقع الالكتروني للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات – في إطار مسلسل الإندماج الإقليمي الأورو-متوسطي، وقد نصت الاتفاقية على إقامة منطقة صناعية للتبادل الحر بصورة تدريجية على مدى

[1] **Ibid**.
[2] Kingdom of morocco, Ministry of Economy and Finance, Department of Economic Studies and Financial Forecasts DENI-SCI, Renew of economic Relations between morocco and Turkey, (January 2009).pp.1-15.

10 سنوات اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مع معاملة تفضيلية لصالح المغرب، وسيستفيد المغرب بموجب هذه الاتفاقية من إعفاء كلي للمنتجات الصناعية ذات المنشأ المغربي فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وفيما يخص المنتجات الفلاحية فقد تبادل الطرفان الأفضليات.[1]

وقد سمحت الاتفاقية للمنتجات التركية بتواجد جيد في السوق المغربي، وفي المقابل استفادت المغرب من السوق التركي لتصريف بعض منتجاتها، مما أدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو 8 مليار درهم مغربي سنة 2007 أي ما يعادل 800 مليون دولار سنة 2007.

وبالنظر إلى هيكل التجارة الثنائية بين المغرب وتركيا يمكن أن نلاحظ تشابها كبيرا في قطاعات النشاط بالنسبة لكل دولة وبالتالي تشابها في مجال تخصص اقتصادهما.

وقد اتبعت الواردات المغربية من تركيا اتجاها تصاعديا، حيث وصلت إلى نحو 6.9 مليار درهم مغربي (أي نحو 690 مليون دولار) سنة 2007، وهو ما نسبته 2.1% من إجمالي الواردات المغربية وقد احتلت تركيا المرتبة الحادي عشر (11) في ترتيب الموردين الرئيسيين للمغرب.

وتمثلت الصادرات التركية نحو المغرب أساسا في المعادن والصلب، والأسلاك الخشنة والأقمشة القطنية والمركبات الصناعية والجرارات الزراعية.

ويلاحظ من خلال الصادرات التركية تجاه المغرب اهتماما متزايدا بالسلع المصنعة في تركيا، والذي نتج عن تحول هيكلي للصناعة التركية عما كانت عليه نهاية القرن العشرين، وهو ما يمكن رده إلى صانع القرار التركي الذي عمل على تطوير وتنويع الإمكانيات التركية في التصنيع إضافة إلى بحثه عن وضع استراتيجي وفرص جديدة في السوق، حيث تمتلك تركيا منظومة إنتاج متكاملة بدءا بجودة القطن وكل ما يتعلق بقطاع الغزل والنسيج، حيث تصدّر جميع أنواع الخيوط والملابس والمنتوجات المنزلية وكذا السلع الجاهزة.

أما فيما يخص الصادرات المغربية تجاه تركيا، فلم تتجاوز خلال سنة 2007 قيمة 110 مليون دولار، أي ما نسبته 0.9% من إجمالي الصادرات المغربية، وقد احتلت تركيا المرتبة الثالثة عشر (13) بين المتعاملين الرئيسيين مع المغرب.[2]

وتتمثل الصادرات المغربية في المنتجات الكيميائية وخاصة حمض الفوسفوريك، إضافة للمعادن والحديد والمواد والصفائح المعدنية والفوسفاط، وقد يمكن إرجاع سبب انخفاض مستوى الصادرات

[1] موقع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، "اتفاق التبادل الحر المبرم بين المغرب وتركيا،"
**www.invest.gov.ma/index.php?!d=34480&lang=ar**

[2] kingdom of morocco, **op.cit.** pp.1-15.

المغربية نحو تركيا إلى عدم توافق منتجات التصدير المغربي مع احتياجات تركيا للاستيراد وذلك نظرا لتشابه الاقتصادين، حيث وصل متوسط مؤشر تشابه الاقتصادين التركي والمغربي في أسواق الاتحاد الأوربي إلى أكثر من 80% خلال الفترة الممتدة من (1990- 2006).[1]

ويوضح الجدول الموالي إحصائيات التبادل التجاري التركي المغربي في الفترة ما بين 2011 و2015.[2]

**إحصائيات التجارة التركية المغربية 2011– 2015 (بالمليون دولار)**

| السنة | الصادرات | الواردات | الحجم | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| **2011** | 921 | 420 | 1.341 | 501 |
| **2012** | 1.015 | 429 | 1.444 | 586 |
| **2013** | 1.194 | 572 | 1.766 | 622 |
| **2014** | 1.407 | 640 | 2.047 | 767 |
| **2015** | 1.338 | 711 | 2.049 | 627 |

**الجدول رقم –07–** **المصدر: وزارة الاقتصاد التركية** Tuik

ويظهر من خلال الجدول أعلاه بأن حجم التجارة بين تركيا والمغرب اتخذ اتجاها تصاعديا منذ 2011، حيث كان عند قيمة 1.3 مليار دولار ليصل سنة 2015 إلى 2 مليار دولار، وهو ما يدل على تطور وزيادة العلاقات التجارية بين الطرفين، والتي يمكن إرجاعها إلى الانفتاح التركي نحو أفريقيا وخصوصا شمالها من جهة، ثم إلى سعي الطرف المغربي أيضا إلى الاستفادة من التطور في الصناعات التركية وهو ما يفسر زيادة حجم الواردات المغربية من 420 مليون دولار سنة 2011 إلى 711 مليون دولار سنة 2015. أما فائض الميزان التجاري التركي مع المغرب فيفسر بقوة الاقتصاد التركي وتطوره خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، حيث استطاعت الحكومة التركية في ظرف سنوات قليلة الوصول إلى الترتيب السادس عشر ضمن أقوى الاقتصادات على مستوى العالم.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدت حالة الاستقرار السياسي التي شهدها المغرب منذ سنوات إلى بروزه كوجهة رائدة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في أفريقيا.

فمنذ 2006 سارعت المملكة المغربية من خلال حكومتها للقيام بإصلاحات تخص القطاع الخاص بغية تحسين الواقع الاستثماري للبلاد، وقد قفز المغرب من مرتبته الرابعة عشر (14) من بين

[1] **Ibid**. pp. 1-15.

[2] The web site of Ministry of Foreign Affairs," Turkey- Morocco Economic and Trade Relations", **commercial- and economic- relations- with- morocco. En.mfa**. **www.mfar.gov.tv/ turkey**

الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي في أفريقيا سنة 2006 ليصل إلى المرتبة الثالثة في سنة 2014 بما مجموعة 3.6 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي الكلي المباشر في المغرب. وقد شغلت الخدمات المالية وتقنية المعلومات والاتصالات والإعلام وقطاعي الصناعة والسياحة أيضا أهمية كبيرة للمستثمرين الأجانب. وقد شغلت تركيا المرتبة التاسعة ضمن قائمة الدول التي لديها أعلى صافي استثمارات في المغرب بعد كل من فرنسا واسبانيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وايطاليا، وقد شغلت المملكة المتحدة المرتبة العاشرة بعد تركيا مباشرة.

وانطلاقا من توفر المناخ الملائم للاستثمارات في المملكة المغربية، سعت حكومة حزب العدالة والتنمية التركي إلى تفعيل علاقاتها الاستثمارية مع المغرب من خلال زيارات مسؤولين أتراك والتي من أبرزها زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان والتي قام بها عندما كان رئيسا للحكومة التركية في جوان 2013، حيث أكد خلال زيارته على الشراكة الإستراتيجية بين المغرب وتركيا من خلال استحداث مجلس لذلك، كما وقّع الطرفان اتفاقات لتشجيع وتفعيل الاستثمارات، من بينها اتفاقية وقعها وزيرا التجهيز والنقل في البلدين تخص مجالي النقل والقطاع البحري، حيث تضمّن الاتفاق في مجال النقل موضوع الدعم في المجالات التقنية، فيما ركزت اتفاقية القطاع البحري على تطوير الربط البحري بين الموانئ المغربية والتركية لأجل تدعيم التعاون الثنائي في مجال التكوين في مجال الصناعة البحرية. كما تم التطرق بين وزراء القطاعات إلى عدة مشاريع مشتركة كمشاريع التعاون الفلاحي وغيرها. وحسب احصائيات 2012 سجلت الشركات التركية في المغرب استثمارات قدرت بـ 225 مليون دولار وشغّلت أزيد من ستة آلاف مغربي.[1] وحسب احصائيات سنة 2015، فإن الشركات التركية تنفّذ 46 مشروعا بالمملكة المغربية، وبقيمة استثمارات تهتم أساسا بمشاريع البنية التحتية تقارب 14 مليار درهم أي ما قيمته 1.26 مليار دولار وهذا يدل على تزايد واضح في حجم الاستثمار التركي في المغرب، خاصة وأن الرئيس أردوغان اصطحب معه في زيارته للمغرب سنة 2013 – عندما كان رئيسا للوزراء– نحو 115 رجل أعمال تركي، وهو ما يدل على الرغبة الواضحة في تفعيل الاستثمارات في المغرب.[2]

وقد أعلنت الشركة التركية "Otokar" المتخصصة في صناعة حافلات النقل العمومي في مارس 2016 اهتمامها بالاستثمار في المغرب، وعزمها إنشاء مصنع لها في المغرب يكون مخصصا لصناعة

[1] موقع البوابة الوطنية المغربية، "زيارة الوزير الأول التركي للمغرب"، السبت 01 يونيو2013،
**زيارة– الوزير– الأول– التركي– للمغرب/ أخبار/ www.maroc.ma/ar**

[2] طارق بنهدا، "تركيا تضع عينها على الاستثمار في قطاعات حيوية بالمغرب،" 17 أوت 2015،
**www.hespress.com/economie/273970.htm**

حافلات النقل الحضري وشبه الحضري، وذلك بعد لقاءات رسمية مع وزير التجهيز والنقل المغربي عزيز الرباح، وذكرت ذات الشركة عزمها على تشييد مركز للبحث والتطوير بالمغرب بالتوازي مع مصنع الحافلات، كما ترغب الشركة التركية في أن يكون مصنعها بالمغرب منصّة انطلاق نحو القارة الأفريقية في مجال حافلات النقل.[1]

كما تمكنت الشركة التركية "يابي مركزي" في شهر ماي 2016 من الظفر بصفقة إنتاج الخط الثاني للترامواي بالدار البيضاء بالمغرب والتي تقدّر قيمتها بـ 900 مليون درهم مغربي أي ما قيمته 81 مليون دولار، وكانت نفس الشركة قد فازت قبل ذلك بصفقة إنتاج الخط الأول لذات المشروع.[2]

**خامسا: العلاقات الاقتصادية التركية الليبية:**

شهدت العلاقات الاقتصادية التركية الليبية فترة ركود كبير ترافقت مع فترة الركود السياسي الذي امتد منذ احتلال الإيطاليين لليبيا سنة 1912م حتى زيارة رئيس الوزراء التركي الأسبق تورغوت أوزال لليبيا مرتين في ثمانينيات القرن الماضي، والتي سعى من خلالها إلى إعادة إحياء العلاقات بين الطرفين وقد عمل الموقف الليبي الداعم لتركيا إبان تدخلها سنة 1974 في قبرص على تحسين العلاقات الثنائية، كما سعى رئيس الوزراء التركي الراحل نجم الدين أربكان إلى تفعيل علاقاته مع الدول الإسلامية، من خلال زيارته لليبيا في سنة 1996، غير أن الانقلاب العسكري في تركيا عاد بواقع العلاقات إلى الفتور.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، سعى قادته إلى تحسين العلاقات مع ليبيا وكان لقاء وزير الخارجية التركي مع نظيره الليبي سنة 2004 في اسطنبول على هامش مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي فرصة للحديث عن رغبة القادة الأتراك في صياغة علاقات جديدة واستراتيجية مع نظرائهم الليبيين. ومع عودة تطبيع العلاقات بين ليبيا والغرب والإفراج عن حقها في تصدير النفط والغاز، بدأت الحكومة الليبية تبحث عن شركاء من أجل التعاقد ومنح مشاريع للمبادرة الأفريقية المعلنة سنة 2006.[3]

---

[1] أيوب الريمي، " أكبر شركة تركية لتضييع الحافلات وتطرق أبواب المغرب،"03 مارس 2016،
**www.hespress.com/economie/297075.htm**

[2] نبيلة فراح، "المغرب يمنح تركيا صفقة انجاز الخط الثاني الترامواي الدار البيضاء،"
**www.alayam24.com/articles-242558.html**

[3] Sevil Kuçukk Oçum, "Turkey- Libya Ties a Unique History of Complexity, Intrigue", Hurriyet Daily News, 2/23/2011,
**www.hurriyetdailynews.com / defaut. Aspx? Pageid= 438&n= turkey and ……. 2011-02-23.**

وقد تم تأسيس مجلس الأعمال التركي الليبي في جانفي 2007 عن طريق اتفاقية وقعت بين الجانب التركي المتمثل في مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية "DEIK" والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بليبيا، وكان تأسيس هذا المجلس بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس اللجنة الاقتصادية التركية الليبية المشتركة والتي كانت سنة 1997.[1]

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية الليبية التركية تطورا ملحوظا توّجته زيارة رجب طيب أردوغان لليبيا عندما كان رئيسا للوزراء سنة 2009، حيث وقع عديد الاتفاقيات الاقتصادية التركية في ليبيا، وقد سجّل حجم التجارة الخارجية بين البلدين سنة 2009 مبلغا قدره 2.2 مليار دولار.[2]

وفي سنة 2010 ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو 2.4 مليار دولار، وحتى فبراير 2011- أي وقت بداية توتر الوضع في ليبيا- كانت تتواجد بليبيا نحو 200 شركة تركية تعمل في الإنشاء والتعمير وقد بلغت قيمة أعمالها نحو 15.3 مليار دولار حسب احصائيات 2011، ومن بين تلك الشركات شركة "تكفين" Tekfen Holding وشركة TAV للإنشاء وغيرهما.[3]

ولا تعتبر ليبيا استثناء في حجم العلاقات التي تربطها مع تركيا في مجال قطاع البناء والتعمير حيث ذكرت تقارير عديدة أن شركات البناء التركية توسعت بشكل لافت في كل من آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا خصوصا في شمالها خصوصا، وذلك نتاجا لسياسة الدولة التركية الخارجية الهادفة إلى كسب أصدقاء جدد والبحث عن مشاريع اقتصادية، وقد وصل الأمر إلى تجاوز قطاع البناء التركي نظيره الأمريكي سنة 2010، إذ احتل المركز الثاني بعد الصين من حيث دفاتر طلبات المشروعات الخارجية، وهذا وفقا للمسح الذي أجرته مؤسسة "Engineering News-Record" لشركات المقاولات. وقد ذكر "أردال أرين" رئيس رابطة المقاولين الأتراك بأن الشركات التركية تحتل مركز الصادرة من المغرب إلى مصر مقارنة بالشركات الغربية، لأنها تقدم على مخاطر لا تستطيع الشركات الغربية تحمّلها، غير أنه أضاف بأن الوضع تغيّر، فبعد اندلا ع الاضطرابات الداخلية في ليبيا عانت الشركات التركية العاملة هناك كثيرا، وانسحبت مع نحو 20 ألفا من عمالها والذين أجلتهم بحرا وجوّا.

وقد أثّرت الاضطرابات على واقع الشركات التركية اقتصاديا ومنها شركة "تكفين إنسات" التابعة لشركة "تكفين هولدينغ"، حيث كانت ثالث أكبر شركة بناء تركية من حيث الإيرادات نهاية 2009،

---

[1] Site DEIK, "Turkey- libya Business council," 2011, **www.en.deik.org.tv/Konsey/21/TurKey_ Libya.html**

[2] Sevil Kuçukk Oçum, **op.cit**.

[3] Pinar Aydinli, "Turkish business interests looted in libya", 21/02/2011, **www.reuters.com /article/Libya- protests- turkey- idusld71koas20110221.**

والتي نفّذت مشاريع عدة في ليبيا منها مشروع بقيمة 550 مليون دولار لإنشاء نظام المياه، حيث هبطت أسهمها بعد شهر واحد من اندلاع الاضطرابات إلى نحو 14%، ونفس الوضع عانته شركة TAV هولدينغ والتي تشتغل في تونس وليبيا، إذ هبطت أسهمها لنحو 7.4% في نفس الفترة.[1]

ويشار إلى أن الموقف التركي تجاه الأزمة في ليبيا وبالرغم من تذبذبه خاصة مع مسألة الحظر الجوي الذي فرض على نظام معمر القذافي إلا أنه استقر فيما بعد تجاه دعم الواقع الجديد، حيث اعترفت تركيا بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل وحيد للشعب الليبي، وذلك بعد سقوط نظام العقيد القذافي مباشرة، كما كانت تركيا أول دولة تعيّن سفيرا لها في طرابلس يوم 02 سبتمبر 2011 بعد إعلان المجلس الوطني في ليبيا سيطرته الكاملة على طرابلس، كما ساهمت تركيا في جهود بناء المؤسسات في ليبيا خصوصا في مجالات الأمن والانتعاش الاقتصادي، غير أن برنامج المساعدات الذي قادته تركيا توقّف في سنة 2014 نظرا للتدهور الأمني في ليبيا، كما أغلقت القنصلية العامة التركية في بنغازي يوم 14 جوان 2014، وكذلك السفارة في طرابلس والتي أغلقت منذ 25 جويلية 2014.

وقد دعّمت تركيا جولات الحوار الوطني الليبي الذي قادته منظمة الأمم المتحدة خلال سنة 2015، والذي انتهى بتوقيع الاتفاق السياسي الذي أسس لحكومة الوفاق الوطني في 17 ديسمبر 2015 والذي حضره وزير خارجية تركيا.[2]

ويتباحث الطرفان اللّيبي الممثل في حكومة الوفاق والحكومة التركية حول مسألة عودة الشركات التركية إلى ليبيا لاستكمال مشاريعها بعد أن انسحبت من البلاد على خلفية الاضطرابات السياسية سنة 2011، غير أن الوضع السياسي غير المستقر في البلاد لازال يلقي بظلاله على الشركات التركية التي تسعى هي الأخرى إلى العودة إلى تنفيذ استثماراتها على الأراضي الليبية، خاصة أن تلك الاستثمارات تتجاوز مبلغ 15 مليار دولار.

أما فيما يخص التبادل التجاري بين البلدين، فلم يتوقف منذ اندلاع الاضطرابات في ليبيا، غير أنه تراجع في عديد من مؤشراته نظرا لما شهدته ليبيا من صراع وقتال أثّر على المصدر الأساسي للدخل القومي الليبي وهي صادرات النفط والغاز.

---

[1] موقع أرقام، "شركة البناء التركية تعيد تقييم المخاطر بعد الاضطرابات العربية"، 2011/03/17 (نقلا عن وكالة رويترز)،
**www.argaam.com/article/article detail/202263**

[2] The web site of ministry of Turkish Foreign Affairs, "Bilateral Relations between Turkey and Libya", 2016,
**www.mfa.gov.tv/bilateral relation- between- Turkey an0d- Libya .en.mfa**

إذ يوضح الجدول رقم **–08–** حجم التبادل التجاري بين الطرفين في الفترة ما بين 2011–2015 وفقا لإحصائيات وزارة الصناعة التركية.[1]

**التجارة التركية مع ليبيا 2011– 2015 بالمليون دولار**

| السنة | الصادرات | الواردات | حجم التبادل | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| **2011** | 748 | 139 | 887 | 609 |
| **2012** | 2.140 | 416 | 2.556 | 1.724 |
| **2013** | 2.754 | 304 | 3.058 | 2.450 |
| **2014** | 2.060 | 249 | 2.309 | 1.811 |
| **2015** | 1.420 | 196 | 1.616 | 1.224 |

**الجدول رقم – 08–** **المصدر: وزارة الاقتصاد التركية** "Tuik"

ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة الارتفاع الكبير لحجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث ارتفعت قيمته من 887 مليون دولار سنة 2011 إلى 3 مليار دولار كأقصى قيمة له وذلك سنة 2013م، ثم اتجه للنزول مرة أخرى، وهو ما يفسَر بانعكاسات التوتر السياسي والاقتتال الداخلي في ليبيا والذي انسحب على كافة المجالات الاقتصادية والتجارية وغيرهما، كما أن انخفاض الواردات التركية من ليبيا من قيمة 416 مليون دولار سنة 2012 إلى نحو 196 مليون دولار سنة 2015 يمكن ردُه أيضا إلى عدم سيطرة جهة ليبية واحدة على مقدرات البلاد النفطية خاصة، حيث تسيطر قوات الجيش الليبية في طرابلس على أجزاء منها، وتسيطر الميليشيات العسكرية المتمثلة في قوات خليفة حفتر على أخرى، إضافة إلى القوات التابعة لتنظيم ما يسمى بـ "الدولة الإسلامية" على أخرى، وهو ما يجعل الصادرات الليبية في حالة اضطراب دائم.

وتصدر ليبيا نحو تركيا منتجات بترولية وألمنيوم وأحجار كريمة ولؤلؤا، فيما تستورد الحديد والصلب وأثاث متنوع وآلات مختلفة.

كما تتواجد عديد الآليات الاقتصادية بين الطرفين كاللجنة الاقتصادية المشتركة التي عقدت اجتماعها الواحد والعشرين في جويلية 2009 في أنقرة التركية، إضافة إلى مجلس الأعمال المشترك الذي عقد آخر لقاء له في أفريل سنة 2010 في طرابلس، ويحتاج تفعيل هذه اللجان المشتركة إلى وفاق سياسي داخلي ليبي يعيد البلاد إلى حالة الاستقرار ويجلب الاستثمارات الخارجية من جديد.[2]

[1] Site ministry of Turkish Foreign Affairs, "Bilateral Relations between Turkey and Libya", 2016, **www.mfa.gov.tv/bilateral relation- between- Turkey and- Libya .en.mfa**
[2] **Ibid**.

**المطلب الثاني: الأبعاد الإقتصادية للعلاقات التركية مع دول أفريقيا جنوب الصحراء**

بدأت حكومة العدالة والتنمية في تركيا سنة 2003 في وضع استراتيجية تجاه الأفارقة انطلاقا من خطة الانفتاح المعلنة سنة 1998 والتي لم تحقق الحكومة التي سبقتها أيّا من أهدافها، حيث مثّل التركيز على التجارة بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء أهم حدث في تلك الإستراتيجية.

فبين سنتي 1998 و2003 كان متوسط الواردات السنوي لتركيا مع دول أفريقيا جنوب الصحراء يبلغ نحو 454 مليون دولار، في حين ارتفع في الفترة بين 2003 و 2012 إلى 2.2 مليار دولار سنويا.

كما لم تتجاوز الصادرات السنوية لتركيا والمتوجهة لدول أفريقيا جنوب الصحراء نحو 342 مليون دولار في الفترة بين 1998 و2003، فيما شهدت الفترة بين 2003 و2012 ارتفاعا ملحوظا، حيث وصل متوسط الصادرات السنوية إلى نحو 1.9 مليار دولار.

وقد سجلت سنة 2011 تطورا واضحا في حجم التجارة البينية حيث وصل إلى 6.9 مليار دولار بعدما كان في حدود 1.3 مليار دولار سنة 2003، حيث تضاعف خمس مرات خلال ثمان سنوات فقط وهو ما يدل على زيادة واضحة في حجم التجارة بين تركيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء.[1]

وضمن برنامج خطة الانفتاح الذي حثّ الطرف التركي على عقد عديد الاتفاقيات مع الأفارقة والتي سماها اختصارا باتفاقيات (TET) أي Trade, Economic, Tecknical وقّعت تركيا اتفاقات مع كل من مالي والكونغو سنة 2000، ثم أوغندا والسودان سنة 2005، وكل من بوركينافاسو ومالاوي في 2006 ومدغشقر وكينيا سنة 2007، وفي سنة 2008 مع كل من ساحل العاج وأنغولا ومع الكاميرون سنة 2010. وترافقا مع بدء الاتفاقيات وفي سنة 2014 زار تركيا واحد وثمانون (81) وزيرا من أفريقيا جنوب الصحراء للتباحث في إمكانيات التعاون فيما يتعلق بوزاراتهم، وقد شملت حقائب أولئك الوزراء مجالات الاقتصاد والتجارة والصناعة والتعاون الدولي والمالية.

ومنذ 2007 عيّنت تركيا سبع ملحقيات تجارية تابعة لها في دول أفريقيا جنوب الصحراء، كما اجتمع الاتحاد التركي للغرف والسلع المتبادلة والمعروف اختصارا بـ "TOBB" مع اتحاد الغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة والفلاحة والحرف "UACCIAP" من أجل توسيع التعاون لإنشاء غرفة أفريقية تركية مشتركة.[2]

[1] Volkan Ipek, **Op.cit**. pp. 412- 28.
[2] **Ibid**, pp. 412-28.

وبفضل التشجيع الحكومي استطاعت الشركات التركية الحصول على فرص استثمارية في أفريقيا فعلى سبيل المثال أكمل المتعاقدون الأتراك في نهاية 2007 أكثر من 3 آلاف مشروع في سبعين (70) دولة حول العالم بقيمة بلغت 105 مليار دولار، وقد كانت حصة الدول الأفريقية منها ما نسبته 22%، غير أن تلك الحصة بدأت تزداد بسرعة مع مرور السنوات.[1]

وقد أخذت الحكومة التركية خطوات متقدمة نحو المشاركة في المنظمات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، حيث أصبحت السفارة التركية في نيجيريا مقرضة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعروفة اختصارا بـ ECOWAS وذلك في سنة 2005، إضافة إلى ما تم ذكره سابقا من حصول تركيا على موقع العضو غير الإقليمي الخامس والعشرون لبنك التنمية الأفريقي، وعضو في بنك الصادرات والواردات الأفريقي والعضوية أيضا في منتدى الشركاء الدوليين لسلطة التنمية بين الحكومية IGAD في سنة 2008، كما انضمت تركيا إلى اللجان الاقتصادية التي أسست مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومالي والسودان في سنة 2009 ومع بوركينافاسو وجيبوتي وكينيا والسينيغال ونيجيريا وأوغندا سنة 2010 ومع مالي في 2011.

وقد أقامت تركيا منتديات أعمال مع نيجيريا وغانا في سنة 2010، ومع غانا والغابون وجنوب أفريقيا في سنة 2011، كما تم إنشاء منتديات تجارة واستثمار مع الكاميرون في 2010 ومع تنزانيا سنة 2011.[2]

وقد تضمنت غالبية الصادرات التركية إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء سلعا انتاجية، كمنتجات الحديد والفولاذ وأطعمة ومنتجات استهلاكية وأنسجة وإسمنت، إضافة للبلاستيك ومجموعة أخرى من المنتجات المصنعة وقد أخبر وزير الدفاع التركي "عصمت يلماز" في أوت 2014 بإبلاغ برلمانات دول رغبتها في الصناعة الدفاعية التركية من أجل عقود تسلّح مضمون في الأسواق، ومن بين تلك الدول دول أفريقيا جنوب الصحراء.

أما الواردات التركية من الدول الأفريقية جنوب الصحراء فتضمّنت غالبيتها منتجات أولية مثل القطن والمعادن والأحجار الثمينة والفحم والجلود والنفط وأخشاب البناء وبعض الأطعمة، ويذكر أن تركيا كانت تستورد نسبة قليلة من النفط الخام من أفريقيا إذ لم تتجاوز 7% فقط مما تستورده من الخارج وذلك سنة 2012، لكن الدولة التركية أصبحت تنشط بشكل متزايد في قطاع الطاقة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، فلقد وقعت سنة 2014 اتفاقيات تعاون طاقوي مع عدة دول

[1] Mehmet Ozkan, Bivol Akgun, **op.cit**, pp. 525- 46.
[2] Volkan Ipek, **op.cit**, pp . 412- 428.

أفريقية جنوبية على غرار الكاميرون وكينيا والنيجر والسودان، وفي شهر أوت من سنة 2014 ذكر وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي بأن أنغولا تعتبر من أولويات الشركات البترولية التركية من أجل الاستثمار في استخراج النفط الخام.

كما وقعت تركيا اتفاقية في سنة 2014 مع شركة الكهرباء الغانية من أجل بناء محطتي تقوية متحركة لتزويد نحو 20% من احتياجات الغانيين الكهربائية تنتهي في ظرف عشر سنوات.

وقد وقعت تركيا معاهدات ثنائية استثمارية مع اثني عشر دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء بعد 2011 وهي الكاميرون وجيبوتي وإثيوبيا والغابون وغامبيا وغينيا وموريتانيا ونيجيريا والسينيغال وجنوب أفريقيا والسودان وتنزانيا، كما وقعت اتفاقية للتجارة الحرة والمعروفة اختصارا بـ "FTA" مع موريتانيا سنة 2011.

كما أنها تواصل التفاوض مع دول أفريقية أخرى من أجل مزيد من تلك الاتفاقيات.[1]

وتهدف تركيا الوصول آفاق سنة 2019 إلى إنشاء منطقة تبادل حر مع مجموعة شرق أفريقيا (EAC) واتحاد جمركي معها ممثلة في كينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي.[2]

أما جنوب أفريقيا فهي تقاوم التقدم والرغبة التركية من أجل توقيع اتفاق تجارة حرة معها، حيث تخشى جنوب أفريقيا من أن تؤدي منافسة تركيا لها في أفريقيا إلى إضعاف أهدافها التصنيعية والتوظيفية.

ومع ذلك هناك بعض المؤشرات المهمة التي تدفع جنوب أفريقيا إلى تسريع محادثاتها مع تركيا حيث أن التبادل التجاري بين جنوب أفريقيا وتركيا انخفض بشكل كبير بين سنتي 2006 و2012 مقابل ارتفاعه مع باقي الدول الأفريقية، ومن بين كل دول الإقليم في أفريقيا جنوب الصحراء، نجد أن جنوب أفريقيا تنظر إلى تركيا كمنافس تجاري أول لها، وأن تلك النظرة هي التي تحدد رؤية جنوب أفريقيا لعلاقاتها مع تركيا.[3]

وبشكل عام يمكن القول بأن تركيا وبرغم سعيها إلى توسيع علاقاتها التجارية مع الدول الأفريقية إلا أن تلك العلاقات لم تتجاوز 20 مليار دولار سنة 2014 أي ما نسبته 5% من التجارة الكلية لتركيا، حيث أن حجم التجارة التركية مع كل الدول الأفريقية يفوق بقليل حجم تجارة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط.

---

[1] David Shinn, **op.cit**, pp. 2- 20.

[2] Alain Vicky," La Turquie à l'assaut de l'Afrique,", **Le Monde diplomatique,** ( Mai 2011), pp.10-11.

[3] David Shinn, **op. cit**, pp . 2-20.

وحسب التقرير السنوي الإحصائي التجاري لصندوق النقد الدولي الصادر سنة 2014 فإن التجارة التركية الكلية مع خمس دول شمال أفريقية كما يوضحه الجدول رقم **–09–** بلغ نحو 13 مليار دولار أي نحو 3.3% من مجمل التجارة الكلية، فيما بلغ حجم التجارة التركية الكلي مع تسع وأربعين (49) دولة أفريقية جنوب الصحراء نحو 6.5 مليار دولار وهو ما نسبته 1.6% فقط.

وفيما يخص الميزان التجاري بين تركيا وشركائها الأفارقة فيختلف بين شمال القارة وجنوبها، حيث تصدّر تركيا إلى دول شمال أفريقيا ثلاثة أضعاف ما تستورده منها، في حين أن الميزان التجاري يعد أكثر مساواة مع دول أفريقيا جنوب الصحراء مع تفوّق مسجّل لصالح تركيا، وتعتبر دول جنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا وغانا وساحل العاج من أهم الشركاء التجاريين لتركيا في جنوب القارة.[1]

**التجارة التركية مع أهم شركائها في دول أفريقيا ما وراء الصحراء (بالمليون دولار).**

| | 2006 | | | 2012 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدولة** | **الصادرات** | **الواردات** | **المجموع** | **الصادرات** | **الواردات** | **المجموع** |
| **ج أفريقيا** | 593 | 1.793 | 2.391 | 382 | 1.290 | 1.672 |
| **نيجيريا** | 83 | 380 | 463 | 439 | 113 | 552 |
| **غانا** | 33 | 57 | 90 | 224 | 303 | 527 |
| **إثيوبيا** | 92 | 24 | 116 | 395 | 47 | 442 |
| **السودان** | 217 | 8 | 225 | 280 | 11 | 291 |

**الجدول رقم – 09–** **المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية إحصاءات التجارة 2013**

**الاستثمار الخارجي المباشر:**

شهد الاستثمار التركي الخارجي المباشر حركية واضحة على الساحة الأفريقية بالرغم من العقبات والصعوبات المترافقة مع وضع القارة السياسي والأمني، ففي سنة 2000 كان مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في أفريقيا نحو 750 مليون دولار، ووصل سنة 2015 حسب إحصائيات موقع وزارة الشؤون الخارجية التركية إلى نحو 6 مليار دولار.[2]

[1] David H.Shinn, "Turkey- Africa Relations, " Turkish- American cultural center, madison, Wisconsin, 03/03/2016, George Washington University, pp. 1- 5
**www.ar.scribd.com/doc/302466735/turkey-Africa-Relations-2016#download**
[2] **Ibid**, pp .1-5.

وقد كانت إثيوبيا مثالا واضحا على المستوى المتطور للاستثمارات التركية في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث صرّح نائب رئيس الوزراء التركي "بولنت أرينس" سنة 2012 بأن تركيا استثمرت 1.5 مليار دولار في إثيوبيا فقط.

وقد قدّم بنك التصدير والاستيراد التركي إلى إثيوبيا 1.4 مليار دولار، وفي منتصف سنة 2013 عملت الشركات التركية في 64 مشروعا في السودان، بقيمة إجمالية قدّرت بـ 2.2 مليار دولار. وقد وقعت اتفاقية تعاون فلاحي بين الحكومتين التركية والسودانية في 2014 والتي وسّعت من حجم الاستثمارات التركية في السودان.

وفيما يتعلق بالصومال سجلت وزارة الخارجية التركية أواخر سنة 2014 بأن الشركات التركية الخاصة توقعت استثمار أكثر من 100 مليون دولار خلال السنتين المواليتين في مقديشو فقط.[1]

وقد مثّل حقل البناء والمنسوجات والصناعات التحويلية والمركّبات "العربات" الزراعية أهم القطاعات الرائدة في مجال الاستثمارات التركية، حيث استطاعت الشركات التركية الصغيرة جذب الدول الأفريقية نحوها من خلال عملها على تطوير وتقوية تخصّصها في قطاعات البناء والمعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات.

وقد وقّعت تركيا اتفاقية لتجنّب الازدواج الضريبي وحماية الاستثمار مع كل من إثيوبيا والسودان وجنوب أفريقيا.

وفي سنة 2008 قام كل من اتحاد غرف وتبادل السلع التركي واتحاد الغرف الأفريقية للتجارة والصناعة والفلاحة وتبادل السلع بإنشاء الغرفة الأفريقية التركية، والتي تهدف إلى زيادة الحوار الاقتصادي والتعاون، ومن الدول المشمولة بهذه الاتفاقية نجد الكاميرون وتشاد وجيبوتي وإثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسودان وأوغندا.

كما قام مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي والمعروف اختصارا بـ "DEIK" بالتشجيع على إنشاء مجالس أعمال ثنائية مع الشركاء الأفارقة، وقد تم ذلك مع أكثر من عشرين (20) دولة منها الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو وساحل العاج والتي افتتحت رسميا في سنتي 2014 و2015.[2]

وتعد الزيارات التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى عديد الدول الأفريقية ذات أهمية كبيرة في تفعيل وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث زار في فيفري 2016 ساحل العاج وغانا رفقة وفد ضمّ وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو ووزيرة البيئة والتخطيط العمراني ووزيرا

[1] David Shinn, "Turkey'S Engagement ….," **op.cit**, pp.2-20.
[2] **Ibid**, pp.2-20.

الاقتصاد والدفاع و150 من رجال الأعمال الأتراك وهو ما يدل على الاهتمام التركي البالغ بالاستثمار في أفريقيا، حيث زادت الاستثمارات التركية في ساحل العاج من 150 مليون دولار سنة 2008 إلى 390 مليون دولار سنة 2015، إذ عبّر الرئيس التركي عن رغبة بلاده في تعزيز العلاقات الثنائية مع ساحل العاج مستهدفا رفع قيمة التبادل التجاري إلى مليار دولار سنة 2020.

وقد وقّع البلدان حوالي عشرة اتفاقيات خلال زيارة الرئيس العاجي "الحسن وتارا" إلى تركيا في مارس 2015.

وفي زيارته لغانا في ذات الفترة وضّح الرئيس التركي من خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الغاني "جون دراماني ماهاما" أن البلدين وقعا مذكرات تفاهم في مجالات عديدة من ضمنها تكنولوجيا المعلومات وتعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة، وقطاع الرياضة والشباب، كما عبّر الرئيس أردوغان عن أمله في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين واصفا غانا بالشريك التنموي لتركيا.[1]

وقد حققت الاستثمارات التركية في أفريقيا نتائج ايجابية على مستوى توظيف المواطنين الأفارقة إذ ذكر تقرير نشرته مجلة "Financial Times" في أكتوبر 2015 بأن الاستثمارات التركية في أفريقيا وفّرت 16593 وظيفة في سنة 2014 فقط، وهو عدد يعتبر مهمّا وكبيرا مقارنة بما توظفه الاستثمارات الخارجية الأخرى في القارة الأفريقية.[2]

وقد بلغت قيمة المشاريع التي نفّذها المقاولون الأتراك في أفريقيا بين سنتي 1972 و2013 نحو مليار دولار أي ما نسبته 19% من مجمل الأعمال المقاولاتية التركية الخارجية، وهي نسبة معتبرة عززها بشكل واضح الانفتاح التركي على أفريقيا ابتداءً من سنة 2003.

ويعمل بنك الاستيراد والتصدير التركي لوحده على تمويل أربعة مشاريع كبرى في أفريقيا جنوب الصحراء ،كما يشتغل على خط أنابيب بقيمة 01 مليار دولار لتمويل عديد المشاريع في أفريقيا ويركّز بنك الصادرات والواردات التركي على دعم المشاريع ذات الفائدة الاجتماعية.

وعلى مستوى آخر تهتم عديد النظريّات في العلاقات الدولية بـ"الحركية الإتصالية" التي تعتبرها مؤشرا مهما لقياس زيادة التواصل والعلاقات بين الدول، وكمثال على ذلك الرحلات الجوية بين تركيا والقارة الأفريقية، حيث عملت الخطوط الجوية التركية "Turkish Airlines" على توسيع خدماتها

---

[1] David Shinn, "Turkey'S Engagement ….,"**op.cit**, pp.2-20.

[2] Site Minister of Turkish foreign Affairs, "Relation with Africa.
**www.mfa.gov.tv/ relation- with- africa -en.mfa**

في القارة الأفريقية، وأصبحت من أكبر شركات الطيران التي تنظم رحلات من وإلى القارة الأفريقية ففي سنة 2008 كانت المدن التي تصلها شركة الخطوط الجوية التركية في دول أفريقيا جنوب الصحراء هي العاصمة الإثيوبية أديس أبابا والعاصمة السودانية الخرطوم ولاغوس أكبر مدن نيجيريا ومدينة جوهانسبرغ الجنوب أفريقية، وفي نهاية سنة 2015 وصلت خدمات الشركة إلى أربعة وأربعين (44) وجهة في أفريقيا، وهو مؤشر مهمّ يوضّح المكانة التي أصبحت تشغلها القارة الأفريقية في تفكير وبرنامج صانع القرار التركي.[1]

[1] David H.shinn, "Turkish-Africa…,"**op.cit**, pp.1-5.

**خلاصة الفصل:**

تخلص الدراسة من خلال ما تقدم إلى أن وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا سنة 2002م كان له أثر واضح في تغيير السياسة الخارجية التركية التي ظلت لنحو ثمانين سنة بعيدة عن أي اهتمام بواقع القارة الأفريقية خصوصا في الجزء الجنوبي منها، ومن دلائل ذلك التغيير هي الأبعاد والآليات المختلفة التي اعتمدتها الحكومة التركية بعد 2002م، والتي نتج عنها تحقيق عديد النتائج الإيجابية سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا، وهو ما أهّلها للعب أدوار أمنية مهمة في عديد المناطق الأفريقية الحسّاسة.

ولم تتحقق النتائج المفصّلة في مضمون الفصل الثاني إلا عبر منظور تركي جديد صاغه ونفّذه قادة تركيا الجدد والذي مفاده اعتبار القارة الأفريقية قارة مهمة لتركيا والعالم، لا قارة الفقراء والنزاعات كما كان يراها قادة وحكومات تركيا السابقون.

# الفصل الثالث

## تأثير منظمات التعاون الحكومية وغير الحكومية التركية في تنفيذ أهداف تركيا الأفريقية

المبحث الأول: دور وتأثير وكالات التعاون الرسمية التركية في أفريقيا

المطلب الأول: وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) – التأسيس وتطور الدور–

المطلب الثاني: مشاريع وأدوار TIKA في أفريقيا

المبحث الثاني: دور منظمات المجتمع المدني التركية في تطوير العلاقات التركية الأفريقية

المطلب الأول: نظرة تاريخية تأصيلية لتطور المجتمع المدني في تركيا

المطلب الثاني: برامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني التركية في أفريقيا

**تمهيد:**

اعتمدت القيادة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002م على تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحا على العالم، وهو ما تم التطرق إليه فيما تقدم من الدراسة، غير أن هذا الفصل سيركّز على الآليات المرافقة للآليات الرسمية، والتي تعمل جنبا إلى جنب معها، حيث ستبحث الدراسة تأثير ودور وكالات التعاون التابعة للدولة من جهة ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية من جهة أخرى، في تحقيق وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية التركية بشكل عام وتجاه القارة الأفريقية بشكل خاص.

## المبحث الأول: دور وتأثير وكالات التعاون الرسمية التركية في أفريقيا

تسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى رصد دور واحدة من أهم الوكالات التركية المتخصصة والتي تعنى بتنفيذ أهداف السياسة التركية على المستوى الخارجي، وهي وكالة التعاون والتنسيق التركية المعروفة اختصارا بـ **TIKA**.

### المطلب الأول: وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) – التأسيس وتطور الدور–

تأسّست وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA بقرار من مجلس الوزراء التركي في 24 جانفي 1992م استجابة لحاجة الجمهوريات التركية التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي لإعادة الهيكلة والتنمية وهذه الجمهوريات هي: كازاخستان، طاجيكستان وأوزباكستان وقرغيزستان وأذربيجان وتركمانستان.

وأعلن قرار تأسيس وكالة TIKA في الجريدة الرسمية التركية بتاريخ 1992/01/27 كمؤسسة تعاونية دولية تابعة لوزارة الخارجية، غير أنها ألحقت برئاسة الوزراء منذ يوم 28 ماي 1999، وتعتبر مسؤولة أمام رئاسة الوزراء.

وقد كانت أولوية النظام السياسي في تركيا في التسعينيات تحقيق الاعتراف الدولي بالجمهوريات التركية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، لذلك قام بالعديد من الجهود في سبيل ذلك.

وبعد تحقيق مسألة الاعتراف السياسي بذلت تركيا جهودا طالت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث قدمت مساعدات عينية لتلك الدول ثم مشروعات طويلة الأمد تحولت بعد ذلك إلى جهود تعاونية تنموية، وقد برزت الحاجة آنذاك إلى تأسيس منظمة تقوم بتنسيق وتطبيق أولويات السياسة الخارجية وأنشطتها في منطقة الجمهوريات التركية المستقلة، وهو ما تم عن طريق تأسيس وكالة TIKA والتي تمثلت أهدافها عند تأسيسها سنة 1992في:

– مساعدة الجمهوريات التركية في إنتاج بنيتها الاجتماعية بذاتها وإنشاء هويتها الخاصة بشكل سليم.

– تطوير حقوق تلك الدول الثقافية والسياسية.

– إتمام النقائص في أمور البنية التحتية الفنية.

وقد قامت TIKA بتنفيذ عدة مشاريع وفعاليات في مجالات التعليم والصحة والترميم والزراعة والتنمية والصناعة والسياحة.

وقد افتتح أول مكتب لوكالة TIKA في تركمانستان ثم امتد ليصل إلى ستة (6) مكاتب في منطقة أوراسيا.

ومع مرور الزمن تطورت مهام TIKA في الجمهوريات التركية فمنذ تأسيسها سنة 1992 وإلى غاية سنة 1995 كانت مقتصرة على تنفيذ مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، لكن بعد 1995 بدأت TIKA تركز بشكل أكبر على المشروعات التعاونية في المجال التعليمي والثقافي، حيث أنشأت المدارس والمكتبات، ودعّمت الجامعات بالوسائل الفنية والتقنية اللازمة.

وبعد سنة 2000 ومع تيارات العولمة المتسارعة وتحقيق التطور التنموي في الجمهوريات التركية المستقلة، تحولت مشاريع TIKA بالمنطقة إلى مشاريع لرفع الكفاءة المؤسساتية بتلك الدول، ومع تطور تلك الجمهوريات وثراء عدد منها، أصبحت وكالة TIKA تعمل معها من أجل تطوير المشاريع المشتركة وتبادل الخبرات.[1]

ومع تبنّي تركيا لسياسة خارجية أكثر فعالية واتساعاً خصوصا مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002، توسّع نشاط وكالة TIKA ليشمل دولا غير تلك الدول التي كانت تتعامل معها سابقا، حيث قفز عدد مكاتب التنسيق التابعة للوكالة من 12 مكتبا سنة 2002 إلى 25 مكتبا 2011 ثم ارتفع العدد ليبلغ 33 مكتبا سنة 2012، وفي سنة 2015 بلغ عدد المكاتب 56 مكتبا يقوم بتنفيذ برامج تنسيق في نحو 54 دولة شريكة في التنمية، حيث تعمل TIKA على تسيير آلية التعاون بين مؤسسات القطاع العام والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، إضافة لتسجيلها لمساعدات التنمية المقدمة من طرف تركيا.

وقد بلغ ارتفاع حجم مساعدات تركيا التنموية من 85 مليون دولار سنة 2002 إلى نحو 3.9 مليار دولار سنة 2015.

وتواصل TIKA تقديم مساعداتها وأنشطتها التنموية، حيث تستهدف نحو 140 دولة من مختلف قارات العالم من خلال تبادل المعلومات والخبرات.[2]

ومما تتميز به وكالة TIKA في عملها هو حركيتها المرنة حول العالم، حيث تستطيع توجيه مشاريعها وبرامجها نحو مناطق متعددة كلما استدعت الضرورة ذلك، ولا يعني ذلك في نفس الوقت التخلي عن مشاريعها المحددة سلفا في مناطق مختلفة حول العالم، وهو ما يعد ميزة تتفرد بها TIKA على غيرها من وكالات التعاون التي ينحصر عملها في مناطق محددة.

---

[1] رئاسة وزارة الجمهورية التركية، رئاسة وكالة التعاون والتنسيق التركية، "حول TIKA"، 2015/04/13، **www.tika.gov.tr/ar/page/16377 –**TIKA **20%حول**

[2] **المرجع نفسه.**

وقد أصبحت وكالة TIKA آلية من آليات القوة الناعمة التركية إذ تعمل من خلال مشاريعها حول العالم على التعريف بالثقافة التركية والنموذج التركي بشكل عام، وهو ما يساعد في صياغة سياسة خارجية تركية فعالة، إذ يرى الدكتور إبراهيم كالن مستشار الرئيس أردوغان بأن القوة الناعمة التركية هي مزيج بين دور كل من التعليم والثقافة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والسياحة والفنون، وكل هذه الأدوار لا يمكن تحقيقها إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي شفاف وعادل.

وللإشارة فإن نشاط وكالة TIKA لا ينحصر فقط في البلدان التي لديها مكاتب تنسيق فيها، بل في أي بلد آخر يحتاج الدعم والمعونة، حيث تنفّذ مشاريع خارجية في حوالي مائة (100) دولة من المحيط الهادي وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا والبلقان والقوقاز والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية، وقد بلغ إجمالي المشاريع التي نفّذتها الوكالة بين سنتي 1992 و2002 نحو 2241 مشروعا، بينما ارتفع عدد المشاريع منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002 وإلى غاية سنة 2011 إلى نحو 10086 مشروعا، أي أن عدد المشاريع تضاعف أربع مرات ونصف[1].

وقد عملت حكومة العدالة والتنمية على تطوير دور وكالة TIKA وواجباتها المنصوص عليها في القانون، من خلال إصدار المرسوم التشريعي رقم 656 وذلك سنة 2011، والذي عدّل القانون القديم رقم 4668 المنشور في الجريدة الرسمية التركية رقم 24400 بتاريخ 2001/05/12، حيث حدّد المرسوم الجديد وظائف TIKA في عدة نقاط من أبرزها:

– تحسين التعاون الإقتصادي والتجاري والتقني والإجتماعي والثقافي والتعليمي مع مختلف البلدان النامية، من خلال مشاريع مشتركة يتم تحديدها حسب أولوية الإحتياجات بالنسبة للدولة المستهدفة.

– العمل على تدريب موظفي تلك الدول وتقديم الخبرة اللازمة لهم في مجال الخدمات المصرفية والتأمين والتجارة الخارجية والميزانية ونظام الضرائب للمساعدة في ترشيد اقتصاد السوق الحر.

– توفير المنح الدراسية والتدريب لموظفيها وطلبتها.

– تعزيز الحوار بين الحضارات.

– المشاركة في مشاريع تطوير التعاون الدولي في شتى المجالات من خلال العمل مع المؤسسات والمنظمات ذات الصلة.

[1] Elif Nuroglu," TIKA and Its Political and Socio-Economic Role in the Balkans," 11/2013, **www.researchgate.net/publication/261002554**

– المحافظة على الإرث التركي "العثماني" الثقافي والمعماري في الخارج وتجديده كلما تطلب الأمر ذلك.

– تقديم الوكالة تقارير دورية عن سيرورة أنشطتها المتنوعة تسلم إلى رئاسة الوزراء[1].

ولتحقيق الوظائف المنوطة بها، تعمل وكالة TIKA على تحديد أولويات مشاريعها في كل منطقة حسب الحاجيات الضرورية فالأقل ضرورة، ففي منطقة البلقان وتحديدا في البوسنة والهرسك، تعطي TIKA الأولوية لقطاعي الصحة والتعليم، إذ عملت على تجديد أكثر من عشر مدارس ورياض أطفال ومخابر جامعية، كما اهتمت في مرحلة ثانية بالمشاريع المدِرّة للدخل كتربية النحل والزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك.

كما عملت وكالة TIKA على دعم الأنشطة الفنية والثقافية في البوسنة والهرسك من خلال افتتاحها سنة 2012 لمعرض بالعاصمة سراييفو، والذي هدف لتعريف السيّاح القادمين من شتى مناطق العالم بالقضية البوسنية ومأساتها، كما ساعدت الوكالة التركية على طباعة عديد الكتب، ورعت عديد الأنشطة العلمية والأكاديمية بالبلاد.

ويوضح الجدول التالي نسب نفقات وكالة TIKA بين سنتي 2005 و2011.

**نِسب نفقات تيكا بين 2005-2011 (%)**

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القوقاز ووسط آسيا | 55.50 | 50.00 | 56.63 | 53.89 | 44.40 | 36.18 | 49.70 |
| البلقان وشرق أوروبا | 35.10 | 38.00 | 26.83 | 24.58 | 26.85 | 32.88 | 12.90 |
| الشرق الأوسط وأفريقيا | 08.00 | 10.30 | 12.87 | 10.96 | 24.68 | 23.31 | 31.20 |

**الجدول رقم – 10–  المصدر: تقارير TIKA السنوية 2005–2011**

وحسب الجدول الموضح يمكن القول أن 90% من مجموع مشاريع ومساعدات وكالة TIKA لسنة 2005 كانت تتجه نحو القوقاز ووسط آسيا ومنطقة البلقان وشرق أوروبا، نظرا لوجود 18 مكتبا للوكالة في العالم، تسع (9) منها في القوقاز وآسيا الوسطى وستّ (6) منها في البلقان، وقد أطلقت الحكومة التركية على سنة 2005 "سنة أفريقيا" في رغبة منها للتوسع في مشاريعها نحو القارة الأفريقية، وقد بدأت نسبة إنفاق TIKA في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تزداد سنويا بعد 2005 ولو بزيادة بسيطة قدرها 2% لكل سنة في مقابل زيادة نسبة الإنفاق نحو منطقة القوقاز وآسيا

[1] **Ibid**.

الوسطى لسنة 2007، والتي استفادت منه دولة أفغانستان التي حظيت بالنسبة الأعلى من الإنفاق في تلك المنطقة، وتليها مقدونيا.

ومع مرور السنوات سجلت القارة الأفريقية زيادة ملحوظة لعدد مكاتب وكالة TIKA، وهو ما اتضح من خلال النسبة التي سجلتها سنة 2009، حيث انتقلت نسبة إنفاق الوكالة التركية على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من نحو 11% سنة 2008 إلى نحو 24.6% سنة 2009، وهي زيادة معتبرة بالنظر إلى ما شهده العالم من أزمة مالية عالمية سنة 2008، وهو ما يدل من ناحية أخرى على استمرار الوكالة التركية في تنفيذ خطتها الإستراتيجية نحو جميع المناطق العاملة سواء في منطقة القوقاز ووسط آسيا والتي استمرت بها جهود الوكالة التركية بشكل طبيعي، حيث سجلت أفغانستان مثلا سنة 2009 أعلى نسبة إنفاق للوكالة نظرا لالتزام الخارجية التركية بما يسمى "برنامج إعادة الإعمار في أفغانستان"، كما شهدت نفس السنة مواصلة TIKA لمشاريعها في البوسنة والهرسك من خلال بناء هياكل صحية وتعليمية واجتماعية(مستشفيات، مدارس، سكنات اجتماعية...).

كما واصلت وكالة TIKA برامجها نحو القارة الأفريقية – خاصة في جزئها الجنوبي الذي يعاني نسب فقر واحتياج مرتفعة– والهادفة إلى زيادة المشاريع والأنشطة التعاونية، وقد ارتفع إنفاق الوكالة خلال سنة 2011 إذ سجّل نسبة 31% لتصبح أفريقيا من ضمن أهم المناطق التي تتواجد فيها مكاتب الوكالة حول العالم[1].

وقد قدّمت الوكالة مشاريع مختلفة في عديد دول أفريقيا جنوب الصحراء انطلقت من أهم عنصر يحتاجه المواطن الأفريقي البسيط وهو حقه في الوصول إلى مياه شرب نظيفة، وكذلك حقه في العلاج في ظل حجم الأوبئة والأمراض التي تعاني منها تلك الدول، ثم توجهت الوكالة إلى المساعدة في توفير فرص عمل لفئة الشباب الأفريقي والذي يعاني نسب بطالة مرتفعة، وهو ما ستوضحه الدراسة بالتفصيل في المطلب الموالي.

[1] **Ibid**.

## المطلب الثاني: مشاريع وأدوار TIKA في القارة الأفريقية:

يجدر بالدّراسة في هذا الصدد الإشارة إلى خطة الانفتاح على أفريقيا والتي أعلن عليها منذ سنة 1998 باعتبارها إطاراً مرجعياً أسّس لعلاقات تركيا الواسعة مع القارة الأفريقية، مع الإشارة أيضا إلى أن تطبيق تلك الخطة لم يتم فعليا إلا بعد سنة 2002 وهي سنة وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة وتبنّيه للسياسة الخارجية التركية الجديدة.

وتعتبر سنة 2005 إطاراً زمنيا مرجعياً لتوسيع نشاط وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA في القارة الأفريقية، إذ أعلنت القيادة التركية رسميا سنة 2005 عاماً لأفريقيا، كما افتتح الأتراك أول مكتب لوكالة TIKA في ذات السنة وذلك في إثيوبيا ثم في كل من السودان والسينيغال سنتي 2006 و2007 على التوالي.

وقد ساهمت القمم التركية وخصوصا قمة التعاون الأفريقية التركية التي انعقدت سنة 2008م في توسيع نشاط وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKAفي القارة الأفريقية، والتي دعّمتها قرارات أخرى أفريقية كقرار منظمة الاتحاد الأفريقي سنة 2008 اعتبار تركيا شريكا استراتيجيا، وكلها كانت عوامل مشجعة على زيادة وتوسيع دور وكالة TIKA في أفريقيا، حيث ركّزت عملها على مجالات الصحة والزراعة والتعليم والمياه، والصرف الصحي، والتدريب المهني وبناء القدرات المؤسسية وتقديم المساعدات الإنسانية كما دعّمت TIKA مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية للأفارقة[1].

وللإشارة فإن تركيا قدمت مساعدات قدرها 10 مليون دولار لفائدة الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء سنة 1985 وزّعتها هيئة التخطيط التركية على كل من غامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا والسينيغال والصومال والسودان، غير أن تلك المساعدات لم تتواصل بسبب ما تعرضت له تركيا من نكسات سياسية واقتصادية في سنوات التسعينيات، ولم يعد الاهتمام بالقارة الأفريقية من جديد إلا بعد سنة 2002، حيث استأنف القادة الجدد في تركيا برنامج المساعدات تجاه الأفارقة، والذي بلغ 31 مليون دولار سنة 2006 ليرتفع بعدها إلى 52 مليون دولار سنة 2008، ومع نهاية سنة 2011 وصلت تركيا إلى تنفيذ 113 مشروعا للمساعدة التنموية شمل 37 دولة أفريقية.

وفي سنة 2013 كانت القارة الأفريقية أكبر المستفيدين من المساعدات التي قدمتها وكالة TIKA حيث تلقّت نسبة 33.7% من إجمالي إنفاق الوكالة. وفي ذات السنة قدمت تركيا 106 مليار دولار

[1] Lütfi kirder, "Turkish International Cooperation and Development Agency (TIKA) And Turkish Development Cooperation," **4th, United Nations Conference on the least Developed countries, Istanbul, Turkey** (9-13 May, 2011).

كمساعدات إنسانية عاجلة حول العالم، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة ضمن أبرز الجهات الحكومية المانحة في العالم سنة 2013 بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وقد عبّر عن ذلك وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو واصفا بلاده بأنها تملك الضمير الإنساني القوي.[1]

ويمكن شرح دور وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA وحجم مساعداتها في أفريقيا حسب القطاعات العاملة بها والتي يمكن تفصيلها كالتالي:

**أولا: قطاع التعليم**

تتشارك وكالة TIKA في العديد من الإجراءات الهادفة إلى إدخال الابتكارات في أنظمة التعليم والوصول إلى المعايير التعليمية العالمية، لذلك تستهدف تعزيز مهارات ومعارف المعلمين المهنية وتحسين عمليات التعليم والتعلّم، ويعد الهدف الأسمى من ذلك كله هو حصول الجميع على التعليم الأساسي.

وتبلغ نسبة الأفارقة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 24 سنة حوالي 60% من سكان القارة الأفريقية، لذلك تعتبر مسألة التعليم تحديا كبيرا للدولة الأفريقية، وبالنظر إلى الواقع الإفريقي فإن نحو 61 مليون طفل غير قادرين على الالتحاق بالمدرسة، كما يسرّح من المدارس الابتدائية كل سنة نحو 10ملايين طفل في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وتهدف وكالة TIKA من خلال مشاريع قطاع التعليم إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستدامة بما يحقّق عملية التغيير في الدولة الأفريقية، إذ تعمل على بناء وتجديد وتأثيث المدارس حفاظا على التعليم الرسمي واستدامته، فقد نفّذت الوكالة نحو 200 مشروع شملت بناء المدارس وإصلاح وتجهيز المدارس وتأثيثها إضافة إلى التدريب المهني، وذلك في الفترة بين سنتي 2012-2015.

كما قامت بتدريب عديد العاطلين عن العمل في عديد مجالات العمل، إضافة إلى تدريس العاملين لأجل تطوير مؤهلاتهم المهنية ومن ذلك نذكر:

- **مركز النجاح للتدريب في كينيا:**

قامت TIKAسنة 2012 بتجديد "مركز النجاح للتدريب" في كينيا، ثم زوّدته بالمعدات التقنية اللازمة له سنة 2013 إضافة إلى بناء أربعة فصول دراسية وتجديد أربع مراكز إقامة لذات المركز ويستقبل مركز النجاح نحو 150 شخصا سنويا من كل من كينيا وتنزانيا وجزر القمر وزنجبار، يتدربون في عديد المهن كالنّجارة وتصليح السيارات والخياطة والسّباكة والأعمال الكهربائية، وتقنيات الحاسوب. كما أنشأت TIKA مختبرا للّغات في جامعة بواني.

[1] David Shinn, **op.cit**, pp.2-20.

- **مساعدة السينيغال في معهد داكار الإسلامي:**

دعّمت وكالة TIKA التركية معهد داكار الإسلامي الذي يستقبل 170 طالبا وطالبة خلال السنة الأكاديمية 2011-2012 بعديد الكتب واللوازم التعليمية، كما أعادت إصلاح مبنى المدرسة وإقامتها، وأعادت تشييد كلية البنات في ظرف خمسة أشهر فقط ضمانا لسير العملية التعليمية، وقد أصبح المعهد مجهّزا بفصول دراسية جديدة ومكتبة وقاعات إعلام آلي وقاعة للمؤتمرات وأخرى للاجتماعات، وأقساما إدارية ومطعما ومسجدا وحديقة يستريح فيها الطلبة.

**مركز التدريب التركي السوداني لفائدة المتدربين التقنيين والمهنيين:**

قامت وكالة TIKA بتجهيز مركز المتدربين التقني والمهني، والذي بناه حاكم ولاية الخرطوم على مساحة 5000م$^2$ للمساعدة في القضاء على العجز الحاصل في المدرّبين المهنيين والتقنيين، حيث يحتوي المركز على سبع ورشات للآلات التكنولوجية، والأثاث والديكور، والتكييف الهوائي والتبريد والكهرباء والإلكترونيات، والسياحة والضيافة وتعليم الطهي، إضافة إلى مكتبة.

ويوظّف المركز 35 مدرّبا متفرغا وإداريين منذ سنة 2013، وحتى سنة 2015 فإن المركز درّب نحو ألف متدّرب، مما جعل المركز يمثل نموذجا للسودان في مجال أنشطتها الداخلية.[1]

وقد ذكرت وكالة TIKA سنة 2015 بأنها تعمل مع 28 بلدًا أفريقيا، كما أنّها قدمت مساعدات من أجل التنمية في القارة الأفريقية سنة 2014 قدّرت بـ 4 ملايين و572 ألف دولار لصالح الصومال فقط، كما قدّمت دعما لإثيوبيا بمقدار أكثر من مليون و11 ألف دولار، وإلى جيبوتي بمقدار 113 ألف دولار، إضافة إلى تقديمها لفعاليات متنوعة لكل من إثيوبيا وكينيا وليبيا والنيجر والسينيغال والذي وجَّهت نسبة 35% من مجموع مساعدتها له لمجال التعليم، إضافة إلى تونس والصومال.[2]

وتتواجد وكالة TIKAبالجزائر عن طريق قسم تعليمي تركي ومكتبة خير الدين بربروس، وفي إثيوبيا بواسطة إنشاء مخبر الإعلام الآلي لمدرسة الأواسط، وفي زمبابوي أنشأت قسماً للإعلام الآلي، وفي الصومال قدّمت عديد المساعدات من مركز الأناضول التركي للتربية، وقد وصلت مساعدات تركيا عبر وكالة TIKA إلى زنجبار وهي مجموعة الجزر الواقعة بالمحيط الهندي والتابعة لتنزانيا، حيث زوّدتها

[1] TiKA Africa,Turkey-Africa Hand in Hand," A New Model of Partnership for the Strengthening of Sustainable Development And Integration of Africa,"2015,
**www.tika.gov.tr/wplood/2015/prostiji/africa_ing.pdf**

[2] Republic of Turkey, office of the prime Minister, Directorate General of Press and Information, "TIKA Operating in 28African Countries," 09/ 03/ 2015,
**www.byegm.gov.tr/en**

بمكتبة وأقسام إعلام آلي للجامعة.[1] وخلال السنة الدراسية 2014-2015 قدّمت تركيا 10079 منحة دراسية لطلاب أفارقة، في حين بلغ إجمالي عدد المنح المقدّمة للأفارقة في الفترة ما بين سنتي 1991 و2013 نحو 3254 منحة وهو ما يدل على التوجه التركي الجديد والهادف إلى تفعيل وتنشيط العلاقات الثقافية والعلمية بين تركيا والقارة الأفريقية.[2]

**ثانيا: قطاع الزراعة**

تعدّ القارة الأفريقية من أهم القارات في مجال الزراعة، حيث يعدّ هذا الأخير أحد أهم القطاعات المشجعة للمستثمرين الأجانب، إذ تحوي القارة نحو 44 مليون هكتار صالحة للزراعة لا يستغل منها إلا الثلث، وتقف أسباب عديدة كعوائق أمام الدولة الأفريقية لاستثمار تلك الأراضي، ومنها عائق قلة الدعم والمال والإمكانيات اللازمة، وتقوم عديد الدول غير الأفريقية على تذليل تلك العوائق رغبة منها في استثمار المحاصيل الزراعية الأفريقية وتوجيه صادراتها نحو دولها، ورغبة أيضا في كسب الربح من الاستثمار في المجال الزراعي.

وقد نظرت تركيا إلى القارة الأفريقية في المجال الزراعي نظرة تأسّست على دعم عديد الدول التي تعاني ضعفا في الإمكانيات الزراعية وتقنيات التطوير الفلاحي، لذلك قدّمت وكالة التعاون والتنسيق TIKA مشروع التنمية الأفريقية سنة 2008 والذي يشمل كلا من بوركينافاسو وجيبوتي وإثيوبيا وغينيا بيساو ومالي والسينيغال وجزر القمر ومدغشقر وتنزانيا وكينيا ورواندا وأوغندا، وقد حدّدت وكالة TIKA سنة 2010 كتاريخ لإنهاء تنفيذ ذلك المشروع.[3]

واعتمدت وكالة TIKA تنظيم دورات تدريبية للأفارقة لنقل تجربة تركيا الناجحة في التنمية الزراعية كما وفّرت المعدات الزراعية اللازمة، حيث درّبت تركيا نحو ألفي(2000) خبير في مجال الزراعة خلال الفترة 2008- 2015، ومن بين المساعدات التركية نجد:

**السودان:** حيث عمدت وكالة TIKA على تطوير منطقة دارفور* عن طريق إنتاج البذور المحسّنة إذ سلّمت TIKA 18 طنًّا من البذور المحسّنة إلى نحو 20 ألفًا من المزارعين ذوي الدخل المنخفض حيث وزّعتهم في اثني عشر مدينة بالتعاون مع معاوني شمال وغرب وجنوب ولايات إقليم دارفور

[1] TiKA Africa, **op.cit**

[2] عبد اللطيف محمد سعيد، **مرجع سابق**، ص ص. 237-248.

[3] سردار تشام، "مؤسسة «TIKA» ومرحلة الانفتاح على أفريقيا،" في: "الانفتاح التركي على القارة السمراء،" **رؤية تركية**، السنة 4، ع.4، (شتاء2015) ص ص. 43-50.

* دارفور: اقليم بغرب السودان والذي يعاني أزمات تنمية كبيرة بسبب القتال والصراع المسلّح بين تشكيلات مسلحة داخل الإقليم والحكومة السودانية.

وذلك في سنة 2010، وقد أنتجت تلك البذور ما مجموعه 589 طنًّا من المحاصيل التي ضمّت 125 طنًّا من الدّخن الأبيض و30 طنًّا من الباميا و250 طنًّا من البطيخ و23 طنًّا من الفول، و56 طنًّا من الطماطم و38 طنًّا البصل و27 طنًّا من الحمص، إضافة إلى بعض المحاصيل الأخرى.

وقد نتج عن توزيع البذور ومشروع التدريب في دارفور بالسودان بين سنتي2010 و2011 فوز وكالة TIKA بجائزة "أفضل الأعمال" في معرض EXPO للتعاون جنوب جنوب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمي والذي عقد بين 5 و9 ديسمبر 2011 في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" في العاصمة الإيطالية روما.

**بنين:** في إطار مشروع دولة بنين لتطوير زراعة القطن زوّدت وكالة TIKA الدولة الأفريقية بمعدّات وآلات حديثة سلّمت لمزارعي القطن بالتعاون مع معهد الدراسات الفلاحية في مدينتي Bohiconو Porakou، كما وفّرت وكالة TIKA أيضًا مخبرًا يختصّ بعلم الحشرات لفائدة معهد أبحاث القطن بمدينة Bohicon، كما نقل الأتراك خبرتهم المعرفية والتقنية بمجال القطن لمزارعي القطن ببنين عبر برامج تدريبية قدّمت لهم.[1]

ويعتبر القطن الأفريقي قطاعا مهمّا في صادرات عديد الدول الأفريقية، حيث توجّه وفد من ممثلي هذا القطاع تكوّن من 12 عضوًا يمثّلون دول تنزانيا أوغندا وزامبيا إلى مدينة إزمير التركية لحث الأتراك على الاستثمار في صناعة القطن الأفريقي، وقد دعّم تلك الزيارة مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، حيث زار الوفد حقول القطن ومصانع الغزل والنسج في إزمير، وقد ذكر ممثّل عن الوفد الأفريقي بأن الطلب المتزايد على مادة القطن أدى إلى ارتفاع سعره، وهو أمر مهم بالنسبة لأفريقيا التي تنتج ما يزيد عن مليون طن قطن سنويا، كما أن هناك مصلحة مشتركة للطرفين التركي والأفريقي في دفع إنتاج القطن الأفريقي، خاصة أن تركيا تعد من بين أكبر الدول المستثمرة في صناعة الغزل والنسيج عالميا، وللإشارة فإنّ أوغندا وحدها تمتلك أكثر من مليوني هكتار من الأراضي الخصبة الصالحة لزراعة القطن والتي تحتاج إلى مستثمرين لخدمة تلك الأراضي واستغلالها.

وفي السينيغال يعد مصنع طحين الدقيق الذي يديره رجال أعمال أتراك من أكبر الإستثمارات بالبلاد، حيث يوظف المصنع نحو مائتي (200) عامل سينيغالي، وهو ما يعود بالفائدة على الطرفين التركي والسينيغالي.[2]

---

[1] TIKA Africa, **op.cit**.

[2] طه عبد الرحمان ساكن،" حاضر ومستقبل العلاقات التركية مع غرب أفريقيا، " **جامعة أفريقيا العالمية**، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، المحور السابع، الخرطوم، 2015/10/27، **www.dspace.iua.edu.sd/handle/123456789/1112**

**الصومال:** قدمت TIKA عديد المساعدات التنموية للصومال الذي عانى كثيرا من الجفاف والقحط والذي بلغ أقصاه مع سنة 2011، حيث بادرت كخطوة أولى إلى فك العزلة بين العاصمة مقديشو والمطار الدولي من خلال تعبيد الطريق الرابط بينهما حتى يتسنى توصيل المساعدات للمواطنين الصوماليين والحكومة الصومالية، فيما تضمّنت الخطوة الثانية قرار الخطوط الجوية التركية تسيير رحلات مباشرة من اسطنبول إلى مقديشو، وهي خطوة مثّلت مرتكزا وعلامة فارقة في تطور العلاقة بين تركيا والصومال وبين تركيا والقارة الأفريقية إجمالا.

وبشأن مكافحة الجفاف قامت TIKA بتوصيل المياه إلى نحو 126 ألف شخص عن طريق مشروع مد أنابيب بالتعاون مع وزارة الموارد المائية، كما افتتحت المدرسة الزراعية الصومالية لأجل لفت انتباه الصوماليين إلى إمكانياتهم الزراعية وحثّهم على مكافحة الجفاف، وقد لعبت الزيارة التاريخية سنة 2011 لرئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان دوراً بارزاً في لفت أنظار العالم إلى المعضلة الصومالية، والتي تبنّت من خلالها تركيا إستراتيجية تؤسس لعلاقاتها مع البلدان الأفريقية وتوضّح من ناحية أخرى التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية التي تسعى للقيام بأدوار إيجابية في العالم أجمع وخصوصا في المناطق ذات التراث الحضاري والإسلامي المشترك.[1]

كما دعّمت TIKA بناء القدرات الزراعية لكينيا من خلال برنامج التنمية الريفية المسّطر في البلاد.

**ثالثا: قطاع الصحة:**

يعد قطاع الصحة من أهم الأهداف ذات الأولوية لوكالة TIKA والتي تعمل على تحسين القطاع الصحي في البلدان النامية، من خلال برامج ومشاريع بناء وتشغيل المستشفيات والعيادات، وتوفير المعدّات اللازمة لعملها من لقاحات وأدوية وأطباء، وكل ذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية التركية الأخرى والمنظمات غير الحكومية التركية.

وتتأسس رؤية TIKA لمشاريع الصحة في الدول النامية من أنّ تحسّن الجانب الصحي للإنسان ضروري من أجل تطوّره ونموّه الاقتصادي، ونظراً للتقارير السلبية عن الخدمات الصحية في العالم ومن أمثلتها ما تضمنته سنة 2012 من أرقام تثبت حجم الكارثة الصحية، حيث توفيت 29 ألف امرأة أثناء فترة الحمل أو الولادة، كما توفي نحو 6.5 مليون طفل دون سن الخامسة لعدم وجود خدمات صحية كافية، إضافة لمشاكل سوء التغذية والأمراض المعدية كالملاريا والالتهاب الرئوي والإسهال.

[1] سردار تشام، **مرجع سابق**، ص ص. 43-50.

وقد عملت TIKA بين سنتي 2011 و2013 على بناء وتجديد 49 مستشفاً ومركزاً صحيا جهّزتهم بالموارد اللازمة لأداء وظيفتهم كما يجب، كما درّبت نحو 2133 طاقماً طبيّاً، ووفّرت 125 قطعة من المعّدات الطبية الرئيسية، كما أطلقت أكثر من عشرين حملة للفحص الطبي وتبرّعت بـ 51 سيارة إسعاف محقِقة إسهاما كبيرا من خلال أنشطتها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد زاد نصيب الدول الأفريقية جنوب الصحراء عن نحو 300 ألف شخص تلقّوا فحوصات قدمتها وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA بالتنسيق مع منظمات غير حكومية تركية تنوّعت بين حملات تطعيم وإجراءات فحص طبي وغيرها من الخدمات الصحية، إضافة إلى تقديم مساعدات للأفارقة من خلال تمويل مؤتمرات وندوات في مجال الصحة.

ويظهر دور TIKA الفعال في عدة نشاطات أهمها دعم مكافحة مرض "الإيبولا"، وهو ذلك الوباء الذي ظهر بمنطقة غرب أفريقيا، حيث كانت TIKA من أول المستجيبين لدعوات كل من ليبيريا وسيراليون وغامبيا وغينيا وبنين والسينيغال، إذ وفّرت لهم عديد المعدات الطبية والمستلزمات والأدوية.

ومن بين مشاريع TIKA الصحية في القارة الأفريقية نذكر:

- **المستشفى التركي بالعاصمة الصومالية "مقديشو":**

كما ذكرت الدراسة فيما سبق أولت الحكومة التركية أهمية خاصة للصومال في مشاريعها التنموية تجاه القارة الأفريقية، نظراً لما عانته من عزلة وغياب للدولة أدخل البلاد في سنوات من الخراب والدمار وعدم الاستقرار السياسي الذي هدّد وجود الدولة، ومن أجل ذلك اهتمت وكالة TIKA بقطاع الصحة في الصومال بشكل خاص، نظرا للنسب المرتفعة لوفيات الأطفال حيث يموت 180 من بين ألف مولود جديد في البلاد، حيث شيّد المستشفى من قبل هيئة التنمية العمرانية التركية المعروفة اختصارا بـ (TOKI)، والتي جهّزته بقدرات وتكنولوجيا جعلته من أفضل المستشفيات وأكثرها تقدما في شرق أفريقيا، حيث يضم عيادات وخدمات استعجالية ووحدات تصوير مخبرية ووحدات للعناية المركّزة وللولادة، ووحدات للجراحة والتعقيم إضافة إلى خدمات أخرى داخل المستشفى كمطعم وغيرها من الوحدات.[1]

ويسع المستشفى 2000 سرير، إضافة إلى أنه يعالج أكثر من 1200 مريض يوميا.[2]

[1] TiKA Africa, **op.cit**.

[2] سردار تشام، **مرجع سابق**، ص ص. 43- 50.

- **مساعدة النيجر لمكافحة مرض النّاسور*:**

أطلقت TIKA بالتعاون مع أطباء حول العالم مشروعا في النيجر بعنوان "Violets of hope" والتي تعني "بنفسجيات الأمل" لمعالجة مرض النّاسور الذي يؤثر على الحياة الاجتماعية للكثير من النساء، ويهدف المشروع إلى إقامة بحوث بشأن المرض المذكور، ومستشفى لإعادة تأهيل المرضى بطاقة استيعابية قدرت بستين (60) سريرا يمتد على مساحة ألفي متر مربع.

كما يتضمن المشروع التبرع بآلات خياطة وتقديم دورات تدريبية في مجال الخياطة للنساء اللّواتي تعافين من ذلك المرض من أجل إعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية.[1]

- **مستشفى البحث والتدريب التركي السوداني بنيالا:**

تم افتتاحه في فيفري 2014 في عاصمة ولاية جنوب إقليم دارفور الواقع غرب السودان، ويقع المستشفى في أرض مساحتها 50 ألف متر مربع ويحوي المستشفى طاقة استيعابية تقدر بـ 150 سريرا ووحدات للعناية المركّزة وغرفا للولادة وعديد المخابر، ويهدف المشروع إلى تلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة في الولاية، ويعدّ ذلك المستشفى الأفضل والأكثر تجهيزا وتطورا في إقليم دارفور بولاياته الثلاث (الجنينة، الفاشر، نيالا)، ويستقبل المستشفى يوميا نحو 500 مريض، ما يعتبر إضافة مهمة للقطاع الصحي في غرب السودان.[2]

- **مساعدات لغامبيا:**

تبرعت الحكومة التركية من خلال وكالة التعاون والتنسيق TIKA بتجهيزات طبية جديدة بلغت قيمتها 100 ألف يورو قدمتها لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية الغامبية، وتشمل تلك التجهيزات أسرّة للمرضى وكراس متحركة وأجهزة لقياس الهيموغلوبين والحرارة وغيرهما، وتهدف TIKA إلى دعم جهود الحكومة الغامبية لرفع مستوى النظام الصحي والبنية التحتية للمراكز الصحية في البلاد.[3]

* مرض الناسور: عبارة عن قناة صغيرة تنتج بين التجويف الداخليّ لعضو من أعضاء الجسم لسببٍ أو لآخر وبين تجويف آخر في الجسم أو حتى مع سطح الجلد، يحدث لأسباب عدة منها عدم الاهتمام بالنظافة الشخصيّة للإنسان، وتوجد أنواع مُتعددة من الناسور منها تلك التي تُصيب منطقة الشرج ومنطقة المستقيم مثل الناسور الشرجيّ والناسور العصعصيّ وغيرها.

[1] TIKA Africa, **op.cit**.
[2] **Ibid**.
[3] Alhagie Babou Jallow, "Gambia : Turkey gives100.000$ worth of Equipment to Boost health Sector, 3 Augest 2016,
**www.allafrica.com /stories/ 201608031220.html**

- **بناء وتجهيز مركز للأم والطفل بالسينيغال:**

قامت وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA بتشييد مركز للأمومة والطفولة ببلدية بيكيني بالسينيغال وجهّزته بكامل لوازمه، وذلك على مساحة قدرت باثني عشر ألف متر مربع (12000م$^2$) ليخدم نحو 350 ألف شخص، ويبعد مركز بيكيني بنحو 20 كلم عن العاصمة السينيغالية "داكار" كما يعد أيضا أول مركز لقاح في اقليم بيكيني غيدياواي السينيغالي.

وهناك مشاريع عديدة أخرى تقوم بها TIKA في القارة الأفريقية نذكر منها تزويد ساحل العاج بمعدات ومساعدات طبية إلى المركز الصحي بـ"Akoupé zeudji" وهي مدينة صغيرة في جنوب ساحل العاج، كما قامت بالإشراف على دورات تدريبية لموظفي الإسعاف بالنيجر، وتقديم مساعدات تمثلت في معدّات قدمت لمركز مرضى السرطان والإيدز بزامبيا، كما بنت وجهّزت مركزا للأمومة والطفولة بكينيا، وقدّمت معدات في شكل مساعدة لمبادرة صحة الأمهات بمالاوي، إضافة إلى تنظيمها لبرنامج فحص وعمليات لمرض العيون في تنزانيا.

**رابعا: الماء والصرف الصحي:**

تشارك وكالة TIKA التركية في حفر آبار لمياه الشرب، وكذا التعامل مع موضوع الصرف الصحي تحقيقا للبيئة النظيفة في القارة الأفريقية، والتي تعتبر واحدة من بين القارات التي لا يتمتع مواطنوها بمياه نظيفة ولا بصرف صحّي وخاصة في الدول الواقعة جنوب الصحراء، وقد استطاعت وكالة TIKA حفر 531 بئرا في أفريقيا نجد منها:

- **مشروع ماء الشرب النظيف في السينيغال:** والذي بدأ بحفر عشرة آبار مياه سنة 2013 في المناطق الريفية شرق وجنوب السينيغال لدعم جهود الحكومة للوصول إلى المياه النظيفة ولإقامة شبكة الصرف الصحي.[1]

- **مشروع آبار المياه بالنيجر (المرحلة السابعة):**

بالتعاون مع وكالة TIKA والشركة الوطنية لأشغال المياه وبعض الجمعيات الخيرية الدولية، تم تنفيذ المرحلة السابعة من حفر آبار المياه، حيث تم حفر 53 بئرا ليبلغ عدد الآبار في البلاد إلى 259، وقد أصبحت تلك الآبار تزوّد نحو 74 ألف شخص بالمياه الصالحة للشرب وغير الصالحة للشرب في مدينتي "نيامي" و"مرادي" وحولها وبمعنى أوضح توفّر المياه حول المسافة بينهما والتي تبلغ 662 كلم، وهو مشروع يعد ذا أهمية كبرى تنسحب على الإنسان والحيوان والأرض.

[1] TIKA Africa, **op. cit**.

- **مشروع ماء الشرب النظيف في الصومال:**

بالرغم من شدة الجفاف التي تعاني منها الصومال وغياب البنية التحتية مما يصعب من الوصول إلى المياه النظيفة، إلا أن وكالة TIKA تمكنت من حفر 19 بئرا سنة 2012 في العاصمة مقديشو وحولها، كما حفرت خمسة آبار أخرى في مدينة بوراو من أرض الصومال لتوفير مياه صالحة للشرب وغير صالحة لنحو 45 ألف شخص.

- **مشروع ماء الشرب النظيف في السودان:**

حيث حفرت TIKA نحو 28 بئرا لخدمة نحو 300 ألف شخص من الشعب السوداني، والذي ساعد في تقريب الأطفال من أماكن دراستهم بدلا من الذهاب إلى جلب المياه من أماكن بعيدة عن مقر سكناهم، كما وفّرت تلك الآبار حماية لأولئك الأطفال من عديد الأمراض التي كانت تنتقل عبر المياه غير المعالجة.

ويوضح الجدول التالي الدول التي قامت وكالة TIKA بحفر آبار للمياه فيها سواءً منفردة أو مع شركاء وعدد تلك الآبار.[1]

**الآبار التي نفذتها وكالة TIKA في أفريقيا جنوب الصحراء**

| الدولة | عدد الآبار |
|---|---|
| النيجر | 259 |
| بوركينافاسو | 74 |
| إثيوبيا | 52 |
| مالي | 36 |
| السودان | 32 |
| الصومال | 23 |
| موريتانيا | 29 |
| الكاميرون | 10 |
| السينيغال | 10 |
| مالاوي | 05 |
| سوازيلاند | 01 |

**الجدول رقم– 11– المصدر: تقرير وكالة تيكا لسنة 2015**

[1] **Ibid**.

**خامسا: البنية التحتية والاقتصادية**

تنوّعت أدوار وكالة التعاون التركية TIKA في القارة الأفريقية كما في عديد المناطق الأخرى في العالم بين الاهتمام بالجوانب المادية المهمة والجوانب البشرية وهي العنصر الأهم في كل عملية تنموية إذ أن رأس المال البشري هو المحرّك لعملية التطور بشتى مجالاته، لذلك دعّمت الحكومة التركية عبر وكالتها TIKA برامج عديدة ومتنوعة لتطوير الإمكانيات البشرية في القارة الأفريقية وكذا ما يرتبط بها من جوانب إدارية تنظيمية، لذلك ستتعرض الدراسة في هذا العنصر للبرامج والمساعدات التي تقدمها TIKA إداريا واجتماعيا، وكذلك للبرامج والمساعدات المتعلقة بدعم البنية التحتية المادية والاقتصادية للأفارقة.

**1- البرامج والمساعدات الإدارية والاجتماعية والهيكلية التنظيمية:**

ضمن الفترة بين 2003- 2013 وفي إطار برامج تعزيز البنية التحتية الإدارية والمدنية التي أقرّتها تركيا، قامت TIKA بتدريب أكثر من 27 ألف شخص في مختلف برامج التدريب المهني، وذلك بالاستعانة بنحو 8 آلاف خبير تدريبي قاموا بتغطية كل تلك البرامج، والتي تنوعت بين مجالات الممارسات الضريبية وتطوير النظم القضائية وتنمية الشرطة الوطنية، وتدريب دبلوماسيين شباب وخبراء إحصاء وكذا تدريب متخصصين في أكاديمية العدل، فمنذ 2005 وإلى 2015 تدرّب نحو 800 دبلوماسي ضمن برنامج تدريب الدبلوماسيين الشباب.

وضمن برنامج التعاون الدولي لتدريب الشرطة تم تنظيم 333 دورة نهاية سنة 2013، حيث تم تدريب نحو 3927 ضابط شرطة يمثلون 18 بلدا.

وقد قدّمت TIKA برامج تدريب مهنية وتنظيمية في عدة دول أفريقية نذكر منها:

- **دعم مركز التدريب الإثيوبي لوزارة الشؤون الخارجية:**

دعّمت وكالة TIKA إنشاء مركز تدريب يتضمن قاعتي تدريب كبيرتين ومخبر للّغات وقاعة للمؤتمرات لتدريب موظفي السّلك الدبلوماسي، حيث وفرت TIKA كل المعدات والتأثيث اللازم لمركز التدريب.

- **مساعدة موزمبيق لإنشاء بورصة تبادل السلع:**

وفّرت TIKA أربع مركبات خاصة بالطرق الوعرة في موزمبيق، كما درّبت مديرين وموظفين تقنيين من موزمبيق على إدارة بورصة السلع وذلك في تركيا، حيث استهدفت وزارة الصناعة والتجارة

الموزمبيقية إنشاء بورصة السلع لكي تضمن النظام والكفاءة والشفافية والتكامل في أسواق السلع الزراعية المنتجة وتحسين وصول المزارعين للأسواق.

- **تزويد تونس بمعدات وسيارات لفائدة وزارة الداخلية:**

منذ سنة 2012 وعلى خلفية التحولات السياسية التي شهدتها تونس، عملت وكالة TIKA على تطوير التعاون التقني لأجل إعادة بناء تونس، وفي سنة 2015 تسلّمت تونس عبر وكالة TIKA 292 سيارة و42.480 ألف قطعة من المعدات الأمنية التي قدمت لوزارة الداخلية، إضافة إلى 92 سيارة و50 آلة خدمية قدّمت لتحسين الخدمات البلدية.

- **مشروع التنمية الزراعية في تونس:**

في إطار هذا المشروع تم التبرع بنحو 70 جرارا ومعدات زراعية و13 رافعة للزراعة وخمس حاصدات وخمس سيارات إطفاء خاصة بحرائق الغابات قدّمت جميعها لوزارة الزراعة سنة 2014.[1]

- **دعم مركز إعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بتونس:**

حيث قدمت وكالة TIKA دعما للمركز تمثل في معدات ومستلزمات تعليمية وطبية وأدوات مدرسية ومكتبية، كما سلّمت مستلزمات متنوعة لمركز "هاندي سكول" بتونس الذي يرعى ويؤهل أطفالا تتراوح أعمارهم بين 4 و16 عاما وقد ذكرت TIKA في بيان لها عرضته في شهر أوت 2016 بأن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة المسجلين بوزارة الشؤون الاجتماعية التونسية تجاوز 200 ألف شخص عبر كامل التراب التونسي وهو ما يمثل أكثر من 2% من إجمالي عدد السكان، وهو السبب الرئيس الذي دفع وكالة TIKA للإقدام على مساعدة هذا القطاع، خاصة في ظل قلة عدد المراكز التي تدعمها الدولة فضلا عن النقص الحاد في إمكانيات تلك المراكز.[2]

وقد تعدّدت مشاريع TIKA ومساعداتها في الجوانب الاجتماعية والمهنية لتشمل دولا أفريقية أخرى، منها مساعدة كينيا في مجال إدارة النفايات الصلبة في بلدية غاريسا، ودورات تدريبية لفائدة الصحافيين في موريتانيا، إضافة إلى التبرع بمعدات مكتبية وأجهزة كمبيوتر لفائدة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما قدمت تركيا عبر وكالة TIKA برامج تدريبية لموظفي الجمارك بجمهورية جنوب السودان، إضافة إلى دورات تدريبية في مجال التصوير الطوبوغرافي لفائدة موظفي بلدية بيساو بدولة غينيا بيساو.

---

[1] **Ibid**.

[2] تركيا بوست، "TIKA التركية تقدم دعما لوجيستيا لمراكز احتياجات خاصة بتونس،" 09 أوت 2016، **www.turkey-post.net/p-147141**

## 2- البرامج والمساعدات المتعلقة بدعم البنية التحتية الاقتصادية:

شاركت TIKA في مشاريع عديدة لدعم قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة ومصائد الأسماك والنقل والخدمات المصرفية والمالية وقطاع الاتصالات والبنية التحتية الاقتصادية، وذلك في عديد الدول الأفريقية، فالنمو الاقتصادي يعد ضرورة لتلك الدول للوصول في الأمد المنظور إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وقد توقّع البنك الدولي سنة 2014 بلوغ النمو في أفريقيا إلى نحو 5.2%، وهي نسبة مهمة بالنظر إلى التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي منذ الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، غير أن وكالة TIKA تطمح من خلال مشاريع التعاون التي تنفذها مع الدول الأفريقية إلى مساعدة البلدان الأفريقية لتحقيق أقصى قدر من إمكانياتها المتوفرة، ومن تلك المشاريع نجد:

- **دعم ورشات النسيج التونسية وإنشاء مركز للتدريب المتواصل:**

حيث تم دعم تلك الورشات عبر وكالة TIKA بعديد اللوازم والمعدات التقنية وكذا المساعدة في زيادة عدد الورشات والمصانع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة عبر عديد مناطق البلاد، وذلك لزيادة فرص العمل ومحاربة البطالة، كما يوفر مركز التدريب المهارات اللازمة لتطوير قطاع الإنتاج ويعزز روح المبادرة خاصة لدى النساء.

- **تركيب نظم ملاحية حديثة لفائدة مطار جوبا بدولة جنوب السودان:**

حيث تم تركيب نظامي مساعدة ملاحية هما نظامي CVOR وDME والذين جدّدا مطار العاصمة جوبا لفتحه أمام الرحلات الدولية، إذ تسعى تركيا إلى فتح رحلات منتظمة إلى مطار جوبا وتبذل كلّ جهودها لتوفير كل المستلزمات حتى يصبح المطار أكثر اتساعا ما يؤدي إلى زيادة عدد الرحلات نحوه بما يحقق تنمية للبلاد في المستقبل.

- **مشروع تدريب رجال الأعمال بتشاد:**

في مطلع 2013 قامت وكالة TIKA بالتعاون مع مؤسسة Ostim Ahi Evran للتدريب المهني والتنمية الاجتماعية والمقاولاتية (OMEG) بالإشراف على تدريس نحو خمسة عشر (15) رجل أعمال تشادي لإقامة مشاريع في مجال الفلاحة وتربية المواشي وتصليح السيارات، وعقب انتهاء التدريس أنشأ رجال الأعمال التشاديون تعاونيتهم الخاصة ووفروا لها مختلف المعدات الفلاحية اللازمة لبناء قدراتهم الخاصة.[1]

[1] TiKA Africa, **op.cit.**

- **مشاريع مختلفة بالسودان:**

من خلال ما ذكر فيما تقدم من مساعدات ومشاريع تعاون مشترك وتبرعات قامت بها وكالة TIKA، يبدو جليّا التركيز التركي على السودان ودعم مشاريع التطور والتنمية بها، حيث كان للأخيرة نصيبا معتبرا في كل المشاريع التي شملت مختلف قطاعات التنمية، وهو ما يوضحه تقرير وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA الصادر سنة 2014 الذي يثبت الدعم الكبير الذي قدمته تركيا عبر وكالتها للنهوض بالبنية التحتية لدولة السودان أكبر الدول الأفريقية مساحة قبل سنة 2011، وهي التي عانت أطول حرب داخلية في القارة الأفريقية استمرت لنحو خمسين سنة، أي منذ الاستقلال سنة 1956 وإلى غاية توقيع اتفاقية نيفاشا بين الحكومة السودانية في الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان المتمردة في الجنوب سنة 2005.

وحسب تقرير TIKA لسنة 2014، فإن عدد المشاريع التي قدمتها الوكالة ونفذتها في السودان في الفترة ما بين 2005 و2009 وصل إلى نحو 40 مشروعا تنوّع حسب تنوع مجالات التنمية، ففي مجال الصحة مثلا تم دعم مستشفيات عديدة ومراكز صحية بالمعدات اللازمة وتأهيلها والتي منها مستشفى نيالا الصحراوي وإدارة مستشفى الكلاكلة التركي وتوفير المعدات الضرورية لعمله، إضافة إلى دورات للكوادر الطبية والصحية بالسودان نفذت في تركيا، كما نفّذت TIKA برامج صحية أخرى امتدت للاهتمام بالحيوانات حيث تم تدريب 34 بيطريا و4 باحثين سودانيين في تركيا، ويأتي ذلك لأهمية المورد الحيواني بالسودان التي تعتبر من أهم الدول العربية والأفريقية من ناحية الثروة الحيوانية، والتي تفتقد إلى الدعم الكافي لتطوير واستغلال هذه الثروة استغلالا أمثلا. وفي مجال الأمن نجد برامج تدريبية لفائدة الشرطة السودانيين غطت أكثر من مائة متدرب، إضافة إلى مشاريع أخرى في مجال التعليم والبحث العلمي والمجال الزراعي والاهتمام بالآثار والحفاظ على التراث وغيرها.*

وفي ذات التقرير المقدّم سنة 2014 نفّذت TIKA بين سنتي 2010 و2013 أكثر من أربعين (40) مشروعا تنمويا لفائدة السودان نذكر منها:[1]

- تدريب مهندسي المياه بمدينة أفريقيا التكنولوجية وذلك في تركيا.
- تشييد وتأثيث وتشغيل مستشفى نيالا التعليمي التخصصي.
- تدريب أعضاء مجلس الأدوية والسموم السوداني في تركيا.

* لمزيد من الاطلاع على المشاريع التركية عبر TIKA أنظر الرابط التالي:
**www.tika.gov.tr/upload/2015/Prestij%20Eserler/Sudan_Arapca.pdf**

- إنشاء مكتبة إلكترونية بجامعة نيالا بغرب السودان.
- إنشاء وحدة مرض الكلى بمستشفى الفاشر "عاصمة اقليم دارفور"
- تدريب أطباء سودانيين في تركيا.
- تدريب كوادر مستشفى الشرطة في تركيا.
- تدريب طلبة جامعة الجزيرة –كلية البيطرة– بتركيا.
- إنشاء المركز السوداني التركي للتدريب المستمر.
- دعم مسجد النور المنشأ على الطراز العثماني والواقع بالخرطوم في منطقة كافوري بالخرطوم بحري والمدشّن سنة 2010.
- إنشاء البرنامج السوداني التركي للتعاون الزراعي.[1]

- **مشاريع البنية التحتية بالصومال:**

يمكن القول أن كل المشاريع التي نفذتها TIKA في الصومال والتي ذكرتها الدراسة في هذا المطلب هي مشاريع لبنية تحتية، نظرا لما كانت تعاني منه الصومال ولازالت منذ سقوط نظام سياد بري سنة 1991، حيث دخلت البلاد في حالة فوضى وعدم استقرار سياسي ترافق مع تخلي المجتمع الدولي والمنظمات الدولية عن أدوارها تجاه الصومال، غير أن تركيا ومنذ الزيارة التاريخية للرئيس أردوغان سنة 2011 عندما كان رئيسا للوزراء، مثلت منعطفا في علاقات تركيا بالصومال وبالقارة الأفريقية عموما.

ويعد مشروع طريق الصداقة بمقديشو من أهم مشاريع البنية التحتية في البلاد نظرا لدوره في كسر الحصار المفروض على العاصمة وعلى طريق الرابط بين مركز العاصمة والمطار الدولي، حيث تم في سنة 2014 إنهاء تشييد الطرق الكبرى في العاصمة الصومالية ومن أهمها الطريق الثنائي الذي يبلغ طوله 26 كلم وعرضه من 20 إلى 30 متر والرابط بين القصر الرئاسي والمطار ومخيم الهلال الأحمر، وقد دعّم الطريق بالإضاءة اللازمة، وتأسست على أطرافه مرافق اجتماعية كقاعات إطعام ومراقد ومباني إدارية، وقد زوّد الطريق بإشارات المرور الممتدة عبر طوله، وأصبحت الحركة فيه آمنة وسهلة، مما جعله مساهما في تعزيز الاقتصاد الوطني للصوماليين.[2]

[1] **المرجع نفسه.**

[2] TIKA Africa, **op.cit**.

في ختام هذا المطلب الذي تعرّضت فيه الدراسة لدور وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA في القارة الأفريقية، يمكن القول بأن النظرة التركية تجاه الأفارقة تغيّرت بشكل واضح وملموس منذ نهاية 2002، حيث أن استراتيجية حكومة العدالة والتنمية تتسق مع التصور التركي الجديد للسياسة الخارجية والتي مفادها الانفتاح على العالم وتعميق وتمتين العلاقات بين تركيا وجميع قارات العالم، ولعل ذلك التطور ينبع من رغبة تركيا أيضا في لعب دور فاعل في السياسة الدولية، وتعد المساعدات آلية من آليات الوصول إلى ذلك الدور، غير أن عوامل أخرى ساعدت على إثبات وتثبيت تواجد تركيا في القارة الأفريقية، وهي محاولة المساعدة في حل المشاكل الرئيسية لتلك الدول وأبرزها مشكلة التنمية، والتي تعد سببا رئيسيا في التعاطي الإيجابي للأفارقة مع التواجد التركي ببلدانهم، كما أن العامل الحضاري الذي قاد السياسة الخارجية التركية في أفريقيا يعد هو الآخر دافعا قويا لنجاح استراتيجية تركيا في أفريقيا، ولا يمكن النظر أيضا إلى دور تركيا في أفريقيا بمعزل عن المصلحة الاقتصادية التي ترغب تركيا في الحصول عليها من خلال تعاونها مع الأفارقة، فأفريقيا تعد سوقا استثمارية واعدة، نظرا لتعداد سكانها ولخصوبة أراضيها ولأهميتها الإستراتيجية فهي تقع في قلب العالم حسبما ذكر العالم البريطاني "هالفورد ماكيندر" من حيث إمكاناتها الاقتصادية والإستراتيجية والطبيعية.

غير أن ما يمكن ملاحظته أيضا هو التوظيف التركي الجيّد وفتح الباب أمام المساعدات الإنسانية المقدمة من قبل مؤسسات المجتمع المدني التركية، والتي قدمت هي الأخرى مساعدات للأفارقة بشكل متكامل مع المساعدات الحكومية، وهو ما ستبحثه الدراسة بالمبحث الموالي.

## المبحث الثاني: دور منظمات المجتمع المدني التركية في تطوير العلاقات التركية الأفريقية

نظرا لما تقوم به المنظمات والمؤسسات التركية الإنسانية من أدوار في عديد مناطق العالم وخاصة مع مطلع القرن الواحد والعشرين أين ذاع صيتها من خلال تواجدها الإغاثي والإنساني في عديد من مناطق النزاع والتوتر في العالم، لذلك تسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى بحث تأثير ودور منظمات المجتمع المدني التركية في القارة الأفريقية وما تساهم به في تطوير وتنمية العلاقات التركية الأفريقية، وذلك بعد التعرف أولا على نشأتها وتطورها واختصاصاتها ومجالات عملها حول العالم.

### المطلب الأول: نظرة تاريخية تأصيلية لتطور المجتمع المدني في تركيا:

يمكن القول أن بداية ظهور منظمات التعاون والمساعدة الإنسانية في تركيا تعود إلى الحقبة العثمانية وتحديدا ضمن مفهوم الوقف المرتبط بالشريعة الإسلامية، حيث كان ما يعد وقفا يصرف في مجالات شتى كبناء المساجد والمدارس والمستشفيات ومشروعات المياه والمقابر وغيرها من مجالات العمل الخيري.

ومع إعلان قيام جمهورية تركيا الحديثة اتخذت السلطة الحاكمة قرارا يجعل الأوقاف مركزية، إضافة إلى تصفيتها لقسم كبير من الأعمال الوقفية، وفي سنة 1926 اقترح تغيير اسم الوقف إلى مؤسسة لكن أعيد استخدام مصطلح الوقف سنة 1967م والتي شهدت بداية تطور المجتمعات المدنية والمؤسسات التابعة لها خاصة بعد سنة 1980، حيث بدأت تنشط داخل تركيا وخارجه أيضا في دول البلقان وأفريقيا والقوقاز، كما قدمت مساعدات إنسانية للمقاومة الأفغانية ضد الاتحاد السوفياتي وللبوسنيين المضطهدين من قبل الصّرب، وأيضا إلى الفلسطينيين في مقاومتهم للاحتلال الصهيوني وعموما يمكن القول أن المنظمات الإنسانية الإسلامية كانت أقوى تلك المنظمات، والتي انفتحت على العالم ونوّعت من فعاليتها لتتجاوز المساعدة الاغاثية والإطعامية إلى بناء الإنسان من خلال الاهتمام بالتعليم والتكوين، ومن هذه الجماعات نجد جماعة عزيز محمود هدائي، وجماعة سليمان أفندي اللّتين نشطتا خارج التراب التركي.[1]

ولقد شهدت فترة تورغوت أوزال* (1983-1993) تطورا مهما فيما يخص دور المجتمع المدني داخليا، من خلال إشراكه ولو جزئيا في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في تركيا، بالرغم من

---

[1] سرحات أوراقجي، "دور المجتمع المدني في تطوير العلاقات التركية الأفريقية،" في : "الانفتاح التركي على القارة السمراء"، **رؤية تركية**، السنة 4، ع.4 (شتاء 2015) ص ص. 25- 41.

* تورغوت أوزال: أسس حزب الوطن الأم في تركيا سنة 1983 وفاز في الانتخابات نهاية السنة، ليترأس الحكومة التركية حتى سنة 1991، والتي أصبح فيها رئيسا للجمهورية، عرف عنه توجهه الليبرالي وفكره الصوفي النقشبندي، كما تميزت فترة حكمه بفتح المجال للإسلاميين للانتشار ولو بشكل جزئي كما توسعت المدارس الدينية في حكمه، بالرغم من الضغط الموجود من قبل العسكريين العلمانيين.

الرقابة التي كانت تمارسها المؤسسة العسكرية والتي وقفت أمام تطور كثير من المنظمات المدنية خاصة تلك التي يحمل أعضاؤها أفكارا إسلامية.

وبعد وفاة تورغوت أوزال سنة 1993، لم تستطع الحكومة الائتلافية التي حكمت بعده من تخفيف تأثير العسكريين على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد، لذلك استمرت فترة التضييق على منظمات المجتمع المدني.[1]

وقد استضافت العاصمة التركية اسطنبول اجتماعات رعتها منظمة الأمم المتحدة سنة 1996 حول دور منظمات المجتمع المدني، والتي زادت من الوعي الداخلي حول أهمية المجتمع المدني ودوره في التنمية الداخلية والخارجية، كما أدى زلزال تركيا الشهير سنة 1999 الذي أودى بحياة نحو 20 ألف شخص إلى تعبئة منظمات المجتمع المدني وزار من الثقة فيها، من خلال مشاركة المواطنين وعديد المنظمات في أنشطة البحث والإنقاذ، إضافة إلى التبرعات والأعمال التطوعية الإضافية.

كما كشف ذات الزلزال عن أن عملية التحديث والتطوير التي تعتمد على الدولة اعتمادا مطلقا لا يمكنها أن تجد حلولا كافية ونهائية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.[2]

كما مثّلت قمة هلسنكي التي انعقدت سنة 1999، والتي تم خلالها اعتماد ترشيح تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، نقطة تحول مهمة في نشاط وفعالية منظمات المجتمع المدني التركية، إذ أصدرت الدولة التركية تشريعات عديدة لفائدة منظمات المجتمع المدني بهدف مواكبة معايير الاتحاد الأوروبي، ومن ذلك نجد قانون المنظمات المدنية الصادر سنة 2004 الذي راعى بشكل خاص المقاييس الأوروبية، والتي تعطي مجالا واسعا للمنظمات المدنية للمساهمة في تطوير الدولة في مختلف المجالات، كما أن وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في البلاد سنة 2002 ساعد على استصدار القانون المذكور نظرا للسياسات الجديدة التي تنتهجها الحكومة الجديدة، والتي أيدت انفتاحها على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى المستويات الرسمية وغير الرسمية.

وقد شهدت سنة 2005 حوارا استراتيجيا بين اللجنة الأوروبية المكلفة بتقييم ترشيح تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني التركية، تضمّن أهدافا عديدة منها تقوية العلاقات

---

[1] Abdurrahim siradag, "understanding the increasing Role of Turkish NGOs and Civil Society in Africa: causes and Dynamics, "2014,
**www. abdurrahim siradag.blogspot.com/2014/01 the role-and-significance-of-ngos-and.ht/**

[2] Filiz Bikman and zeynep Meydanoglu,"civil society in Turkey: An Era of Transition", **Third Sector Foundation of Turkey (TUSEV)**, (December 2006)Istanbul, No42, ISBN975-01025-2-5, pp. 1-172.

وتبادل الخبرات بين قطاعات المجتمع المدني التركية ونظيراتها الأوروبية، والتأكيد على الفهم المتبادل للخلفيات التاريخية والثقافية للطرفين، إضافة للتعرف على الشأن الاقتصادي والسياسي للطرفين.

وقد رصدت اللّجنة الأوروبية نحو 40 مليون يورو لدعم الأنشطة المذكورة، حيث نفّذت سنة 2006 عديد المشروعات المشتركة كبرنامج المشروعات الصغيرة، إضافة إلى مشاريع أخرى تضمنت مواضيع الشباب وحقوق الأقليات والتنمية الإقليمية، كما لعبت منظمة التنمية الاقتصادية التركية دورا مهما في دعم العلاقات التركية الأوروبية منذ سنة 1965.[1]

وحسب تقديرات وأرقام إدارة الجمعيات في تركيا، فإن الأخيرة تمتلك حوالي 104 جمعية ونحو 634 مؤسسة، وتنشط تلك المنظمات في عدد من القضايا المتنوعة كالمساعدات الاجتماعية والتعليم والصحة والخدمات الدينية والرياضة والمنظمات المهنية والديمقراطية وأخرى مهتمة بموضوع حقوق الإنسان (حقوق المرأة الكردية ومسألة الأقليات وحقوق المثليّات والمثليّين ومزدوجي الميل الجنسي ومغيّري الهوية الجنسية)، وبالنظر إلى هذا التنوع في المواضيع، فقد يكون من غير المستغرب أن تقوم منظمات المجتمع المدني في تركيا بأدوار متنوعة في المجتمع، ويمكن ملاحظة اختلاف أدوارها وتأثيرها في القرارات الحكومية حسب الفكرة التي تحملها كل جمعية أو مؤسسة، حيث تمكّنت بعض المنظمات النسائية التركية المحسوبة على التيار الذي يسمّي نفسه تقدميا من دفع النظام السياسي إلى تبني سياسات توافق رغباتها، من أمثلة ذلك رفضها سعي النظام السياسي لاستصدار قانون يحظر الإجهاض وذلك سنة 2012، عبر تنظيم احتجاجات نسائية نتج عنها إجبار الدولة على سحب الحظر الذي كانت تعتزم تمريره.

غير أن النظام السياسي ذاته يستطيع استغلال عديد المنظمات والجمعيات من خلال نشر أفكاره وسياساته عبرها، وهو ما يعزّز من سلطته ويزيد من شرعيته، حيث سعت حكومة العدالة والتنمية منذ وصولها إلى السلطة سنة 2002 إلى دعم عديد المنظمات النسائية ذات التوجه الإسلامي والتي تدير برامج تعليمية لتثقيف الفتيات والنساء بأمور دينهنّ، إضافة إلى دعم برامج أخرى لتعليم الأطفال القرآن الكريم وحثهم على أداء صلاتهم، وهو مالا ينال إعجاب التيارات العلمانية في تركيا.

وقد سجّلت التيارات العلمانية في تركيا باختلاف تنظيماتها – أحزاب ومنظمات مجتمع مدني– تزايد عدد المنظمات الملتزمة بالشعائر والأفكار الإسلامية خاصة النسوية منها منذ سنة 2002

[1] عبد المعطي زكي، "دور المجتمع المدني في تركيا بين عهدين .. رؤية تحليلية"،
**www.asiaalusta.com/Neighboring comtriesDetails.osp? NCID= 12527.**

وربطت ذلك بدعم حكومة العدالة والتنمية لها، وبالرغم من أن هذا الملمح يعد إيجابيا فيما يخص تعزيز قيم الديمقراطية القائمة على فكرة التشاركية، إلا أن تلك التيارات اعتبرت ذلك خطرا على مستقبل تركيا ونهجها العلماني الذي أرساه مؤسس الجمهورية التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك[1].

ويمكن القول من خلال ما تقدم أن تطور منظمات المجتمع المدني التركية وزيادة دورها ترافق مع عدة عوامل تغيير سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية، ما مكّنها من التوسع في مهامها ونشاطاتها لتبلغ قارات وأماكن خارج تركيا، ومن أهمها القارة الأفريقية.

**المطلب الثاني: برامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني التركية في أفريقيا**

يبدو أن نشاط منظمات المجتمع المدني التركية في القارة الأفريقية، ازداد بشكل مترافق مع سياسات حكومة العدالة والتنمية في القارة التي أعلنت سنة 2005 عاما لأفريقيا، والتي نتج عنها زيادة المشاريع الحكومية المخصصة للمشروعات التنموية في القارة والتي تكفلت بها وكالة التعاون والتنسيق TIKA، غير أنّ الجانب الإيجابي هو فتح منظمات المجتمع المدني التركية مكاتب لها أيضا في أفريقيا وتقديمها لخدمات في مجالات تنموية متنوعة، كالصحة والتعليم والزراعة وحفر الآبار لاستخراج المياه الصالحة للشرب.

ومن تلك المنظمات نجد "هيئة حقوق الإنسان والحريات" المعروفة اختصارا بـ IHH، وجمعية "أطباء يريوزو" وجمعية "جان سويو" و"وقف عزيز محمود هدائي" وجمعية "بشير" وجمعية "دنيز فاناري" وجمعية "ياردم إيلي" وجمعية "دوست إيلي" وجمعية "دوست إيليري"، وجميعها قدمت مشاريع متنوعة في أفريقيا ومترافقة مع السياسة الحكومية التركية في القارة، ما جعل السفير التركي السابق في كينيا "علي إينكين" يعترف بذلك، إذ ذكر بأن "المنظمات غير الحكومية التركية دعّمت فكرة الحكومة في المبادرة الأفريقية والانفتاح، وأصبحت الشعوب الأفريقية ترى وتقدّر هذه المنظمات".

وقد سجّلت الإحصائيات زيادة في ميزانية المنظمات الإنسانية التركية سنة بعد سنة، حيث سجلت سنة 2012 قيمة بلغت نحو 151 مليون دولار وبعد سنة واحدة أي سنة 2013 وصلت قيمتها إلى نحو 280 مليون دولار، وهو ما يدل على تطور وزيادة أنشطتها في العالم.

وقد ذكرت التقارير الخاصة بالمساعدات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية التركية لأفريقيا لسنة 2013 بلوغها نحو 93 مليون دولار، شملت عديد الدول أهمها النيجر ومالي وتشاد والصومال.

[1] Jessica Leigh Doyle," The Societal Roles of CSOs: Evidence from Turkey," 24/03/2016, **www.mei.edu/content/map/societal-roles-csos-evidence-turkey**

وتعد زيارة الرئيس أردوغان التاريخية للصومال سنة 2011 عندما كان شاغلا لمنصب رئيس الوزراء، دافعا قويا لكل الفعاليات والمنظمات التركية الرسمية وغير الرسمية من أجل مساعدة الصوماليين ودعمهم، وقد اجتمعت في ذلك الحكومة مع مديرية الأوقاف، والهلال الأحمر التركي "كزلاي" ووكالة TIKA ومختلف المنظمات غير الحكومية، وقد أنتج ذلك زخما سياسيا استفادت منه تركيا في صياغة وتطوير علاقاتها مع دول عديدة في القارة الأفريقية، كما أنتج ذلك أيضا قبولا للتواجد التركي في أفريقيا لدى ساسة الأفارقة وشعوبهم.[1]

ولتوضيح مشاريع المنظمات الإنسانية التركية في العالم وأفريقيا بشكل أكبر، يمكن أخذ أنشطة منظمة IHH مثالا على ذلك:

**أ/ دور منظمة حقوق الإنسان والحريات والإغاثة الإنسانية التركية IHH في العالم:**

تأسّست منظمة IHH سنة 1995 في العاصمة التركية "اسطنبول" وهي منظمة غير حكومية لعبت كل من الحرب في البوسنة والهرسك سنة 1992 والشيشان سنة 1994 دورا هاما في نشأتها نظرا للإبادة الجماعية التي ارتكبها الصرب في حق مسلمي البوسنة والهرسك على خلفية إعلان الأخيرة استقلالها في مارس 1992، وفشل العالم الإسلامي في رفع الظلم عن المضطهدين الذين وصل عدد قتلاهم إلى 100 ألف وتهجير نحو مليوني شخص، حيث بدأ مجموعة من المواطنين الأتراك جمع المساعدات الإنسانية وإرسالها لضحايا حرب البوسنة، وكذلك للشيشانيين في محاولة لتخفيف معاناتهم.

وبمرور الوقت اقتنع منظموا حملات المساعدات والإغاثة بضرورة إنشاء مؤسسة تكون أكثر فعالية وسرعة في إيصال المساعدات، وهو ما تم رسميا سنة 1995، وقد تطورت منظمة IHH لتصل سنة 2015 للعمل في 120 بلدا، إذ تقدّم المساعدة الإنسانية للمتضررين من الحروب والصراعات والزلازل والجوع، لتصبح أكبر منظمة تركية غير حكومية توفر الإغاثة الإنسانية على الصعيد الدولي، كما تجدر الإشارة إلى أن نشاط منظمة IHH لا ينحصر في الشأن الخارجي فقط بل وفي الشأن الداخلي التركي أيضا.

[1] سرحات أوراقجي، **مرجع سابق**، ص ص. 25- 41.

وقد توسعت نشاطات منظمة IHH بمرور السّنوات لتشمل مجالات متعددة يمكن تصنيفها كالتالي:

1- أنشطة المساعدة العاجلة: وتهدف أساسا إلى توفير الخدمات الصحية المساعدات الطبية وتسليم المواد الغذائية والملابس والخيام.

2-أنشطة المساعدة الاجتماعية: وتهدف إلى تنظيم برامج المساعدة الغذائية ورعاية الأيتام وإيوائهم إضافة إلى برامج للتدريب المهني، والمساعدة في حفر آبار وقنوات المياه.

3- أنشطة المساعدة التعليمية: وتشمل المرافق التعليمية وبناياتها اللازمة، والمساعدة بالمعدات التعليمية اللازمة، ومساعدات التدريب المهني.

4- أنشطة المساعدة الثقافية: وتشمل دعم البث الإذاعي والتلفزي وبناء المساجد والأضرحة.

5- أنشطة المساعدة الصحية: وتشمل المساهمة في بناء المرافق الصحية وتجهيزها وتوفير الخدمات الصحية اللازمة.

6- مشاريع لزيادة الوعي: حيث نظمت IHH في هذا الصدد مؤتمرات وندوات وحلقات نقاش دولية لغرض زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية ومنع انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد عملت منظمة IHH بشكل وثيق مع المجتمع الدولي وتقلّدت العضوية في عديد المنظمات الدولية، إذ منِحت صفة مستشار خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة وذلك سنة 2004، وكذلك العضوية في المنتدى الإنساني التابع لمنظمة التعاون الإسلامي وضمن مجلس المنظمات الدولية للإغاثة في العراق والمؤسسة التركية للمنظمات التطوعية، وقد نالت IHH عديد الجوائز المحلية والدولية المشجّعة ومنها جائزة من قبل البرلمان التركي سنة 2007، وكذلك من قبل المديريات العامة للمؤسسات في كل من باكستان والصومال والعراق سنة 2006، وغيرها.

ويبدو أن دور المنظمة IHH ظهر بوضوح في السياسة العالمية خاصة سنة 2010 عندما نظّمت في 30 ماي 2010 "حركة حرية غزة" أو ما عرف بـ" أسطول الحرية" لكسر الحصار على الشعب الفلسطيني في غزة، وقد تعرّضت سفينة كسر الحصار "ما في مرمرة" إلى هجوم من طرف جنود الكيان الصهيوني والذي قتل عددا من المشاركين في الأسطول، مما نتج عنه تجميد تركيا لعلاقاتها مع دولة الكيان الصهيوني إلى غاية مارس 2013 عندما قدّمت الأخيرة اعتذارها ووافقت على دفع التعويضات لضحايا الهجوم العدواني.[1]

[1] **Ibid**

**ب/ مشاريع منظمة IHH في أفريقيا:**

تعمل منظمة IHH في 42 دولة أفريقية من خلال العديد من برامج الإغاثة الإنسانية، حيث أطلقت سنة 2002 مشروع آبار المياه من أجل توفير المياه النظيفة لكثير من الأفارقة الذين يفتقدون لأهم عنصر في حياتهم وهو الماء، خاصة مع أزمات الجفاف والقحط التي شهدتها القارة الأفريقية خصوصا في الجزء الجنوبي منها.

حيث افتتحت IHH أكثر من ألف (1000) بئر ماء في دول أفريقية عديدة في الفترة بين 2002 و2015، وشملت كلا من الصومال والكاميرون وكينيا وإثيوبيا، وتخطط IHH لفتح نحو 500 بئر إضافي في أفريقيا.[1]

وتماشيا مع الواقع الأفريقي المتدهور في كثير من المناطق وخصوصا شرق القارة، أطلقت منظمة IHH سنة 2011 نداء رسميا بعنوان "نداء أزمة شرق أفريقيا" لدعم ومساعدة تلك الدول التي تعاني الجفاف والمجاعة، وأهمها: الصومال وكينيا وإثيوبيا، وقد نتج عن ذلك النداء وصول المساعدات إلى تلك الدول من تركيا وعديد دول العالم، والتي تنوعت بين مساعدات عينية ونقدية، ولقد كانت جمعية رجال أعمال نمور الأناضول المسماة اختصارا بـ "ASKON" من المتجاوبين الرئيسيين مع حملة منظمة IHH، من خلال تبرعها بخمسين (50) شاحنة مساعدات وصلت إلى المتضررين من المجاعة في الصومال، كما نقلت عمليات الإغاثة في الصومال وكينيا على البرامج التلفزية التركية خلال شهر رمضان لأجل إشعار الأتراك بواقع الأفارقة ولتشجيعهم على مزيد من الدعم، خاصة مع زيارة أردوغان للصومال ووصول أول سفينة مساعدات تركية إلى ميناء مقديشو.

وقد تبرّعت منظمة IHH في 30نوفمبر 2011 بمبلغ مالي قدره 23.3 مليون يورو كإغاثة للصومال وهبة عينية بقيمة 3 مليون يورو، ليصل مجمل التبرعات إلى نحو 26.8 مليون يورو، وذلك حسب تقرير المنظمة المنشور سنة 2011.

وقد تضمّنت المواد الإغاثية المقدمة من قبل تركيا فقط في مارس 2011 نحو 5726 طنا من المواد الغذائية المختلفة المتمثلة في الدقيق والذرة والسكّر والأرز وزيت الطهي والحليب المجفّف والفول والبسكويت والأغذية المعلّبة ونحو 252 طنا من أغذية الأطفال تم تقديمها في شهر رمضان فقط، كما زوّدت IHH الصومال بآلاف الكيلوغرامات من اللّحم خلال شهر رمضان من سنة 2011 وتبعتها

[1] **Ibid**.

بـ 230 ألف كيلو غرام وزّعت على 57.500 عائلة بمناسبة عيد الأضحى المبارك وغيرها من المواد الإغاثية اللازمة.[1]

وفي سنة 2012 أنشأت منظمة IHH مدرسة زراعية في غامبيا بالتعاون مع وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA، وأخرى في الصومال سنة 2013، وذلك من أجل تدريب الأفارقة في المجال الزراعي.

كما أقامت مشاريع صحية مهمة في أفريقيا ومن أهمها مشروع (السّاد) الذي انطلق سنة 2007 والهادف لمعالجة المكفوفين وأمراض العين ومن أبرزها في أفريقيا مرض إعتام عدسة العين الذي يعاني منه نحو عشرة مليون شخص في أفريقيا بسبب نقص التغذية، إذ هدفت IHH إلى إجراء نحو 100 ألف عملية جراحية وفق هذا البرنامج، تشمل عشرة بلدان أفريقية هي السودان والصومال وإثيوبيا وتوغو وتشاد والنيجر وبوركينافاسو وغانا ومالاوي وبنين، وهي الدول التي ينتشر فيها المرض المذكور.[2]

وللإشارة فإن مشروع "السّاد" لا يقتصر فقط على إجراء العمليات، بل على تدريب الأطباء الأفارقة على إجراء العمليات بأنفسهم.[3]

وقد نفّذ مشروع السّاد آلاف العمليات في الدول المذكورة إلى غاية نهاية سنة 2014، حيث أجريت 35 ألف عملية جراحية في السودان، وأيضا نحو 30 ألف عملية شملت كلا من إثيوبيا والصومال، كما خضع نحو 290 ألف من الأفارقة إلى فحوصات طبية بدعم من منظمة IHH وبشأن موضوع الأيتام خصصت منظمة IHH برامج عديدة لكفالتهم منها بناء مدارس ودعم مالي ومنح دراسية، حيث فتحت أكبر دار للأيتام في الصومال سنة 2013 تدعى "مركز الأناضول للتربية".

ويتضمن هذا المركز التعليمي الذي يضم مبان دراسية وإدارية فصولا لتحفيظ القرآن الكريم وقاعات للرياضة ومسجد ومركز صحي وقاعة لتناول الطعام ومركز إيواء يبيت فيه نحو 400 طالب فيما يشرف المركز على تدريس 1500 طالب.[4]

---

[1] INSANI YARDIM VAKFI (IHH), East Africa Activities IHH- Humanitarian Relief Foundation," 30-12-2011,
**www.reliefweb.int/sites/reliefweb.int/.../IHH-East%20 Africa %20 Activities- 30.12.2011. Pdf.**

[2] Abdurrahim siradag, **op.cit**.

[3] سرحات أوراقجي، **مرجع سابق**، ص ص. 25- 41.

[4] Abdurrahim siradag, **op.cit**.

### ج/ أنشطة منظمات غير حكومية تركية أخرى في أفريقيا:

يبدو أن الأنشطة الإغاثية والإنسانية والتنموية التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية التركية لم تتوقف عند منظمة IHH، بل تعدّتها إلى منظمات أخرى على غرار "مؤسسة عزيز محمود هدائي" التي افتتحت أكثر من مائة بئر ماء في دول مختلفة في أفريقيا منها تنزانيا والكاميرون وبوركينافاسو، كما أسست كلية لتدريب المعلّمين في تنزانيا يدرَس فيها 73 طالبا مجّانا، إضافة إلى إقامتها مراكز للشباب هناك أيضا، كما تقوم ذات المؤسسة بدعم الأيتام ماليا وتوزيع الملابس والمواد الغذائية على الفقراء وخصوصا خلال المناسبات الإسلامية كشهر رمضان المبارك وعيدي الفطر والأضحى.

وقد أنشأت مؤسسة عزيز هدائي أيضا مدارس إعدادية وثانوية في كل من الكاميرون وبوركينافاسو وأعلنت إطلاقها مشروع بناء مجمع تعليمي كبير وشامل في وسط غانا، يضم مدارس تشمل مختلف الأطوار التعليمية ومساكن للطلبة ومركز صحي ومسجد ومبنى إداري خاص بالشؤون الدينية لغانا وقد نفّذ المشروع سنة 2014 بالتعاون مع مختلف الشركاء في تركيا بما في ذلك الحكومة ورئاسة الشؤون الدينية وبلدية سامسون، وقد أصبح المسجد المتضمَن داخل المشروع يتّسع لنحو عشرة آلاف مصلي ما جعله المسجد الأكبر في غانا، كما أصبح بإمكان ألف (1000) طالب الدراسة في المجمّع الذي سمي "مجمّع الفرقان"، والذي يقع تحديدا في العاصمة آكرا.

كما افتتحت مؤسسة جانسو "CANSUYU" التركية عشرين بئر مياه في تشاد والكاميرون، ووفرت مساعدات غذائية وألبسة خلال شهر رمضان والأعياد الدينية، وقد نشطت هذه المؤسسة في أفريقيا بالرغم من حداثة نشأتها، إذ أنشِأت سنة 2005 في أنقرة، وقد قدّمت مساعدات إنسانية لنحو 62 بلدا خارج تركيا.

بالإضافة إلى ما سبق توجد أيضا مؤسسة تسمى "هل من أحد هناك" والتي أنشئت سنة 2004 في اسطنبول وتشتغل في مائة دولة خارج تركيا من بينها دول أفريقية عديدة، ومؤسسة أو جمعية "دنيز فاناري" التي تعمل في إثيوبيا والنيجر والصومال وسيراليون وموزمبيق ومدغشقر والكونغو وغانا، حيث وزعت 200 طن من المواد الغذائية على الفقراء والمحتاجين في النيجر سنة 2005، وافتتحت مركزا صحيا لهم سنة 2007 استقبل أزيد من ألف فقير تلقّوا علاجات مجّانية، كما افتتحت مستشفى استعجالي في الصومال سنة 2011. وتزاول جمعية "دنيز فاناري" عملها منذ تأسيسها سنة 1998 وهي تعمل في ثلاث وعشرين (23) دولة خارج تركيا.[1]

[1] **Ibid**

وتوجد جمعية تركية أخرى ذات تأثير فاعل في أفريقيا خصوصا في الشأن الصحي وهي "أطباء حول العالم" "Doctors World Wide"، والتي افتتحت مراكز طبية في الصومال وفّرت خدمات صحية مجانية لآلاف الفقراء، كما وفرت أطنان غذاء وخدمات صحية لكينيا والنيجر، وقد نشأت هذه الجمعية سنة 2000 وتعمل في أكثر من ثلاثين دولة خارج تركيا.[1]

في ختام هذا المطلب يمكن القول أنه وبالرغم من وجود مؤسسات مجتمع مدني تركية عاملة في المجال الإنساني داخليا وخارجيا منذ الوجود العثماني عن طريق مفهوم الوقف، إلا أنها تعرضت لنكسة وتراجع كبيرين في فترة تركيا الحديثة وتحديدا بين 1923 وإلى غاية 2002، إذ تميزت بسيطرة الحكومة عليها واحتوائها لها، غير أن استراتيجية الحكومة التركية الجديدة منذ 2002 اختلفت عن الفترة التي سبقتها، من خلال إعطاء هامش حرية أوسع لتلك المؤسسات وصياغة علاقات استراتيجية وتعاونية -بل تكاملية أحيانا- معها، وتعد القارة الأفريقية نموذجا واضحا على مدى الترابط في تحقيق الأهداف بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، حيث عملت المؤسسات الإغاثية والإنسانية – خصوصا بعد إعلان الحكومة بأن سنة 2005 هي سنة أفريقيا- على دعم البرامج الحكومية التركية في أفريقيا من خلال مشاريع خاصة ومشاريع أخرى بالاشتراك مع المؤسسات الحكومية، مما أنتج تقدما كبيرا على مستوى العلاقات التركية الأفريقية جعل عديد التقارير الدولية تشيد بالدّور التركي في مساعدة وتنمية القارة الأفريقية، كما أنتج ذات الدور قبولا أفريقيا بالوجود التركي في القارة، سواءً لدى الحكومات أو الشعوب، وهو ما يفتح لتركيا آفاقا جديدة وواسعة في القارة فيما يخص الاستثمارات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري ويؤهلها أيضا للعب دور في مجالات أوسع تهم الأفارقة كالجانب الأمني والعسكري، وهو ما يحقق في الأخير نظرة القيادة التركية الجديدة الراغبة في أن يكون لديها عمق ورؤية استراتيجية في المناطق ذات الأهمية الجغرافية والإستراتيجية.

[1] **Ibid**.

**خلاصة الفصل:**

يبدو أن تأسيس الحكومة التركية لوكالات خاصة وتكليفها بتنفيذ سياسة وأهداف الدولة على المستوى الخارجي كان له بالغ الأثر في تحقيق نتائج إيجابية ومهمة للدولة التركية، وهو ما برز بشكل واضح في مشاريع وأدوار منظمة TIKA في أفريقيا.

كما أن إقامة الحكومة التركية لشراكة مع منظمات المجتمع المدني في الداخل، ساعدها على تنفيذ مزيد من المشاريع على المستوى الخارجي، وتعتبر القارة الأفريقية دليلا واضحا على فعالية تلك الشراكة ونتائجها الإيجابية التي تنعكس في الأخير على صورة تركيا الخارجية بشكل عام.

# الفصل الرابع

## تحديات ومستقبل العلاقات التركية الأفريقية

المبحث الأول: التحديات المتعلقة بالداخل التركي

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية

المطلب الثاني: تحدي تواجد اللاجئين السوريين

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية المحيطة بتركيا

المطلب الأول: الصراع الإيراني التركي في العراق

المطلب الثاني: الصراع الإيراني التركي في سوريا

المبحث الثالث: التحديات المتعلقة بالداخل الأفريقي

المطلب الأول: تحدي نشاط جماعة فتح الله غولن في أفريقيا

المطلب الثاني: تحدي الصراع الدولي على القارة الأفريقية

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات التركية الأفريقية

المطلب الأول: مستقبل العلاقات التركية الشمال أفريقية بعد 2011

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات التركية الأفريقية من خلال قمة مالابو 2014

**تمهيد:**

سيبحث هذا الفصل من الدراسة التحديات الداخلية والخارجية بشقيها الإقليمية والدولية التي قد تكون سببا في التأثير على الدور التركي في أفريقيا، ثم الحديث عن مستقبل العلاقات مع دول القارة سواء مع دول الشمال الأفريقي التي شهدت موجة تحولات سياسية ابتداء من سنة 2010، وتأثير تلك التحولات على علاقة تركيا مع الأنظمة الجديدة في المنطقة، وكذلك مستقبل التعاون التركي مع دول أفريقيا جنوب الصحراء المستهدفة من قبل عديد الأطراف الدولية نظرا لما للقارة من أهمية استراتيجية وجيوسياسية واقتصادية.

## المبحث الأول: التحديات المتعلقة بالداخل التركي

مع الاعتراف بصعوبة التمييز بين ما هو داخلي وخارجي في السياسات الحكومية خاصة بعد تجليات العولمة والتي أثرت على مسألة الحدود والسيادة، فما يعتبر داخليا لا يمكنه الانفصال عن كل التأثيرات الإقليمية، كما أن ما يعتبر إقليميا لا يمكنه أيضا الانفصال عن التأثيرات الدولية، وهو ما ينطبق على الواقع التركي الداخلي، حيث أن عديد التحديات التي واجهتها تركيا سابقا وتواجهها حاليا لا يمكن مناقشتها وفهمها إلا بالرجوع إلى العوامل الإقليمية والدولية، وهو ما ستوضحه الدراسة في المطالب الموالية.

### المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية

يستهدف هذا المطلب بيان مدى تأثير التحديات الأمنية والسياسية الداخلية على أداء تركيا الخارجي، والذي شهد تقدما ملحوظا بعد سنة 2002.

ويمكن التطرق إلى التحديات التالية:

**أولا: تحدي حزب العمال الكردستاني**: والذي تأسس في 27 نوفمبر 1978م بشكل سري متبنيا التوجه الماركسي اللينيني برئاسة عبد الله أوجلان والهادف إلى تأسيس "دولة كردستان الكبرى المستقلة"، وقد انطلق نشاط الحزب عسكريا سنة 1984، متخذا من كردستان العراق معقلا لمقاتليه وقد قام هذا الحزب بتنفيذ عمليات عسكرية في تركيا شملت جنودا أتراك ومسؤولين ومواطنين وسيّاح وهو مدرج على قائمة المنظمات الإرهابية في تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ورغم اعتقال زعيمه أوجلان سنة 1999 في كينيا، إلا أن الحزب واصل عملياته ضد الحكومة التركية.

وبالرغم من سعي حكومة العدالة والتنمية إلى التفاوض مع الحزب وهو ما كان في العاصمة النرويجية أوسلو سنة 2010 إلا أن ذلك لم يسفر عن نتائج تذكر[1].

وقد تجدد القتال ليبلغ درجة القصف غير المسبوق الذي شنّته تركيا خلال شهري أوت وسبتمبر 2011 على مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، كما بحثت الحكومة التركية مع نظيرتها العراقية وحكومة إقليم كردستان موضوع إقامة قواعد عسكرية تركية في مناطق قريبة من الحدود وعلى الجانب العراقي منها[2].

---

[1] موقع الجزيرة نت، "حزب العمال الكردستاني،" 2016/06/07،
**www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/12/8A**

[2] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية** الإستمرارية – التغيير(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2012) ص.320.

غير أن المشهد السوري المتفاقم منذ سنة 2011 وتطوره أدى إلى تطور سلبي بالنسبة للحكومة التركية، حيث أدى تدهور الوضع في شمال شرقي سوريا التي تسكنها غالبية كردية إلى ظهور حزب الاتحاد الديمقراطي والذي لديه علاقات قوية مع حزب العمال الكردستاني، إذ يهدف حزب الاتحاد إلى إعلان منطقة حكم ذاتي في سوريا أقرب ما تكون إلى حكومة إقليم كردستان في شمال العراق وهو ما يشكل تهديدا ويفتح بؤرا أمنية جديدة للحكومة التركية في الداخل من خلال مطالبة الأكراد بالحكم الذاتي.[1]

لذلك من المرجّح استمرار هذا التحدي الداخلي والإقليمي في التأثير على أداء تركيا الخارجي ومنها أداؤها في القارة الأفريقية والتي أعارتها تركيا اهتماما بالغا خصوصا بعد سنة 2005 التي أعلنت سنة أفريقيا.

**ثانيا: تحدي الانقلابات العسكرية:**

تعدّ الانقلابات العسكرية في تركيا تحديا جديا للحكومة التركية ولمسعاها في تطوير أدائها وإنجازاتها الداخلية، وكذلك بالنسبة لعلاقاتها الخارجية، ولقد برز صراع واضح بين الحكومة التركية بعد 2002 والمؤسسة العسكرية، حيث قامت الحكومة بسلسلة تغييرات على مستوى قيادات المؤسسة العسكرية هدفت إلى تحجيم سيطرتها وإبعادها على المشهد السياسي قدر المستطاع، وذلك نظرا لدور المؤسسة العسكرية التركية في الإطاحة بعديد من الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا، وتعد محاولة الانقلاب التي حدثت في جويلية 2016 دلالة واضحة على دور تلك المؤسسة ورغبتها في تصدّر المشهد السياسي، بالرغم من التطور الديمقراطي والمؤسسي الذي وصلت إليه تركيا منذ بدايات القرن الجديد، حيث حققت القيادة الجديدة خصوصا بعد 2002 انجازات جعلت تركيا من بين أهم الدول وأقواها اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا، إذ وصلت تركيا إلى المرتبة السادسة عشر ضمن أقوى الاقتصادات في العالم .

وقد لفت انقلاب جويلية 2016 الانتباه إلى تاريخ الانقلابات العسكرية في تركيا، والتي أدخلت البلاد في سنوات من التخلف الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، حيث تعرضت تركيا منذ تأسيس الدولة الحديثة سنة 1923 إلى خمس انقلابات: أولها انقلاب ماي 1960 الذي قاده جمال غورسيل ليطيح بالحكومة الديمقراطية المنتخبة ورئيس البلاد، وقد كان انقلابا دمويا أعدم فيه رئيس الحكومة التركية آنذاك عدنان مندريس.

[1] STRATFOR, "Turkey: The challenges of a Truce with the PKK," 21/03/2013, **www.stratfor.com/analysis/turkey-challenges-truce-PKK**

وبعد أحد عشر عاما من انقلاب غورسيل، قاد الجيش انقلابا آخر في مارس من سنة 1971 وقد عرف ذلك الانقلاب بانقلاب المذكرة، تلاه انقلاب 1980م والذي اعتبر أشهر انقلاب في تاريخ تركيا الحديث نظرا لدمويته المفرطة والذي قاده الجنرال كنعان إيفرين والذي شهدت فترة حكمه عمليات قمع غير مسبوقة، أما الانقلاب الرابع فكان سنة 1997 والذي عرف بالانقلاب الأبيض والذي نتج عنه استقالة رئيس الوزراء ذو التوجه الإسلامي نجم الدين أربكان[1].

وبالعودة إلى انقلاب جويلية 2016 وتجلياته، خاصة بعد توجيه الحكومة التركية اتهامات مباشرة لما يسمى بـ "التنظيم الموازي" الذي يقوده رجل الدّين التركي فتح الله غولن، والمقيم في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الإجراءات المتعددة التي اتخذتها الحكومة التركية، والتي شملت اعتقالات واسعة في صفوف ضباط الجيش والشرطة، وعديد المؤسسات الإدارية والأكاديمية، حيث وصل إجمالي الموقوفين والمفصولين من أعمالهم خلال ثلاثة أيام نحو 43325 عسكريا وموظفا منهم 8777 رجل أمن و15200 موظف تربية و15770 موظفا جامعيا و3000 شخصا من المؤسسات الإعلامية و492 موظفا من الأوقاف و86 قاضيا ونائبا عاما.[2]

وبالنظر إلى الأعداد الكبيرة للموقوفين واختلاف وظائفهم، يمكن القول أن التحدي الكبير للحكومة التركية هو تحديد المسؤولين بدقة عن الانقلاب وإدانتهم، وكذلك العفو عن عدم المتورطين وذلك قصد المحافظة على السلم الاجتماعي الداخلي واحترام حقوق الإنسان والحريات داخل البلاد.

وبشكل عام يمكن القول أن توتر الوضع الداخلي في البلاد، يمكن أن ينتج عنه إغفال لمسعى تطوير العلاقات مع الخارج، وهو ما يعد تحديا آخر يواجه الحكومة التركية، وهو التوفيق بين هاجس تحقيق الأمن والاستقرار داخليا من جهة والمحافظة على تطور العلاقات مع الخارج من جهة أخرى، خاصة بالنسبة للدول حديثة العلاقات على غرار دول القارة الأفريقية.

---

[1] صدر الدين كنو . " الانقلابات في تركيا ...من 1960 الى 2016،" 18 / 07 / 2016،
**/الانقلابات-في-تركيا-من-1960-إلى-/2016 / 07/ www.oromeves.org/2016**

[2] موقع سكاي نيوز عربية، " انفوغرافيك ...اعتقال وفصل وعزل بالجملة بتركيا، " 19 / 07 / 2016،
**انفوغرافيك – اعتقال وفصل وعزل بالجملة بتركيا/www.skymewsarabia.com/web/image_gellery/858813**

**المطلب الثاني: تحدي تواجد اللاجئين السوريين**

يعد تواجد السوريّين في تركيا موضوعا إنسانيا بامتياز، سبّبته تجليات الحرب المستعرة في سوريا منذ 2011، حيث نهجت الحكومة التركية سياسة الباب المفتوح أمام الأشقاء السوريين، كما قدمت لهم كل العون الممكن من أجل إعالتهم وإيوائهم.

وحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، فإن عدد اللاجئين السوريين في تركيا وصل إلى ما يقارب 2.8 مليون لاجئ مسجلين رسميا سنة 2016، كما يوجد نحو 200 ألف لاجئ غير مسجل، مما يجعل العدد الإجمالي يصل إلى نحو 3 ملايين لاجئ. ويتوزع اللاجئون السوريّون على كل الولايات التركية تقريبا، والتي يبلغ عددها 81 ولاية، وحسب تقرير مؤسسة الإحصاء التركية لسنة 2015 فإن اللاجئين السوريين يتوزعون على عديد الولايات التركية والتي من أكبرها استضافة للاّجئين:

- هاتاي: وتقع في جنوب شرقي تركيا على الحدود السورية التركية، يتحدث مجموعة من سكانها اللغة العربية، وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين بها نحو 385180 لاجئا.
- اسطنبول: العاصمة والتي تقع شمال غربي تركيا، وتستضيف 377181.
- غازي عنتاب: وتقع جنوب شرقي تركيا، وتعد إحدى أهم أماكن استقبال اللاجئين السورين حيث تستقبل 325 ألف لاجئ.
- أضنة: تقع في الجنوب الشرقي لتركيا: يتواجد فيها 142816 لاجئ.
- أنقرة: الواقعة وسط تركيا، والتي يبلغ عدد لاجئيها السوريين أكثر من 56 ألف لاجئ.
- أدي يمان: وتقع جنوب شرق تركيا، تتضمن مخيمات خاصة باللاجئين السوريين، وقد بلغ عدد اللاجئين بها 23522 لاجئ.
- بورصة: تقع في إقليم بحر مرمره قرب مدينة اسطنبول، وقد نالت المرتبة الأولى ضمن أفضل المدن التركية ملاءمة للمعيشة نظرا لفرص العمل المتوفرة فيها، وقد وصل عدد اللاجئين السوريين فيها إلى أكثر من 6500 لاجئ[1].

[1] موقع ترك برس، " التوزيع الجغرافي للاجئين السوريين في بعض المدن التركية،" 2016/02/26، **www.turkpress.co/mode/18969**

- أيدين: الواقعة جنوب غربي تركيا والمطلة على البحر الأبيض المتوسط، حيث تمتاز بتربة عالية الخصوبة مما جعلها أحد أبرز المناطق الزراعية في تركيا، ويشتغل عدد من اللاجئين السوريين في قطاع الزراعة، وقد بلغ عدد اللاجئين بالولاية نحو 6133 لاجئا.

- بردور: تقع جنوب تركيا قرب مدينة أنطاليا، وتتوفر على فرص عمل في القطاعين الزراعي والصناعي، وبلغ عدد اللاجئين السوريين بها نحو 6546 لاجئا.

- أفيون: وتقع وسط تركيا غرب العاصمة أنقرة، بلغ عدد اللاّجئين السوريين بها نحو 2837 لاجئ.

- أغري: وتقع شرق تركيا، وصل عدد اللاجئين السوريين بها نحو 834 لاجئا.

- أك ساراي: تقع وسط تركيا شرق أنقرة، يتواجد بها 729 لاجئا.

- أماسيا: تقع شمال شرقي تركيا، تضم 147 لاجئا سوريا.

- أنطاليا: تقع جنوب تركيا، وتعد من أبرز المدن السياحية، لذلك لا يمثل اللاجئون السوريون فيها عددا كبيرا، حيث يصلون إلى99 لاجئا.[1]

ويبلغ عدد السوريين الساكنين في المخيمات نحو 253 ألف شخص أي ما نسبته 10 % من العدد الكلي، فيما يتوزع نحو 90 % منهم عبر مدن تركيا المختلفة.[2]

ويتلقى اللاّجئون السوريون في أماكن تواجدهم برامج دعم متعددة يقدّمها عديد الشركاء الدوليون وهم وكالة الأمم المتحدة للاّجئين UNHCR ومنظمة اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة IOM وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والمنظمة العالمية للصحة WHO ومنظمة الأغذية والزراعة FAO ومنظمة الأمم المتحدة الصناعية UNIDO وصندوق الأمم المتحدة للسكن UNFPA وعلى صعيد تركيا يقدّم هؤلاء بالتعاون مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني التركية برامج متعددة تتضمن حماية الأسر السورية قانونيا وسبل تحسين معيشتهم وذلك بالتركيز على الأطفال والنساء، كما رصد الشركاء الدوليون في تركيا برامج لتحقيق الأمن الغذائي للاّجئين السوريين لسنتي 2016-2017 يقدّر بحوالي 240 مليون دولار، وكذلك برامج تعليمية تقدر بـ 117 مليون دولار وتخصيص مبلغ 29 مليون دولار من أجل صحة اللاّجئين، إضافة إلى احتياجات أساسية أخرى قدّرت قيمتها بنحو

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] موقع ترك برس، " اللاجئون السوريون في تركيا ( انفوغرافيك )، " 25 أكتوبر 2016،
**www.turkey-post .net / p-158767/**

221 مليون دولار، وينظّم هذا الجهد الدولي تحت عنوان: "خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين" والمعروفة 3RP أي Regional Refugee & Resilience Plan والذي يصدر خطته سنويا لدعم وإعانة اللاجئين السوريين.[1]

غير أنّ ما تقدمه المؤسسات الدولية المذكورة من إعانات وبرامج مالية لا يعد كافيا لإعالة نحو3 ملايين سوري يتوزعون على كافة التراب التركي، حيث تبذل الحكومة التركية بالتعاون مع شركائها الممثلين في مؤسسات المجتمع المدني في البلاد جهودا كبيرة في سبيل إدماج المواطنين السوريين في تركيا سواء على صعيد توفير فرص العمل لهم والاهتمام بهم غذائيا وصحيا وتعليميا، وهو ما يشكل عبئا إضافيا على ميزانية البلاد[2]، خاصة في ظل ضبابية المشهد في سوريا والصراع القائم بداخلها، وهو ما يتطلب جهودا دولية إضافية لتوفير حاجيات السوريين المتزايدة والمتنوعة حيث ذكر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في مقال في دورية السياسة التركية جهود وسياسة الحكومة التركية منذ بداية الصراع السوري سنة 2011 حيث تعرّض لسياسة الباب المفتوح التي انتهجتها حكومة بلاده، إضافة إلى الحرص على حقوق السوريين من خلال منحهم في أكتوبر2014 وضع الحماية المؤقتة في تركيا، والذي وفّر للسوريين الفحص الطبي والتسجيل قبل إصدار وثيقة الحماية المؤقتة لكل فرد، كما أن سياسة تركيا حسب أوغلو لا تجبر السوريين على البقاء في المخيمات، بل تخيّرهم بينها وبين العيش في المناطق الحضرية وحسب إحصائيات ديسمبر 2016 يوجد 24 مركز حماية مؤقت بتركيا تديرها إدارة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD) في عشر مدن مختلفة، تضم 260 ألف سوري وستة آلاف عراقي يزوَد جميعهم بالمواد الغذائية والرعاية الصحية والخدمات التعليمية، إضافة للمساعدة النفسية والاجتماعية والتدريب المهني.

وتعرّض مولود جاويش أوغلو أيضا لمسألة التعليم التي توليها تركيا أهمية بالغة قياسا إلى دور الشباب والأطفال في بناء مستقبل بلدانهم، حيث أشار الوزير إلى ولادة أكثر من 178 ألف طفل سوري في تركيا منذ 2011 وإلى غاية نهاية 2016، وتحدث عن تحدي تعليمهم، حيث بلغ عدد

[1] Regional Refugee & Resilience Plan 2016 - 2017, in Response of the Syria Crisis, Turkey
**www.data.unhcr.org/Syrianrefugees/download.php?id=10341**

[2] موقع ترك برس، "وزير الاقتصاد التركي: تكاليف اللاجئين السوريين تجاوزت 7 مليار دولار،" 07 أكتوبر 2015،
**www.turkpress.co/mode/13424**

الأطفال السوريين في سن التعليم نحو 835 ألفا انتظم 463 ألفا منهم في المدارس العامة والفنية وتحدث عن السعي لإلحاق المزيد بمقاعد الدراسة مشيرا إلى الحاجة الماسة إلى المدارس والمعلمين الجدد.[1]

وفي مجال الصحة أضاف جاويش أوغلو عن الرعاية الصحية المجانية للسوريين الخاضعين لنظام الحماية، حيث أجرى الأطباء الأتراك نحو780 ألف عملية جراحية للسوريين، كما تعدّت عمليات الفحص عديد الملايين.

ووفقا لأغلو فإن تركيا أنفقت حتى نهاية 2016 نحو 12 مليار دولار من موازنتها العامة على اللاجئين السوريين، كما بلغ إجمالي النفقات 25 مليار دولار تضمّنت مساهمات البلديات والمنظمات المحلية غير الحكومية، وذكر الوزير أيضا بأن المساعدات الخارجية المالية تحديدا لم تتعد 512 مليون دولار فقط.

وقد ذكر جاويش أوغلو أيضا دور بلاده في تقديم المساعدات الإنسانية للسوريين داخل سوريا منذ 2012، وتحديدا شمال سوريا، وذلك من خلال جهود الهلال الأحمر التركي على الحدود، حيث بلغت القيمة الإجمالية لتلك المساعدات نحو 535 مليون دولار.[2]

يمكن القول تأسيسا على ما تقدم وعطفا على واقع العلاقات التركية الأفريقية التي تبحثها الدراسة أن المسألة السورية مثلت تحديا كبيرا لحكومة حزب العدالة والتنمية من عديد النواحي المالية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية وحتى الخارجية، باعتبار أن ما بذل من مساعدات وبرامج قدّمت للاّجئين كانت ستزيد من تطوير العلاقات مع القارة الأفريقية، خصوصا في جزئها الجنوبي الذي يعني مشاكل تنموية كبيرة، وهذا في حالة عدم نشوب الأزمة السورية وتحولها إلى معضلة إقليمية ودولية، غير أن المعضلة السورية ذاتها وأزمة اللاجئين بصفة خاصة، أكسبت تركيا زخما دوليا كبيرا أبان عن إدارة تركية قوية ومؤسسية استطاعت إعالة ما يزيد عن ثلاثة ملايين لاجئ سوري في أراضيها وهو رقم إذا ما وضع إلى جانب تعداد الشعب التركي فهو يمثل نحو 3.5%، وهو ما يجعل تركيا مستقبلا دولة قادرة بامتياز على تقديم الخبرة للعالم الخارجي فيما يخص التعامل مع اللاجئين وإدماجهم في مجتمعات اللجوء.

---

[1] مولود جاويش أوغلو، "تركيا وأزمة اللاجئين السوريين: مثال للإنسانية،" دورية السياسة التركية، ترجمة وتحرير موقع ترك برس، 2016/12/24، **www.turkpress.com.tr/mode/29280**

[2] **المرجع نفسه.**

## المبحث الثاني: التحديات الإقليمية المحيطة بتركيا

تناقش الدراسة في هذا المبحث التحديات التي تواجه تركيا في محيطها الإقليمي، والتي قد تنعكس هي الأخرى سلبا على اهتمام تركيا بدول جديدة خارج إقليمها كعلاقاتها مع الأفارقة جنوب الصحراء، حيث تؤثر التحديات الإقليمية على تركيا من عديد النواحي سياسيا واقتصاديا وأمنيا، نظرا لما تمثله منطقة الشرق الأوسط تحديدا ضمن استراتيجيات الدول الكبرى المختلفة، وهو ما يضع تركيا أمام ملفات عديدة ومعقدة في المنطقة أبرزها القضيتين العراقية والسورية وارتباطهما بالطرف الرئيسي المؤثر فيهما وهي إيران، حيث ستتعرض الدراسة في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تمثل ثلاث ملفات رئيسية وهو الملف العراقي ثم الملف السوري ثم ملف العلاقة مع دول الخليج.

### المطلب الأول: الصراع الإيراني التركي في العراق

قبل الدخول في تفاصيل الأجندات المختلفة للطرفين في العراق، يمكن الإشارة إلى وضع إيران خلال حكم الشاه وتركيا أتاتورك، حيث كان الطرفان يعملان لهدف واحد وهو خدمة المشاريع الغربية، وخاصة الأمريكية منها دون الدخول في صراع مباشر على النفوذ في الشرق الأوسط، إذ عمل الطرفان بالتعاون مع إسرائيل على إضعاف المد القومي العربي الذي تزعّمته مصر وسوريا ووصل إلى العراق وبلاد الشام، كما عملا أيضا من جهة أخرى على مواجهة المد الشيوعي القادم من موسكو عبر آسيا الوسطى.

غير أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979م والذي ترافق مع تراجع المد القومي العربي في المنطقة العربية غيّر عديدا من الأوضاع والتي من أهمها التحالف السوري بقيادة حافظ الأسد مع إيران، ما جعل هذه الأخيرة تستغل الوضع الجديد لمدّ نفوذها إلى بلاد الشام تحت شعارات عديدة أبرزها القضية الفلسطينية.

ويمكن القول أن اللحظة الفارقة في علاقة إيران بالمنطقة هو تخلّصها من عدوّها الرئيس في المنطقة وهو نظام الرئيس الراحل صدام حسين سنة 2003، حيث مثّل الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة إيران الكبرى للدخول إلى المنطقة، ثم التحكم في عديد من ملفاتها، حيث أصبحت إيران الفاعل الرئيسي في العراق من خلال تحكمها في الحكام الجدد والذين يتم تعيينهم في طهران.[1]

[1] مصطفى زين، "في الصراع التركي الإيراني، " السبت 1 أغسطس /2015،
**في الصراع – التركي – الإيراني /www.alhayat.com/opinion/Mustafa-zein/10325441**

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا سنة 2002- وهو الحزب ذو الخلفية الإسلامية السنية المعتدلة – وتجليات السياسة الطائفية التي انتهجها الحكام الجدد في العراق، والذين قدموا للشيعة كل الامتيازات الممكنة في مقابل استبعاد السنّة من دوائر صنع القرار والتأثير في البلاد كل هذه السياسات فرضت تدخلا تركيا في العراق وجد له الشيعة في إيران ومراكز دراساتهم ما يبرره حيث ذكر مركز الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية أن تركيا تسعى لوقف التمدد الإيراني في العراق من خلال دعمها للعرب السنّة والأكراد في شمال العراق، كما ذكر المركز بأن فشل إيران في جرّ السنّة العرب إلى مشروعها في العراق يجعل من تركيا البديل القادر على إدارتهم ودعمهم.[1]

وقد لجأ عدد من المعارضين البارزين السنّة في العراق إلى تركيا باعتبارها حصنهم من بطش الفئة الشيعية الحاكمة في العراق، ويعتبر طارق الهاشمي- القيادي السنّي الذي شغل منصب نائب الرئيس العراقي سنة 2006 إلى غاية استقالته نهاية 2013- من أبرز المعارضين لسياسات الحكومة العراقية والتي اتهمته على لسان رئيسها السابق نوري المالكي بالإرهاب، كما حاكمته غيابيا بثلاثة أحكام إعدام شنقا وذلك سنة 2012، ويعد طارق الهاشمي من المعارضين الكبار لفكرة الفيدرالية في العراق وقد نشط بعد احتلال العراق في الحزب الإسلامي العراقي الذي تولى أمانته العامة بين سنتي 2004 و2009 .[2]

ولا تقتصر الجهود التركية على حماية القادة العراقيين السنّة من بطش الشيعة، بل يتعدى الوضع ذلك إلى مسائل أعمق وأكثر تأثيرا، ومنها:

**قضية الموصل**: أظهرت قضية الموصل صراعا تركيا عراقيا، خاصة مع دخول قوات عسكرية تركيا إلى بعشيقة في محافظة نينوى – شمال شرق الموصل – وذلك في ديسمبر 2015، والذي تمّ دون علم أو إذن الحكومة العراقية، وقد كانت حجة تركيا في ذلك دعم وتدريب قوات البشمركة* في إقليم كردستان العراق لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

---

[1] موقع الخلاصة،" تفاصيل وأبعاد الصراع التركي الإيراني في العراق،" 10/ 10/ 2016،
**تفاصيل – وأبعاد – الصراع – التركي – الإيراني /www.alkulasa.net/artical/4249**

[2] موقع الجزيرة نت،" طارق الهاشمي،" 02 / 12/ 2010،
**طارق – الهاشمي /www.aljazeera.net/encyclopedia/ions**/2014/12/10/

* البشمركة جماعات مسلحة كردية تعني "الفدائيين": تأسست في العراق في عشرينيات القرن العشرين، وشنّت حرب عصابات ضد الحكومات المركزية المتعاقبة في بغداد. خاضت حروبا مع الحكومة العراقية، كما ساندت القوات الأميركية والبريطانية خلال غزوها للعراق عام 2003، وأصبحت نواة لجيش إقليم كردستان العراق وتسعى إلى إقامة دولة مستقلة للأكراد، خاضت البشمركة حربا ضد تنظيم"داعش" الذي سيطر على عدة مناطق بشمال وغرب العراق تحت غطاء جوي أمريكي.(**المصدر**: الجزيرة نت).

وقد هدفت تركيا من خلال تدخلها إلى محاولة وقف تمدد النفوذ الإيراني في العراق، خصوصا في منطقتي تلّعفر والموصل، حيث اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تصريحاته بأن تلّعفر التركمانية قضية حساسة بالنسبة لتركيا، وحذّر قوات الحشد الشعبي المسلحة من قبل الحكومة العراقية من القيام بأي أعمال إرهابية هناك، ومن ناحية أخرى ردّ هادي العامري القيادي في الحشد الشعبي على تصريحات الرئيس التركي بقوله أن تلّعفر ستصبح مقبرة للجنود الأتراك في حال دخول الأتراك معركتها.

وقد دلّت تلك التصريحات على واقع الصراع بين الطرفين التركي والعراقي، حيث ترفض أنقرة وقوع تلّعفر- التي تبعد مسافة 60 كلم عن الحدود التركية- تحت النفوذ الإيراني المتمثل في قوات الحشد الشعبي، وذلك مخافة تحالف الأخير مع حزب العمال الكردستاني الذي يمكن أن يزداد تسلحا في مواجهة الحكومة التركية.

وتعتبر معركة استعادة الموصل من "تنظيم الدولة" قضية خلافية كبرى بين تركيا والحكومة العراقية حيث تصر تركيا على المشاركة بها من خلال تدريبها لمقاتلين من العرب السنّة يعرفون باسم "الحشد الوطني"، وهو ما يقابل برفض إيراني عراقي وصل إلى حد اعتبار الحكومة العراقية للوجود العسكري التركي بمثابة قوة احتلال، وقد وجّهت إيران على لسان المتحدث باسم خارجيتها "بهرام قاسمي" تحذيرا لتركيا من المشاركة في تحرير المدينة، بينما أصرت أنقرة على ما اعتبرته حقها في المشاركة في المعركة مؤكدة أنها طرف رئيسي في التحالف الدولي ضد ما يسمى بتنظيم الدولة، كما أنها إحدى الدول التي تعاني من هجماته وعملياته.

وقد نتج عن المناقشات بين أنقرة وقيادة التحالف الدولي القبول بمشاركة الطيران التركي في المعركة بشكل محدود، إضافة إلى مشاركة متطوعي كل من "الحشد العشائري" و"الحشد الوطني" الذين درّبتهم القوات التركية.[1]

ويتأتى الموقف التركي المصرّ على وجود القوات التركية شمال العراق من التخوف من أي دور للجماعات الكردية في العملية، وهو ما عبّر عنه نائب رئيس الوزراء التركي نعمان قورتولموش في أكتوبر2016 الذي أكّد على بقاء القوات التركية في شمال العراق ووصف وجودهم بأنه مشروع نظرا لوجود تنظيم الدولة من ناحية، وأيضا لمحاربة الجماعات الكردية، حيث قال بأن جلب مجموعات مثل

[1] دينا حلمي، " تركيا وإيران : أفاق الصدام وصراع الهيئة الإقليمية، " 20 / 01 / 2017،
**www.ida2at.com /turkey-and-Iran-prospects-for-regional-hegemony**

حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ووحدات حماية الشعب الكردي، أو عناصر أجنبية ومحاولة إقحامها في عملية تحرير الموصل لا يحقق السلام في العراق ولا يحل المشكلة الموصل.[1]

يمكن القول في ختام هذا المطلب أن سيطرة إيران شبه الكاملة على العراق هي التي فرضت تدخلا تركيا للمحافظة على دورها الإقليمي في المنطقة أولا وأيضا لحماية نفسها من تأثيرات الجماعات الكردية داخل العراق وعلى الحدود ثانيا، إضافة إلى حماية المسلمين السنّة داخل العراق ثالثا من مشروع إيران الهادف لتشييع المنطقة والسيطرة على مقدراتها.

**المطلب الثاني: الصراع الإيراني التركي في سوريا**

يعتبر الملف السوري ثاني أعقد المسائل المرتبطة بالعلاقات التركية الإيرانية بعد الملف العراقي، نظرا لما تمثله سوريا بالنسبة لتركيا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، والتي شهدت تقاربا استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا ساهم في صياغة جديدة ليس فقط لعلاقة الطرفين بل تعداه إلى علاقة تركيا بالمحيط العربي بأكمله، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا سنة 2002 وإعلانها عن إستراتيجيتها شهدت العلاقات السورية التركية تطورا ملحوظا استمر إلى غاية سنة 2011.

غير أن التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بدءا من أحداث ديسمبر 2010 في تونس ثم في مصر ثم ليبيا وصولا إلى سوريا والتي أطلق عليها إعلاميا "ثورات الربيع العربي"، غيّرت جذريا واقع العلاقات التركية السورية، فمنذ الوهلة الأولى باركت تركيا الحراك الشعبي ضدّ أنظمة الاستبداد العربية في تونس ومصر، كما أعلنت دعمها الواسع للأنظمة الجديدة التي أنتجتها العمليات السياسية في تلك الدول، وهو ذات الأمر الذي فعلته إيران، والتي اعتبرت نجاح تلك التجارب "ربيعا إسلاميا" تأثر بالثورة الإسلامية سنة 1979 في إيران. لكن الموقف الإيراني تغير تماما مع قيام الحراك الشعبي في سوريا، معتبرة ذلك مؤامرة خارجية على معسكر الممانعة العربي والذي تقوده سوريا في المنطقة.

وقد فتحت الأحداث في سوريا منذ سنة 2011 صراع إرادات إيراني تركي على سوريا ذاتها وعلى القيادة الإقليمية في المنطقة، إذ تتجه إيران تاريخيا إلى التمدّد نحو الغرب أي العراق وبلاد الشام وصولا إلى مصر كحدّ أقصى لتمددها، فضلا عن نفوذها في دول الخليج العربية، وفي المقابل تميل تركيا وتاريخ نفوذها إلى التوسع في اتجاهين، الأول نحو الغرب بمعنى البلقان وأوروبا، والثاني نحو الجنوب

[1] موقع العربي الجديد، " قورتولموش: الوجود التركي في بعشيقة "مشروع سبتمبر، 2016/10/12،
**قورتولموش – الوجود التركي – في بعشيقة مشروع سبتمبر/www.alaraby.co.UK /Pole tics 2016/10/12**

المتمثل في سوريا وصولا إلى مصر، ويمكن تفسير طموحات الطرفين بردّها إلى أسباب تتعلق بالتحكم في طرق المواصلات والتجارة أولا، ثم الدفاع عن الحدود من الخارج ثانيا، كما أن التوسع الخارجي يحقق هدفا مهما لكليهما، وهو إخفاء الطبيعة الفسيفسائية الاجتماعية داخل بلديهما.[1]

ومع استمرار النظام السوري في التنكيل بشعبه منذ بداية الحراك، وتطور الموقف إلى عمليات القصف والتدمير المنهجي الذي يقوم به الطيران السوري ضد المواطنين السوريين، تغيّرت النظرة التركية أكثر، حيث لم تعد لنظرية تصفير المشكلات التي طرحها داود أوغلو مع دول الجوار مكانا، حيث بدأ النظام التركي بفرض عقوبات على نظيره السوري، كما أبدت تركيا ترحيبها بالمعارضين للنظام السوري، واحتضنت بعد ذلك المجلس الوطني السوري ثم الجيش السوري الحر، والذي قدمت له الدعم اللازم في سبيل إسقاط نظام بشار الأسد، وذلك بالتنسيق مع دول الخليج الرئيسية خاصة المملكة العربية السعودية وقطر، وكذلك مع بعض دول جامعة الدول العربية، وعديد الأطراف الدولية.[2]

غير أن المسعى التركي لم يتحقق طيلة خمس سنوات، وإلى غاية كتابة هذه الكلمات – فيفري 2017 – بسبب وقوف الطرف الإيراني إلى جانب حليفه السوري، إذ عمدت إيران إلى الدفع بكامل ثقلها إلى الداخل السوري آملة في أن يتحقق لها ما فعلته في العراق، حيث توغّلت قوات الحرس الثوري الإيراني في العمق السوري، وأصبح قادتها وعلى رأسهم الجنرال قاسم سليماني قائد ما يسمى بـ"فيلق القدس" يديرون المعارك في شتى المدن السورية المعارضة، بل توغلت أكثر من ذلك بدفع قوات حزب الله اللبنانية التابعة طائفيا وعقائديا لها إلى المشاركة في الصراع داخل سوريا، مما عقّد من الوضع الداخلي أكثر، خاصة مع تزايد عدد التشكيلات المسلحة بالداخل السوري.

وقياسا على المسألة العراقية، فإن الملف السوري أيضا يطرح أوراق ضغط متبادلة بين إيران وتركيا أولها بالنسبة لإيران هي ورقة حزب العمال الكردستاني الذي يملك علاقات جيدة مع النظام الإيراني حسبما نشرته صحف مختلفة أجنبية وتركية في 27 أوت 2015 تظهر صورا لوزير الداخلية الإيراني عبد الرضا رحماني مرتديا الزيّ العسكري وإلى جانبه محافظ ولاية أذربيجان الغربية الإيرانية رفقة مسلحين من حزب العمّال الكردستاني، وذلك بجبال قنديل بإقليم كردستان، غير أن تركيا تستطيع

[1] مصطفى اللباد، " الصراع التركي – الإيراني على سورية والفراغ العربي، " **بدايات**، ع. 3، 4 (خريف 2012/شتاء 2013 ).

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، "الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط ( 2002-2003)،" رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (الأردن : جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013) ص.111.

الرد على هذه الورقة بورقة لم تستخدمها بعد في إيران، وهي استغلال الوجود التركماني القوي في إيران لزعزعة الوضع السياسي والأمني الداخلي.[1]

غير أنّ تدخل روسيا على خط الصراع الداخلي والإقليمي في سوريا نهاية سبتمبر 2015، وإن اختلفت أسبابه ودوافعه، إلا أنه يبرّر بشكل واضح فشل النظام السوري وحلفاؤه الإيرانيون بمختلف تشكيلاتهم العسكرية في حسم المعركة في الداخل السوري، وهو ما يشكل هزيمة لإيران بشكل عام وتراجعا لدورها في المنطقة ويحقق من ناحية أخرى انتصارا لتركيا في صراعها مع إيران في الداخل السوري، ومفاد هذا الانتصار أن سوريا لن تصبح عراقا آخر للإيرانيين الذي سعوا منذ 2011 إلى تحقيق ذلك الهدف والذي يعني السيطرة الإقليمية المطلقة على المنطقة، غير أن تعقيدات الوضع في الداخل السوري حالت دون تحقيق ذلك الهدف.

ومع مرور أكثر من سنة على التدخل الروسي في سوريا وحجم الكارثة الإنسانية في الداخل السوري وخارجه، والتي خلّفها سلاح الجور الروسي والذي برغم استطاعته تحقيق التقدم في جهات عديدة، إلّا أنه لم يستطع على غرار سابقيه حسم المعركة العسكرية نهائيا، وهو ما طرح الدخول في تفاهمات سياسية ثلاثية بين إيران وتركيا وسوريا بدأت بزيارة وزير خارجية إيران في أوت 2016 إلى تركيا وتصريحاته حول التعاون المشترك لحل المعضلة السورية، وقد جاءت تلك الزيارة على خلفية عودة التقارب التركي الروسي بعد توتر العلاقات على خلفية إسقاط الأتراك الطائرة الروسية على الحدود السورية التركية في 24 نوفمبر 2015.[2]

ويدل هذا الاتفاق على خروج الصراع التركي الإيراني تحديدا في سوريا من كونه صراعا صغيرا يسعى من خلاله كل طرف إلى إقصاء الآخر، وتحوله إلى صراع غير صفري يخضع لعوامل أخرى كالمساومة والمفاوضات والاتفاقيات.

---

[1] نظير الكندوري، " الصراع التركي الإيراني في ظل الغياب العربي، " 15 يناير 2017،
**www.noonpost.net /content /16189**

[2] موقع يومية الخليج، " تفاهمات بين تركيا وإيران وروسيا للتعاون حول النزاع السوري وتنظيم "داعش"،" 2016/08/13،
**www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/e23caabo– 7858 – 4220 – ac 10 – 1bc487075 d34**

في ختام هذا المطلب يمكن القول أن المسألة السورية تعد تحديا إقليميا كبيرا لتركيا ولوضعها الداخلي أيضا، قياسا إلى تأثيرات قضية اللاجئين السوريين الأمنية والمادية، وكذلك تحديا خارجيا للسياسة التركية متعددة الأبعاد والتي تسعى إلى توسيع علاقاتها الخارجية مع فضاءات أوسع، والتحدي الأكبر هنا هو المحافظة على التقدم الذي حققته الحكومة التركية منذ وصولها للسلطة خاصة في القارة الأفريقية وتحديدا في جزئها الجنوبي من خلال عديد المشاريع والاستثمارات هناك.

## المبحث الثالث: التحديات المتعلقة بالداخل الأفريقي

تناقش الدراسة في هذا المبحث أهم التحديات التي تواجه تفعيل العلاقات التركية الأفريقية ليس انطلاقا من الداخل التركي أو الواقع الإقليمي المضطرب التي تعيشه تركيا في محيطيها، وإنما من خلال التحديات الماثلة داخل الأرض الأفريقية والتي يمكن تقسيمها إلى تحديين رئيسيين، أولهما تحدي نشاط جماعة فتح الله غولن في الداخل الإفريقي خاصة أن هذه الجماعة صنّفت إرهابية من قبل الحكومة التركية رسميا بعد انقلاب جويلية 2016 الفاشل والتي اعتُبِرت المتهم الرئيسي في تدبيره، كما ستبحث الدراسة ضمن هذا المبحث في موضوع التنافس الدولي على القارة الأفريقية وعلى قدراتها وهو ما يعتبر تحديا مهما تواجهه الحكومة التركية الساعية لمزيد من تعميق العلاقة بينها وبين الدول الأفريقية وخاصة الجنوبية منها.

### المطلب الأول: تحدي نشاط جماعة فتح الله غولن في أفريقيا

قبل الدخول في تفاصيل تواجد ونشاطات جماعة فتح الله غولن في أفريقيا، يجدر بالدراسة التطرق أولا إلى نشأة وتوجه ونشاط هذه الجماعة بشكل عام.

**أولا**: نشأة وتطور جماعة فتح الله غولن: تأسست الجماعة سنة 1970 بمدينة أزمير التركية على يد فتح الله غولن الداعية التركي ذو التوجه الصوفي، حيث يطلق عليها عديد التسميات ك: "جماعة الخدمة" و"حزمت" و"فيتو" وتوصف الحركة بأنها اجتماعية صوفية تركز على مسلمي تركيا ومتفتحة على الخارج.

وتركز الحركة في عملها على التعليم، إذ تبني المدارس داخل وخارج تركيا، كما استطاعت مع مرور الوقت إنشاء مؤسسات مجتمعية اقتصادية وإعلامية وطنية وثقافية وإغاثية.

ومع مرور الزمن تطور دور جماعة فتح الله غولن ليصل إلى إنشاء وبناء المدارس خارج تركيا، كما تطور دورها داخليا إلى تكوين وقف الصحافيين والكتّاب الأتراك[1].

ولفتح الله غولن فلسفته الخاصة في مجال التعليم الذي يعتبر محور نشاط حركته حول العالم، حيث اشترط في المعلّم أولا أن يكون ذو قدرة على رعاية الجانب القلبي والعقلي لطلبته بشكل متوازن، وأن ينصبّ تركيزه على زرع وتطوير القيم الأخلاقية في طلبته، ولا يركز على القيم المادية كثيرا والتي تؤدي حسبه إلى الجشع، ويضرب غولن في إحدى كتبه مثالا على ذلك، إذ يرى أن المناهج الدراسية في

[1] موقع الجزيرة نت،" جماعة غولن ... الكيان الموازي،" 2016/07/15،
**www.aljazeera.net/encyclopedia/movements and parties /../ غولن– جماعة.**

الولايات المتحدة الأمريكية تركّز على إعداد الطالب للعمل ولجني المال، ولا تركز على القيم الأخلاقية أو الدراسية وهو ما يعد خللا كبيرا، حيث يرى أن المعرفة لا ينبغي أن تسترشد بالأهداف النفعية كما أن القيم الأخلاقية لا يمكن حصرها في فترة معينة من الأسبوع، وإنما يجب اعتبارها جزءا من روح المدرسة.

ويرى فتح الله غولن أن المعرفة الحقيقة هي التي تقود إلى تقدير الخَلق وتسوقك من ثم إلى تقدير الخالق عز وجل.

ولا يركز غولن على ضرورة أن يكون التعليم دينيا، بقدر ما يركز على إعلاء قيم الحب والتسامح والأخلاق، إذ لا مشكلة عنده في تدريس مناهج علمانية خاصة خارج الدول المسلمة، ويضرب مثالا على ذلك بجنوب أفريقا، إذ يرى أن فرض البرامج الإسلامية في مدارسه هناك قد يؤدي إلى تنفير أولياء التلاميذ غير المسلمين من أن يلحقوا أبناءهم بالمدرسة الدينية.[1]

واستطاعت جماعة غولن افتتاح مدارس عديدة حول العالم، فحتى منتصف سنة 2016 كانت الجماعة تدير أكثر من 1500 مؤسسة بمختلف مراحل التعليم، إضافة إلى15 جامعة منتشرة فروعها في أكثر من 140 دولة حول العالم.[2]

كما تشجع الجماعة الحوار بين الأديان والثقافات، وقد اعتبر زعيم الحركة فتح الله غولن من أهم الشخصيات المسلمة المهمة والمؤثرة في العالم.[3]

وقد توسعت الجماعة والتي تسمى أيضا حركة Hizmet في عديد القطاعات ذات الأهمية بدءا بقطاع الإعلام، حيث تمتلك عديد المؤسسات الإعلامية مثل وكالة "جيهان" للأنباء، ومجموعة "ساما نيولو" والتي تضم ست قنوات تلفزيونية متنوعة، وثلاث إذاعات وتغطي هذه المجموعة 150 دولة ولها بث خاص بأمريكا وأوروبا ودول آسيا الوسطى بعديد اللغات التركية والإنجليزية والألمانية والأذرية إضافة إلى امتلاكها مجموعة "زمان" الإعلامية التي تصدر جريدتي زمان التركية ونسختها الانجليزية Today Zaman.

---

[1] Yasien Mohamed," The Educational Theory of Fethullah Gulen and Its Practice in South Africa," 26/10/2007,
**www.gulenconference.org.uk/ …/ bio%20-%mohamed%20y.pdf**

[2] موقع الجزيرة نت، "جماعة غولن الكيان الموازي،" **مرجع سابق**.

[3] Olivia blair," Fethllah Gulen : who is the Us – based cleric President Erdogan blames for the failed turkey coup, " 16/07/2016,
**www.independent.co.uk/news/people/who-is-the ..... a 714html**

واقتصاديا تمتلك حركة Hizmet "بنك آسيا"، ولديها علاقات استراتيجية مع جمعية TESKON والتي تعني "اتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك"، وتتّهم الجماعة من قبل عديد الخصوم بتمييعها للدّين من خلال تركيزها على الخطاب الصوفي كوسيلة للتغلغل داخل المجتمع، خاصة أنها تدّعي ابتعادها عن العمل السياسي الجزئي، غير أنها متحالفة مع أحزاب سياسية من أجل كسب الدعم والامتيازات، كما أن مواقفها تطرح عديدا من الأسئلة حول توجهات الجماعة وفكرها ومشروعها المستقبلي، إذ اتهِمت بالمداهنة للصهاينة، خاصة بعد انتقاد فتح الله غولن لتسيير سفينة مرمره التي هدفت لكسر الحصار المفروض على غزة في فلسطين، وكذلك إدانته لسحب السفير التركي من تل أبيب عقب حادثة السفينة، بالرغم من تضامنه من جهة أخرى مع شهداء غزة الذين سقطوا عقب العدوان الإسرائيلي صيف 2014.[1]

وقد سجّل التاريخ تحالفا لفتح الله غولن مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، غير أن ذلك تغيّر سنة 2013 عندما اتهم الرئيس التركي حليفه السابق بالوقوف وراء تحقيقات الفساد التي شملت شخصيات رئيسية في الحكومة التركية، وقد شرعت الحكومة التركية منذ 2013 في خلع وتطهير عديد من الصحافيين وضباط الجيش والشرطة الذين ثبت ارتباطهم بغولن، كما أغلقت عدة مدارس تابعة للتنظيم، وقد تطور الوضع إلى إصدار تركيا أمرا بالقبض على فتح الله غولن سنة 2014 والذي يقيم في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1999 بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، وهو ما نفاه المتهم والذي نفى أيضا اتهامه بتدبير الانقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في يوليو 2016 م.[2]

**ثانيا:** نشاطات ومشاريع جماعة غولن في أفريقيا: يرى البروفيسور الأمريكي دافيد شين David "Shinn"– الأستاذ بكلية إليوت للشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن منذ سنة 2011، وصاحب واحد من أهم الكتب التي نشرت عن نشاط جماعة فتح الله غولن في أفريقيا والمعنون بـ Hizmet in Africa والمنشور سنة 2015 – أن نشاط جماعة فتح الله غولن في أفريقيا لم يبدأ إلا منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

كما أن بروزه بشكل واضح لم يظهر إلا بعد 2006، ويذكر دافيد شين أنّ أول نشاط تعليمي لجماعة غولن في أفريقيا كان في المملكة المغربية، حيث افتتحت أول مدرسة لها في مدينة طنجة سنة

[1] موقع الجزيرة، "جماعة غولن،" **مرجع سابق**.

[2] Olivia blair, **op.cit**.

1997، كما سجل أول نشاط تعليمي في أفريقيا ما وراء الصحراء في السينيغال سنة 1997، ثم تلتها كل من كينيا وتنزانيا ونيجيريا، وإلى غاية 2015 كان هناك أكثر من 110 مدرسة تابعة لـ Hizmet أو ما يطلق عليهم في تركيا "فيتو" موزعة على 35 بلدا أفريقيا تضم جميع الأطوار الأساسية الابتدائي والمتوسط والثانوي، إضافة إلى جامعة واحدة في نيجيريا.[1]

كما شهدت جنوب أفريقيا إنشاء أول مدرسة ثانوية تركية سنة 1999م في العاصمة "كيب تاون" يرتكز عملها حسب مؤسسيها على توفير التعليم العلماني القائم على المنهاج الوطني مع التركيز على القيم الأخلاقية، وقد رأى القائمون على هذه المدرسة أنها مثّلت بديلا للمسلمين والمسيحيين الأفارقة والهندوس، حيث استفاد المسلمون فيها من فرص مواصلة التعليم الحديث مع المحافظة على إعلاء القيم الأخلاقية التي تعتبر أساسا في الدّين الإسلامي، كما أن البرنامج العلماني يساعدهم على التكيّف مع التعددية الثقافية الموجودة في بلدانهم.

وتوجد ثلاث مدارس عليا (ثانويات) دولية في جنوب أفريقيا تضم كيب تاون المدرسة الأولى وأخرى في مدينة ديربن وثالثة في جوهانسبورغ تدار من قبل مؤسسة Horizon Education Trust وتتبع هذه المدارس المنهج الوطني في جنوب أفريقيا، غير أنها تتضمن اللغة التركية حتى الدرجة الحادية عشر، وتركز برامج هذه المدارس على العلوم والفيزياء والبيولوجيا والتكنولوجيا، كما تتوفر على مخابر علمية وقاعات كمبيوتر مجهزة تجهيزا كاملا، ويقوم أساتذة أتراك بتعليم المواد العلمية، فيما تدرّس الإنجليزية والجغرافيا والتاريخ عن طريق أساتذة من جنوب أفريقيا.

وتفتح المدارس المذكورة أبوابها للمتمدرسين من مختلف الأديان والانتماءات، ويرى القائمون عليها أن برامجهم التعليمية لا تشبه البرامج التعليمية المدرّسة داخل تركيا، نظرا لتقديم الأخيرة للبرامج الدينية دون التركيز على الاحترام، بينما تركّز مدارس غولن في أفريقيا على الاحترام بالرغم من عدم تقديمها لبرامج دينية نظرا لتعددية أديان المتمدرسين، وهو ما يحقق في الأخير خدمة للإنسانية.[2]

وفي المملكة المغربية التي بدأ عمل جماعة غولن بها سنة 1994 استفادت الجماعة من تأسيس المركز الثقافي المغربي التركي بالعاصمة الرباط سنة 2011، حيث أنشأت المركز اللغوي والثقافي التركي بالرباط، والذي يعد أحد أهم مراكز استقطاب الجماعة بالمغرب، إذ يعتقد الكثير من المغاربة أن هذا المركز تابع للسفارة التركية، غير أنه في حقيقة الأمر منفصل عنها انفصالا تاما، ويقدّم المركز عديد

[1] David H. shinn, " Hizmet in Africa," 19 May 2016, **www.scribd.com/doc/313844522/Hizmet-in-Africa-the-Gulem-Mouement**
[2] Yasien Mohamed, **op.cit**, pp. 552 – 571.

الأنشطة منها تعليم اللغة التركية للطلبة المغاربة وعديد اللغات الأجنبية الأخرى، وذلك بواسطة أساتذة أتراك متفرغين لهذه الوظيفة، بالإضافة إلى تنظيمه لأنشطة سياحية للمغاربة الراغبين في زيارة تركيا، وتخصيصه لبعض المنح الدراسية لأبناء الأسر الفقيرة لاستكمال دراساتهم العليا في جامعات تركية، كما يعمل تنظيم غولن في المغرب أيضا على استقطاب أبناء الفئة البرجوازية والذين لم يستوفوا شروط القبول في كليات الطب والهندسة بالمملكة المغربية، إذ يعملون على إرسالهم للدراسة في المعاهد الخاصة في تركيا والتابعة لرجال الجماعة.

ولجماعة غولن عدة مدارس خاصة في التراب المغربي مسماة ب "محمد الفاتح" والتي تتوزع على مدن طنجة وتطوان والجديدة والرباط والدار البيضاء ومراكش وأغادير.[1]

**علاقة اتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك (TESKON) بحركة فتح الله غولن:**

تأسس اتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك سنة 2005، حيث يجمع العديد من الجمعيات الإقليمية والمحلية التي تقيم علاقات مستمرة مع بلدان قارتي آسيا وأفريقيا، وتضم TESKON أكثر من 35 ألف رجل أعمال يمثلون نحو مائة ألف شركة تعمل في 165 جمعية أو شركة محلية وإقليمية، وهي شبكة تجار وصناعيين متدينين ومحافظين.

ينظّم أعضاء TESKON أنشطة مختلفة ومتنوعة تتمثل في رحلات داخلية وخارجية وندوات وتكوين، وأهمها بناء جسور للتجارة الدولية.

ومن بين أهم وأقوى تلك الأنشطة ما أطلق عليه "الجسر العالمي للأعمال الدولية" والذي عقد في مدينة اسطنبول من 14 إلى 20 جوان 2013، حيث استضاف 4500 رجل أعمال منهم 2200 تركي و2300 رجل أعمال أجنبي يمثلون 136 دولة، ومن جهة أخرى حضر نحو 23 وزيرا و14 وزيرا للخارجية يمثلون قرابة الأربعين دولة.

ويعود أول جسر تجاري أقامه الأتراك مع أفريقيا إلى سنة 2006، والذي سجّل بداية للقاءات ثنائية توّجت بقمّة 2007 والتي حضرها نحو ألفي رجل أعمال تركي، واستضافت وفودا لأكثر من أربعين دولة أفريقية مثِلت عبر 26 وزيرا، واستمرت تلك القمم في الانعقاد سنويا وفي سنة 2013

[1] عبد الرحمان بنعلي، " جماعة فتح الله غولن تتوسع في المغرب، " 27 / 03 / 2014، **www.albayan.co.uk/print.aspx?id=3548**

جمعت TESKON أعضاءها لحضور الطبعة السابعة لجسر التجارة مع أفريقيا والتي شارك فيها نحو 350 رجل أعمال قدموا من جهات القارة الأفريقية الأربع.[1]

وقد أقامت TESKON برامج خاصة مع منظمات إقليمية مختلفة في القارة الأفريقية على غرار السوق المشتركة لشرق آسيا وجنوب أفريقيا (COMESA) .

وفي ماي 2013 عقد في اسطنبول منتدى الاستثمار والتجارة التركي النيجيري والذي اشترك فيه 420 رجل أعمال، ثلاثمائة منهم أتراك و120 رجل أعمال نيجيري، كما التقى في إطار المنتدى مجموعة من رجال الأعمال من دولة بنين مع أعضاء من TESKON لأجل النظر في إمكانيات الاستثمار في بنين، وقد سجّل الرئيس البنيني حضوره في المنتدى. كما عقد منتدى آخر سنة 2012 بين غانا وتركيا حضره رجال أعمال رفقة وزراء من الجانبين نتج عنه مشاركة 27 شركة تركية في المعرض التجاري الذي عقد بالعاصمة الغانية "آكرا" سنة 2012 والذي خصّص لمواضيع التشييد والبناء والغزل والنسيج.

وقد زار رجال الأعمال الأتراك والممثلون لـ TESKON دولا أفريقية عديدة كجنوب أفريقيا لبحث الفرص الاقتصادية الموجودة هناك، كما قاموا بزيارة النيجر وعاينوا شبكة المدارس التابعة لتنظيم غولن هناك، وبالمقابل شارك ممثلون عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النيجرية في الصالون الاقتصادي في اسطنبول وذلك في سنة 2012 عبر 22 مسؤولا.

كما سجّلت ذات الفترة إبرام عقود متبادلة بين رجال أعمال أتراك ورجال أعمال من دولة مالي شملت مجال البناء والتشييد، وكل ذلك كان تحت رعاية اتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك TESKON.[2]

ومع بروز الخلاف بين الحكومة وجماعة فتح الله غولن سنة 2013 على خلفية اتهام الحكومة للجماعة بالتدخل في عملها وصلاحياتها، قامت الحكومة التركية بحملة ضد الجماعة وكل التابعين لها، ومن بينها اتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك TESKON والذي ضغطت عليه الحكومة وداهمت مكاتبه في شهر نوفمبر 2015، وبدأت حملة تحقيق واسعة النطاق لأنشطته، مما أدى إلى تراجعها إضافة إلى عدد من المؤسسات التجارية المستقلة التي تدعمها جماعة غولن في القارة الأفريقية على غرار مؤسسة الأعمال التركية الجنوب أفريقية وكذلك مؤسسة رجال الأعمال والمستثمرين النيجيريين

[1] Erkan Toguslu, "Hizmet en Afrique: Les acteurs transnationaux du mouvement," **Hizmet Studies Review**, Vol. 02, $N_o$.3, (Spring 2015) pp. 73- 91.
[2] **Ibid**, pp. 31-73.

والأتراك، والمؤسسة الإثيوبية التركية للأعمال، وقد كانت مهمة تلك المؤسسات تنظيم زيارات لوفود تجارية أفريقية إلى تركيا من أجل عقد اتفاقيات في المجال التجاري والاقتصادي عموما.

وقد استطاعت الحكومة التركية التضييق على نشاطات TESKON وغيرها من المؤسسات التجارية التابعة لجماعة غولن، حيث قلّصت أنشطتها وتوقفت عديد من مواقعها الالكترونية عن العمل، كما تقلّص حجم الدعم الممنوح لها مقارنة بما كان عليه قبل 2013، عندما كانت تتلقى دعما من جهات عديدة بما فيها الحكومة التركية التي عملت مع حركة غولن منذ وصول حزب العدالة للسلطة سنة 2002 والى غاية 2013 من أجل تطوير علاقات تركيا الخارجية.

وقد تواصل ضغط الحكومة التركية على جماعة غولن ليشمل بنوكا كان للجماعة حصص فيها، ومنها بنك آسيا سنة 2009 الموجود في تركيا والتابع لحركة غولن والذي كان قد اشترى حصصا في مجموعة بنوك إسلامية في منطقة غرب أفريقيا من أجل الاستثمار، حيث وضعت الحكومة رقابتها على بنك آسيا وأجبرته على بيع استثماراته في البنوك الأفريقية سنة 2015. [1]

**المنظمات الإنسانية التابعة لجماعة فتح الله غولن في أفريقيا:**

ترافقا مع عمل اتحاد رجال الأعمال والصناعيين الأتراك TESKON الاستثماري والتجاري في أفريقيا، اعتمدت جماعة غولن على المنظمات الإنسانية لتفعيل تواجدها ولتحقيق قبول أفريقي لأدائها في القارة، باعتبار أن الأزمة الكبرى للقارة تكمن في الجانب الإنساني والتنموي، حيث أسست الجماعة سنة 2002 منظمة إنسانية سمّيت "Kimse Yok Mu" والتي هدفت إلى التدخل في المناطق المتضررة جرّاء الجوع ولمكافحة الفقر، ويعني اسم هذه المنظمة "هل يوجد أحد للرعاية ؟".

وقد ترافق عمل هذه المنظمة مع وسيلة إعلامية تلفزية لأجل زيادة الوعي بحال الأفارقة ومأساتهم.

ويهدف برنامج جماعة غولن الإنساني في القارة الأفريقية إلى تطوير المشاريع الاجتماعية والتعليمية ومكافحة الجفاف والفقر والمرض والاهتمام بقضايا الحروب والكوارث الطبيعية والعنف، والاهتمام بالأيتام وتوفير الرعاية لهم.

وانطلاقا من سنة 2007 وجّهت منظمة "Kimse Yok Mu" برامج مساعدتها تجاه أفريقيا ومناطق الصراع بالقارة، وقد شملت المساعدات أولا كلا من إثيوبيا وكينيا وبعد سنة 2010 وصلت إلى تنزانيا والصومال والسودان ثم النيجر وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون والسينيغال

[1] David shinn, Hizmet in Africa, **op.cit** .

وغينيا والكونغو وبوركينافاسو وتشاد وطوغو وغانا وليبيريا ومدغشقر وبنين وموريتانيا وإلى إقليم دارفور بغرب السودان الذي رصدت له برامج خاصة ومتواصلة منذ سنة 2006.

واستطاعت المنظمة المذكورة بالتعاون مع رابطة أطباء أتراك بتطوير استراتيجية لأجل مكافحة مرض الملاريا المنتشر في القارة الأفريقية، حيث نسّقت جهودها مع المدارس التابعة لتنظيم غولن في تنزانيا واستقبلت نحو ثلاثين (30) طبيبا تركيا مجهّزين بالمعدات اللازمة، وقد أجروا عديد الفحوصات للمرضى في تنزانيا وذلك بمستشفى "موهيمبيلي Muhimbili" في العاصمة التنزانية "دار السلام" أو "دودوما".

وفي 2012 قامت"Kimse Yok Mu" بالتعاون مع منظمات إنسانية وشركاء أتراك بإطلاق حملة لحفر آبار مياه شرب لصالح مواطني دولة النيجر التي تعاني هي الأخرى مشاكل تنموية أبسطها ماء الشرب الضروري لحياة كل كائن.[1]

وفي الكونغو قامت جمعية تركية أخرى تابعة لحركة غولن تدعى "شفق الفجر" بإقامة مشاريع مساعدة إنسانية شملت عدة مناطق في البلاد بما فيها العاصمة كينشاسا، وقد شملت تلك المشاريع توزيع مساعدات غذائية للمحتاجين، كما سجّلت جمعية الفجر إنشاء مستشفى في العاصمة كينشاسا لمساعدة المواطنين ولعلاجهم من مشاكل صحية عديدة، وقد رصدت حركة Hizmet لهذا المشروع طاقما طبيّا تكوّن من 85 طبيبا قدموا من مدينة "Adana" التركية تم تزويدهم بالمعدات اللازمة لعملهم، وقد قدموا فحوصات لعديد المرضى الذين وصل عددهم إلى 15 ألف مريض مفحوص حتى ربيع 2015 .

وتجدر الملاحظة أن عمل مدارس تنظيم فتح الله غولن لا يقتصر على تقديم دروس مثلما هو الأمر في المدارس التقليدية، بل يتجاوز الأمر ذلك إلى اعتبارها مركزا لتوزيع المساعدات ولإقامة الاجتماعات.

وتقدّم مؤسسات غولن مساعداتها في القارة الأفريقية من خلال عديد المناسبات كالاحتفالات الدينية والأعياد وشهر رمضان الذي تقدم فيه وجبات ساخنة توزعها على المحتاجين، وكذلك توزّع اللحوم في عيد الأضحى.

كما تقوم جمعية الفجر بمشاريع حفر آبار المياه في القارة الأفريقية، حيث بلغت مجموع الآبار التي نفذتها 383 بئرا.

[1] Erkan Toguslu, **op.cit**, pp. 73 – 91.

وقد نفّذت منظمة "Kimse Yok Mu" مشاريع صحية عديدة في مختلف دول أفريقيا جنوب الصحراء وبنت مستشفيات في كل من كينيا وتحديدا في "مالندي" بطاقة استيعاب قدرها 22 سريرا وفي أوغندا بنت مستشفى في مدينة "جينجا" بطاقة استيعاب 24 سريرا وفي إثيوبيا في "هرار" بنت مستشفى بطاقة استيعاب 26 سريرا "Kimse Yok Mu"، كما بنت مستشفى آخر في العاصمة الصومالية مقديشو بطاقة استيعاب 60 سريرا.

وقد استطاعت "Kimse Yok Mu " إجراء فحوصات لما يقرب من 14 ألف مريض في كل من السودان والكاميرون والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى، إضافة إلى عمليات جراحية مختلفة لصالح المرضى في الدول المذكورة.[1]

يمكن القول انطلاقا من عرض نشاط ومشاريع جماعة فتح الله غولن في أفريقيا، أن برنامج الجماعة يتفق في الظاهر بشكل شبه كلي مع المشاريع المعلنة من طرف الحكومة التركية، والتي تتنوع بين علاقات تجارية واقتصادية واستثمارية مع المؤسسات الرسمية الممثلة في الحكومات الأفريقية من جهة، وبين مشاريع إنسانية وإنمائية وتنموية للنهوض بواقع القارة المزري من جهة أخرى، وهو ما يوضّح للملاحظ بأنها مشاريع مشتركة، غير أن تردّي العلاقة بين الحكومة التركية وجماعة فتح الله غولن بدءا من 2013 ووصولا إلى سنة 2016 عندما اتهم فتح غولن وجماعته بتدبير انقلاب يوليو الفاشل، هو الذي طرح مسألة نشاط جماعة غولن في العالم وأفريقيا باعتباره تهديدا لعلاقات تركيا في الخارج، وهو الأمر الذي استدعى تحركات حكومية تركية رسمية من أجل ملاحقة تنظيم غولن والتضييق عليه داخليا وخارجيا.

وقياسا على مشاريع جماعة غولن المنفّذة في القارة الأفريقية، فيمكن القول أن الحكومة التركية تعترضها تحديات كبيرة تتعلق بكيفية إيقاف نشاطات التنظيم التعليمية أولا ثم مسألة تعويضها ثانيا وقد شرع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في جملة زيارات لدول القارة الأفريقية بعد انقلاب يوليو 2016 من أجل عديد القضايا والتي من أبرزها بحث مسألة تنظيم فتح الله غولن، ومن تلك الزيارات تذكر الدراسة زيارة كل من تنزانيا وموزمبيق ومدغشقر في جانفي2017،[2] غير أن ما يمكن ملاحظته بصدد جماعة غولن أنه من الصعب على الحكومة التركية إغلاق ومحاصرة التنظيم في وقت وجيز بسبب تغلغله في جل الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، وإقامته لمشاريع كبرى بها، وتحقيقه

[1] **Ibid**, pp. 73 – 91.

[2] موقع الخليج الجديد، "حصاد جولة أردوغان الأفريقية، مكاسب اقتصادية ونفوذ تركي متزايد،" 26 / 01 / 2017، **www.midium.com/thenwkhlit/96.**

لقبول شعبي في عدة دول والتي من أبرزها جنوب أفريقيا، وهو ما سيضع عديد الدول الأفريقية أمام ضغط داخلي وحرج مع الحكومة التركية، وقد حصل ذلك سابقا مع دول وأقاليم خارج القارة الأفريقية، ومن أمثلتها إقليم كردستان العراق الذي وضع أمام تحدّ كبير بعد مطالبة الحكومة التركية لمسؤولي الإقليم بغلق مدارس تنظيم غولن، والتي لديها انتشار واسع داخل الإقليم.

وفي المقابل يمكن القول أن النظام التركي يجد تبريره في دعوة شركائه الأفارقة وغيرهم من شتى مناطق العالم إلى محاصرة وغلق مدارس التنظيم، في أن هذا الأخير يعتبر معاديا له داخليا قياسا إلى اتهامه بالانقلاب عليه، وبالتالي سيكون بالتعدي معاديا لسياسته ولعلاقاته الخارجية.

**المطلب الثاني: تحدي الصراع الدولي على القارة الأفريقية**

يمكن القول أن التواجد المكثّف للقوى الكبرى داخل القارة الأفريقية، يعد تحديا أمام الحكومة التركية الساعية لتفعيل وتطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية، وهو ما سيبحثه هذا المطلب، إذ سيتعرض لأهم الأطراف الدولية الناشطة على الساحة الأفريقية، وما هي الميزة التي تعتمدها الحكومة التركية من أجل الحفاظ على مصالحها وأدوارها الجديدة ضمن القارة من جهة وتطويرها من جهة أخرى.

**أولا: أهم الدول المتواجدة في القارة الأفريقية وحجم استثماراتها**

بالنظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها القارة الأفريقية على مرّ التاريخ، فإن الدول الكبرى تسعى إلى إيجاد مكان لها داخل القارة التي تعتبر سوقا استهلاكية معتبرة، وكذلك منبعا للموارد بشتى أنواعها ومن تلك الدول نجد:

**1- الولايات المتحدة الأمريكية والصراع على القارة الأفريقية:**

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتدخل طيلة فترة الحرب الباردة في القارة الأفريقية بشكل مباشر نظرا لاعتمادها على حلفائها الأوروبيين، حيث انصبّ تركيزها خلال تلك الفترة على تحقيق أربعة أهداف رئيسية تمثلت في احتواء المد الشيوعي وحماية خطوط التجارة البحرية والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم القيم الخاصة بالديمقراطية الليبرالية.[1]

غير أنه مع نهاية الحرب الباردة وتصدع المعسكر الشرقي، برزت السياسة الأمريكية الجديدة والتي امتدت بين سنتي 1990 و2001 والتي اعتمدت على ثلاث محاور رئيسية وهي:

[1] لحسن الحسناوي، " التنافس الدولي في أفريقيا ... الأهداف والوسائل، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع. 29 (جانفي 2011)، ص ص. 106 – 125.

- الكفاح ضد ما تسميه بـ "الراديكالية الإسلامية".
- مساعدة الأفارقة في التخلّص من الأمراض الوبائية ومرض الصّيدا خصوصا.
- غزو السوق الأفريقي تحت غطاء سياسة تأييد التنمية والديمقراطية.

وقد توضّحت السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية منذ سنة 1996 من خلال الميزانية المعلنة لتلك السنة، والتي أكد خلالها الرئيس بيل كلينتون على أولوية الاقتصاد على العسكر، كما أكدت إدارته أيضا على الدبلوماسية التجارية وعلى أن مناطق التأثير لم يعد لديها مكان في الإستراتيجية الأمريكية، وهي رسالة وجّهت للطرف الأوروبي الذي كان يبسط سيطرته على القارة الأفريقية. [1]

ويمكن إبراز أهداف التحرك الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الصادر سنة 1997 والمعنون بـ "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا" والذي أعده فريق مستقل مكلّف من قبل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، حيث أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في طليعة الدول الصناعية الكبرى المستفيدة من الفرص الجديدة في أفريقيا، وتأسيسا على ذلك عملت الإدارة الأمريكية على إدماج القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي من خلال:

- تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجعة تحقق فرصا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

- العمل بقانون النمو والفرص في أفريقيا والذي أقره الكونغرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا.

- دعم سياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا الهادفة إلى الإصلاح الاقتصادي والسياسي في القارة، وهو ما لا يتعارض مع المبدأ الأمريكي المعلن بعد نهاية الحرب الباردة والذي عنوانه " التجارة بدلا عن المساعدات".

- العمل على منع النزاعات وإنهاء حروب التطهير العرقي لتحقيق الاستقرار والأمن وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية.

[1] Frédéric Leriche, " La Politique africaine des états -unis une mise en perspective," **Afrique Contemporaine**, n. 207 ( Mars 2003) pp. 7 – 23.

وقد شهدت فترة بيل كلينتون الرئاسية الثانية (1997–2001) تضاعفا للمساعدات الأمريكية لأفريقيا، حيث بلغت المساعدات الإنسانية نحو 600 مليون دولار فيما وصلت الاقتصادية منها إلى نحو 1.4 مليار دولار.[1]

ويأتي الاهتمام الأمريكي بأفريقيا أيضا، بالنظر إلى ما أصبحت تمثله القارة الأفريقية في سوق النفط العالمي، حيث سجلت سنة 2000 استيراد الولايات المتحدة لنسبة 15 % من النفط الخام من دول أفريقية واقعة جنوب الصحراء وهي نيجيريا وأنغولا وتشاد وغينيا الاستوائية والغابون والكونغو برازافيل وساحل العاج والكاميرون والكونغو الديمقراطية، وقد ارتفعت تلك النسبة سنة 2006 لتصل إلى 18%، أي ما يعادل حجم ما تستورده الولايات المتحدة من كندا أو المكسيك أو المملكة العربية السعودية أو فنزويلا، وهم أكبر الممونين للولايات المتحدة .[2]

وقد تم تسجيل بعض التراجع في استيراد النفط الأفريقي من قبل الولايات المتحدة بعد سنة 2011 بسبب الاكتشافات الأمريكية الداخلية في كل من منطقتي "باكن" بشمال "داكوتا" و"إيغل فورد" في ولاية تكساس، والذين ساهمتا في زيادة إنتاج الخام الأمريكي بنسبة تصل إلى نحو 33% في المتوسط، كما أن الإدارة الأمريكية زادت من استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء باعتباره صديقا للبيئة وأقل سعرا من زيت الوقود المنتج من النفط الخام، وذلك وفقا لزيادة الإنتاج من الآبار الصخرية.[3]

وبالرغم من هذا التراجع إلا أن تقرير الاستثمار الأفريقي لسنة 2015 الصادر عن مؤسسة "Analyse Africa" كشف عن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية عن باقي دول العالم في عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في القارة الأفريقية لسنة 2014 بواقع 97 مشروعا من مجموع 660 مشروعا، وهو ما يدل على الاهتمام الأمريكي المتزايد بالاستثمار في الإمكانيات والموارد الأفريقية.[4]

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول استنادا إلى تقرير مؤسسة "أكسفورد أتلنتيكا" للأبحاث والدراسات المنشور لسنة 2003 فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى القارة الأفريقية من ثلاث مرتكزات يتمحور أولها حول تكثيف التعاون العسكري مع الدول الأفريقية الصديقة، ويظهر ذلك مع

---

[1] لحسن الحسناوي، **مرجع سابق**، ص ص. 106 – 125.

[2] Frédéric Maury, " pourquoi ils aiment l'Afrique, " **Jeune Afrique**, n. 2398 – 2399, (24 / 12 / 2006 Au 06 / 01 / 2007) pp. 124 – 126.

[3] Cynthia Foreso and others, " Africa's Crude Petroleum Exports Declined Due to a Shrinking U.S. Market, " july 2015,
**www.usitc.gov/publications/332/executive_briefings/ebot_africancrudeoilexportsforesoyangyuan 7-6-15.pdf**

[4] Analyse Africa, " The Africa Investment Report 2015 and FDI Destination on the Rise, " 2016,
**www.africanbusinesscentral.com / wp-content/uploads/2016/01/the Africa investment-Report – 2015 – FDI –intelligence – Report.pdf**

كل من نيجيريا وبنين وساحل العاج والكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية، والذين توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاقيات عسكرية معهم تقتضي باستخدام الأمريكيين لمطاراتهم في حالات حدوث اضطرابات في المنطقة.[1]

كما عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات ثنائية مع كل من إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا في ديسمبر 2002 والتي تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في تلك البلدان لضمان أمن البحر الأحمر ومواجهة ما تسميه الولايات المتحدة بالتنظيمات الإرهابية، حيث تحتضن جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة في القرن الأفريقي، كما تتوفر على موقع في أوغندا يمكّنها من مراقبة دولة جنوب السودان والتي توجد بها آبار للنفط، إضافة إلى حصولها على تسهيلات في مناطق أخرى مثل كينيا وليبيريا.

وفي منطقة الساحل والصحراء تكثّف الولايات المتحدة تعاونها مع كل من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد في إطار ما يسمى بمكافحة الإرهاب، ويشار هنا إلى برنامج كلينتون والذي استمر في عهد بوش الابن وبعده وهو "فرقة المساعدة في عمليات التدريب الأفريقية" والذي يهدف إلى إشراك جنود أفارقة في قوات حفظ السلام، كما يختص بمراقبة البعثات والتدريبات اللوجستية وحماية اللاجئين.

ويتمثل أهم تحول شهدته العلاقات العسكرية الأمريكية الأفريقية منذ سنوات، في إنشاء القاعدة العسكرية الموحّدة للقارة الأفريقية المسماة "أفريكوم" سنة 2007 في فترة الرئيس الأسبق بوش الإبن والتي من بين أبرز أهدافها مراقبة مصادر الطاقة في أفريقيا، والتي بالرغم من نسبة الاعتماد الأمريكي الضعيف عليها، إلا أنّ الإدارة الأمريكية تعتبرها أمنا ومصلحة قومية تستخدمها كبدائل في حال تدهور الأوضاع في مناطق إمداد النفط الرئيسية.

أما المرتكز الثاني حسب تقرير مؤسسة "أكسفورد أتلنتيكا" فيتمثل في إيجاد بيئة سياسية مستقرة في القارة الأفريقية، من خلال تفعيل دور الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية الصراعات الأفريقية على غرار ما حدث في أنغولا سنة 2002 وفي السودان سنة 2005.

ويتمحور المرتكز الثالث حول تطوير حجم التجارة بين الولايات المتحدة ودول القارة الأفريقية.[2] حيث سجّل العام 2016 تبادلا تجاريا قدّر بنحو 49 مليار دولار توزّع بين نحو 22.4 مليار دولار مثّلت صادرات الولايات المتحدة، فيما بلغت الواردات الأمريكية من دول القارة الأفريقية ما مجموعه

[1] خالد حنفي علي، "النفط الأفريقي .. بؤرة جديدة للتنافس الدولي،" **السياسة الدولية**، م. 41، ع. 164 ( أفريل 2006) ص ص. 86-91.
[2] لحسن الحسناوي، **مرجع سابق**، ص ص. 106 – 25.

26.5 مليار دولار وهو رقم يثبت أهمية السوق الأفريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي سجّل ميزانها التجاري عجزا مع الأفارقة قدّرت قيمته بنحو 04 مليار دولار.[1]

وحسب إحصائيات 2015 فإن حوالي 31 % من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول الأفريقية جنوب الصحراء تتجه نحو دولة جنوب أفريقيا، فيما تذهب نسبة 19 % منها نحو نيجيريا ثم إثيوبيا فأنغولا فكينيا، وتتمثل الصادرات الأمريكية في آلات مختلفة وطائرات ومركبات ووقود معدني وآلات كهربائية، إضافة إلى منتجات زراعية بقيمة 2 مليار دولار تمثلت في القمح ولحوم الدواجن وحبوب وأغذية جاهزة وبقوليات.

أما الواردات الأمريكية من دول القارة الأفريقية (جنوب الصحراء) فلم تتجاوز 0.8 % من مجمل الواردات الأمريكية لسنة 2015، وقد تقلّدت دولة جنوب أفريقيا الصدارة في الدول المصدِّرة للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 39 % من مجمل الواردات الأمريكية من جنوب القارة تلتها أنغولا بنسبة 15% ثم نيجيريا ثم تشاد ثم ساحل العاج ثم باقي الدول بنسب مختلفة، وتستورد الولايات المتحدة من الدول الأفريقية جنوب الصحراء الوقود المعدني الخام والأحجار الكريمة (البلاتين والماس) والمركبات والكاكاو والحديد والصلب.

كما استوردت الولايات المتحدة مواد زراعية من دول جنوب القارة الأفريقية سنة 2015 بقيمة 2.3 مليار دولار، تمثلت في حبوب الكاكاو والبن والمكسرات ومعجون الكاكاو وزبدة الكاكاو والتوابل.[2]

**2- أوروبا والصراع على القارة الأفريقية:** يعتبر التواجد الأوروبي في أفريقيا تحدّ آخر لتركيا في القارة، نظرا لحجم ذلك التواجد من جهة ولاختلافه عن التواجد الأمريكي أو الآسيوي من جهة أخرى، فالعلاقات الأفريقية الأوروبية تعود إلى الفترة الاستعمارية باعتبار خضوع معظم الدول الأفريقية للاستعمار الأوروبي، كما أن المشاريع الأوروبية مع القارة الأفريقية حتى بعد استقلال الدول الأفريقية كانت أسبق من المشاريع الأمريكية أو الآسيوية.

ويمكن القول أن العلاقات الأفريقية الأوروبية الحديثة مرت بأربعة مراحل أساسية هي:

[1] United States Census Bureau, " Trade in Goods With Africa, " 2017, **www.census.gov/foreign-trade/ballance/coo13.html**

[1] Office of the united states Trade Representative, " countries and Regions," Africa, **www.vstr.gov/countries-regions/africa#**

**المرحلة الأولى من 1957 إلى 1963**: إذ سمحت اتفاقية روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة والمبرمة سنة 1957، بقيام ارتباط بين الجماعة الأوروبية وأقاليمها فيما وراء البحار عبر السماح بإقامة علاقات تجارية وتقديم إعانات مالية لبعض الدول الأفريقية وخاصة التي كانت مستعمرة أوروبية في السابق.

**المرحلة الثانية 1963 إلى 1973**: والتي تم خلالها إبرام اتفاقيتي "ياوندي" الأولى والثانية بالكاميرون سنة 1963، وهي أول اتفاقية بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و18 دولة أفريقية، تم التعرّض فيها للشأن التجاري، حيث نصّت على العمل بنظام التفضيلات الجمركية غير التبادلية لصالح بضائع الدول الأفريقية، كما سمحت بالتعاون في المجالات الفنية ومشاريع البنية التحتية.

**المرحلة الثالثة من 1975 إلى 2000**: حيث وقّعت اتفاقية لومي الأولى في دولة طوغو سنة 1975 بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجموعة من المستعمرات الأوروبية السابقة، والتي تجمعت تحت مسمى مجموعة ACP أي أفريقيا والكاريبي والباسيفيك، وتمحورت حول الشراكة والتضامن إذ شملت 46 دولة، وكانت أمانتها الدائمة في العاصمة البلجيكية بروكسل، وقد نصّت على تفضيلات جمركية غير تبادلية للصادرات من دول ACP إلى دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، كما شهد العام 1979 قيام نحو 58 دولة بتوقيع اتفاقية لومي الثانية ثم لومي الثالثة والرابعة سنتي 1984 و1995 ليصل عدد الدول المنضمّة لتلك الاتفاقية إلى نحو سبعين دولة.

**المرحلة الرابعة:** وتبدأ بتوقيع اتفاقية " كوتونو" بدولة بنين في 23 جوان 2000 بين الاتحاد الأوروبي ودول ACP التي وصل عددها إلى نحو 77 دولة منها 48 دولة افريقية و15 من الكاريبي و14 من الباسيفيك، والتي حددت مدّتها بعشرين سنة، حيث مثلت إطارا للتنمية بين الأطراف الأفريقية والأوروبية والكاريبية والباسيفيكية، واعتبرت أكبر إطار سياسي ومالي في العلاقات بين الشمال والجنوب، إذ بلغ حجم التجارة بين الاتحاد الأوربي وACP نحو 55 مليار يورو سنة 2004، أما المساعدات الأوربية لأفريقيا فقد ازدادت بشكل لافت، إذ قدّرت مساعدات التنمية المقدمة من الاتحاد الأوربي والمفوضية الأوروبية والدول الأوروبية فرادى إلى أفريقيا بنحو 15 مليار يورو سنة 2003 بعد ما كانت في حدود 5 مليار يورو سنة 1985.[1]

غير أن مؤتمر برشلونة بإسبانيا المنعقد سنة 1995 يعدّ تعبيرا عن أساس جديد للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط بما فيها دول شمال أفريقيا، حيث يقوم على مفهوم الشراكة في

[1] جورج ثروت فهمي، " أوروبا وأفريقيا..إستراتيجية جديدة للتنافس، " **السياسة الدولية**، م. 4، ع. 113 (جانفي 2006). ص ص. 152-60.

المستويات السياسية والأمنية والمجالين الاقتصادي والمالي والجوانب الاجتماعية والثقافية، غير أن هذه الشراكة لم تحقق أهدافها الساعية إلى الرخاء والاستقرار في البحر المتوسط، مما نتج عنه مشاريع بديلة كسياسة الجوار الأوروبي، ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط 2007.

وبشكل عام يمكن القول أن المشاريع الأورو متوسطية جاءت نتاجا لتحديات فترة ما بعد الحرب الباردة والتي برزت معها أزمات ومشاكل عديدة، كمشكلة الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى دول أوروبا وغيرها.[1]

غير أن ما يمكن ملاحظته عموما أن الدخول الأمريكي والآسيوي – الصين خصوصا – عرقل عملية تعزيز الوجود الاقتصادي الأوروبي في أفريقيا من جهة، إضافة إلى النظرة التاريخية السلبية لبعض الدول الأفريقية تجاه أوروبا من جهة أخرى، وهو ما أدى بالاتحاد الأوروبي سنة 2005 إلى تبنّي ما أطلق عليه ب "استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا: نحو ميثاق أورو أفريقي من أجل تعجيل التنمية في أفريقيا " والتي تتلخص في:

- تقوية الدعم الأوروبي لأفريقيا في المجالات الأكثر أهمية والتي تتعلق بمشاكل الفقر والتعليم ومكافحة الأمراض..

- اتباع مسار أكثر كفاءة في التعامل مع القضايا الأفريقية، وذلك باعتماد مفاهيم العدالة والشراكة وتبني مفهوم الحكم الراشد،[2] وهو ما ظهر جليا في قمة لشبونة بالعاصمة البرتغالية سنة 2007، حيث ركزت على مواجهة تحديات العولمة خاصة في مجال تدعيم المبادلات التجارية وقضايا الهجرة وحماية البيئة ومواجهة الصراعات والتعاون على حلها سلميا.[3]

ويعد البعد الاقتصادي مهما جدا في علاقة أوروبا بالقارة الأفريقية خاصة في المجال الطاقوي الذي يشهد تبعية للخارج بشكل كبير، حيث سجلت العلاقات التجارية لدول الاتحاد الأوروبي الثمان وعشرين مع أفريقيا نسبة 9% من مجمل تجارة أوروبا وذلك سنة 2014، وتعتبر أفريقيا مصدّرا رئيسيا للوقود المعدني نحو أوروبا، حيث بلغت واردات دول الاتحاد الأوروبي الطاقوية (النفط خصوصا) من أفريقيا مبلغا إجماليا قدره 91.5 مليار يورو حسب إحصائيات 2014، وحسب ذات السنة كان أهم ثلاث شركاء أفارقة للاتحاد الأوروبي هي الجزائر التي صدّرت نسبة 19% مما استورده الاتحاد تليها

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟** ( القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 2007 ) ص. 101.

[2] جورج ثروت فهمي، **مرجع سابق**، ص ص. 152- 60.

[3] لحسن الحسناوي، **مرجع سابق**، ص ص. 106- 25.

نيجيريا بنسبة 18% ثم جنوب أفريقيا بنسبة 12 %، حيث صدّرت الدول الثلاث نصف ما تستورده دول الاتحاد الأوروبي من مجمل القارة الأفريقية، وهو رقم مهمّ يثبت موقع الدول المذكورة في التجارة الأفريقية الأوروبية.[1]

وفي مجال الاستثمارات في القارة الأفريقية لازالت منطقة غرب أوروبا تحتل مركز الصدارة في حجم المشاريع المنفّذة في القارة الأوروبية وذلك بواقع 282 مشروعا من مجموع 705 مشروعا، وذلك حسب إحصائيات سنة 2015، وقد احتلت المملكة المتحدة المركز الأول أوروبيا بواقع 76 مشروعا تليها فرنسا بواقع 53 مشروعا وألمانيا بـ 37 مشروعا ولوكسمبورغ بـ 16 مشروعا. [2]

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن القارة الأفريقية تحتل مركزا مهما في استراتيجية الاتحاد الأوروبي مجتمعة واستراتيجية الدول الأوروبية فرادى، نظرا لإمكانيات القارة الطاقوية من نفط وغاز ومعادن وفرص استثمارية في مجالات الطاقة البديلة وخصوصا الشمسية، لذلك يستمر الصراع الدولي بين المناطق المختلفة حول العالم لأجل الاستفادة من تلك الموارد، وهو ما يضع المسؤولين الأفارقة أمام تحدّ كبير يتمثل في التعامل مع تلك الدول واستغلال تواجد شركاتها من أجل تنمية دولهم وتطويرها.

**3- القوى الآسيوية والصراع الدولي على القارة الأفريقية:**

إضافة إلى ما سبق يمكن اعتبار نشاط الآسيويين في أفريقيا تحدّ آخر للحكومة التركية ولتوسعها في القارة الأفريقية، نظرا لحجم العلاقات المتطور خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة. وتعد الصين أهم الدول التي تنشط بالقارة الأفريقية على مستويات عدة إضافة إلى عدة دول أخرى كاليابان والهند وكوريا الجنوبية...

**3-1 الصين:** يبدو أن موجة الصراع ضد القوى الإستعمارية والرغبة في التحرر لدى الدول الأفريقية والتي بدأت في خمسينيات القرن الماضي كانت هي الأسس التي انطلقت منها العلاقات الصينية الأفريقية، حيث كانت الصين خلال تلك المرحلة تركز على الإيديولوجيا الاشتراكية في علاقاتها مع الدول الأفريقية.

وضمن سعي الصين الشعبية للإعتراف بها داخل منظمة الأمم المتحدة أقامت بكين علاقات دبلوماسية مع 44 دولة أفريقية مبنية على مبدأ التعايش السلمي المحدد من طرفها والذي يقوم على المبادئ التالية:

---

[1] Eurostat, "Africa – EU –Key Statistical in dicotors, "
**www.ec.europo.en/eurostat/statistics-explained/index.pRp /Africa- EU –Key Statistical in dicotors#International_trade**

[2] Analyse Africa," The Africa Investment Report 2015 ….. , **op.cit**.

- الاحترام المتبادل للسيادة والتكامل الإقليمي.
- عدم الإعتداء من قبل أي طرف على الآخر.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.
- المساواة والمصلحة المشتركة.

وإذا كان العامل الإيديولوجي هو الذي حكم العلاقات الصينية الأفريقية في فترة الحرب الباردة فإن السياسة الصينية بعد الحرب الباردة تحولت نحو منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والإستثمارات مع الدول الأفريقية، إضافة إلى عاملين آخرين هما مبدأ "الصين الواحدة" لأجل عزل تايوان، وثانيا لأجل تعديل التوازن في مواجهة الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، لذلك تسعى الصين لرفع مستويات التعاون بين سكان الجنوب وتشكيل مجموعة "البركس" المتكونة من دول البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهو منتدى يطالب بإصلاح المؤسسات الدولية الرئيسية من أجل تحقيق نظام يضم الجميع ويحقق مزيدا من العدل والمساواة[1].

كما تجلّى الإهتمام الصيني بأفريقيا أكاديميا من خلال قيام الحكومة الصينية بتسيير إنشاء عدد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة بالشؤون الأفريقية ومنها معهد غرب آسيا للدراسات الأفريقية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ومركز الدراسات الأفريقية بجامعة "بيكنغ" وجامعة "السانغتان" ومعهد بحوث التنمية الأفريقية والآسيوية التابع لمركز بحوث التنمية بمجلس الدولة ومركز بحوث التعليم الأفريقي بجامعة" زهيغانغ نورمال" والجمعية الصينية للدراسات الأفريقية، إضافة إلى مراكز ومعاهد أخرى عديدة، إضافة إلى تقديم آلاف المنح الدراسية للطلبة الأفارقة بهدف تقريبهم من الثقافة الصينية وصناعة نخب تقود أفريقيا مستقبلا [2].

ويعتبر منتدى التعاون الصيني الأفريقي المسمى اختصارا بـ"فوكاك" الذي أنشِئ بمبادرة من الصين سنة 2000 بمثابة الأساس الجديد لانطلاق حقبة جديدة من التعاون الإقتصادي بين الطرفين، حيث

برهنت الصين خلاله عن رغبتها في الإنفتاح والتعاون والتبادل التجاري مع دول القارة الأفريقية عبر إقدامها على خطوة هامة تمثلت في إلغاء جميع ديون الدول الأفريقية والتي بلغت قيمتها 10.5 مليار يوان صيني أي نحو 1.27 مليار دولار من دون شروط، كما اقترح الصينيون خلال المنتدى التعاون مع الأفارقة لرفع الحواجز الجمركية وغيرها من الإجراءات المعيقة للتبادل التجاري.

---

[1] ألآولي اسماعيل،" العلاقات الصينية الأفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية،" السبت 2014/04/19
**www.studies.aljazeera.net/ar/issues/2014/04/201441917164379610.html**

[2] رضا محمد هلال،" الوجود الإقتصادي الصيني في أفريقيا: الفرص والتحديات،" **السياسة الدولية**، م.41، ع.163 (جانفي2006) ص ص.143-48.

كما تبنت الصين إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية والتعاون في مجال السياحة، وتعهدت برعاية 300 دورة تدريبية لصالح الأفارقة في مجالات إدارة الإقتصاد والزراعة والصحة والتعليم والتقنية والإعلام كما شجعت مواطنيها على التوجه إلى أفريقيا على غرار مصر ودول المغرب العربي وجنوب أفريقيا[1].

ونتيجة لذلك تضاعفت التجارة بين الطرفين حيث تجاوزت قيمتها 10 مليار دولار سنة 2000.[2] ووصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 55.5 مليار دولار سنة 2006 بزيادة 40 % مقارنة بسنة 2005، لتصل إلى 198.5 مليار دولار سنة 2012 أي بزيادة نسبتها 357% في ظرف ست سنوات، وقد بلغت الصادرات الصينية لأفريقيا سنة 2012 نحو 85.3 مليار دولار مقابل 113مليار دولار واردات من أفريقيا، لتصبح القارة الأفريقية ثاني أكبر سوق خارجي للشركات الصينية محققة نسبة 30% من إجمالي مبيعاتها في الخارج لسنة 2011.

وقد عملت الصين منذ 2011 على تعزيز نشاطها الإقتصادي في أفريقيا من خلال توقيعها لاتفاقيات عديدة مع المؤسسات التكاملية الأفريقية بدءا بالإتحاد الأفريقي والجماعة الإقتصادية لغرب أفريقيا "إيكواس" وجماعة شرق أفريقيا "إياك" وغيرهما، وقد أدت السياسات الصينية الجديدة إلى زيادة الإستثمارات الصينية في القارة الأفريقية، والتي تنوعت بين استثمارات مباشرة في قطاع التصنيع واستكشاف النفط والغاز واستخراج المعادن، وقد ساهمت قمة المنتدى الصيني الأفريقي "فوكاك" المنعقدة في بيجين لسنة 2012 في تأسيس صندوق التنمية الصيني الأفريقي"كادف" كآلية لتشجيع الإستثمارات الصينية في أفريقيا، حيث وافق الصندوق نهاية 2012 على استثمار نحو 2.4 مليار دولار في 61 مشروعا شمل 30 بلدا أفريقيا وذلك بالإضافة إلى نحو 1.8 مليار دولار تم استثمارها قبل ذلك في 53 مشروعا عبر أفريقيا.

وتتمثل أهم قطاعات الإستثمار في أفريقيا في الكهرباء والمواصلات وتكنولوجيا الإتصالات والمعلوماتية، إضافة إلى قطاع البنية التحتية، ومن بين أهم الدول الأفريقية المستفيدة من هذه الإستثمارات نذكر نيجيريا وأنغولا والجزائر والسودان وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا والتي تتميز أغلبها بإمكانياتها النفطية الكبيرة، وهو ما يدل على براغماتية الصين في علاقاتها الإقتصادية.

وكغيرها من الدول الكبرى تقدّم الصين مساعدات مختلفة للقارة الأفريقية وذلك عبر منح وقروض بلا فوائد من أجل تمويل مشاريع عديدة تتمثل في مبان حكومية وملاعب وطرقات..، وقد بيّن مجلس

---

[1] كاظم هاشم نعمة، **إفريقيا في السياسة الدولية** (ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط.1، 2005) ص.361.

[2] الحسناوي، **مرجع سابق**، ص ص. 106-25.

الدولة الصيني سنة 2011 أن 40% من مساعدات الصين لأفريقيا تم تنفيذها من خلال منح تبعتها قروض بلا فوائد، حيث منحت الصين أفريقيا قروضا امتيازية في الفترة من 2010 إلى ماي 2012 بقيمة بلغت نحو 11.3 مليار دولار، كما شملت المساعدات إلغاء بعض القروض المترتبة على الدول الأفريقية، وقد قدرت الحكومة الصينية مساعداتها للقارة الأفريقية بنحو 1.4 مليار دولار سنة 2009[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الصين تتميز عن الغرب عموما بخاصيتين مهمتين في تعاملها مع دول القارة الأفريقية أولهما عدم وضع مشروطيات سياسية، وثانيهما أنها تشتري مواد أولية بأسعار مرتفعة وتبيع مواد استهلاكية بأسعار رخيصة وهذا عكس العلاقة التي تربط أفريقيا بالغرب والقائمة على الإختلال الكبير في المبادلات التجارية، مما جعل الدول الأفريقية تفضل التعامل مع الصين في كثير من الميادين بدلا من الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة، وما يؤكد هذا التوجه القمة الصينية الأفريقية التي عقدت سنة 2006 لتقييم المنجزات المحققة والتي حضرها رؤساء 43 دولة أفريقية وممثلين عن خمس دول أخرى، وقد أعطى هذا الإجتماع مؤشرا واضحا على مدى أهمية وثقل الدور الصيني في أفريقيا وثقة الدول الأفريقية بهذا الدور، خاصة وأن الصين لا تسعى لهيمنة سياسية أو استعمارية وهو ما سيعزز دورها أكثر في أفريقيا[2].

**2-3 القوى الآسيوية الأخرى:** فضلا عن الصين تتواجد بأفريقيا عديد الدول الآسيوية التي تسعى هي الأخرى إلى تعظيم استفادتها من موارد وإمكانيات القارة، ومن أبرز هذه الدول نجد اليابان والهند وكوريا الجنوبية.

**اليابان:** كانت اليابان تمثل أكبر شريك اقتصادي آسيوي للقارة الأفريقية إلى غاية سنة 2000 عندما انتزعت منها الصين الصدارة، حيث أطلقت الحكومة اليابانية منذ سنة 1993 ما أسمته "مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا" والمسمى اختصارا بـ (TICAD) وذلك بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) وكذلك مع مكتب مستشار منظمة الأمم المتحدة الخاص بأفريقيا، وقد تصدرت اليابان آنذاك الجهود الآسيوية للتنسيق مع القادة الأفارقة.

وقد ارتفع الإستثمار الياباني المباشر في أفريقيا من 758 مليون دولار سنة 2000 إلى نحو 10.5 مليار دولار سنة 2014.

[1] ألآولي إسماعيل، **مرجع سابق**.

[2] Frédéric Maury, **op.cit**, pp.124-26.

وقد أعلن رئيس الوزراء الياباني "شينزو آبي" سنة 2013 عن تخصيص بلاده لمبلغ 32 مليار دولار كدعم ضخم لمشاريع التنمية في القارة الأفريقية وذلك لمدة خمس سنوات، أي حتى نهاية سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية تدفقات اليابان نحو أفريقيا تركّز على المساعدة الإنمائية بدلا من الإستثمار التجاري من قبل القطاع الخاص والذي تعتمده عديد الدول.

وقد قدمت اليابان مشاريع عديدة في أفريقيا تذكر الدراسة منها تخصيص مبلغ 570 مليون دولار كمساعدة انمائية لتطوير منطقة ممر "ناكالا" الذي يمتد من شمال موزمبيق إلى مالاوي وذلك في سنة 2016، كما تهتم اليابان أيضا بتنمية الموارد البشرية في القارة الأفريقية ومن مشاريعها في هذا الشأن إطلاق الحكومة اليابانية لمبادرة التعليم في مجال الأعمال التجارية لصالح الشباب الأفارقة الذين استفادوا من فرصة مواصلة دراساتهم العليا في 58 جامعة يابانية، حيث شرعت الدفعة الأولى في الدراسة في سبتمبر 2015 بنحو 156 طالبا.

وتتفوق اليابان في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الأفارقة بميزات تنافسية في مقابل أطراف دولية أخرى، تتمثل في جودة منتجاتها وخبراتها في مجال توليد الطاقة وتصنيع معدات البناء والآلات والتكنولوجيا العالية، غير أن هذه الميزات قد لا تكون محفزة لعديد الدول الأفريقية الضعيفة اقتصاديا والتي يبحث قادتها عن شركاء استثماريين بأقل التكاليف، غير أن عديد القادة الأفارقة سجلوا لليابانيين امتيازهم عن غيرهم بأخلاقيات العمل.

وبالرغم من اعتماد اليابان على نفط الشرق الأوسط بنسبة تتجاوز 80%، فهي لا تخفي قلقها خاصة في ظل الهيمنة الأمريكية وعدم الإستقرار في المنطقة، مما يدفعها إلى العمل على اختراق مناطق النفط في أفريقيا والبحث على فرص استثمارية هناك.

وفي المجال الأمني يشارك المئات من الجنود اليابانيين ضمن قوات حفظ السلام الأممية في عديد المناطق في أفريقيا مثل جوبا عاصمة دولة جنوب السودان، وذلك لتقديم الدعم الهندسي واللوجستي لعمليات الأمم المتحدة هناك، حيث رصدت الحكومة اليابانية نحو 320 مليون دولار لدعم جهود حل النزاعات وتخفيف الكوارث في أفريقيا، كما خصصت مبلغ 25 مليون دولار لتسهيل الحل السلمي للأزمة في جنوب السودان، كما تعمل اليابان مع دول جوار جنوب السودان كإثيوبيا للمساعدة في حل الأزمة هناك[1].

[1] Kingsley Ighobor," Boost in Japan-Africa ties,"april 2016,
**www.un.org/africarenewal/magazine/april-2016/boost-japan-africa-ties**

**الهند:** تسعى الهند إلى الاستفادة من القارة الأفريقية في تحقيق مجموعة من المصالح أهمها:

– تأمين احتياجاتها من المواد الخام خاصة النفط والغاز.

– الرغبة في استثمار حجم السوق الأفريقي الكبير من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات الهندية.

– حشد التأييد الأفريقي لصالح القضايا الهندية في المحافل الدولية خاصة قضية كشمير، والتسلح النووي والطموح الهندي للفوز بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

وفيما يخص حجم التجارة بين الهند وأفريقيا فإنه ارتفع من مليار دولار سنة 1991 إلى 5.5 مليار دولار سنة2001 ثم إلى 16 مليار دولار سنة 2006 وصولا إلى 30 مليار دولار سنة 2008 ومن أهم الشركاء نجد نيجيريا ومصر وجنوب أفريقيا والسينيغال.

وتتركز معظم الإستثمارات الهندية في أفريقيا حول قطاعات البتروكيماويات والصناعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والمنسوجات والألياف الصناعية والدهانات والأدوية والسيارات ومكوناتها.

وتشارك الهند كذلك بشكل شبه دائم في معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ وبناء السلم في أفريقيا، حيث تتواجد في كل من سيراليون والصومال والكنغو الديمقراطية[1].

وعلى مستوى النفط تسعى الهند للحصول على نصيب من موارد الطاقة الأفريقية وهو ما ظهر في صراعها مع الصين في أكتوبر 2004 عندما قدمت الهند عرضا على الحكومة الأنغولية لشراء حقوق استغلال بعض حقول النفط، غير أن الصين تدخلت بعرض أقوى يتضمن سعرا أعلى مما أدى بها إلى ربح الصفقة، وبرغم ذلك استطاعت الهند عن طريق شركتها ONGC من الحصول على نسب معتبرة في قطاع النفط السوداني، ومشاريع أخرى مختلفة[2]. وحسب إحصائيات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية لسنة 2013 فإن الهند استوردت نسبة 16% من احتياجاتها النفطية من أفريقيا توزعت بين نيجيريا بنسبة 8% و8% موزعة على دول أفريقية أخرى أهمها أنغولا[3].

---

[1] حسين حمودة،" العلاقات الهندية الأفريقية،" في محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الأفريقي2007/2008** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار.5، أكتوبر 2005)، ص ص.582-87.

[2] خالد حنفي، **مرجع سابق**، ص ص.86 -91.

[3] The Maritime Executive," India's Oil Supply and Demand Gap Widening,"2014, **www.maritime-executive.com/article/indias-oil-supply-and-demand-gap-widening-2014-07-01**

كما تهتم دول أخرى على غرار ماليزيا أيضا بالقارة الأفريقية، حيث تتواجد شركة بتروناس التابعة للحكومة الماليزية في عديد من الدول الأفريقية كالجزائر ومصر وغينيا الإستوائية وأنغولا، كما أنها تمتلك استثمارات مهمة في دولة السودان، وقد بلغت استثماراتها في أفريقيا سنة 2011 نحو 19 مليار دولار[1].

يمكن القول في نهاية هذا المبحث أن القارة الأفريقية قارة مستهدفة عبر التاريخ منذ مؤتمر برلين 1884-1885 وإلى غاية سنوات الإستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين والتي أنهت مرحلة الإستعمار المباشر لتبدأ مرحلة أخرى وهي مرحلة التدخل في القارة تحت مسمّى المساهمة في مشاريع التنمية والتطوير، لتدخل القارة مع نهاية الحرب الباردة مرحلة أخرى والتي نتجت عن تجليات العولمة وتدفقاتها، خاصة مع إمكانيات القارة المكتشفة حديثا في مجال الطاقة سواء بالنسبة للنفط والغاز والمعادن والطاقة البديلة خصوصا الشمسية منها، فضلا عما تمثله القارة الأفريقية من سوق استهلاكية معتبرة، غير أن ما يهم الدراسة – بعد التعرض لموضوع الأطراف الدولية المتصارعة على القارة والتي تعتبر تحديا لتركيا التي تسعى إلى تعميق وتطوير علاقاتها مع القارة الأفريقية– هو بيان الميزات التي يمكن أن تختص بها تركيا عن غيرها من الدول الراغبة في تطوير علاقاتها مع القارة، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– تاريخها مع القارة الأفريقية والذي لم يكن تاريخا داميا ولا استعماريا، وهذه أفضلية لتركيا عن غيرها من الدول الأخرى خصوصا الأوروبية منها.

– تقاربها الحضاري مع جلّ الدول الأفريقية والتي يدين معظمها بالدين الإسلامي، وهو أمر تتفرد به تركيا عن منافسيها الدوليين، ويمكن أن تستثمره لصالح مزيد من تطوير علاقاتها بدول القارة.

– نهج الحكومة التركية المختلف عن نظرائها الدوليين في أفريقيا، حيث تعتمد مقاربة رائدة أساسها الأول الإهتمام بالإنسان الأفريقي ومحاولة توفير أهم ضرورات العيش له مباشرة كآبار المياه النظيفة وبناء المدارس والمستشفيات والمساجد، فضلا عن مشاريع الزراعة وغيرها، وكلها مشاريع تسهر الحكومة التركية على تنفيذها بذاتها، من خلال تسخير وكالات ومنظمات حكومية وغير حكومية لأجل ذلك، وهو ما لا تنفذه عديد الدول التي تقتصر على تقديم مساعداتها كمبالغ تدفع لصالح القادة والزعماء السياسيين الذين قد يوجهوا تلك الأموال بعيدا عن مصالح المواطنين الأساسية

[1] Tim Steinecke," Malaysia – Africa's Silent Partner," 30/05/ 2016, **www.thediplomat.com/2016/05/malaysia-africas-silent-partner/**

أما الأساس الثاني فيتمثل في دعم مشاريع البنية التحتية والتي تعد أساسا لتطوير وتفعيل العلاقات التجارية وتسهيل مناخ الإستثمار في الدول الأفريقية.

– اعتماد الحكومة التركية لدبلوماسية التعليم والتدريب، حيث تخصص سنويا منحا لصالح الطلبة الأفارقة للدراسة في تركيا، كما تقوم مختلف الوزارات التركية بتنسيق دورات تكوينية للأفارقة يشرف عليها مختصون أتراك في مختلف القطاعات، كالجيش والشرطة وقطاع التكوين والتمهين والصحة والزراعة، وجميعها مهمة في سبيل تطوير التنمية داخل القارة الأفريقية.

– تنويع الحكومة التركية لأساليبها في التعاطي مع قضايا القارة الأفريقية، وذلك عبر مساهمتها ومشاركتها في مشاريع المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة) من جهة والأفريقية (الإتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الجهوية) من جهة أخرى، إضافة إلى استثمارها للمؤسسات ذات الطابع الإسلامي العالمي كمنظمة التعاون الإسلامي التي تعتبرها تركيا وسيلة مهمة لتعميق علاقاتها مع مختلف مناطق العالم.

## المبحث الرابع: مستقبل العلاقات التركية الأفريقية

يمكن القول في مستهل هذا المبحث أن حاضر العلاقات التركية الأفريقية يعد أساسا للتنبؤ بالمستقبل وإذا كان ذلك الحاضر جيدا وايجابيا، فيمكن أن يقود إلى توقع مستقبل ايجابي أيضا، خاصة بالنظر إلى ما أنجز منذ سنة 2002 من تطور في العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، حيث تتوالى زيارات المسؤولين السياسيين من وقت لآخر بشكل متزايد ومن الاتجاهين، كما أن العلاقات الدبلوماسية وصلت إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من تطور في الفترة ما بين 2002 إلى 2015 والتي انتقلت من خلالها عدد السفارات التركية في أفريقيا من بضع سفارات إلى تسع وثلاثين سفارة جديدة إضافة إلى أربع قنصليات، كما ارتفع عدد البعثات الدبلوماسية الأفريقية في تركيا من (16) بعثة إلى أكثر من اثنين وثلاثين، كما ارتفع حجم التجارة السنوية بين الطرفين من نحو 5.5 مليار دولار لسنة 2004 إلى أكثر من 20 مليار دولار لسنة 2015 والرقم مرشح للارتفاع خاصة مع ايجابية وتطور العلاقات سنة بعد سنة.

كما كسرت الاستثمارات التركية في أفريقيا حاجز (6) مليار دولار، والرقم يتجه للزيادة خصوصا مع توقيع الحكومة التركية لعديد الاتفاقيات التجارية الجديدة مع عديد الدول الأفريقية، إضافة إلى زيادة الرّحلات الجوية التركية المباشرة لنحو أكثر من 46 وجهة في أكثر من 28 بلدا أفريقيا، وهو مؤشر معتمد في نظريات العلاقات الدولية تقاس به كثافة العلاقات بين الأقطار الدولية.

وفي المجال الإنساني أنشأت تركيا مكاتب لوكالة التعاون والتنسيق التابعة للحكومة التركية TIKA في أحد عشر بلدا أفريقيا بغرض مساعدة الفئات المحرومة في القارة الأفريقية، فضلا عن البعثات التعليمية الأفريقية في تركيا التي تدرس مجانا في الجامعات التركية، إضافة إلى الدور الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية التركية في سبيل تطوير وتنمية دول القارة الأفريقية، وهو الذي ولّد قبولا شعبيا واجتماعيا لدى المواطنين الأفارقة نحو التواجد التركي في دولهم.[1]

غير أن الدراسة ترشد إلى ضرورة التمييز في النظرة المستقبلية للعلاقات التركية الأفريقية بين دول شمال أفريقيا من ناحية وبين دول أفريقيا جنوب الصحراء من ناحية أخرى، فالعلاقات التركية مع دول شمال أفريقيا العربية شابها الكثير من التغيير خاصة في المواقف السياسية والعلاقات الدبلوماسية، وذلك نتاجا لما خلفته موجة التحولات السياسية هناك بشكل خاص والتي شكلت منطلقا للتحولات السياسية في المنطقة العربية بشكل عام، وهو ما يمكن بحثه من خلال المطلب الموالي.

[1] Mehmet Özkan, " A post – 2014 Vision for Turkey – Africa Relations, " **Insight Turkey**, Vol. 16, No.4, 2014, pp.23-31.

## المطلب الأول: مستقبل العلاقات التركية الشمال أفريقية بعد 2011

### أولا: مستقبل العلاقات التركية التونسية

يبدو أن الموقف الرسمي التركي المساند للتحولات السياسية في المنطقة العربية بشكل عام وفي تونس بشكل خاص ساعد على تطوير وتوسيع دائرة العلاقات التركية التونسية إلى مجالات عديدة وهو ما عبر عنه السفير التركي في تونس عمر فاروق دوغان والذي اعتبر بأن تونس تعد بلدا مثاليا في شمال أفريقيا، وواصفا المشاريع الثنائية التركية التونسية بالمتنوعة والمتعددة، والتي تأسست على الماضي التاريخي والحضاري المشترك منذ 1574 (دخول الأتراك إلى تونس) حتى سنة 1881 (دخول الفرنسيين إلى تونس) وهي فترة تجاوزت الثلاث قرون[1].

وقد حرص القادة الأتراك على ربط علاقات جيدة مع قادة حركة النهضة في تونس، والتي يتقاربون معها فكريا، معتبرين تونس حليفا استراتيجيا لتركيا في المنطقة، وهو ذات الأمر الذي توافق مع القيادة التونسية الجديدة بعد 2011 والتي فضلت اتباع سياسات جديدة مختلفة عن القيادة التونسية السابقة أساسها البحث عن حلفاء جدد من غير الأوروبيين حتى يحققوا دعما للمشروع الوطني الديمقراطي الجديد في البلاد.[2]

وقد عبّر الرئيس التونسي السابق الدكتور المنصف المرزوقي عن الدعم التركي لتونس في خطابه في شهر فيفري سنة 2014 عند افتتاحه للملتقى المغاربي التركي للثقافة والإقتصاد عندما أشار إلى التاريخ المشترك بين البلدين، وإلى أن تركيا تدعم تونس سياسيا وعسكريا وأمنيا واقتصاديا دون شروط.[3]

وقد عقد البلدان عديد الاتفاقيات بدءا بمعاهدة صداقة وتعاون وقّعت في سبتمبر2011 واستحدثا مجلسا أعلى للتعاون الإستراتيجي التونسي التركي والذي عقد دورته الأولى يومي 05 و06 جوان 2013، وقد شمل التعاون الثنائي مجالات التجارة والتمويلات المالية والصناعة والصحة والتربية والتعليم العالي وتكنولوجيا الإتصالات، وتشهد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ "الثورة التونسية" حركية كبيرة في الإتجاهين، إذ زار رجب طيب أردوغان تونس سنة 2011 عندما كان رئيسا للوزراء مباشرة بعد نجاح التحول السياسي في تونس، ثم زارها مرة أخرى سنة 2013 عندما تقلّد رئاسة

---

[1] موقع تركيا بوست،" سفير تركيا: تونس بلد مثالي ومشاريع التعاون التركي التونسي عديدة،"2017/02/23،
**www.turkey-post.net/p-189609/**

[2] الزبير خلف الله، " قراءة في العلاقات التونسية من زوايا مختلفة،" 11سبتمبر 2014،
**www.turkpress.co/node/1706**

[3] موقع نون بوست"الرئيس التونسي يشيد بالملتقى المغاربي التركي،" 25فبراير 2014،
**www.noonpost.org/content /1934**

الجمهورية التركية، وهو ما يدل على عمق العلاقات بين الطرفين، ومن الجهة الثانية سجلت سنة 2017 زيارتين لوزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي إلى تركيا في جانفي بعد دعوة من نظيره التركي مولود شاوش أوغلو[1]، ثم الزيارة الثانية في شهر جوان 2017 أين التقى الوزير التونسي الرئيس التركي أردوغان واستعرض معه ملفات التعاون الثنائي متفقا معه على عقد الدورة الثانية للمجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي على مستوى رئيسي حكومتي البلدين بدءا من سنة 2018 وذلك بأنقرة التركية[2].

يبدو من خلال ما تقدم من تصريحات وزيارات متبادلة بين الطرفين مدى عمق العلاقات التونسية التركية التي تأسست من رغبة الأتراك في مد جسور العلاقات مع منطقة شمال أفريقيا التي يربطها ماض تاريخي وحضاري مشترك من ناحية ومن ناحية ثانية تأكيد تركيا على سياستها الخارجية الجديدة المتبناة منذ 2003 المنفتحة على العالم الخارجي، وثالثا التأكيد على دعم الشعوب والنظم الديمقراطية لأجل تحقيق أهدافها، فالديمقراطية تحقق الإستقرار وهذا الأخير يفتح فرص التعاون والتجارة والإستثمار.

**ثانيا: مستقبل العلاقات التركية الليبية**

يمكن القول أن تركيا كانت من بين أكبر المتضررين مما آلت إليه الأوضاع في ليبيا منذ سنة 2011، وذلك قياسا إلى ما تقدم ذكره من علاقات اقتصادية وتجارية واستثمارات في فترة حكم العقيد معمر القذافي تجاوزت مبلغ 15مليار دولار، وبالرغم من اعتراف تركيا بالمجلس الوطني الإنتقالي الذي خلف نظام القذافي، إلا أن تطور الأحداث فيما بعد واستمرار الفوضى وعدم الإستقرار في ليبيا -بالرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني والتي حظيت بالإعتراف الدولي- لا زال يعرقل عودة المستثمرين الأتراك إلى إتمام مشاريعهم في ليبيا، وقد عبّر عن ذلك السفير التركي في طرابلس أحمد إيدن دوغان في حديثه لوسائل الإعلام عن حالة عدم الإستقرار السياسي في ليبيا، والتي رأى أنها تؤثر على الإقتصاد الليبي بدءا بالثروة النفطية، حيث تراجع إنتاج النفط من 1.7 مليون قبل الأزمة إلى 0.7 مليون سنة 2017، وقد أكّد السفير التركي أيضا على أن ليبيا تعد سوقا جذابة بالنسبة لقطاعي التجارة الخارجية والسياحة والإستثمار لتركيا، حيث ذكر بأن الشركات قبل الأزمة كانت لديها لمسات في معظم قطاعات التنمية في ليبيا والتي ذكر منها تجارة الملابس والأثاث ومستلزمات

[1] موقع باب نات،"العلاقات التونسية التركية: اتفاقيات تعاون وشراكة في جل المجالات تعززت بعد الثورة" 2017/01/07،
**www.bab net./cadredetail-** 13653

[2] موقع وزارة الخارجية التونسية،"زيارة وزير الخارجية إلى تركيا: عزم تركي على دعم تونس واستعداد لمعالجة الإختلال في الميزان التجاري بين البلدين،" 2017/06/16،
**www.diplomatie.gov.tn/index?id="&l=1**

البناء المختلفة، مشيرا إلى انخفاض حجم التبادل التجاري من مبلغ 3 مليار دولار قبل ثورة فبراير 2011 إلى نحو 01 مليار دولار سنة 2017.

وانطلاقا مما تقدم يمكن القول أن الحكومة التركية وحرصا منها على إتمام مشاريعها في ليبيا تسعى جاهدة إلى تفعيل الجهود الدولية والإقليمية من أجل وصول الأطراف المتنازعة في ليبيا إلى حل سياسي يضمن الأمن والإستقرار للبلاد، خاصة أن هناك ثلاث حكومات تتنازع السيطرة على البلاد، منها اثنتين في طرابلس وهما "الوفاق الوطني" و"الإنقاذ" إضافة إلى "الحكومة المؤقتة" لمدينة البيضاء شرق ليبيا، والتي نتجت عن برلمان طبرق[1].

**ثالثا: مستقبل العلاقات التركية المصرية**

يبدو أن العلاقات التركية المصرية ستستمر في التوتر، وذلك بناءً على الإختلاف المطلق في مواقف الطرفين منذ الإنقلاب الذي قاده عبد الفتاح السيسي في يوليو 2013، والسياسات التي ترافقت معه من اعتقالات وتعذيب وأحكام إعدام وتضييق على الحريات بشكل عام، وهو ما دأبت القيادة التركية على انتقاده سواءً في الخطابات الرسمية للقادة الأتراك، أو ضمن المحافل الدولية على غرار طلب الرئيس التركي أردوغان من مجلس الأمن في أوت 2013 فرض عقوبات على نظام السيسي، هذا الأخير الذي عارض هو الآخر ترشيح تركيا للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن[2].

وبالرغم من الحديث عن مساع للمصالحة، فإن الواقع العربي والدولي، والإختلاف المطلق في توجهات وأفكار القيادتين وممارساتهما يجعل مسألة التوافق بعيدة المنال، فالإنقلاب الذي حدث في مصر نقل العلاقات التركية المصرية من درجة التحالف الإستراتيجي خلال حكم الرئيس المصري المنتخب الدكتور محمد مرسي، إلى درجة العداء والإختلاف الكلي خلال حكم العسكر بقيادة السيسي لتبقى العلاقات تراوح مكانها في التوتر حتى إشعار آخر.

[1] موقع تركيا بوست،"سفير أنقرة بطرابلس : ليبيا سوق جذابة بالنسبة لتركيا،" 15يونيو 2017،
**www.turkey- post.net/p-2064488/**

[2] إسراء محمود، "إلى أين تتجه العلاقات التركية مع مصر،" 22 أكتوبر 2015،
**www.turkey-post.net/p-82437/**

**رابعا: مستقبل العلاقات التركية الجزائرية**

تعد الجزائر من أفضل دول شمال أفريقيا استقرارا وهو ما ينعكس إيجابا على العلاقات مع تركيا التي حققت منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا أرقاما مهمة في علاقاتها مع دول شمال أفريقيا عموما والجزائر خصوصا، وذلك بالنظر إلى حجم الإستثمارات التركية في الجزائر والعلاقات التجارية بين البلدين، والتي تم شرحها ضمن الفصل الثاني من الدراسة، وانطلاقا من ذلك يمكن القول أن العلاقات الجزائرية التركية مرشحة للإستمرار والتطور في ظل المناخ الإيجابي القائم، غير أنه يمكن الإشارة إلى نقطة مهمة وهي ضرورة وجود تنسيق تركي مع الجزائر لمعالجة الأزمات في المنطقة، باعتبار وزن الجزائر وارتباطها جغرافيا بالدول التي شهدت تحولات سياسية في المنطقة على غرار كل من تونس وليبيا، وهو ما تم الحديث عنه منذ زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى الجزائر يوم 19نوفمبر2014، ثم زيارة الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال بعدها بأربعة أيام إلى الدوحة فيما فُسّر بأنه تنسيق جزائري تركي قطري لأجل قيادة الأطراف الليبية المتصارعة إلى طاولة الحوار، خاصة أن قطر وتركيا على علاقة إيجابية ببعض الأطراف الفاعلة في الداخل الليبي، وهو ما من شأنه دفع الأزمة الليبية إلى الحلحلة[1]. وقد بادرت الجزائر منذ سنة 2014 إلى احتضان عديد جلسات الحوار التي رعتها منظمة الأمم المتحدة بين الأطراف الليبية المتصارعة ولا زالت، من أجل إحداث تقارب يفضي إلى حل سياسي يضمن الإستقرار داخل ليبيا وفي المنطقة بشكل عام.

ويمكن القول أن تنسيق تركيا مع الجزائر حول جهود حل الأزمة الليبية يعد إشارة جيدة لمستوى العلاقات الثنائية التي يُتوقع استمرارها في اتجاه تصاعدي، وهو ما سينعكس في الأخير إيجابا على مصالح الطرفين.

[1] مصطفى الستيتي، "الأزمة الليبية، ومحور تركيا الجزائر قطر،" 30 نوفمبر 2014، **www.turkpress.co/node/3750**

**خامسا: مستقبل العلاقات التركية المغربية**

بالرغم من أن العلاقات التركية المغربية ليست موغلة في التاريخ على غرار كل من الجزائر وتونس وليبيا ومصر، غير أن واقع العلاقات كما ذكر خلال الفصل الثاني من الدراسة تحسن خلال فترة تركيا الحديثة، ثم تطور مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا إلى علاقات سياسية واقتصادية معتبرة .

لكن الحديث عن مستقبل وآفاق العلاقات بين البلدين يجعل الدراسة تؤشر إلى عديد الملفات المهمة لتطوير تلك العلاقات إلى أفضل مستوياتها، أولها التقارب الفكري بين حكومتي البلدين، إذ توصف الحكومة التركية بأنها إسلامية، وذات الوصف ينطبق على الحكومة المغربية التي ترأسها عبد الإله بنيكران من نوفمبر 2011 وحتى أفريل 2017، ثم سعد الدين العثماني منذ أفريل 2017، فقد يساهم هذا التقارب الفكري في تقريب وجهات النظر أمام عديد المسائل الإقتصادية والتجارية والسياسية أيضا.

ففي مطلع سنة 2017 قرر المغرب إغلاق جميع مدارس "محمد الفاتح" التابعة لتنظيم فتح الله غولن المعارض التركي الملاحق من قبل الحكومة التركية بتهم عديدة أبرزها تدبير انقلاب يوليو 2016، وهو ما اعتُبر ردا لجميل الحكومة التركية التي منعت أنشطة جماعة العدل والإحسان المغربية في تركيا، والتي يعتبرها النظام المغربي جماعة غير قانونية، وتشترك كل من جماعة غولن في تركيا والعدل والإحسان بالمغرب بمعارضتهما السياسية للنظام الرسمي في بلديهما، إضافة إلى بعض نقاط التوافق في مرجعيتهما الإسلامية على غرار توجههما الصوفي[1].

أما الملف الثاني فيتعلق بالأول، حيث أن التقارب الفكري بين حكومتي البلدين قد يساعد الطرفين على عقد وتوقيع مزيد من الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية بينهما، وهو ما سيرشح العلاقات بشكل عام إلى مزيد من التطور والتحسن، خاصة أن الحراك الدبلوماسي والسياسي بين البلدين يشهد تحسنا إذ زار الرئيس أردوغان المملكة المغربية في جوان 2013، كما زار الملك المغربي محمد السادس تركيا في ديسمبر 2014،[2] وأبدى رغبته في تطوير علاقات بلاده مع تركيا، وقد قام رجال أعمال أتراك

[1] موقع ساسا بوست، "العلاقات التركية المغربية: تضييق متبادل على خصومها،" 18 فبراير 2017،
**www. Sasapost.com/ Moroccan-turkish-relations**

[2] موقع صحيفة اليوم 24، " ماذا وراء زيارة الملك إلى تركيا،" 24 /2014/12،
**www.alyaoum24.com /244590/html**

بزيارات إلى المملكة لبحث فرص تقوية التعاون التجاري والإقتصادي بالمغرب منها الزيارة التي تمت في نوفمبر 2015.[1]

يمكن القول بناءً على ما تقدم أن فرص التعاون التركي المغربي تبدو ملائمة للطرفين في جميع المجالات السياسية والدبلوماسية والإقتصادية، وهو ما يوفر للطرف التركي مناخا ملائما لتطوير علاقاته مع دول المغرب العربي كاملة، وهو ما تسعى القيادة التركية إلى بلوغه خاصة في ظل الصراع الإقتصادي مع الأطراف الأوروبية من ناحية والآسيوية وخصوصا الصين من ناحية أخرى.

**المطلب الثاني: مستقبل العلاقات التركية الأفريقية من خلال قمة "مالابو" 2014**

يمكن إبراز مستقبل العلاقات التركية الأفريقية من خلال مخرجات القمة التي عقدت بمدينة "مالابو" عاصمة غينيا الاستوائية والتي جمعت الشريكين التركي والأفريقي أيام 19 إلى 21 نوفمبر سنة 2014 وذلك بعد ست سنوات من تاريخ أضخم مؤتمر عقد بين الطرفين في اسطنبول سنة 2008 م والذي اعتبر نقطة هامة في مسار دفع وتطوير العلاقات الثنائية، وقد عقد مؤتمر مالابو لأجل مناقشة وتقييم خطة العمل المشتركة التي وقّع عليها الطرفان سنة 2008 والتي امتدت من 2009 إلى 2014.

وقد صدر عن قمة مالابو البيان الختامي الذي صاغ الإعلان التالي:

- التأكيد على الأهداف والمبادئ التي نصت عليها قمة اسطنبول لسنة 2008.
- اعتبار الشراكة التركية الأفريقية فرصة تاريخية لأجل تشكيل جبهة موحّدة تخدم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقق الأمن والسلام للطرفين.
- التأكيد على مفهوم الحكم الراشد والديمقراطية وتعزيز العدالة الاجتماعية باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية المتوازنة.
- دعم أهداف وتطلعات الشعوب الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة.
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية المبرمة بين الطرفين مع التأكيد على احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- إبداء رغبة الطرفين القوية في زيادة وتقوية التعاون التجاري، إضافة إلى التعاون للوصول إلى أفضل طرق تطوير قطاعات التعليم والصحة والعلوم والتكنولوجيا والصناعة والثقافة والسياحة والزراعة والتنمية الريفية، وقطاع الشباب من خلال تدريبه وتمكينه من إيجاد فرص عمل سواء للذكور أو الإناث.

[1] موقع تركيا الآن، "رجال أعمال أتراك يستكشفون فرص تقوية التعاون التجاري والإقتصادي بالمغرب،"
**العلاقات- المغربية- التركية /www.turk-now.com/tag**

- التأكيد على التزام الطرفين القوي بمكافحة الإرهاب والقرصنة والمخدرات والاتجار بالبشر وكافة أشكال الجريمة المنظمة بما فيها مسألة دفع الفدية للإرهابيين، ومحاربة الجريمة العبر وطنية.

- الالتزام بمواصلة تعزيز العلاقات التركية الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أسس التضامن والفائدة المشركة.[1]

كما أعلن الطرفان الموافقة على:

1. مواصلة التعاون في جميع ميادين السلام والأمن، وحل وإدارة الصراعات من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، ومشاريع التدريب وتعزيز ثقافة السلام.

2. إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتعزيز التعاون في مكافحة هذه الآفة التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، وتهدد سلامة الأوطان وأمنها واستقرارها.

3. تكثيف التنسيق في المواقف ضمن المنتديات الاقتصادية والتجارية العالمية التي تطرح القضايا ذات الاهتمام المشترك.

4. تشجيع التبادل الاستثماري والعمل على فتح أسواق مشتركة جديدة بهدف رفع مستوى العلاقات التجارية بين الجانبين.

5. العمل على تعبئة موارد مالية مستقرة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للطرفين الأفريقي والتركي، خصوصا في مجال البنية التحتية والتصنيع والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإيجاد قيمة مضافة في الاقتصاد والعمالة والنقل والتكنولوجيا.

6. دعم المشاريع ذات الأولوية أفريقيا مثل مشروع السلم الأفريقي وهندسة الأمن المعروف اختصارا بـ (APSA) والآلية الأفريقية لمراجعة النظراء (APRM) ومبادرة التنمية من أجل أفريقيا (NEPAD) وبرنامج تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا (AIDA) وتعزيز التجارة بين دول أفريقيا للوصول إلى منطقة تجارة حرة أفريقية إضافة إلى مشروع الرؤية الأفريقية للتعدين (AMV)، وبرنامج من أجل تنمية البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) وبرنامج التنمية الزراعية الأفريقية (CAADP) إضافة إلى عقد المرأة الأفريقية 2010 – 2020.[2]

7. العمل على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ المنعقدة في باريس سنة 2015 والتي ستصبح نافذة المفعول سنة 2020.

---

[1] New Model of partnership for the Strengthening of Sustainable Development and Integration, " **Second Africa – Turkey Summit,** 19 – 21 November 2014, Malabo , Equatorial Guinea, " Africa – Turkey / Assembly / Draft / Decl. ( Π) Rev . 2 ( 21 November ) 2014 .

[2] **Ibid**.

8. التعاون في مجال تربية المواشي من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتنسيق بين الجانبيين للاستفادة من التكنولوجيا في تعزيز وزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية.

9. تعزيز التعاون في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وتطوير الخبرات في مجال تصنيع القطن والمنسوجات للمساهمة في تحويل المواد الخام محليا لأجل تحقيق القيمة المضافة في الإنتاج داخل القارة الأفريقية.

10. تشجيع السياحة والتفاعل الثقافي بين الشعوب لإثراء الحضارة الإنسانية وإحياء الجسور الثقافية بين الطرفين التركي والأفريقي.

11. تعزيز استثمارات القطاع الخاص من خلال مشاريع التبادل الثقافي والإعلامي وكذلك زيادة التفاعل بين الشعبيين التركي والأفريقي، وتشجيع ثقافة تبادل المعلومات.

12. تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي والتعليم العالي بين الجانبين.

13. تعزيز التعاون المشترك في مجالات الصحة لأجل تطوير أنظمة صحية مهيكلة ومراكز للوقاية ولمكافحة الأمراض والأوبئة، إضافة إلى العمل على زيادة كفاءة المعاهد الصحية من خلال برامج تدريبية للعاملين في قطاع الصحة.

14. العمل معا من أجل تحسين وضع الشباب عبر برامج بناء القدرات وتبادل المعارف لمواجهة تحديات العولمة.

15. تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا عبر تعزيز وضعها القانوني في سبيل ذلك.[1]

16. تطوير العلاقات والتعاون بين المؤسسات العاملة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

17. تعزيز التعاون في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وفق ما نصّت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

18. مواصلة الجهود والتعاون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015 مع الاقتناع بأن خطة التنمية لما بعد 2015 وأجندة منظمة الاتحاد الأفريقي 2063 توفّر فرصة فريدة لتحقيق الرؤية المشتركة لعالم سلمي عادل وخال من الفقر ويحترم البيئة.

19. تعزيز آلية المتابعة الأفريقية التي أرست إطارا للتعاون والشراكة التركية الأفريقية منذ القمة الأولى في اسطنبول سنة 2008، وذلك عبر اتصالات مكثفة ومنتظمة.

[1] **Ibid**.

20. اعتماد وتبني ما أطلق عليها "خطة العمل المشتركة للشراكة الأفريقية التركية 2015- 2019" لتوسيع التعاون والتفاهم بين أفريقيا وتركيا.

21. الموافقة على عقد قمة الشراكة التركية الأفريقية الثالثة سنة 2019 في تركيا.[1]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن نص الإعلان المشترك الأفريقي التركي الصادر عن قمة "مالابو" لسنة 2014 مهّد الطريق للتطبيع الكامل للعلاقات بين الطرفين بعد أن زالت معظم الشكوك التي راودت القادة الأفارقة في قمة اسطنبول سنة 2008 بشأن مدى جدية اهتمام القيادة التركية الخاص بتطوير العلاقات مع القارة الأفريقية.[2]

كما أن التركيز على العاملين الاقتصادي والتجاري يعتبر أمرا ايجابيا، نظرا لبعد مثل هذه العوامل عن الحساسيات والحسابات السياسية، إضافة إلى أن تركيز الإعلان المشترك على أولوية المشاريع والبرامج الأفريقية ودعمها يعد أمرا ايجابيا أيضا بالنظر أولا إلى جدية الطرف التركي في تعزيز العلاقات من جهة، كما أن الخبرة التركية في إدارة مشاريع التنمية يمكن أن تساهم في تحريك عجلة عديد المشاريع الأفريقية المجمّدة أو ضعيفة النشاط من جهة أخرى.

غير أن هناك عديد الملاحظات التي يمكن تسجيلها من خلال عدة نقاط وردت ضمن البيان الختامي لقمة "مالابو" أهمها:

- عدم صياغة مفهوم واضح بين الطرفين التركي والأفريقي حول مصطلح الإرهاب يمكن أن يؤثر سلبا على واقع العلاقات السياسية، إذ تتبنى بعض الدول الأفريقية الرئيسية أمثال النظام الإنقلابي في مصر تعريفا خاصا للإرهاب، والذي يشمل كل ما يرتبط بتنظيم جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما لا توافق عليه عديد الأنظمة الأفريقية فضلا عن تركيا والتي لديها علاقات إيجابية مع جماعة الإخوان.

– الغموض الذي يلفّ مصطلح حقوق الإنسان أيضا يشكل نقطة اختلاف جوهرية بين الأفارقة فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الحكومة التركية من جهة ثانية، وتشكل مصر في هذا الإطار مثالا واضحا أيضا، حيث لا يعتبر النظام الانقلابي أن ما حدث في ساحات الاعتصام في مصر سنة 2013 خصوصا في ساحة "رابعة العدوية" وغيرها خرقا لحقوق الإنسان، غير أن النظام في تركيا يعتبر ذلك جريمة إنسانية مكتملة الأركان.

كما أن موقف تركيا الرسمي من بعض الجماعات التركية العاملة في أفريقيا على غرار جماعة فتح الله غولن والتي يصنّفها جماعة إرهابية خاصة بعد اتهامها بتدبير انقلاب يوليو 2016 الفاشل في

[1] Mehmet Özkan, A post – 2014 vision ….," **op.cit**, pp. 23 – 31.
[2] **Ibid**.

تركيا، أيضا لا يتفق ومواقف عديد الدول الأفريقية التي تربطها علاقات إيجابية مع ذلك التنظيم، وهو ما يعد إشكالا قد يضرّ بواقع العلاقات بين الطرفين.

– تعدّ العلاقات الأفريقية مع العالم الغربي في كثير من الأحوال عائقا أمام تطوير جدّي لعلاقات تركيا مع أفريقيا، نظرا لتبعية عديد الحكومات والأنظمة الأفريقية للقوى والمشاريع الغربية والتي غالبا ما تغلِّب المصالح الغربية على الأفريقية، ويمكن ردّ ذلك إلى ضعف بعض الأنظمة الأفريقية وعدم ديمقراطيتها، حيث فضّلت الخضوع للغرب مقابل بقائها في مناصبها.

– تركيز الإعلان على مسألة الاستثمار المتبادل في مجال البحث العلمي والتكنولوجي أمر إيجابي غير أنه يتحقق بواسطة حكومات أفريقية ديمقراطية تعلي من قيمتي العلم والمعرفة، وليس بحكومات عسكرية هدفها تحقيق مصالحها المادية والفئوية فقط، وهو ما يعد عائقا رئيسيا أمام تطوير ورقي العلاقات التركية الأفريقية إلى أفضل مستوياتها.

**خلاصة الفصل:**

يبدو أنه بالرغم من التحديات الكثيرة والمعقّدة التي واجهتها الحكومة التركية –ولا زالت– على مختلف الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية على اختلاف قضاياها، إلا أن موضوع استمرار تطوير العلاقات التركية الأفريقية لم يتوقف، نظرا لتوفر سبب رئيسي وهو العمل المؤسسي للحكومة التركية وهو ما تتميز به الحكومات والأنظمة الديمقراطية، والتي يتصف عملها بالديمومة والإستمرار.

كما أن العمل المؤسسي ذاته هو الذي جعل القيادة التركية تنظر إلى مستقبل العلاقات مع القارة الأفريقية نظرة تفاؤل تنطلق من استمرارية أدائها ونتائجها الإيجابية في القارة.

# الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في الفصول السابقة تخلص الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات التي تمت صياغتها من أجل تفكيك المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع، حيث أن استخدام الدول لأبعاد وآليات متنوعة في مسعاها نحو تحسين وتطوير علاقاتها مع العالم الخارجي كان له أثر إيجابي في نجاح أهدافها المسطرة، إذ لم تكتف حكومة العدالة والتنمية التركية منذ وصولها للسلطة أواخر سنة 2002 بمجرد تفعيل الأبعاد والآليات السياسية والدبلوماسية لاسترجاع واستحداث علاقات جيدة مع دول القارة الأفريقية بل تعدتهما إلى أبعاد أخرى اقتصادية من خلال مشاريع مشتركة تستفيد منها جميع الأطراف، وأبعاد أخرى إنسانية سعى من خلالها القادة الأتراك إلى مساعدة الأفارقة في إيجاد حلول لقضاياهم ومشاكلهم الرئيسية، وهي مشكلة التنمية بالأساس، وذلك من خلال تنظيم مشاريع تطوعية هدفها تلبية الحاجات الأساسية للمواطن الأفريقي الذي يفتقد لأبسط ضروريات الحياة، خاصة في دول أفريقيا ما وراء الصحراء، وهذا العامل كان سببا في اطمئنان الأفارقة قادة وشعوبا للمشاريع التركية في بلدانهم، بل طلب العديد منهم على غرار الحكومة الصومالية بأن يكون لتركيا دورا أمنيا داخل دولتهم وعلى حدودها.

كما أثبتت الدراسة مقولات الفرضية الثانية، حيث أن الحكومة التركية نجحت إلى حدّ بعيد في إشراك منظمات وفعاليات المجتمع المدني في الداخل التركي للقيام بأعمال توافق وتدعم توجهات ومشاريع الحكومة على المستوى الخارجي، وذلك من خلال تسهيل عمل عديد من المنظمات الإنسانية والوقفية التركية في القارة الأفريقية وتقديم الدعم لها، بل تجاوزت ذلك إلى تنسيق مشاريع معها على غرار ما تم بين وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) التابعة للحكومة التركية وعديد المنظمات الإنسانية التركية أمثال هيئة الإغاثة الإنسانية التركية (IHH) وغيرها.

وخلصت الدراسة أيضا إلى أن هناك تحديات عديدة يبدو أنها تعترض مسيرة تطوير العلاقات التركية الأفريقية – والتي تحولت من مجرد علاقات سطحية إلى علاقات استراتيجية – منها ما هو خارج عن إطار الدول الأفريقية مثل الأزمات التي تحدث في الداخل التركي من جهة على غرار عملية الإنقلاب الفاشل الذي تم في يوليو 2016، والذي كان من المحتـــمل أن يقضي على ما تحقـق من تقدم في علاقة تركيا مع أفريقيا، ومن جهة أخرى ما يتعلق بالمحيط الإقليمي الذي يحيط بتركيا كالأزمة السورية وتجلياتها السلبية في منطقة الشرق الأوسط ككل وما يحدث أيضا في العراق واليمن، وكل ذلك من شأنه التأثير على أداء تركيا على المستوى الخارجي.

أما التحديات المشتركة بين أفريقيا وتركيا فتتعلق أولا بإمكانية الاستمرار في ظل صراع دولي على مقدرات وإمكانيات القارة الأفريقية، وهو ما يستوجب وعي القادة الأفارقة بذلك الصراع واستثماره لصالح شعوبهم، ووعيهم أيضا بالأطراف الدولية ومدى جديتها في التعاون وتطوير العلاقة، وهنا تبرز تركيا بشكل واضح، والتي تميزت عن المشاريع الغربية والآسيوية باهتمامها بالعامل الإنساني والذي يمكن تفسيره من زوايا حضارية ودينية يؤمن بها القادة الأتراك جيدا.

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق تحدي نشاط جماعة فتح الله غولن في أفريقيا، والذي يطرح عديد المشاكل خاصة بالنسبة للدول الأفريقية التي تتواجد بها جمعيات ومدارس تابعة لغولن، خاصة بعد طلب الحكومة التركية لشركائها في القارة الأفريقية إغلاق مدارس تلك الجماعة، وهو ما يتطلب من القادة الأفارقة معالجة هذا الموضوع عبر التنسيق والتحاور مع الحكومة التركية، خاصة بشأن تعويض بعض المشاريع التي كان ينفذها تنظيم غولن في عموم أفريقيا.

لذلك فإن الحوار والتنسيق يُعد أفضل الطرق لتلافي التحديات المشتركة من أجل ضمان واستمرارية تطوير العلاقات التركية الأفريقية.

ومن ناحية النظريات المطبقة، فإن النظرية الليبرالية القائمة على الاعتماد المتبادل كانت ملائمة لموضوع الدراسة، باعتبار أن الدول التي تبحث عن تقدم في أدائها ومؤشراتها الإقتصادية ستتجه بالأساس إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف فوائض إنتاجها، ولاستيراد ما تحتاجه بأسعار ملائمة، إضافة إلى البحث عن استثمارات خارجية تعود بالفائدة على الخزينة الوطنية، وهذا النهج هو الذي اعتمدته وطبقته حكومة العدالة والتنمية التركية منذ وصولها للسلطة في تركيا، غير أن ما يميز أداء الحكومة التركية هو بعدها عن الليبرالية والرأسمالية الجامدة، ومرافقة سياساتها بالإهتمام بالقيمة الإنسانية التي جسّدتها في كل بلد أفريقي استثمرت فيه، وذلك عبر مشاريع لفائدة الإنسان الأفريقي كتوفير مياه الشرب وبناء المدارس والمستشفيات ودعم فئة الشباب والفلاحين.

كما أن النظرية البنائية كانت ملائمة لموضوع الدراسة باعتبار تركيزها وفقا لما ذكره "ألكسندر وونت" على مسألة الهوية، فمصلحة الفاعل وهويته – سواء كان فردا أو جماعة أو دولة– تتشكل عن طريق معيار الأفكار المشتركة والتفاعلات المتبادلة أكثر مما تتشكل عن طريق العوامل المادية أو الطبيعة، وهذا المعيار ركّزت عليه الحكومة التركية منذ 2002 في علاقاتها مع العالم الخارجي وبالأخص مع القارة الأفريقية، من خلال محاولة استدعاء الهوية التركية الخاصة المستمدة من التراث الإسلامي العثماني الذي ظل لقرون يمثل الحضارة الأقوى والأرقى في العالم، وكل ذلك سعيا لمحو الصورة السيئة التي قدمها أتاتورك والعسكريون من بعده عن تركيا وعلاقتها بالعالم الإسلامي تحديدا.

كما أن اقتراب الدور كان من ضمن أهم الإقترابات ملاءمة لتحليل موضوع الدراسة باعتبار تركيز الحكومة التركية بعد وصولها للحكم سنة 2002 على انتهاج مقاربة جديدة في سياستها الخارجية محورها ممارسة دور فعال وإيجابي في محيطها الإقليمي والدولي، وهو ما تحقق في إطار هذه الدراسة من خلال استعادة وبناء علاقات جديدة مع القارة الأفريقية دولاً ومؤسسات، ثم تطوير تلك العلاقات إلى المستوى الإستراتيجي الذي يحقق في الأخير مصلحة الطرفين معاً، وهو ما أكّدته آخر قمة مشتركة بين تركيا وأفريقيا والتي انعقدت في مدينة "مالابو" عاصمة غينيا الإستوائية سنة 2014، والتي أكدت على مواصلة مسيرة التعاون والتطوير.

# قائمة المراجع

**أ- المراجع باللغة العربية:**

**أولا: الكتب**

1) محمد صادق إسماعيل، **التجربة التركية ... من أتاتورك إلى أردوغان** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط.2، مارس 2013).

2) موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون (الجزائر: دار القصبة للنشر، ط.2، 2008).

3) عبد الله تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا – مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده-** (تونس: دار نقوش عربية، ط.1، 2010).

4) عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر (بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 1989).

5) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1997).

6) عمر الإسكندري وسليم حسن، **تاريخ مصر من الفتح العثماني (إلى قبيل الوقت الحاضر)** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.2، 1996).

7) فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، أفريل 2007).

8) ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2010).

9) نبيل المظفري، **العلاقات الليبية التركية 1969-1989** دراسة سياسية اقتصادية (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط.1، 2010).

10) محمود علي عامر ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث « المغرب الأقصى- ليبية » (دمشق، منشورات جامعة دمشق،1999، 2000).

11) صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830** (الجزائر: دار هومة، ط.2، 2007).

12) حمدي عبد الرحمان حسن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة**، أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.1، 2007).

13) حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس** (تونس: دار الجنوب، 2015 ).

14) بول ويلكنسون، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا**، تر: لبنى عماد تركي (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط.1، 2013).

15) أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط.2، 1432هـ- 2011م).

16) جوانيتا إلياس وبيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محي الدين حميدي (دمشق: دار الفرقد، ط.1، 2016).

17) جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، ط.1،2007).

18) جمال حمدان، **أفريقيا الجديدة** دراسة في الجغرافيا السياسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).

19) علي محمد الصلاّبي، **الدولة العثمانية** عوامل النهوض وأسباب السقوط (القاهرة: دار ابن الجوزي، ط.1، 2007).

20) أيمن السيد، "العلاقات التركية الأفريقية"، في محمود أبو العينين (محرر): **التقرير الاستراتيجي الأفريقي2007/2008** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار الخامس، أكتوبر 2008).

21) عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية** الإستمرارية – التغيير (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2012).

22) كاظم هاشم نعمة، **إفريقيا في السياسة الدولية** (ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط.1، 2005).

**ثانيا: الدوريات**

23) جورج ثروت فهمي، "أوروبا وأفريقيا ... إستراتيجية جديدة للتنافس،" **السياسة الدولية**، م. 4، ع. 113 (جانفي 2006) ص ص، 152 – 60.

24) حسين حمودة، "العلاقات الهندية الأفريقية،" في محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الأفريقي2007/2008** (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، الإصدار.5، أكتوبر 2005) ص ص.582-87.

25) خالد المصري،" النظرية البنائية في العلاقات الدولية،" **مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، م.30، ع.2 (2014) ص ص.313- 332.

26) خالد حنفي علي، "النفط الأفريقي .. بؤرة جديدة للتنافس الدولي،" **السياسة الدولية**، م.41، ع. 164 ( أفريل 2006 ) ص ص. 86- 91.

27) رضا محمد هلال،" الوجود الإقتصادي الصيني في أفريقيا: الفرص والتحديات،" **السياسة الدولية**، م.41، ع.163 (جانفي2006) ص ص.143-48.

28) رنا عبد العزيز الخماش،" النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014،" **المستقبل العربي**، ع.449 (يوليو 2016) ص ص.73-88.

29) سردار تشام، "مؤسسة «تيكا» ومرحلة الانفتاح على أفريقيا،" في: "الانفتاح التركي على القارة السمراء"، **رؤية تركية**، شتاء 2015، السنة 4، ع.4 (شتاء 2015) ص ص. 43-50.

30) طارق محمد نور، "إضاءة على جانب من تاريخ السودان على ضوء الوثائق العثمانية (سواكن 1840-1864)،" **الدراسات الانسانية والتربوية**، مداولات المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي، المجلد الثاني، كلية الآداب، جامعة الخرطوم (فبراير 2013) ص ص.1-9.

31) لحسن الحسناوي، " التنافس الدولي في أفريقيا ... الأهداف والوسائل، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع. 29 (جانفي 2011 ) ص ص. 106 – 125.

32) محمد أوزكان، "من القول إلى الفعل: العلاقات التركية- الأفريقية وتحليلها 1998- 2015"، في: "الانفتاح التركي على القارة السمراء،" **رؤية تركية**، السنة4، ع.4 (شتاء 2015) ص ص. 7-23.

33) مصطفى اللباد، "الصراع التركي – الإيراني على سورية والفراغ العربي،" **بدايات**، ع. 3،4 (خريف 2012/شتاء 2013).

34) عبد السلام ابراهيم بغدادي، "البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة،" **مجلة دراسات دولية**، ع.50 (ماي 2014) ص ص.1-36.

**ثالثا: الرسائل والمذكرات**

35) طايل يوسف عبد الله العدوان، "الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2003)،" رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013).

**رابعا: الوثائق الإلكترونية:**

36) موقع ترك برس، " الحكم العثماني لمصر بدايته وأسسه،" 22 جوان 2015،
**www.turkpress.co/10de/9751 (12/07/2016)**
37) أحمد خضر الزين، " العثمانيون والعاصمة الإدارية للحبشة،" 2015/07/06،
**www.turkey-post.net/p- 57895/ (05/07/2016)**
38) حسن أحمد إبراهيم، "العهد العثماني في السودان 1820-1885 الدوافع والاستجابة والإرث،"
**www.attarikh-alarabi.ma/Html/adad21partie2.htm**
39) محمود عرفات، " ورقة بحثية حول مسار ومستقبل العلاقات المصرية التركية،" نوفمبر 2013،
**www.ar.mideastyouth.com/?p=37759**
40) زهراء النظام، " العلاقات المغربية التركية وتطورها عبر التاريخ، " 2011/02/24،
**www.groups.google.com/forum/!topic/Fayad1/MCVZzLp3jE8.**
41) موقع أخبار الصومال، " الدور التركي في الصومال- الأبعاد- الآفاق- وملامح المستقبل، " 2015/01/28،
**www.somalianewsweb.com/detail.aspx?Id=1298**
42) محمد حقي حوتشين، " البعد الثقافي والعلمي في العلاقات التركية- السودانية، " 28 جوان 2015،
**www.mehemthakkisucin.com/2015/06/28/البعد-الثقافي-و العلمي-في-العلاقات الد**
43) ديلي صباح، "حزب العدالة والتنمية التركي.. النشأة والانجازات،" 2015/12/09،
**www.turkpress.com/node/12544**
44) موقع حزب العدالة والتنمية التركي،"لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات 2009) " تر: طارق عبد الجليل،
**www.akparti.org.tr/upload/documents/parti_arapca.pdf**
45) أمر الله إيشلر، "السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية،" 2014/01/21،
**www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/21**
46) عبد اللطيف محمد سعيد، "السياسة التركية نحو أفريقيا: المقومات والأهداف،" مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ص ص.237 - 246.
**مؤتمر العلاقات الأفريقية /www.Research.iva.edu.sd**
47) موقع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، "اتفاق التبادل الحر المبرم بين المغرب وتركيا،"
**www.invest.gov.ma/index.php?!d=34480&lang=ar**
48) موقع البوابة الوطنية المغربية، "زيارة الوزير الأول التركي للمغرب"، السبت 01 يونيو2013،
**زيارة- الوزير- الأول- التركي- للمغرب/ أخبار/ www.maroc.ma/ar**

49) طارق بنهدا، "تركيا تضع عينها على الاستثمار في قطاعات حيوية بالمغرب،" 17 أوت 2015،
**www.hespress.com/economie/273970.htm**
50) أيوب الريمي، " أكبر شركة تركية لتضييع الحافلات وتطرق أبواب المغرب،"03 مارس 2016،
**www.hespress.com/economie/297075.htm**
51) نبيلة فراح، "المغرب يمنح تركيا صفقة انجاز الخط الثاني الترامواي الدار البيضاء،"
**www.alayam24.com/articles-242558.html**
52) موقع أرقام، "شركة البناء التركية تعيد تقييم المخاطر بعد الاضطرابات العربية،" 2011/03/17 (نقلا عن وكالة رويترز)،
**www.argaam.com/article/article detail/202263**
53) بدر حسن الشافعي، "تركيا ومعضلة الأمن في أفريقيا،" الاثنين 2015/12/21،
**www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/201512218630668242.html**
54) محمود سمير الرنتيسي، "الدور التركي بشرق أفريقيا في ظل التنافس الإقليمي،" 2015/01/27،
**الدور- التركي- بشرق- أفريقيا- في- ظل- التنافس- الإقليمي**
**www.aljazeera.net/knowledegate/ opinions/2015/01/27**
55) رئاسة وزارة الجمهورية التركية، رئاسة وكالة التعاون والتنسيق التركية، "حول تيكا"، 2015/04/13،
**حول%20 تيكا- www.tika.gov.tr/ar/page/16377**
56) تركيا بوست، "تيكا التركية تقدم دعما لوجيستيا لمراكز احتياجات خاصة بتونس،" 09 أوت 2016،
**www.turkey-post.net/p-147141/**
57) عبد المعطي زكي، "دور المجتمع المدني في تركيا بين عهدين .. رؤية تحليلية،"
**www.asiaalusta.com/Neighboring comtriesDetails.osp? NCID= 12527.**
58) موقع الجزيرة نت، "حزب العمال الكردستاني، " 2016/06/07،
**حزب العمال الكردستاني www.aljazeera.net/ encyclopedia/ mouvementons parties 2014/2/12/**
59) صدر الدين كنو "الانقلابات في تركيا ...من 1960 الى 2016،" 18 / 07 / 2016،
**www.oromeves.org/2016 /07 / 2016/-إلى-1960-من-الانقلابات-في-تركيا/**

60) موقع سكاي نيوز عربية، "انفوغرافيك ..اعتقال وفصل وعزل بالجملة بتركيا،" 07/19/ 2016،

**انفوغرافيك - اعتقال وفصل وعزل بالجملة بتركيا /www.skymewsarabia.com/web/image_gellery/858813**

61) موقع ترك برس، " التوزيع الجغرافي للاجئين السوريين في بعض المدن التركية، " 2016/02/26

**www.turkpress.co /mode / 18969**

62) موقع ترك برس، " اللاجئون السوريون في تركيا ( انفوغرافيك )، " 25 أكتوبر 2016

**.net / p-158767/www.turkey-post**

63) موقع ترك برس، " وزير الاقتصاد التركي: تكاليف اللاجئين السوريين تجاوزت 7 مليار دولار، " 07 أكتوبر 2015،

**www.turkpress.co / mode / 13424**

64) مولود جاويش أوغلو، " تركيا وأزمة اللاجئين السوريين: مثال للإنسانية، " دورية السياسة التركية، ترجمة وتحرير موقع ترك برس2016/12/24،

**www.turkpress.com.tr/mode/29280**

65) مصطفى زين، "في الصراع التركي الإيراني،" السبت 1 أغسطس /2015،

**في الصراع – التركي /www.alhayat.com / opinion /Mustafa- zein /10325441 الإيراني–**

66) موقع الخلاصة، " تفاصيل وأبعاد الصراع التركي الإيراني في العراق،" 10 / 10/ 2016،

**تفاصيل – وأبعاد – الصراع – التركي – الإيراني / www.alkulasa.net / artical / 4249**

67) موقع الجزيرة نت، " طارق الهاشمي،" 02 / 12/ 2010،

**طارق – الهاشمي / www.aljazeera.net / encyclopedia / ions / 2014 /12 / 10**

68) دينا حلمي، " تركيا وإيران: أفاق الصدام وصراع الهيئة الإقليمية،" 20 / 01 / 2017

**www.ida2at.com /turkey-and-Iran-prospects-for-regional-hegemony**

69) موقع العربي الجديد،" قورتولموش: الوجود التركي في بعشيقة مشروع سبتمبر،" 2016/10/12،

قورتولموش – الوجود التركي – في **www.alaraby.co.UK /Pole tics 2016/10/12/** بعشيقة مشروع سبتمبر

70) نظير الكندوري، " الصراع التركي الإيراني في ظل الغياب العربي،" 15 يناير2017،

**www.noonpost.net /content /16189**

71) موقع يومية الخليج،" تفاهمات بين تركيا وإيران وروسيا للتعاون حول النزاع السوري وتنظيم "داعش"، " 2016/08/13،

**www.alkhaleej.ae/alkhaleej /page / e 23 caabo – 7858 – 4220 – ac 10 – 1bc487075 d34**

72) موقع الجزيرة نت، " جماعة غولن ... الكيان الموازي، " 2016/07/15

**www.aljazeera.net / encyclopedia / movements and parties /../** – جماعة... غولن

73) عبد الرحمان بنعلي، " جماعة فتح الله غولن تتوسع في المغرب، " 27 / 03 / 2014،

**www.albayan.co.uk/print.aspx?id=3548**

74) موقع الخليج الجديد، " حصاد جولة أردوغان الأفريقية..مكاسب اقتصادية ونفوذ تركي متزايد،" 26 / 01 / 2017،

**www.midium.com/ then w khlit/96.**

75) الزبير خلف الله، " قراءة في العلاقات التونسية من زوايا مختلفة،" 11سبتمبر 2014،

**www.turkpress.co/node/1706**

76) موقع نون بوست"الرئيس التونسي يشيد بالملتقى المغاربي التركي،" 25فبراير 2014،

**www.noonpost.org/content /1934**

77) موقع باب نات،"العلاقات التونسية التركية: اتفاقيات تعاون وشراكة في جل المجالات تعززت بعد الثورة" 2017/01/07،

**net./cadredetail-www.bab** 13653

78) موقع وزارة الخارجية التونسية،"زيارة وزير الخارجية إلى تركيا: عزم تركي على دعم تونس واستعداد لمعالجة الإختلال في الميزان التجاري بين البلدين،" 2017/06/16،

**www.diplomatie.gov.tn/index?id="&l=1**

79) موقع تركيا بوست،"سفير أنقرة بطرابلس: ليبيا سوق جذابة بالنسبة لتركيا،" 15يونيو 2017،

**www.turkey- post.net /p-2064488 /**

80) إسراء محمود، "إلى أين تتجه العلاقات التركية مع مصر،" 22 أكتوبر 2015،

**www.turkey-post.net/p-82437/**

81) مصطفى الستيتي، "الأزمة الليبية، ومحور تركيا الجزائر قطر،" 30 نوفمبر 2014،

**www.turkpress.co/node/3750**

82) موقع ساسا بوست،"العلاقات التركية المغربية: تضييق متبادل على خصومها،" 18 فبراير 2017،

**www. Sasapost.com/ Moroccan-turkish-relations**

83) موقع صحيفة اليوم 24، " ماذا وراء زيارة الملك إلى تركيا،" 24 /2014/12،
**www.alyaoum24.com** /244590**html**

84) موقع تركيا الآن، "رجال أعمال أتراك يستكشفون فرص تقوية التعاون التجاري والإقتصادي بالمغرب،"
**العلاقات- المغربية- التركية /www.turk-now.com/tag**

85) موقع استثمر في تركيا، " نبذة عن تركيا،"
**www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/TRSnapshot.aspx**

86) الموسوعة السياسية،" نظرية الدور في العلاقات الدولية،"06/03 /2017.
**www.political-encyclopedia.org/2017/06/03/**

**ب– المراجع باللغة الأجنبية:**

**أولا: الدوريات**

**87)** Alain Vicky," La Turquie à l'assaut de l'Afrique," **Le Monde-diplomatique**, (Mai 2011), pp.10-11.

**88)** Ali Belgic and Daniela Nascimento, "Turkey's new focus on Africa: causes and Challanges, " **NOREF**, Policy Brief, (Sept 2014) p.1.

**89)** Chigozie Enwere, "The Dimensions and Challenges of Turkey -Africa political Relations: A Historical- Analitical Inquiry, **Turkish journal of politics** (TJP), Vol. 5, N. 1, (Summer 2014) pp. 57-72.

**90)** David H.Shinn, "Turkey- Africa Relations, " Turkish- American cultural center, **madison**, Wisconsin, 03/03/2016, George Washington University, pp. 1- 5.

**91)** David Shinn, "Turkey's Engagement in sub Saharan Africa, shifting Alliances and strategic diversification, "Chatham house, **the Royal Institute of international Affairs** (September 2015) pp. 2- 20.

**92)** ErkanToguslu, "Hizmet en Afrique :Les acteurs transnationaux du mouvement," **Hizmet Studies Review** ،Vol. 02, $N^0$.3, Spring 2015, pp. 73 - 91.

**93)** Filiz Bikman and zeynep Meydanoglu,"civil society in Turkey: An Era of Transition", **Third Sector Foundation of Turkey** (TUSEV), (December 2006), Istanbul, No42, ISBN975-01025-2-5, pp. 1-172.

**94)** Frédéric Leriche, " La Politique africaine des états-unis une mise en perspective," **Afrique Contemporaine**, n . 207 ( Mars 2003), pp. 7 – 23.

**95)** Frédéric Maury , " pourquoi ils aiment l'Afrique, "**Jeune Afrique**, n. 2398 – 2399, (24/12/2006 Au 06 /01/ 2007) pp. 124-126.

**96)** Hasan Ulusoy, " Turkish-Nigerian Relations (with a view to Turkey`s policy Towards Black Africa For the Next Millennium) **journal of International Affairs**, Vol.3, N.3, (September-November 1998).

**97)** Kingdom of morocco, Ministère de l' Economie et des Finances, Department of Economic Studies and Financial Forecasts **DENI-SCI**, Renew of economic Relations between morocco and Turkey, **(**January 2009), pp.1-15.

**98)** Lütfi kirder, "Turkish International Cooperation and Development," **Agency (TIKA) And Turkish Development Cooperation**," 4th, United Nations Conference on the least Developed countries, Istanbul, Turkey(9-13 May, 2011).

**99)** Mehmet Özkan and Birol Akgun, "Turkey's Opening to Africa," (November 4, 2010), **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 48, No. 4, pp. 525-546, (December 2010), Available at SSRN: https:// ssrn.com/abstract =1977545.

**100)** Mehmet Özkan, "Turey's African Experience: from venture to Normalisation," **Institute Affari Internazionali** (IAI) IAI working papers 16120- (August 2016) ISSN2280-4331/ ISBN978-88-9368-000-4, pp. 1-16.

**101)** Mehmet Özkan, " A post – 2014 Vision for Turkey – Africa Relations, " **Insight Turkey**, Vol. 16, No.4, (2014) pp.23-31.

**102)** Nebahat Tanriverdi Yasar, "Turkey-Tunisia Relations on the Eve of Elections in Tunisia," **Center for Middle Eastern Strategic Studies (ORSAM)** Report No.192,(October 2014).

**103)** Volkan Ipek, " The 2011 Landing of Turkey on Somalia: The "State To People" Aspect of Turkish foreign policy Towards sub-Saharan Africa," **European scientific journal**, (May 2014), Special/Edition ISSN: 1857-7881 (Print) C-ISSN 1857-7431, pp.412- 428.

## ثالثا: الرسائل والمذكرات

**104)** Hazim Çaglar, "Turkish foreign policy Towards sub Saharan section of African, Continent," graduation Thesis, T.c. Yeditepe Universitesi, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Department of political Sciences and International Relations, 2015, pp.21-23.

## رابعا: الوثائق الإلكترونية:

**105)** Ibrahim Kalin," Turkish Foreign Policy, " 2013,
**www.ibrahimkalin.com/test/turkish-foreign-policy**

**106)** Abdurrahim siradag, "understanding the increasing Role of Turkish NGOs and Civil Society in Africa: causes and Dynamics, 2014,
**www. abdurrahim siradag.blogspot.com/2014/01 the role-and-significance -of-ngos-and.ht/**

**107)** Alhagie Babou jallow, Gambia: "Turkey gives100.000 worth of Equipment to Boost health Sector", 3 Augest 2016,
**www.allafrica.com /stories/ 201608031220.html**

**108)** Analyse Africa, " the Africa Investment Report 2015 and FDI Destination on the Rise ", 2016,

**www.africanbusinesscentral.com / wp-content/uploads/2016/01/the Africa** investment-Report – 2015 – FDI –intelligence – Report.pdf .

**109)** Attila G.Kizil Arslan, "Economic Relations Between Turkey and African Countries," Turkish and African civil society organization, pp. 19-27

**www.tasam.org /.../economic relation between……._ 6ce 3**

**110)** Cynthia Foreso and others, " Africo's Crude Petroleum Exports declined due to a shrinking U.S. Market, " july 2015,

**www.usitc.gov/…./ebot-africancrudeoilexportsforesoyangyu…**

**111)** David H. Shinn, " Hizmet in Africa ," 19 May 2016,

**www.scribd.com/doc/313844522/Hizmet-in-Africa-the-Gulem-Mouement**

**112)** Elif Nuroglu," TIKA and Its Political and Socio-Economic Role in the Balkans,"11/2013,

**www.researchgate.net/publication/261002554**

**113)** Gabrielle Angey, " L'ouverture turque à l'Afrique: une évolution de la politique étrangère turque? 11/03/2013

**www.ovipot.hypothèse.org/8456.**

**114)** Jessica Leigh Doyle," The Societal Roles of CSOs: Evidence from Turkey," 24/03/2016,

**www.mei.edu/content/map/societal-roles-csos-evidence-turkey**

**115)** kaan Nazli,"Turkey and North Africa Challenge and Opportunity;"

**www.esiwed.org/pdf/esi-turkey-tpq-id-33.pdf**

**116)** Kevin Knodell "The Turkish Army is going to somalia," 13/01/2016,

**www.ubrisboring.com /the-turkish-army-is-going-to-somalia-404 cef 31739 e#. sj 04 g 251f.**

**117)** Kingsley Ighobor," Boost in Japan-Africa ties," april 2016,

**www.un.org/africarenewal/magazine/april-2016/boost-japan-africa-ties**

**118)** Metin Gurcan, "Erdogan'S conquest of Africa," 04/03/2016,

**www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/03/turkey-erdogan-conquest-of-Africa.htm**

**119)** New Model of partnership for the Strengthening of Sustainable Development and Integration, " Second Africa – Turkey Summit 19 – 21 November 2014, Malabo , Equatorial Guinea, " Africa – Turkey / Assembly / Draft / Decl. ( Π) Rev. 2 (November,21 ) 2014.

**120)** NSANI YARDIMVAKFI (IHH), East Africa Activities IHH-Humanitarian Relief Foundation," 30-12-2011,

**www.reliefweb.int/sites/reliefweb.int/.../IHH-East%20 Africa %20 Activities- 30.12.2011. Pdf**

**121)** Numan Telci," why is Algeria Important for Turkey;"31/05/2014,

**www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/05/algeria-turkey-Relations-20145301212335602l9. html**

**122)** Office of the united states Trade Representative, " countries and Regions, Africa,

**www.vstr.gov/countries-regions/africa#**

**123)** Olivia Blair," Fethllah Gulen: who is the Us–based cleric President Erdogan blames for the failed turkey coup, " 16/07/2016,

**www.independent.co.uk /news / people/who-is-the ..... a 714html**

**124)** Panapress, "Turkey to increase trade with Senegal," 25 September 2008,

**www.Panapress.com/Turkey-to-increase-trade-with-Senegal-13-518276-18-Lang1-index.html**

**125)** Pinar Aydinli, "Turkish business interests looted in Libya, " 21/02/2011

**www.reuters.com /article/Libya- protests- turkey- idusld71koas20110221.**

**126)** Regional Refugee & Resilience Plan 2016- 2017, in Response of the Syria Crisis,Turkey

**www.data.unhcr.org/ Syrianrefugees / download.php?id=10341**

**127)** Republic of Turkey, office of the prime Minister, Directorate General of Press and Information, Tika Operating in 28African Countries," 09/ 03/ 2015,

**www.byegm.gov.tr/en**

**128)** Saliha Ergün," The Past and Future Trade Relations between Tunisia and Turkey,"

**www.sde.org.tr/en/newsdetail/the-past-and-futur-trad-relations-between-tunisia-and-turkey/2929**

**129)** Sevil Kuçukk Oçum, "Turkey- Libya Ties a Unique History of Complexity, Intrigue", Hurriyet Daily News, 2/23/2011,

**www.hurriyetdailynews.com / defaut. Aspx? Pageid= 438&n= turkey and ……. 2011-02-23.**

**130)** The web Site of Daily News, "Turkey finalizes military training base in Somalia," 01/10/2016,

**www.hurriyetdailynews.com /turkey- finalizes- military- training- bas- in-Somalia- aspx? Page ID= 1044688 News catID= 510**

**131)** Site DEIK, "Turkey- libya Business council," 2011,

**www.en.deik.org.tv/Konsey/21/TurKey_ Libya.html**

**132)** The web Site of Minister of Turkish foreign Affairs, "Relation with Africa," **www.mfa.gov.tv/ relation- with- africa en.mfa**

**133)** The web Site of Ministry of Foreign Affairs, **"**Turkey-Morocco Economic and Trade Relations,"

**www.mfar.gov.tv/ turkey commercial- and economic- relations- with-morocco. En.mfa.**

**134)** The web Site of Ministry of Turkish Foreign Affairs, "Bilateral Relations between Turkey and Libya", 2016

**www.mfa.gov.tv/bilateral relation- between- Turkey and- Libya .en.mfa**

**135)** STRATFOR, " Turkey: The challenges of a Truce with the PKK,"21/03/2013,

**www.stratfor.com /analysis/turkey- challenges-truce-PKK**

**136)** The Maritime Executive," India's Oil Supply and Demand Gap Widening,"2014,
**www.maritime-executive.com/article/indias-oil-supply-and-demand-gap-widening-2014-07-01**
**137)** The web Site of Ministry of Turkish foreign Affairs," Turkey-Tunisia Economic and Trade;" 2015,
**www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-tunisia.en.mfa**
**138)** The web Site of Ministry of Turkish foreign Affairs," Turkey-Egypt Economic and Trade Relations," 2015
**www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-egypt.en.mfa**
**139)** The web site of Ministry of Turkish foreign Affairs," Relations between Turkey- Algeria,"
**www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-algeria.en.mfa**
**140)** TiKA Africa, Turkey-Africa Hand in Hand, "a New Model of Partnership for the Strengthening of Sustainable Development And Integration of Africa," 2015,
**www.tika.gov.tr/wplood/2015/prostiji/africa_ing.pdf**
**141)** Turkish Think Tank, "Economic relations between Turkey and Egypt restricted by political disagreements," 2016,
**www.turkishthinktank.net/articles/egypt/economic_relations.../**
**142)** United States Census Bureau , " Trade in Goods With Africa , " 2017,
**www.census.gov/foreign-trade/ballance/coo13.html**
**143)** The web Site of Eurostat, "Africa – EU –Key Statistical in dicotors, "
**www.ec.europo.en/eurostat/statistics-explained/index.pRp /Africa- EU – Key Statistical in dicotors#International_trade**
**144)** Yasien Mohamed, "The Educational Theory of Fethullah Gulen and Its Practice in South Africa," 26/10/2007,
**www.gulenconference.org.uk / …/ bio%20-%mohamed‹%20y.pdf**

# قائمة الجداول

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | عدد زيارات المسؤولين الأتراك لدول أفريقيا جنوب الصحراء بين سنتي 1923- 2014. | 86 |
| 02 | عدد السفارات التركية في القارة الأفريقية (1926- 2013) | 89 |
| 03 | التجارة التركية مع القارة الأفريقية (1997- 2008 ) | 100 |
| 04 | إحصائيات التجارة الثنائية بين تركيا والجزائر | 104 |
| 05 | حجم التجارة الثنائية بين تركيا ومصر | 106 |
| 06 | التجارة الثنائية بين تركيا وتونس (2011-2015) | 110 |
| 07 | إحصائيات التجارة التركية المغربية (2011-2015) | 113 |
| 08 | التجارة التركية مع ليبيا 2011- 2015 | 118 |
| 09 | التجارة التركية مع أهم شركائها في دول أفريقيا ما وراء الصحراء. | 122 |
| 10 | نسب نفقات وكالة TIKA بين سنتي 2011-2015 | 132 |
| 11 | الآبار التي نفذتها وكالة TIKA في أفريقيا جنوب الصحراء | 143 |

# قائمة المحتويات

| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | |
| شكر وعرفان | |
| مقدمة | 02 |
| الإطار المنهجي والمفهومي والنظري | 05 |
| أولا: الإطار المنهجي | 05 |
| ثانيا: الإطار المفهومي | 10 |
| ثالثا: الإطار النظري | 17 |
| **الفصل الأول: تاريخ العلاقات التركية الأفريقية** | |
| **المبحث الأول: التواجد العثماني في شمال القارة الأفريقية** | 22 |
| المطلب الأول: التواجد العثماني في الجزائر والمغرب | 23 |
| المطلب الثاني: التواجد العثماني في تونس وليبيا | 34 |
| المطلب الثالث: التواجد العثماني في مصر | 40 |
| **المبحث الثاني: التواجد العثماني في أفريقيا ما وراء الصحراء** | 43 |
| المطلب الأول: التواجد العثماني في الحبشة | 44 |
| المطلب الثاني: التواجد العثماني في السودان | 48 |
| **المبحث الثالث: العلاقات الأفريقية مع تركيا الحديثة ( 1923– 2002)** | 52 |
| المطلب الأول: العلاقات التركية الأفريقية بين ( 1923- 1998) | 52 |
| المطلب الثاني: العلاقات التركية الأفريقية بين ( 1998- 2002) | 61 |
| خلاصة الفصل | 64 |
| **الفصل الثاني: أبعاد تطوير العلاقات التركية الأفريقية في عهد حكومة العدالة والتنمية...** | |
| **المبحث الأول: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة** | 67 |
| المطلب الأول: خلفيات وأهداف حزب العدالة والتنمية التركي | 67 |
| المطلب الثاني: أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجديدة | 72 |
| المطلب الثالث: موقع أفريقيا في منظور حكومة العدالة والتنمية | 78 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والدبلوماسية والأمنية للعلاقات التركية الأفريقية** | 82 |
| المطلب الأول: الأبعاد السياسية والدبلوماسية | 82 |
| المطلب الثاني: الأمن كبعد جديد في العلاقات التركية الأفريقية | 90 |
| **المبحث الثالث: الأبعاد الإقتصادية والتجارية للعلاقات التركية الأفريقية** | 98 |
| المطلب الأول: الأبعاد الإقتصادية للعلاقات التركية مع دول شمال أفريقيا | 101 |
| المطلب الثاني: الأبعاد الإقتصادية للعلاقات التركية مع دول أفريقيا جنوب الصحراء | 119 |
| خلاصة الفصل | 127 |
| **الفصل الثالث: تأثير منظمات التعاون الحكومية وغير الحكومية التركية في تنفيذ أهداف تركيا الأفريقية** | |
| **المبحث الأول: دور وتأثير وكالات التعاون الرسمية التركية في أفريقيا** | 129 |
| المطلب الأول: وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) – التأسيس وتطور الدور– | 129 |
| المطلب الثاني: مشاريع وأدوار TIKA في أفريقيا | 134 |
| **المبحث الثاني: دور منظمات المجتمع المدني التركية في تطوير العلاقات التركية الأفريقية** | 150 |
| المطلب الأول : نظرة تاريخية تأصيلية لتطور المجتمع المدني في تركيا | 150 |
| المطلب الثاني : برامج ومشاريع منظمات المجتمع المدني التركية في أفريقيا | 153 |
| خلاصة الفصل | 160 |
| **الفصل الرابع: تحديات ومستقبل العلاقات التركية الأفريقية** | |
| **المبحث الأول: التحديات المتعلقة بالداخل التركي** | 163 |
| المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية | 163 |
| المطلب الثاني: تحدي تواجد اللاجئين السوريين | 166 |
| **المبحث الثاني: التحديات الإقليمية المحيطة بتركيا** | 170 |
| المطلب الأول: الصراع الإيراني التركي في العراق | 170 |
| المطلب الثاني: الصراع الإيراني التركي في سوريا | 173 |
| **المبحث الثالث: التحديات المتعلقة بالداخل الأفريقي** | 177 |
| المطلب الأول: تحدي نشاط جماعة فتح الله غولن في أفريقيا | 177 |
| المطلب الثاني: تحدي الصراع الدولي على القارة الأفريقية | 186 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الرابع: مستقبل العلاقات التركية الأفريقية** | 201 |
| المطلب الأول: مستقبل العلاقات التركية الشمال أفريقية بعد 2011 | 202 |
| المطلب الثاني: مستقبل العلاقات التركية الأفريقية من خلال قمة مالابو 2014 | 207 |
| خلاصة الفصل | 212 |
| الخـاتمـــــة | 213 |
| قائمـة المراجع | 217 |
| قائمـة الجداول | 230 |
| قائمة المحتويات | 232 |
| الملخص باللغة الإنجليزية | 236 |

# ABSTRACT

*The study aims to discuss Turkey's new orientation towards the African continent, especially after the arrival of the Justice and Development party (AKP) to power in Turkey by the end of the year 2002, which announced a series of events and projects aimed at the development of the reality of the Turkish-African relations, especially with countries situated in the south of the Sahara (Sub Saharan States), but what distinguishes the vision of the government of Justice party -as the main initiator to develop relations - is a mass -oriented for most of the fields : political, diplomatic, economic, trade and security cooperation, in addition to humanitarian and development assistance which was a strong supporter of the development of bilateral relations and to increase the confidence of Africans that the Turks are serious about improving bilateral relations.*

**University of Algiers -3 -**

**Faculty of political sciences and international relations**

**Department of international studies**

# The new Turkey-African relations

# A Study of dimensions, goals and results

**Dissertation submitted in requirement for doctorate science degree in political science and international relations .**
**Speciality: African studies**

**Prepared by** :

- Beggas khaled

**supervised by prof**:

- Khennouche Mohammed

**Before the jury**

| | | |
|---|---|---|
| Professor Salem berkouk | university of Algiers -3- | president |
| Professor khennouche Mohammed | university of Algiers -3- | supervisor |
| Professor Mohammed medjdan | university of Algiers -3- | examiner |
| Doctor leila Madani | university of Boumerdes | examiner |
| Doctor Amiri Abdelouaheb | university of Boumerdes | examiner |
| Doctor Mustapha kheouass | Enssp , Algiers | examiner |

**2017 -2018**